

علم

الإجتماع

السياسي

النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة



الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

علم الاجتماع السياسى

النشأة التطورية والاجتماعات الحديثة والمعاصرة

الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف



٤٥/٣٣٥١٨٦٥

إهداء

إلى

صغیرتی ریحام

مع تمنياتی بروام التوفیق والنجاح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

لا تزال تعتبر الحياة السياسية المعاصرة وما يثار من قضايا ومشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية إحدى الظواهر المجتمعية التي يهتم بمعالجتها العديد من المتخصصين في كافة العلوم الاجتماعية والطبيعية في نفس الوقت. وهذا ما يظهر بوضوح خلال السنوات الأولى من القرن الحالى (الحادى والعشرون) وما تطرحه أيضاً قضايا ومشكلات ظاهرة العولمة والنظام السياسى الجديد الذى بات يشكل جميع مظاهر الحياة العصرية سواء على المستوى المحلى أو المستوى القطرى أو المستوى العالمى. وهذا ما يهتم به عموماً علماء الاجتماع والسياسة والقانون والاقتصاد وعلم النفس والتاريخ والفلسفة والخدمة الاجتماعية وغيرهم آخرون. وجاء هذا الاهتمام سواء على المستوى النظرى أو البعد التتظيرى والتحليلى للمشكلات السياسية أو على المستوى المنهجى والميدانى الذى يهتم بمعالجة الواقع السياسى المتغير وما يطرحه من آثار سواء على الفرد أو الجماعة أو التنظيم الاجتماعى المحلى أو القومى أو العالمى بصورة عامة.

كما لا تزال أيضاً المجتمعات النامية بواقعها المتغير تحتاج إلى كثير من المعالجات النظرية والمنهجية والميدانية التى نهدف لدراسة الواقع السياسى وما له من آثار اجتماعية اقتصادية أخرى. وهذا ما يسعى إليه عموماً الكثير من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، وذلك بهدف دراسة هذا الواقع المتغير وعلاقته بالمتغيرات العالمية الخارجية.

على أية حال، إن اهتمامنا بهذا الكتاب يكمن فى إطار إسهامنا لتوسيع معرفة القارئ العربى الذى يسعى جاهداً للتعرف على متغيرات السياسة العالمية وانعكاساتها على الواقع العربى بصورة خاصة، ولا سيما بعد أن عاشت مجتمعاتنا العربية العديد من المشكلات نتيجة لتأثرها بالواقع العالمى

المتغير والذي يفرض علينا الكثير من الظواهر والمشكلات التي لم نعرفها من قبل. بالإضافة إلى ذلك، إن هذا الكتاب يهدف إلى توسيع الأفق الفكرية والثقافية السياسية للباحثين الاجتماعيين خاصة والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والتطبيقية عامة. والإمام عموماً بالكثير من القضايا والمشكلات التي تهتم بدراستها على المستوى النظري والميداني.

والله الموفق،،،

د/ عبد الله محمد عبد الرحمن

الإسكندرية ٢٠٠٧

الباب الأول

علم الاجتماع السياسي

النشأة التطورية والمجالات وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

الفصل الأول: تعريف علم الاجتماع السياسي ونشأته وتطوره

الفصل الثاني: علم الاجتماع السياسي أهدافه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع السياسى ونشأته وتطوره

تمهيد:

(١) تعريف للعلم ومسمياته.

(٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السياسى.

(٣) المراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسى.

١- المرحلة الأولى : ما قبل ١٨٠٠.

٢- المرحلة الثانية : ١٨٠٠ - ١٨٥٠.

٣- المرحلة الثالثة : ١٨٥٠ - ١٩٠٠.

٤- المرحلة الرابعة : ١٩٠٠ - ١٩٥٠.

٥- المرحلة الخامسة : ١٩٥٠ - ٢٠٠٠.

(٤) علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى.

خاتمة.

منذ بداية القرن التاسع عشر إهتم العديد من علماء الاجتماع الأوائل بدراسة طبيعة النظم الاجتماعية ومدى تغيرها في المجتمع الحديث، ولاسيما النظام السياسي، الذي يعد من أهم هذه النظم، وهذا ما نلاحظه في الوقت الحاضر. ولقد جاء علم الاجتماع السياسي ليعالج طبيعة البناءات والنظم السياسية، التي تعددت أهدافها ووظائفها في الحياة الاجتماعية الحديثة، وخاصة بعد ظهور الدولة القومية التي غيرت كثير من ملامح الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية، التي كانت موجودة خلال العصور الوسطى المسيحية الأوروبية. ومن ثم، نجد أن علماء الاجتماع السياسي أو علماء السياسة المعاصرين يحاولون أن يحددوا النشأة التاريخية لعلم الاجتماع السياسي بإعتباره أحد الفروع المتخصصة في علم الاجتماع، وذلك مع بداية القرن التاسع عشر بصورة خاصة. ومن هذا المنطلق، نجد أن هناك محاولات جادة سعت لتحديد النشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسي كغيره من فروع علم الاجتماع العام، وذلك بهدف معرفة كيفية تطور هذا العلم، وأهم المجالات التي يتم تناولها بالدراسة والتحليل.

في نفس الوقت، تركز تحليلات بعض مؤرخي علم الاجتماع وفروعه المتعددة حول معرفة أهم التعريفات التي إرتبطت بعلم الاجتماع السياسي، ولاسيما أن هذه التعريفات تحدد بالفعل ماهية هذا العلم وأهم المفهومات التي إرتبطت به، وكيف تطورت المصطلحات العلمية التي تميز بها كل علم أو فرع متخصص عن بقية العلوم والفروع الأخرى بصورة عامة. في نفس الوقت، نجد أن تحديد المجالات والأفكار والقضايا العامة التي طرحها علم الاجتماع السياسي، في مرحلة نشأته الأولى أو ما يعرف بالمرحلة التقليدية، قد اختلفت كثيراً عن نوعية القضايا والأفكار أو المجالات الحديثة التي يهتم بمعالجتها المتخصصون المحدثون في علم الاجتماع السياسي. وينعكس بالطبع، هذا التغير نتيجة التغيرات الهائلة التي حدثت على طبيعة كل من البناءات والنظم السياسية، التي توجد في عالمنا المعاصر، والتي تختلف بصورة كبيرة عن مثيلاتها منذ بداية العصر الحديث، أو على الأقل منذ بداية القرن التاسع عشر، تلك الفترة التي تلازمة مع ظهور علم الاجتماع وفروعه المتخصصة مثل علم الاجتماع السياسي.

على أية حال، يركز هذا الفصل على تناول أولاً نشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسي، ومحاولاً الإجابة على العديد من التسؤلات التي يطرحها الباحثون المتخصصون في هذا المجال أو أيضاً المهتمين عموماً بدراسة القضايا السياسية المعاصرة، وهذا ما يتناول عموماً في الإسهامات المسؤولية الاجتماعية ذلك الطابع السياسي، التي يهتم بها المتخصصون في علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن. هذا بالإضافة إلى، أن هناك العديد من القضايا التي لا تزال موضع دراسة وتحليل من جانب علماء هذا العلم بصورة خاصة، أو المهتمين بدراسة من الباحثين، الطلاب في العلوم الاجتماعية بصورة عامة. كما يعالج هذا الفصل، أسلوب ظهور نظم الاجتماع المعاصرة، ولا سيما أن طبيعة ظهور أي علم لم تكن من فراغ، بقدر ما تكون استجابة للعديد من العوامل التي أدت إلى ظهوره بصورة عامة. وبالطبع، لقد تعدت طبيعة هذه العوامل التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل ماهية هذا العلم وأهدافه ومجالاته والعضايا التي يعالجها بالدراسة والتحليل. من ناحية أخرى، نركز على طرح عدد من الأفكار والمجالات التصنيفية المراحل التاريخية، التي تطور خلالها علم الاجتماع السياسي. وذلك بهدف معرفة إلى أي مدى تطور هذا العلم ومجالات تخصصه بصورة علمية. كما نختم هذا الفصل، بإعطاء فكرة مبسطة للباحث أو الطالب المتخصص، عن كيفية تطور الاهتمام بعلم الاجتماع السياسي في المجتمعات العربية، ولا سيما وأن دراسة القضايا والمشكلات السياسية، أصبحت موضع اهتمام كبير، للمهتمين عموماً سواء للمتخصصين في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية أو من جانب الأفراد العائدين في الوقت الحاضر.

(١) تعريف العلم ومسمياته.

لا تزال مشكلة التعريف من المشكلات التي تواجه الباحثين والمتخصصين في العلوم الإنسانية والطبيعية بصورة عامة، وبالطبع يرجع ذلك إلى عدم اتفاق العلماء على وجود تعريف مميز أو متحد حول عدد من العلوم الاجتماعية بصورة خاصة، نظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا وأولوياتها التي يهتم بها العلماء أنفسهم. وإن كان ذلك لا ينفي، على الإطلاق، أن محاولة تعريف العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع وفروعه المختلفة، تعد ذات قيمة هامة، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها، وإعتبارها محاولة لتحديد ماهية وأهداف ومجالات هذه العلوم وكيفية تطورها وتعرفها بواسطة المهتمين بدراسة وتحليلها.

وعسى أنواقع، لقد ظهرت تعريفات متعددة ومسميات متنوعة لعلم الاجتماع السياسي شأنه شأن غيره من الفروع المتخصصة لعلم الاجتماع أو لعلم الاجتماع ذاته، ونسعى حالياً للإشارة أولاً لأهم التعريفات السائدة بين المهتمين أو المتخصصين عموماً بعلم الاجتماع السياسي ومن أهم هذه التعريفات: أولاً: التعريفات:

١- تعريف موريس جانowitz ^(١) M. Janowitz.

حيث يقول "جانowitz" أن يقوم التراث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي. وذلك في محاولة منه لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة تجمع بين كل من الإهتمامات النظرية *Theoretical*، والدراسات الإمبريقية *Empirical Studies*. وهذا ما حدده بالفعل عندما طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

(أ) التعريف الشامل، الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة *The Power* في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع. ويهدف بهذا التعريف، أن يوضح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليدياً بمعالجة جميع أنماط الحراك الاجتماعي *Social Stratification*، ونتائجه على كافة السياسات المنظمة ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع السياسي في ضوء هذا التعريف تركز في دراسة كل من: ١- التنظيم الاجتماعي *Social Organization* ٢- دراسة التغير الاجتماعي *Social Change*.

(ب) التعريف الضيق، الذي حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي *Organizational Analysis*، لكن من الجماعات والقيادات السياسية *Political Groups & Leadership*.

ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع السياسي تتبلور في إهتمامه بدراسة كل من التنظيمات السياسية والأحزاب المختلفة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، ومن أهمها التنظيمات البروقراطية الحكومية، والتنظيمات القانونية، وجماعات المصلحة، والعلمية الانتخابية، وغيرها من التنظيمات السياسية الأخرى، التي توجد في حياتنا المعاصرة. وبإيجاز، إن هذا التعريف الأخير لعلم

(1) Janowitz, M. " Political-Sociology " *International Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. (12), N.Y: Macmillan Press, 1968, pp: 298 - 99.

الاجتماع السياسى، يعكس مدى إهتمام العلماء والمتخصصين، انبعاثين الذين يتبنوا المدخل النظامى أو التنظيمى *Institutional (or) Organizational Approach*، عند دراساتهم للقضايا والمشكلات التى توجد فى المجتمع الحديث بصورة عامة.

٢- تعريف لويس كوزر *L. Coser* (١).

يعرف "كوزر" علم الاجتماع السياسى " على أنه أحد فروع علم الاجتماع الذى يركز على دراسة كل من النتائج والاسباب الاجتماعية لعملية توزيع القوة *Power Distributions* داخل أو بين المجتمعات، كما يعالج أنماط الصراع السياسى والاجتماعى الذى يؤدي إلى تغير فى عملية تخصيص القوة ". كما يسعى (كوزر) لأن يوضح طبيعة تأكيده على القوة، كموضوع رئيسى للموضوعات والقضايا والعمليات الأخرى، ومحللاً، أن يستند فى تفسيره لماهية علم الاجتماع من خلال الرجوع إلى إسهامات " ماكس فيبر " *M. Weber*، وخاصة تحليلاته لمقولات الإحتكار *Monopoly* والشرعية *Legitimate* المرتبطة بعملية القوة ذاتها.

من ناحية أخرى، حاول كوزر " أن يوضح طبيعة الاختلاف بين تحديده لمفهوم علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة التقليدية *Traditional Political Science* ذلك العلم الذى يهتم بدراسة نظام أو آليات الحكومة، وميكانيزمات الإدارة العامة *Public Administration*. بينما إن مهمة علم الاجتماع السياسى تتركز فى التحليل السوسولوجى للظاهرة السياسية، من خلال الإهتمام بالعلاقات المتداخلة بين كل من (البناءات) السياسية والاجتماعية، وبين أيضاً كل من (العمليات) المجتمعية والسياسية فى نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، حاول "كوزر" أن يوضح طبيعة تنوع إهتمامات علم السياسة الحديث، عن طريق تركيزه على مجموعة الأنشطة والعمليات السياسية ولتت، تتقاسم فيها عمليات القوة والنفوذ داخل بناءات الدولة، أو الجماعات أو التنظيمات التى توجد فى الدولة الحديثة ذاتها. علاوة على ذلك، سعى " كوزر " ليوضح مدى التباين بين كل من السياسة، وعلم الاجتماع، ولتت أيضاً علم الاجتماع السياسى، حيث يعالج (الأول) المظاهر العامة للنظم السياسى، بينما يركز (الثانى) على دراسة طبيعة

(1) Coser, L., " Introduction " in Coser L., (ed). *Political Sociology*, N.Y: Harper & Row, 1966, pp. 1-3.

النظام الاجتماعى الشامل، بما فيها النظام السياسى ذاته، لأنه يعتبر جزءاً من النظام المجتمعى الأكبر. أما علم الاجتماع السياسى، فإنه يتناول دراسة العمليات السياسية، التى ترتبط بكل من البناءات الاجتماعية والسياسية ككل مثل دراسة العلاقة المتداخلة بين السلوك السياسى والحراك الاجتماعى على سبيل المثال.

٣- تعريف لورد لينجز L. Lingez^(١).

يوضح "لينجز" علم الاجتماع السياسى " بأنه علم دراسة السياسة فى محتوى إجتماعى "، بينما يعالج علم الاجتماع " للنظام السياسى من منظور سوسيولوجى شامل". أو بعبارة أخرى، إنه العلم الذى يقدم النظام السياسى فى إطار العلاقة التكاملية مع مختلف النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع ككل. كما يحاول "لينجز"، أن يحدد طبيعة التباين الشكلى بين إهتمامات كل من علم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع العلم، ومن خلال تأكيد على أن العلم الرئيسى (علم الاجتماع)، يعالج قضايا ومشكلات سياسية، مثل دراسته لظاهرة السلطة، بإعتبارها أحد المتطلبات الضرورية داخل أى جماعة إنسانية. بينما يركز (علم الاجتماع السياسى) على دراسة سلطة الدولة، أو للقوة السياسية داخل الدولة فى علاقاتها بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ذاته. من ناحية أخرى، يهتم علم الاجتماع السياسى، بدراسة التنظيمات السياسية، مثل الأحزاب والتنظيمات الحكومية، وطبيعة الصراع والتنافس السياسى ودافعه وأساليبه. بالإضافة إلى ذلك، يهتم بدراسة العمليات السياسية الأخرى مثل السلوك السياسى *Political Behavior*، والسلوك الحزبى *Party Behavior*، وغير ذلك من أنماط الأنشطة السياسية، وعمليات إتخاذ القرار *Decisions Making* داخل جميع التنظيمات السياسية.

على أية حال، إننا نلاحظ أن تعريف "لورد لينجز"، لا يختلف كثيراً عن تعريف "لويس كوزر" السابق، وخاصة بعد إتفاق كل منهما على طبيعة علم الاجتماع السياسى، الذى يدرس الظواهر والعمليات السياسية من وجهة نظر سوسيولوجية، وذلك فى إطار إستخدامه للمناهج والأدوات والنظريات التحليلية الاجتماعية التى يهتم بها علماء الاجتماع ككل. وإن كان علم

(١) للمزيد من التفاسيل انظر:

- فاروق سيف أحمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى (ج-١)، القاهرة، مكتبة عين

شمس، ١٩٧٧، ص ٦١ - ٦٩.

الاجتماع، يركز على دراسة للنظام والعمليات السياسية من منظور شمولي وإعتبار النظام السياسي جزء مكمّل للنظم المجتمعية الأخرى، إلا أن علم الاجتماع السياسي، يحلّ العلاقات المتداخلة بين كل من التنظيم والعمليات والقيادات السياسية والاجتماعية بصورة عامة، أو بعبارة أخرى دراسة العلاقة المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو إجتماعي.

٤- تعريف فيليب برو *P. Braud*^(١).

حاول "برو" أن يضع تعريف مميّزاً لعلم الاجتماع السياسي، من خلال عقده نوعاً من المقارنات بين إهتمامات كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع السياسي، كما تساعّل عن مدى ارتباط علم الاجتماع السياسي بكل من العلمين الرئيسيين (السياسة)، و(الاجتماع). وهذا ما طرحه بالفعل في تساؤلاته المتعددة، عما إذا كان علم الاجتماع مجرد يُدّ لعلم الاجتماع، أو بالعكس فرعاً خاصاً لعلم السياسة. فقد رأى في إجابته على ذلك التساؤل، ضرورة للتخلص أولاً من ألتكال المنطوق واللغة الحرفية، التي تقودنا إلى عقد مقارنات عميقة لا تقيد بشئ على الإطلاق. وإنما يجب علينا، عند تحديد ماهية علم الاجتماع السياسي وأن نتعرف بوضوح على الأسس الفكرية الخاصة والواضحة لنشأة كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي بصورة مميزة. ومن هذا المنطلق، يؤكد "برو" على أن علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن يكون مرادفاً لعلم السياسة، كما أكد على ذلك بعض علماء السياسة أنفسهم، بقدر ما يجب أن نعتبر أن علم الاجتماع السياسي ما هو إلا "مجموع مساعد له".

وهذا ما جعل "برو" يوضح طبيعة للتدخل بين العلوم الاجتماعية مثل علم الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، حيث يتصور بأن علم السياسة، ما هو إلا جزء من علم إجتماعي أكبر يتناول دراسة للظاهرة السياسية متلماً يهتم علم الاقتصاد بدراسة الظاهرة الاقتصادية. أما علم الاجتماع، فإنه يهتم بدراسة الظواهر المجتمعية ككل. ومن هذا المنطلق، يرى "برو" أن علم السياسة ينقسم إلى أربع فروع وهي:

(١) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٨، ص ٨- ١٨.

(١) النظرية السياسية، التي تتضمن تاريخ مذاهب والحركات الفكرية، (٢) العلاقات الدولية، (٣) العلم الإداري، (٤) علم الاجتماع السياسي. ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع السياسي، تكمن في تعريفه وتحديد على أنه الفرع الذي يهتم بدراسة ديناميكية علاقات القوى السياسية *Relations of Political Power* التي توجد في المجتمع. الشامل، وهو دراسة يتم التأمّل فيها إنطلاقاً من ملاحظة الممارسات التي تقوم بها عملية علاقات القوى السياسية ذاتها.

٥- تعريف موريس دوفرجيه *M. Duverger*^(١).

حاول دوفرجيه أن يوضح طبيعة استخدامات وتعريف علم الاجتماع السياسي في الأوساط الأكاديمية الغربية، وإلى أي حد يحدث الكثير من الترافف بين علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي بصورة كبيرة. وهذا ما يظهر خاصة في الجامعات الأمريكية، التي تتناول قضايا وموضوعات متشابهة سواء في كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي في نفس الوقت. أما في فرنسا على حد تعبير دوفرجيه، فالأمر يختلف تماماً، نظراً لأن علم الاجتماع السياسي يستبعد كثيراً المناهج القانونية والفلسفية، التي سيطرت طويلاً على السياسة، ويتجه نحو تبني المناهج والأدوات التحليلية السوسيولوجية الواقعية، التي أصبحت أكثر تطوراً وإنتشاراً، وذلك بفعل إهتماماتها العملية والواقعية عند دراستها للمشكلات المجتمعية والسياسية الراهنة.

كما حاول "دوفرجيه" إلى لقاء اللوم على الإنغلاق العلمي والأكاديمي لكثير من المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية، الذين يجدون منهجية البحث القانوني والفلسفي المعيق عند دراسة الظواهر السياسية. ولذا، يجب أن نحدد علم السياسة بعلم للظواهر السياسية *Political Phenomena* والذي يهتم بدراستها في ضوء علاقاتها بالمؤسسات القانونية والتاريخية والجغرافيا البشرية والإقتصادية وعلم السكان وما إلى ذلك. أما علم الاجتماع السياسي، فتلك العلم الذي يدرس القضايا السياسية ومعالجتها سوسيولوجياً مستخدماً المناهج التحليلية والمقارنة التي يستخدمها بالفعل علماء الاجتماع، عند دراستهم للمشكلات المجتمعية الواقعية. وبإيجاز، يمكن تحديد

(١) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١، ص من ٥-٧.

مفهوم علم الاجتماع السياسى - حسب تصورات "توفرجيه" - بأنه تطبيق الأساليب والمناهج الموسيولوجية عند دراسة الظواهر السياسية. ولاسيما، أن هذا العلم يسمح بتحديد موقع هذه الظواهر فى إطار وجودها ومحتواها الاجتماعى العام، والتي تشكل هذه الظواهر السياسية (أحد مظاهره الأساسية)، وهو النظام السياسى الذى من الصعب فصله عن للنظام الاجتماعى العام الذى يوجد فى المجتمعات الحديثة.

٦- تعريف توم بوتومور *T. Bottomore* ^(١).

يحدد "بوتومور" علم الاجتماع السياسى، بأنه العلم الذى يعنى دراسة القوة *Power*، وذلك فى إطارها الاجتماعى. ويقصد بالقوة هى قدرة *Ability* أحد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل (من أجل إتخاذ وتنفيذ القرارات، وذلك بشكل أوسع، وتحديد نظم وجداول العمل من أجل صنع القرار *Decision Making*). وكما يضيف "بوتومور"، أن تحقيق ذلك قد يقتضى الأمر، أن يكون من مصالح، ومعارضة، الأفراد والفئات والجماعات الأخرى. وليس المقصود بهذا التحديد لماهية القوة على أن تحدد طبيعة ومفهوم علم الاجتماع السياسى، بقدر ما نجد أن القوة، تعتبر فى حد ذاته ميداناً خصباً للبحث فى هذا العلم، وهذا ما جعل الكثير من علماء السياسة أو علم الاجتماع السياسى، أن يطرحوا نظريات خاصة بذلك لهذا البحث أو المجال (القوة)، باعتبارها فكرة أو مفهوم رئيسى يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى، التى تندرج جميعها تحت مجال علم الاجتماع السياسى مثل: السلطة *Authority*، والنفوذ *Influence*، والعنف *Violence*، وغيرها من الأفكار التى نحتاج لكثير من المعالجات النظرية الخالصة.

من ناحية أخرى، يتصور "بوتومور" بتعريفه السابق عن القوة باعتبارها أحد مجالات علم الاجتماع السياسى وتميزاً له فى نفس الوقت، ذلك التعريف الذى لا يخرج بعيداً عن تعريف للقوة *Force* أو *Power* كما حدده عموماً "ماكس فيبر" باعتبارها "نوع من ممارسة القهر أو الإكراه بواسطة أحد الأفراد على الآخرين". بليجاز، يرى "بوتومور" إمكانية إقامة تمييز نظرى محدد بين علم الاجتماع السياسى، والعلم السياسى، وذلك لوجود فوارق عدة

(1) *Bottomore, T. Political Sociology, London: Hunchington, 1980, pp. 7-8.*

تعكس الاهتمامات السابقة التقليدية لعلماء السياسة وتحليلهم لآليات الدولة، ذلك الجهاز التشريعي، والإداري، والقضائي، والتي يتم دراستها بعيداً عن مضمونها الاجتماعي وبصورة وصفية بحتة. إلا أن علم السياسة الحديث، تقارب كثيراً من اهتمامات علم الاجتماع السياسي، وعالج العلاقة المتداخلة بين السياسة والمجتمع، تلك العلاقة التي تهتم بدراسة طبيعة المجتمع المعنى ونشأته. في إطارها أصبحت والتي تعزز من ماهية علم الاجتماع السياسي، الذي يمتدحلاً جديداً وضرورياً لدراسة السياسة كما أكد على ذلك "توتومور".

على أية حال، تعكس التعريفات الموجزة السابقة لعلم الاجتماع السياسي مدى تعدد هذه التعريفات والتي حولها من نطاق جرم من سرتها العلمي فقط لنوضح طبيعة التقارب بين العلماء عند تحليلهم لماهية علم الاجتماع السياسي وأهدافه الأساسية، هذا بالإضافة إلى معرفة التداخل بين اهتمامات كل من علم السياسة التقليدي والمحدث، وإبصاراً لاهتمامات علم الاجتماع السياسي. من ناحية أخرى، كشفت التعريفات السابقة عن صيغته لاهتمامات علم الاجتماع كعلم، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم السياسة، إلى أي حد يمتدح بعض العلماء مثل "توليب برو" لتحديد طبيعة علم الاجتماع السياسي وإعتباره متداخلاً مع طماً هاماً ومساعداً لعلم السياسة ذاتها، أو إعتباره فرعاً متخصصاً يهتم بدراسة ديناميكيات القوة السياسية، التي توجد في المجتمعات الحديثة، والتي تعكس طبيعة العلاقات المتداخلة بين البناات المجتمعية ككل كما هو موجوداً في علمنا المعاصر.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ بوضوح، كيف حاول بعض العلماء أن يماثلوا في تعريفاتهم بين تعريف علم الاجتماع السياسي، ومفهوم القوة أو القدرة في كثير من الأحيان، وإعتبار هذا العلم فرع من فروع علم الاجتماع المنحصر لدراسة كل من العمليات والتنظيمات والنظم السياسية التي توجد في الوقت الحاضر، والتي يجب تحديد اهتماماتها بين كل من علم السياسة بصورته التقليدية والحديثة. وخاصة أن علم الاجتماع السياسي يعتبر التحليل السوسيولوجي للتنظيم والعمليات السياسية، أو بكلمات أخرى، يميز بين ما هو إجتماعي وسياسي. بالإضافة إلى ذلك، نجد بعض التعريفات لعلم الاجتماع السياسي تحدد مهمة هذا العلم عن طريق تبنيتها للمدخل التنظيمي والمؤسساتي في دراسته لكل من التنظيم الاجتماعي، والتغير الاجتماعي بمفهومها الشامل، ودراسة أيضاً العمليات والنظم السياسية مثل الحراك، وقوى الضغط، وعمليات إتخاذ القرار، وغيرها. وبإيجاز، إن تحليلنا لمفهوم علم الاجتماع

السياسى وتعريفه كما ورد فى التعريفات السابقة، لا يمكن أن يفهم بصورة أكثر وضوحاً، إلا من خلال تناولنا لعدد من المصطلحات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسى وهذا ما سنعالجه فى الوقت الحاضر.

ثانياً: مصطلحات علم الاجتماع السياسى:

فى إطار تحليلنا لماهية علم الاجتماع السياسى وتعريفاته المختلفة، نلاحظ وجود العديد من التداخل فى هذه التعريفات كما أشرنا إلى ذلك مسبقاً، وإلى طبيعة تحليل مفهوم السياسة وغموضه فى تحليلات الكثير من علماء السياسة كعلم فى حد ذاتها. وهذا الغموض قد أضفى الكثير من التداخل أو ازدواجية التمييز بين العلماء عن عرضهم للعلاقة المتبادلة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى من ناحية، وبين علم السياسة وعلم الاجتماع من ناحية أخرى. وإطلاقاً من أهدافنا الحالية، التى تركز على ضرورة توضيح كافة الرؤى العلمية، وخاصة تلك التحليلات التى تسعى لتوضيح ماهية علم الاجتماع السياسى كفرع متميز من فروع علم الاجتماع العام، نحاول أن نعرض لأهم التسميات التى أطلقت على هذا النوع أو علم الاجتماع السياسى:

١- علم الاجتماع السياسى هو علم الدولة:

يرى بعض علماء الاجتماع السياسى المحدثين من أمثال "موريس دوفرجه" *M. Duverger*، أن علم الاجتماع السياسى يرتبط بمفهوم علم الدولة، ذلك المفهوم الأكثر شيوعاً فى التحليلات التقليدية سواء بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية أو بالنسبة للفرد العادى. ويرجع هذا الاعتقاد إلى تصورات أرسطو إلى كلمة سياسة، باعتبارها دراسة حكومة المدينة *La Cite Polis*، التى كان يقصد بها آنذاك (بالدولة). ومع تطور مفهوم الدولة سواء من ناحية المعنى أو المفهوم، أو الواقع السياسى، أصبحت يطلق عليها مفهوم (الأمة) فى الوقت الحاضر، وهذا بالفعل ما تستند إليه معظم المفاهيم اللغوية فى الوقت الراهن. فإذا كان قاموس اللغة الفرنسية *Liitre* يعطى ثمانية تعريفات لكلمة السياسة. فإننا نلاحظ أن مفهوم علم السياسة (كعلم) يحدد كما يلى: " بأنه علم حكم الدولة "، كما يعرف نفس القاموس السابق كلمة (السياسة)، كصفة، على أنها " ماله علاقة بالشئون العامة ". كما يحدد ذلك أيضاً، معجم الأكاديمية الفرنسية (السياسة) باعتبارها: معرفة كل ماله علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى^(١).

(١) م. دوفرجه، مرجع سابق، ص ١٩.

ومن ثم، فليس كلمة (بونه) تشير هنا إلى فئة خاصة من للتجمعات البشرية أو المجتمعات، وأتت لها معنيان عمليان هما: أولاً (الدولة - الأمة)، وثانياً: (الدولة - الحكومة). ويشير المعنى الأول، إلى المجتمع القومي، ذلك النوع من المجتمعات التي ظهرت مع نهاية العصور الوسطى، ويمثل حالياً أفضل أنواع المجتمعات البشرية من حيث التنظيم والقوة والتضامن. أما المعنى الثاني (الدولة - الحكومة) فيدل على الحكم أو قادة المجتمع القومي. وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياسي مرافقاً إلى علم الدولة، سواء أكان هذا العلم يهتم بدراسة دولة - الأمة أو دولة تحترس، وذلك طبقاً للمعنيين المشار إليهما سابقاً. وهذا ما يجعل علم الاجتماع السياسي مختلفاً في تعريفه مع بقية الفروع المتخصصة من فروع علم الاجتماع العلم، مثل علم اجتماع الأسرة، وعلم الاجتماع الديني أو غيرها، نظراً لأن طبيعة هذه الفروع الأخيرة يتفق حولها العلماء، ولا توجد إزدواجية أو ترادف في تعريفاتها، بقدر ما نجد إزدواجية التعريف. ونضمه لعلم الاجتماع السياسي كعلم الدولة بمعانيها السابقة.

وكما يضيف "دوفر جيه"، أن هذا التعريف السابق لعلم الاجتماع السياسي كعلم الدولة، شأنه شأن التعريفات الأخرى، التي لا تتناول المفاهيم المجردة ومعانيها فقط، بقدر ما يتعرض لأعماق الموضوعات والقضايا والطوائف والعمليات التي يهتم بدراستها وتحليلها. فتعريف علم الاجتماع السياسي، على أنه علم الدولة، يؤدي إلى عزل دراسة المجتمع القومي، وتحليله عن بقية الأنماط الأخرى من المجتمعات البشرية. ولأسيما، أن تعريف علم الاجتماع السياسي كعلم الدولة، يقتصر تعريف المجتمع القومي. والدولة، علم. تهماً. المجتمعات ظهرت وفق أيديولوجيات معينة، وظهرت مع نهاية العصور الوسطى، وأصبحت الدولة كمفهوم أيديولوجي (المسيادة)، وتصبح الدولة نوعاً من المجتمع الكامل، الذي لا ينبع أي مجتمع آخر كما يهيمن على بقية المجتمعات الأخرى جميعاً. وإذا ما حاولنا فهم مفهوم *Sovereignty* في ضوء فهمنا لمعنى الدولة - الأمة أو الدولة - الحكومة، فإن التركيز سيكون على الصفة القانونية، لكل من الدولة كتنظيم رسمي، أو للدولة باعتبارها الحكام السياسيين، ومن ثم فإن كليهما يقتضي معنى متعددة. إذا ما حاولنا تفسيرهما حسب الفهم الواعي لمعنى المسيادة في حد ذاتها، وذلك حسب تفسير كلمة المسيادة في الفكر الرأسمالي الغربي بصورة عامة

ويحاول "توفرجيه" أن يعقد مقاربه بين إستخدام مفهوم علم الاجتماع السياسى سواء من قبل رجال القانون أو علماء السياسة فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، ومحاولة ترادفهم إستخدام علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، أو علم السياسة أيضاً. إنما ليمكس طبيعة الأيديولوجيا الرأسمالية، التى تنظر إلى أن علم الدولة جاء من خلال منظومة التطور الاجتماعى، الذى أدى إلى ظهور الدولة (القومية) بعد إتهار العصور الوسطى، وظهور مجموعة من مقومات إنشاء هذه الدولة، ولاسيما قوى الإنتاج وعلاقات الملكية، التى حسب معالم وشكل الدولة القومية. ولكن هذا للتعريف لعلم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، كما جاء فى التفسير الأيديولوجى للرأسمالى الغربى، لا ينطبق على التحليل الماركسى بصورة عامة، الذى يفسر العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور مغاير للمنظور الرأسمالى الغربى. وهذا ما جاء فى تحليلات ماركس، وتصويراته لطبيعة الدولة وعلاقتها ليس فقط بقوى الإنتاج وعلاقات الملكية، أو طبيعة البناء التحتى، بقدر ما يفسر من خلال البنية الفوقية والتحتية فى نفس الوقت. كما أن تفسير معنى (الدولة - الأمة، أو الدولة - الحكومة) لا ينطبق تماماً مع الفكر الماركسى، الذى يرى أن كلا من الدولة والحكومة والأمة والسياسة، ما هى إلا عناصر تابعة للإيديولوجية الرأسمالية، والتى تعزل فى تفسيرها ما بين البناء التحتى والبناء الفوقى فى المجتمعات الرأسمالية.

وإنطلاقاً من الفكر الماركسى السابق، ورؤيته لتعريف علم الاجتماع السياسى كعلم الدولة، إنما يودى إلى تقديم صورة مغايرة لنفس التعريف فى الفكر الرأسمالى. ذلك الفكر الذى يتصور الدولة كياناً ذاتياً، وقوياً، ومسيطراً، ويقال من أهمية الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية. وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، يأخذ طابع الديمقراطية المستمر أو ذات الطابع المحافظ لإيديولوجية السلطة وحكامها. كما أن النظرة الأيديولوجية الماركسية، تنظر إلى الدولة بصورة ضيقة وفى إطار إيديولوجى غير واقعى وينتقص للكثير من عناصر التطور والبحث العلمى المفسر لقضايا السياسة وإهتمامات علم الاجتماع السياسى. وبإيجاز، عند تحديثنا لمفهوم علم الاجتماع السياسى، يجب أن لا نبتنى لإيديولوجيات معينة أو مشبوهة نتقص من نظرتنا الواقعية لإهتمامات هذا العلم،

وتفسيرها للدولة ووضعها فى سياقها الاجتماعى والتارىخى بصورة عامة، وهذا ما ينبغى أن يهتم به علماء الاجتماع السياسى فى تحليلاتهم النظرية والإمبريقية.

٢- علم الاجتماع السياسى هو علم السلطة:

حاول "دوفرجيه" أن يؤكد على أن علم الاجتماع السياسى يُعرف فى الأوساط الأكاديمية الغربية كعلم للسلطة، والحكومة والولاية والقيادة فى كل المجتمعات والتجمعات البشرية منذ أن وجدت وليس فقط فى المجتمع القومى. ويستند "دوفرجيه" إلى تحليلات مجموعة من علماء الاجتماع والسياسة الغربيين البارزين من أمثال "ماكس فيبر" *M. Weber*، و "هارولد لاسويل" *H. Lasswell*، و "روبرت داهل" *R. Dahl* و "ريمون آرون" *R. Aron*، و "جورج بورديو" *G. Burdeuu*، وغيرهم آخرون يرفضون تعريف علم الاجتماع السياسى على أنه علم الدولة، وذلك فى إطار رفضهم لقوة أيديولوجية السيادة التى تقوم عليها الدولة أو نظرية سيادة الدولة. تلك النظرية التى تقوم على أساس أيديولوجى بعيداً عن الواقع الفعلى، نظراً لأنها تعزز للسلطة فى الدولة متميزة عن بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى، لكن أظهرت الدراسات للماركسية الكلاسيكية والمحدثه لظاهرة السلطة، أنها موجودة فى كافة المجتمعات للقيمة والمعاضرة مع اختلاف طبيعتها ونوعيتها من مجتمع إلى آخر.

وإنطلاقاً من هذا التصور، فإن مفهوم علم الاجتماع السياسى يرادف تماماً علم السلطة ويعتبر أكثر واقعية وعملياً من مرادفته لعلم الدولة. ولا سيما، أن التعريفات الأولى تتيح الفرصة أمام الباحثين للدراسة والتحليل لطبيعة السلطة المرتبطة بالدولة ذاتها، فى حين نجد أن التعريف التالى (علم الدولة) لا يتيح مثل هذه الفرصة وتقتصر دراسة السلطة على الدولة بإعتبارها موجودة فقط فى المجتمع القومى، وهذا ما يعتبر بعيداً عن الواقع. فالسلطة موجودة فى كافة هذه التجمعات البشرية والمجتمعات الحديثة. ومن ثم، يجب، عدم قصر تفسير السلطة فى الدولة القومية أو المجتمع القومى فقط، بقدر ما يجب أن يهتم بدراسة السلطة فى جميع أنماط التجمعات والجماعات البشرية، مع الأخذ فى الإعتبار طبيعة الفوارق الشكلية والصورية، التى تظهر عليها أنماط السلطة.

كما يستند "دوفرجيه" إلى بعض تحليلات علماء القانون الفرنسي من أمثال "ليون دوجي" *L. Dugit* ^(١) عند تعريف علم الاجتماع السياسي، كعلم للسلطة، فقد تظهر بعض الصعوبات التفسيرية لهذا التعريف أو تمييز مفهوم السلطة ذاته. وخاصة تفسير مفهوم الدولة قد يكون أسهل بكثير من تحليل السلطة، نظراً لأن المفهوم الأول قد يجد نوع من الإرتولوجية عند تحليل نعت السلطة بين الحاكم والمحكومين، أو التمييز بين من هم فئة الأمر وفئة الطاعة، أو من يجب أن يمثل للسلطة، الكبار أو الأصغر سناً، أو من يصنعون القرار أو ينفذونه. ومن ثم أولاً فإن الحديث عن السلطة، يوضح طبيعة العلاقة الإنسانية غير المتساوية بين أفراد التجمعات أو المجتمعات البشرية أى كان نوعها، ثانياً كما يوضح العلاقات المتداخلة بين مفهوم السلطة، والنفوذ، والقدرة، والهيبة، والمكانة وغير ذلك من معايير الجماعة وأعرافها التى تطبق فيها السلطة.

وعموماً، يخلص "دوفرجيه" من ذلك التحليل إلى مقولة هامة ألا وهى: يجب علينا عند دراسة السلطة أن لا نقوم بتفسيرها فى صورتها أو مفهومها ومعناها الضيق، بقدر ما يجب أن نفهم السلطة فى إطار دراستها كظاهرة وعملية سياسية منذ القدم حتى الوقت الحاضر. وهذا على خلاف تعريف الدولة، الذى يقتصر على دراسة السلطة فى المجتمع القومى فقط، ذلك النوع من المجتمعات التى ظهرت مع بداية العصر الحديث. كما حاول أن يفند "دوفرجيه" تحليلات علماء السياسة، لكل من السلطة والدولة، تلك التحليلات التى قد لا تستند إلى الواقعية فى الكثير من الأحيان، فى مقابل تحليلات علماء الاجتماع وعلماء الاجتماع السياسى بصورة خاصة، الذين يحاولون تفسير كل من السلطة والدولة وغيرها من الظواهر والعمليات والبناءات والنظم السياسية فى إطار علم الاجتماع السياسى بصورة أكثر مقارنة بينه وبين السياسة، ولاسيما، أن الأول أيضاً يعتمد على المداخل التحليلية والتنظيمية والمؤسسية المقارنة عند تحليلهم للمشكلات السياسية أو المجتمعية عموماً. وعموماً، يخلص "دوفرجيه" إلى أهمية التأكيد على أن علم الاجتماع السياسى هو علم السلطة، أو هو العلم الذى يوسع من النظرة الشمولية لعلم الاجتماع العام عند دراسته للظواهر والنظم السياسية ككل.

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١-٢٢.

(٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السياسى.

ما من شك، إن تعدد تعريفات علم الاجتماع السياسى تُعد برهاناً قوياً ودليلاً واضحاً لمدى تباين وجهات نظر العلماء سواء من المفكرين السياسيين، وعلماء السياسة، أو علماء القانون، وعلماء الاجتماع وغيرهم آخرون حول ماهية هذا العلم الذى يعد نوعاً متخصصاً من فروع علم الاجتماع المقننة. ولكننا نسعى حالياً، فى محاولة إجتهادية لطرح عدد من المتغيرات أو العوامل، التى أسهمت فى ظهور علم الاجتماع السياسى، والتى نعتبرها نوعاً من إستخلاص الشواهد العلمية والتاريخية والأكاديمية لنشأة هذا النوع من فروع علم الاجتماع العام، وذلك فى ضوء تحليلنا لدعويات التراث العلمى والأكاديمى لعلم الاجتماع السياسى بصورة خاصة، والفروع المتخصصة للعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع بصورة عامة:

١ - نشأة المجتمع المدنى.

مع نهاية العصور الوسطى المسيحية التى سادت لعدة قرون طويلة فى المجتمعات الأوروبية، ظهرت العديد من الأفكار السياسية التحررية التى نادت بأهمية قيام المجتمعات القومية، أو ما يسمى بمجتمعات الدولة - الأمة، ذلك النوع من المجتمعات البشرية التى لم تعرفها الحضارة الإنسانية من قبل. وقد ظهر هذا النوع من المجتمعات بفضل جهود الكثير من المفكرين السياسيين من أمثال رواد نظرية العقد الاجتماعى *Social Contract Theory* عند كل من "هوبز" *Hobbes* و"لوك" *Locke* و"روسو" *Rousseau*، الذين نادوا بأهمية العلاقة بين كل من الحاكم والمحكومين فى صور تعاقدية تصطبغ بطابع من الشرعية ويستلزم تنفيذها وجود علاقات القوة والسلطة، التى تتسم بتنظيم تلك العلاقة ومبررات وجودها. كما جاءت الثورة الفرنسية نتيجة لإرغافات سياسية وفكرية وأيديولوجية متعددة تقتضى قيام المجتمع المدنى *Civil Society* كنوعاً من الشرعية الواقعية وتأسيس لمؤسسات التعاقد النفعى، التى بدأت تطرح نتائجها سواء على النظام السياسى ممثلاً فى السلطة والسيدة للدولة، أيضاً فى العلاقات النفعية الاقتصادية، التى إستخلصت من نتائج الثورة الصناعية، التى ظهرت فى إنجلترا بفضل آراء "أدم سميث" *A. Smith* وكتابه ثروة الأمم *Wealth of Nation* الذى ظهر عام ١٧٧٦م، وأصبح الميثاق الفكرى لقيام المجتمع المدنى للرأسمالى فى المجتمعات الأوروبية.

وكما كانت لإسهامات كل من "مونتسكيو" *Montisquie* و "ألكس دي توكفيل" *A. Tocqueville* وغيرهم من المفكرين السياسيين من تأسيس مقومات المجتمع المدني، أو مجتمع الدولة - الأمة، التي إنتشرت في دول أوروبا الغربية والشرقية على أنقاض الإمبراطوريات المسيحية التي إتخذت من روما مركزاً لها. كما جاءت الدولة - الأمة، لتأسيس أنماط متعددة من آليات النظام السياسي الجديد، وكان ذلك ممثلاً في طابع الحكومة والميطرة السياسية وغير ذلك من أجهزة و ميكانيزمات وضعت أساس المجتمع المدني وأصبحت أهم المبررات، التي إستقطبت العديد من المفكرين وعلماء السياسة، الذين إهتموا بدراسة أنماط ومظاهر الحياة السياسية التي توجد في المجتمع المدني، وطبيعة إستقراره، والعوامل الداخلية والخارجية التي تهدف إلى همنه وتكميره. كما جاءت العديد من الأفكار التي تعتبر بمثابة الجنور- الأولى لنشأة علم الإجتماع السياسي والتي عبرت بوضوح عن مكونات المجتمع المدني، وإستطاع علماء هذا العلم التقليديين، أن يحلوا اللحظات التاريخية للتمييز بين ما هو إجتماعي، وبين ما هو سياسي، وظهور للمجتمع المدني في مقابل مفهوم الدولة. وهذا ما طرح في أفكار علماء الإجتماع السياسية الغربيين، أو الإشتراكيين القوميين كما جاء في تحليلات "ماركس" وهذا ما سحاول تحليله بصورة أكثر عند تناولنا للمرحل التطورية لنشأة علم الاجتماع السياسي.

٢- ظهور الطبقات الإجتماعية الجديدة:

يرى الكثير من علماء السياسة، أن ظهور الطبقات الإجتماعية الجديدة *New Social Classes*، كان عاملاً هاماً وراء نشأة علم الاجتماع السياسي في مرحلة التكوينية الأولى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر^(١)، ولاسيما، بعد أن ظهرت طبقات إجتماعية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل، ذلك النوع من الطبقات التي جاءت كنتيجة طبيعية لنشأة النظام الرأسمالي أو الرأسمالية الصناعية. فلقد ظهرت طبقة الرأسمالية الصناعية، في مقابل طبقة العمال الصناعية، ونتيجة إلى هذا التنوع الطبقي ظهرت نظريات مضادة، كانت بعد ذلك عاملاً قوياً لظهور علم الاجتماع السياسي، وتطور علم السياسة في نفس الوقت. وخاصة أن المجتمعات البشرية

(١) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

- Bottomone, T, op. cit, chap. (1).

السابقة على ظهور المجتمع الصناعى الحديث، لم تعرف إلا طبقات مختلفة ومغايرة لنمط البناء الطبقي فى المجتمع الحديث، حيث كان المجتمع الإقطاعى يتكون من طبقتين أساسيتين هما، طبقة ملاك أو أصحاب الأرض، وطبقة الأكتان أو عبيد الأرض.

إلا أن الوضع الإقتصادى والسياسى المتغير منذ أواخر العصور الوسطى الإقطاعية، سمح بإقامة طبقات إجتماعية، ذات أهداف وسياسات وأيديولوجيات متصارعة. وكما يرى توم بوتومور "T. Bottomore"، إذا كانت كل من القوة الصناعية والقوة السياسية أحدثتا تطورات جذرية لظهور علم السياسة الجديدة، إلا أن وجود النظام الطبقي الجديد، سمح لظهور علم الاجتماع السياسى، ليهتم بدراسة التغيرات المبريعة التى حدثت على هيكل البناء الطبقي الاجتماعى. ولاسيما، بعد إتخاذ هذه التطورات أبعاداً اجتماعية وسياسية جديدة وميل كل منها إلى المساواة من جهة أو التكامل الاجتماعى من جهة أخرى. كما أن ذلك جسد فى الوقت ذاته، إتجاهات ومداخل ومذاهب فكرية، كانت بمثابة ميادين ومجالات حقيقية لتطور علم الاجتماع السياسى وإهتمامه بالمظاهر البنوية الطبقية والاجتماعية الجديدة، ولتكون موضوعاً هاماً للدراسة والتحليل من قبل علماء الاجتماع السياسى.

٣- تباين الأيديولوجيات السياسية:

جاءت الأيديولوجيات السياسية المتنوعة خلال المراحل الأولى لظهور المجتمع الصناعى الحديث، كنتيجة طبيعية لتنامى قوة الطبقات الاجتماعية الجديدة سواء أكانت رأسمالية صناعية، أم عمالية صناعية، وتنضوى أبعاداً فكرية وعقائدية سياسية، لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل. فلقد ظهرت إيديولوجية الرأسمالية نتيجة لتطور المجتمع المدنى، أو المجتمع البرجوازى أو فى تسمياته المتعددة، مثل مجتمع الدولة القومية، أو الدولة - الأمة، وغير ذلك من مسميات متعددة، ولتبرهن على أهمية إقامة قواعد أساسية، لهذا المجتمع بمرور وجود السلطة والشرعية والسيادة لأصحاب الثروة والمال والنفوذ، الرأسمالين الصناعيين الجدد، تلك الطبقة التى تبرز وجودها وشرعيتها من خلال قدراتها على ملكية كل من مقومات وعلاقات

الإنتاج وتعكس مدى هيمنة الطبقة الرأسمالية الجديدة على مقاليد المجتمع الرأسمالي الحديث.

فى مقابل ذلك، ظهرت أيديولوجيات سياسية أخرى على النقيض من الأيديولوجية الرأسمالية الصناعية، ألا وهى أيديولوجية البروليتاريا والطبقة العاملة، كما تم تحديدها بواسطة مؤسسها الأول "كارل ماركس" *K. Marx*، الذى طرح نظرية سياسية أيديولوجية واضحة وهى نظرية الصراع الطبقي *Class Conflict Theory*، والذى يعطى أولويات جوهرية للطبقة العمالية، التى تقوم بعمليات الإنتاج الفعلى فى المجتمعات الرأسمالية. كما حرص "ماركس على أن يعطى مبرراً لأيديولوجية الصراع الطبقي لإنشاء المجتمع الشيوعى على أنقاض المجتمع الرأسمالى المبنى البرجوازى. مع تأكيد على ضرورة نشر هذه الأيديولوجية خارج المجتمع السوفيتى وإلى خارج أوروبا أو تصدير الفكر الأيديولوجى ليصطبغ به العالم ككل ويقوم على أيديولوجية عمالية عالمية. فى مقابل ذلك أيضاً ظهرت الأيديولوجيات الوسطية بين الرأسمالية الصناعية، وبين بروليتاريا العمالية، وتؤكد على أهمية الاشتراكية كأيديولوجية أخرى مختلفة عن غيرها من الأيديولوجيات السياسية الأخرى التى تنوعت أشكالها حتى الوقت الحاضر. ولتكون جميع هذه الأيديولوجيات مجالاً خصباً لإهتمامات علم الاجتماع السياسى ومصدراً أساسياً لتطور وإزدهار هذا العلم بصورة عامة.

٤- ظهور القوى الإستعمارية والحركات التحررية:

توضح طبيعة التطور التاريخى لنشأة المجتمع القومى الحديث، مدى تعدد العوامل الداخلية والخارجية التى تشكل أو تعيد تشكيل تيارات هذا المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية بصورة عامة. وهذا ما يظهر من خلال تتبعنا لنمو المجتمعات الإقطاعية وإنهيارها مع نهاية العصور الوسطى، ولتقديم المجتمع المبنى، "مجتمع الدولة - الأمة"، أو المجتمع البرجوازى مع المراحل الأولى لنشأة العصر الحديث. إلا أن طبيعة الحياة الإقتصادية والسياسية المتنافسة فى المجتمع الرأسمالى (المبنى)، ساعدت ذلك المجتمع الذى لم يلبث إلا أن يسعى للخروج من حدوده السياسية الوطنية فى إطار تحقيق حلم كل من الفرد الرأسمالى الطموح، أو النظام الإقتصادى المستطلع لتكوين الثروة والنفوذ، أو النظام السياسى الذى يسعى

لتوسيع نطاق حدوده وإمكاناته وموارده الطبيعية والإقتصادية، وذلك بدافع السيطرة والإحتكار والهيمنة سواء على بقية الطبقات المحرومة للعامة أو السيطرة على الدول الفقيرة والضعيفة المجاورة الأخرى.

جاء ذلك، فى إطار أهداف القوى الإستعمارية الأوروبية التى حرصت على تحقيق مكاسب إقتصادية وميادية عن طريق الإستعمار المباشر لمواطنى المواد الخام والطاقة والموارد البشرية. فى نفس الوقت لتكوين الجيوش الإستعمارية، كما حدث مع ظهور بريتانيا العظمى أو فرنسا الإستعمارية، أو القوى الإستعمارية الأخرى للعديد من الدول الأوروبية التى سعت لتحقيق سياسات الإستعمار الجديد. كما جاء هذا التوسع الإستعمارى إلى وجود حركات ثورية جديدة إتخذ البعض منها الطابع المتطرف مثل الفاشية أو الطابع المعتدل مثل الإشتراكية أو الإصلاحية أو المساواتية بين الفئات والطبقات الإجتماعية وتشمل مجتمعات غير أوروبية أخرى مثل ظهور الحركات التحررية الإصلاحية فى الصين والعديد من الدول النامية الأخرى. وعلى أية حال، فإن كل من القوة الإستعمارية والحركات التحررية، لاتزال تأخذ أبعاداً وأشكالاً متباينة، إلا أنها لا تختلف عن مضمونها التقليدى منذ بدايات القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر، وتعد جميعها مجالاً خصباً لتطور علم السياسة والإجتماع والإقتصاد، ولتبرهن على أهمية وجود علم الإجتماع السياسى لدراسة هذه الظواهر السياسية الجديدة.

٥- تنوع الرأى العام والقضايا السياسية:

يرى عدد من المحللين لتطور علم الإجتماع السياسى، أن طبيعة المجتمع الحديث وتغير بناءاته ونظمه السياسية والإقتصادية والاجتماعية، لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت كنتيجة طبيعية لتعدد القضايا السياسية، التى ظهرت مع البوادر الأولى لظهور المجتمع المدنى الحديث. وكانت من ضمن هذه القضايا السياسية قضية الديمقراطية *Democratic Problem* وقضية المساواة *Equilty Problem*، وقضايا إعادة توزيع الثروة *Redistribution of Wealth*، وتحقيق العدالة الاجتماعية *Social Justice*، وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالحرية السياسية *Political Freedom*، وغير ذلك من قضايا كانت محور لأهتمامات الرأى العام *Public Opinion*، وخاصة طبقة المثقفين

والفئات المستعملة، التي تزايد حجمها نتيجة لنمو وإزدهار العملية التعليمية والحركة الثقافية بصورة مضطردة.

كما كانت الظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية والعسكرية الراهنة، خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، محوراً لإستقطاب المفكرين والمتقنين والفئات التي تتأدى بالتغير والإصلاح أو الثورة. وهذا ما يتبلور في نمو دعاة حقوق الإنسان، وما يعرف بالإصلاحيين، وجماعات الضغط السياسى، والتي تمثلت فى حركات التمرد الطلابى أو الفئات الاجتماعية الأخرى، التي رأت ضرورة المناداة بالإصلاح المستمر للنظم والمؤسسات السياسية، وخاصة أجهزة الدولة أو الحكومة، ومحاولة تقنين السلطات المتزايدة وللمنفوحة لها، ومحاولة لكبح جماح القادة أو أصحاب السلطة الرسمية. وإن كانت للقضايا السياسية وتكوين رأى العام المحلى، والقومى، والعالمى، لم تأخذ طابعاً سلمياً فى كثير من الأحيان بقدر ما تم التعبير عن هذا للرأى فى صور شتى من العنف السياسى والعنصرى والطبقى والدينى مما أدى إلى تصدع العلاقات المتبادلة بين اصحاب الرأى العام والسيطرة الرسمية. كسل ذلك بالطبع، ساهم فى تطور نشأة علم الإجتماع السياسى ليهتم بدراسة هذه الظواهر السياسية الجديدة، التي لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل، وأصبحت مجالاً خصباً من مجالات وإهتمامات هذا العلم.

٦- تنوع المؤسسات التنظيمية السياسية:

ما من شك، إن نمو الحياة السياسة المتغيرة خلال المجتمعات الحديثة سواء أكانت مجتمعات رأسمالية برجوازية أم مجتمعات إشتراكية و شيوعية، قد نتج عنها الكثير من المؤسسات التنظيمية السياسية، والتي ظهرت فى أنماط مختلفة من الحكومات وأجهزتها السياسية مثل البرلمانات *Parlaments*، والأحزاب السياسية *Political Parties*، والمجالس النيابية والتشريعية المختلفة وجماعات الضغط *Pressure Groups*، والإتحادات والنقابات *Trade Unions*، المهنية والعمالية، التي شاركت فى الحياة السياسية النيابية الحديثة، والتي يصعب فيها تطبيق ممارسة الملوك السياسى عن طريق التمثيل السياسى الديمقراطى المباشر على نحو الحياة السياسية فى عهد بداية الدولة، كما كان فى دول الإغريق القديمة، ذلك للنمط من الحياة السياسية الذى يصعب

تطبيقه في المجتمع القومي (المدنى) أو مجتمعات الدولة - الأمة، كما ظهر في العصر الحديث.

من ناحية أخرى، إن إهتمامات علم الاجتماع السياسى، لا تركز فقط على كيفية تحليل عناصر ومكونات هذه التنظيمات والمؤسسات السياسية الحديثة، بقدر ما تحاول أن تدرس طبيعة العلاقة المتبادلة بين هذه التنظيمات والعمليات السياسية، التى تقوم بمارسنها في إطار مضمونها الاجتماعى الشامل الذى توجد فيه . هذا بالإضافة إلى أن التنظيمات السياسية الحديثة كبناءات ومؤسسات إجتماعية وسياسية، لا يمكن أن تعمل بعيداً وبمعزل عن مركب العلاقات الإجتماعية والدينية والإقتصادية. وهذا ما جعل الكثير من علماء الاجتماع السياسى يثبتون المدخل المؤسساتى *Institutional Approach*، أو المدخل التنظيمى *Organizational Approach*، فى دراسة التنظيمات السياسية والمتغيرات، الأخرى المرتبطة معها مثل أنماط الشرعية، والقوة، والنفوذ، والهيمنة، والسلطة، والسيادة، وغيرها.

٧- تطور النظام السياسى العالمى الجديد:

حقيقة، إن طبيعة النظام العالمى والسياسى الجديد، يعد بعداً أساسياً وهاماً فى تطور علم الاجتماع السياسى، وتتوخ مجالاه وإهتمامات علماءه. الأمر، الذى جعل بعض المحللين المحدثين من أمثال "موريس دوفرجير" *M. Duverger*، يوضح أن تنوع مجالات علم الاجتماع السياسى وإهتماماته الحديثة جعلت هناك نوع من الترافف بين الموضوعات التى يهتم بها هذا العلم، وعلم السياسة. وهذا ما هو واضح كثيراً فى الأوساط العلمية الأكاديمية الأمريكية التى لا تبذل جهداً كبيراً فى تحديد ماهية الموضوعات والقضايا التى يعالجها كل من علم الاجتماع السياسى، وعلم السياسة ستمعك بعكس نوع من الخلط والغموض، فى تعريف وتحديد ماهية هاذين العلمين فى المجتمع الأمريكى بصورة خاصة. وعلى أية حال، إن دراسة النظام السياسى العالمى *The New International Political System*، يعد من المجالات التى إستقطبت الكثير من المهتمين سواء بعلم الاجتماع السياسى وعلم السياسة فى نفس الوقت.

ولكن بالطبع، إن إهتمامات علم السياسة تصعب على دراسة النظام السياسى كأحد الظواهرات السياسية، التى يهتم بها علماء السياسة فى الوقت

الراهن، ولكن يعالج علماء الاجتماع السياسى للنظام السياسى العالمى الجديد، فى ضوء ما يسهم به هذا النظام من تغير وتحديث للنظم والبناءات السياسية وما ينتج عنها من عمليات وعلاقات وميكانيزمات فى البناءات المجتمعية الأخرى سواء على المستوى المحلى أو القومى أو الإقليمى أو العالمى فى نفس الوقت. على أية حال، إن دراسة قضايا ومظاهر للنظام السياسى العالمى الجديد مثل الإتحادات السياسية العالمية مثل دول أوروبا الإتحادية، أو كتلة دول الآسيان وجنوب شرق آسيا، أو إتحاد الدول اللاتينية أو غيرها من شأنه أن يسهم فى دراسة وتحليل هذه الإتحادات وعلاقاتها سواء مع المنظمات السياسية العالمية، والتي تتمثل فى الأمم المتحدة *United Nations* ومؤسساتها المختلفة، أو مع أحزابها وبرلماناتها الإتحادية الإقليمية، أو المحلية القومية فى نفس الوقت. وبالطبع أن مثل هذه القضايا أصبحت موضوعات هامة ومن ضمن إهتمامات علم الاجتماع السياسى وساعدت على تطوره بصورة ملحوظة.

٨- تطور مؤسسات البحث العلمى؛

فى الواقع، إن تطور علم الاجتماع السياسى جاء نتيجة لتعدد إهتمامات الجامعات ومراكز البحث العلمى والأكاديمى، والتي فتحت لها أقسام متطورة لعلم الاجتماع ولروعه المختلفة مثل علم الاجتماع السياسى. كما إهتمت الكثير من الجامعات الكبرى فى الدول المتقدمة والنامية بإنشاء مراكز وأقسام سياسية وإستراتيجية متخصصة، ساعدت على تحديث الأساليب الفنية والإمكانات البحثية المتطورة، والتي تهتم بدراسة القضايا والمشكلات السياسية الواقعية سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى. كما حرصت هذه المؤسسات على تبادل الخبرة الأكاديمية النظرية والإمبريقية، من أجل الإستفادة من الخدمات المشتركة فيها. من ناحية أخرى، جاء تطور وتحديث مناهج البحث العلمى السوسولوجى لإعطاء دفعة قوية لتطوير البحوث العلمية النظرية أو الواقعية، التى تهتم بها المتخصصون فى مجال البحث السياسى، وخاصة الأساليب المتطورة فى جمع البيانات وتحليلها كمياً وكيفياً، هذا بالإضافة إلى إهتمام علماء الاجتماع السياسى بما يعرف بالمدخل البينى *Interdisciplinary* بين العلوم الطبيعية والإنسانية لتعزيز وتحديث هذا العلم ومجالاته المختلفة.

(٣) المراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسي.

يوضح تحليلنا للتراث العلمى والتاريخى لعلم الاجتماع السياسى، أن هناك قصوراً واضحاً فى معالجة كيفية تطور هذا التراث بالنسبة للطلاب والباحثين المهتمين بدراسة هذا العلم. وربما لا يقتصر هذا القصور على ما كتب باللغة العربية خلال العقود الأخيرة، بقدر ما نلاحظ أن ذلك يشمل كثير من المعالجات التقليدية والحديثة فى مجال علم الاجتماع السياسى عموماً، والتي لم تعط إهتماماً ملحوظاً لكيفية تطور إهتمامات العلماء والمفكرين بالقضايا والمشكلات والظواهر السياسية، التى يتم معالجتها بصورة عامة، وإنطلاقاً من أهدافنا فى هذا الكتاب، نحرص بصورة كبيرة لإعطاء خلفية تاريخية وتطورية لنشأة علم الاجتماع السياسى، وذلك بهدف إلمام الباحث المبتدى أو الطالب المتخصص أو القارئ العادى، بالخطوات والمراحل التاريخية، التى مر بها علم الاجتماع السياسى كغيره من الفروع المتخصصة فى علم الاجتماع.

ولكننا نود أن نشير إلى عدة حقائق موجزة قبل الإشارة إلى طبيعة المراحل التطورية بين الاجتماع السياسى، ومن أهم هذه الحقائق: أولاً، إن محاولة تحديد المراحل التطورية لهذا العلم كغيره من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع، ما هى إلا محاولة إجتهدية يسعى للباحث لطحها من خلال إستنتاجاته للتطور التاريخى. وتحليل التراث العلمى لعلم الاجتماع السياسى. وثانياً، صعوبة تحديد خطوط فاصلة بين كل مرحلة تاريخية أخرى. ولا سيما أن نشأة الأفكار والنظريات، لم تأت بصورة تاريخية فاصلة بين كل منهما الأخرى، بقدر ما ظهرت الكثير من الآراء وتحليلات العلماء والمبشرين بصورة متلاحقة أو متزامنة فى نفس الوقت. وثالثاً، إن علم الاجتماع السياسى يعتبر علماً حديثاً نسبياً مقارنة بغيره من فروع علم الاجتماع العلم مثلاً. فمع الاجتماع الصناعى، أو الإقتصادى. وأيضاً العديد من العلوم الاجتماعية الرئيسية الأخرى مثل السياسة والتاريخ وغيرهما، وإذا، فإن علم الاجتماع السياسى قد إستفاد كثيراً من علماء هذه العلوم.

١- المرحلة الأولى ما قبل عام ١٨٠٠.

ما من شك، إن الفكر السياسى والاجتماعى لم يظهر من فراغ، بقدر ما جاء بصورة تطورية، وعلى مراحل تاريخية متتبعة، ولقد إستفاد الكثير من علماء الاجتماع السياسى من تحليلات أفكار المبشرين والمفكرين التقليديين من الذين

أسهموا بصورة مباشرة وغير مباشرة، في بلورة النظريات والظواهر السياسية، التي يتم معالجتها بواسطة علماء الاجتماع السياسي في الوقت الراهن. فآراء كل من أرسطو وأفلاطون وسقراط^(١) وغيرهم من فلاسفة الإغريق القدماء كانت ولا تزال المنبع الفكري والسياسي الأول سواء لعلم الاجتماع السياسي، أو علم السياسة.

فجاءت تحليلات أرسطو على سبيل المثال، في السياسة ونظم الحكم كأفضل أنواع ونماذج الحكومات، والسلطة، والشرعية، ونظم دولة المدينة، وكنماذج تحليلية وسياسية، لا تزال تمد المفكرين والعلماء في كافة العلوم الاجتماعية، وخاصة وعلم الاجتماع السياسي بالكثير من الآراء والتحليلات الواقعية والمثالية.

كما كانت إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين من أمثال ابن خلدون، وابن الأزرقي، والفارابي، وغيرهم منبعاً خصباً لتطور وإزدهار العلوم السياسية والاجتماعية عامة. فلا تزال على سبيل المثال، مقدمة ابن خلدون من أهم منابع الفكر السياسي، ولا سيما بعد أن طرح فيها الكثير من قضايا الحكم، والسياسة والخلافة، والبطانة، والعصبية، وطبيعة تقدم وإزدهار وإنهيار البناءات السياسية، والفساد السياسي، وغيرها من الظواهر السياسية، التي كانت موجودة في الدولة الإسلامية. كما جاءت تحليلات ابن الأزرقي، أو المفكر السياسي المعروف بأبو عبد الله محمد بن الأزرقي الأندلسي عام (٨٩٦ هـ) (٤٩١ م)، وخاصة في كتابه (بدائع الملك في طبائع الملك) محاولة جديدة، لتنظيم أفكار ابن خلدون في مجال الميدان السياسي والاجتماعي. ويركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية، مثل السلوك السياسي بالنسبة للحكام والمخدومين، ونظام الدولة، وأنماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية، والحضرية، بالإضافة إلى مناقشته لأشكال الخلافة، وعوائق الملك والخلافة وغير ذلك من موضوعات، يضعها الكثير من المحللين السياسيين وعلم الاجتماع السياسي المعاصرين، بأنها من أهم التحليلات في دراسة أنماط السلوك السياسي *Political Behavior*^(٢).

(١) يمكن الرجوع إلى هذا التراث في المرجع التالي:

- Hacker, A, *Political Theory*, N.Y: The Macmillan comp., 1961.

(٢) للفريد متن التفاضيل للظفر محمد بن محمد بن محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، ج١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

كما جاءت إسهامات المفكرين والسياسيين الرومان أو الدولة المسيحية من أمثال "تيشرون" ومؤلفاته السياسية مثل (الجمهورية) و(القوانين)، من أهم ما كُتب في الفكر السياسي للرومان، وحاول أن يؤسس نظرية سياسية محافظة واضحة. كما كانت كتابات (سينكا) بُعداً فكرياً وسياسياً آخر ذات طابع تشاؤمي، ووضح فيه أسس الوظائف والعمليات السياسية مختلطة بالعقيدة الدينية، وتطويراً للنظريات السياسية اليونانية *Utopia*. كما جاءت أفكار القديس "اغسطين" و"توما لاكويني"، خلال القرن الخامس الميلادي لتقدم أسس وفلسفة الحياة السياسية للدولة المسيحية، وجاء ذلك في مؤلفاتهم حول مدينة الله، كما كانت محاولتهما نوع من النظريات السياسية التوفيقية الكلاسيكية بين النظام اللاهوتي والعلماني.

علاوة على ذلك، جاءت كتابات كل من "هوبز" *Hobbes* و"لوك" *Locke* و"روسو" *Rousseau* وغيرهم من علماء نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract Theory*، لتضيف أبعاداً وأفكاراً سياسية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل وخاصة في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين. كما جاءت كتابات مفكرى عصر الإصلاح الديني والنهضة الأوروبية خاصة كما جاءت في تحليلات ميكافيللي، ولأسيما كتابه الأمير *The Prince* لتضيف أبعاداً جديدة ونظريات سياسية أخلاقية ولتسهم في وضع أسس المجتمع الصناعي الحديث، وبلورة الرؤى الفكرية بين ماهو سياسي *Political* وإجتماعي *Social*^(١). كما جاء ذلك أيضاً، في كتابات "أدم فيرجسون" *A. Ferguson* في تطور تاريخ المجتمع المعنى *History of Civil Society*، وكتاباته "هيجل" *Hegel* عن فلسفة الحق والدولة، ولتضع الخطوط الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسي، كما ظهر بعد ذلك عند العلماء والمفكرين السياسيين وخاصة عند "ماركس" *Marx* خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر.

(١) أنظر على سبيل المثال:

- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٩٨.

٢- المرحلة الثانية : ١٨٠٠-١٨٥٠.

يرى كثير من المؤرخين لنشأة علم الاجتماع السياسى أن إرهابات الفكر السياسى والاجتماعى والإقتصادى والدينى، التى ظهرت قبل القرن التاسع عشر، مهدت بصورة كبيرة لظهور علم الاجتماع السياسى وتطوره، وهذا ما أشرنا إليه خلال المرحلة الأولى (ماقبل عام ١٨٠٠) تلك المرحلة التى من الصعب على الباحث فى علم الاجتماع السياسى، أن يفهم النشأة التطورية لهذا العلم، دون أن يأخذ فكرة موجزة عن أهم أفكارها وعلمائها بصورة عامة، ومدى إسهامهم فى تطوير هذا العلم. وكما كتب "فون شتاين" *Von Stin*، عن تاريخ الحركات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، أن الفترة الأولى أو بالتحديد النصف الأول من هذا القرن تعتبر البدايات الحقيقية لظهور علم الاجتماع السياسى. وخاصة عندما طرح "ماركس" *Marx* أفكاره حول نقد فلسفة "هيجل"، والتى حاول فيها أن يضع الأسس الأولى لنظرية سياسية هامة، حاول فيها أن يحدد العلاقة بين الفرد والدولة، ويضع مفهوماً جديداً للمجتمع *Society*.

كما جاءت المذاهب السياسية الحديثة التى طرحت أفكاراً سياسية حديثة من خلال تقديم تحليلات أكثر تطوراً للفكر الإقتصادى السياسى *Political Economy* الذى طرحه "أدم سميث" *A. Smith* فى كتابه ثروة الأمم *The Wealth of Nations*، وذلك خلال نهاية للقرن الثامن عشر. كما ظهر فى النزعة أو المذهب الليبرالى *Liberalism* لتضيف أبعاداً سياسية وأيديولوجية جديدة، وتأخذ طابعاً متوسطاً بين المذاهب السياسية اليسارية عند ماركس أو اليمينية الإقتصادية الرأسمالية كما ظهرت فى تحليلات "أدم سميث" وكما ظهر ذلك فى كتابات كل من "ريكاردو" *Ricardo* و "مالتوس" من أنصار المذهب الإقتصادى السياسى الليبرالى اللذان طرحا أفكاراً إقتصادية وسياسية جديدة، لتترجم فلسفة ما كتبه "سميث" النفعية إلى واقع ليبرالى إقتصادى رأسمالى^(١). كما كانت السياسة الإشتراكية، أحد الدعائم والنظريات

(١) أنظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الإقتصادى، (ج١)، الإسكندرية: دار للمعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

السياسية التي ظهرت خلال هذه المرحلة وهذا ما ظهر في كتابات "سان
سيمون" *S. Simon* وتأكيد على السياسات الرأسمالية الصناعية الإشتراكية.
٣- المرحلة الثالثة ١٨٥٠-١٩٠٠.

شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية وفكرية متعددة الجوانب،
وخاصة عندما ظهرت فكرة إنشاء الدولة - الأمة، أو الدولة - الحكومة، التي
قامت على ضوئها العديد من اللقومات الغربية في دول أوروبا بصورة عامة.
وإهتم العديد من علماء السياسة والاجتماع السياسى، بتحليل التغيرات البنائية
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي صاحبت مرحلة التطور الإقتصادي
وإنشاء المجتمع للقوى، والسعى إلى تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية فيما
وراء البحار. وهذا ما ظهر في نمو القوى الإستعمارية الأوروبية ومحاولة
معظم هذه الدول لتحقيق مصالح إقتصادية عالمية. وبالفعل كانت لكتابات كل
من "تشارلز دارون" *C. Darwin*، و "كارل ماركس" *K. Mark*، و "هربرت
سبنسر" *H. Spencer* وأيضاً إسهامات "أوجست كونت" *A. Comte*، و "ماكس
فيبر" *M. Weber* وغيرها من أهم الإسهامات التقليدية السياسية، التي إهتمت
بمعالجة افكار ونظريات سياسية هامة مثل الليبرالية، والرأسمالية،
والإشتراكية، والشيعوية، غير ذلك من المذاهب السياسية المتعددة التي
تبلورت بعد ذلك، في إطار من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الواقعية.

في نفس الوقت، جاءت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى ممزجة
بإسهامات رواد علم الاجتماع العام، وهذا ما ظهر في فكر "ماركس" و
"كونت" وخاصة آراء كل منهما عن الطبقة، والشيعوية، والملكية، والسلطة
وغير ذلك من مقولات إجماعية وسوسيولوجية هامة. وفي خلال هذه المرحلة
كما يقول "رايت ميلز" *R. Mills* أن النظريات السوسيولوجية الطبقة التي
طرحها "ماركس" و"سيمون" و"كونت"، كانت نوع من النظريات السياسية، التي
حاولت أن تتبنى التحليل السوسيولوجى، عند تناولها لأهم القضايا والظواهر
والمشكلات السياسية. في نفس الوقت، لقد أصطبغت تلك التحليلات بمجموعة
من العوامل النظامية (المؤسسية) والنقابية والاجتماعية بصورة عامة. وهذا
ما أسهم في طرح عدد من المداخل التحليلية، لدراسة الظواهر الاجتماعية
ومنهما الظواهر السياسية، وظهور "مايكرز" بالمداخل التحليلية السوسيولوجية
الكبيرة *Marco Sociological Analysis*. وهذا ما ظهر على سبيل المثال في

تحليلات "ماركس" عن الصراع الطبقي *Class Conflict*، حيث جعل من المجتمع وحدة الدراسة للكلية، ونظرتة عموماً إلى المشكلات الواقعية، وجعلها بمثابة مشكلات ناتجة عن عمليات التفكير الاجتماعي الذي يحدث في جميع البناءات والنظم الاجتماعية ككل.

٤- المرحلة الرابعة ١٩٥٠-١٩٥٠.

بسبب كثير من مؤرخي نشأة علوم الاجتماع عامة، و علم الاجتماع السياسي خاصة، إلى أهمية هذه الفترة وهي النصف الأول من القرن العشرين وإعتبارها بمثابة فترة تحول هامة في تاريخ نشأة الفروع المتخصصة في علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الاجتماع السياسي وغيرهم من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع. من ناحية أخرى، ظهر خلال هذه الفترة العديد من الجامعات ومراكز البحث العلمي المتخصصة التي أعطت اهتماماً ملحوظاً بإنشاء أقسام الاجتماع، والاجتماع السياسي، فضلاً عن وجود أقسام العلوم السياسية المتعددة، وهذا ما ظهر في جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة ومعظم دول العالم الثالث أيضاً. ولقد أسهمت هذه الأقسام الأكاديمية بدراسة النظريات والمذاهب السياسية، التي ظهرت أبان هذه المرحلة مثل الاشتراكية، والشيوعية، والرأسمالية الحديثة، والفاشية والنازية، والنفعية الليبرالية، وغيرها من الأيديولوجيات المتصارعة والإصلاحية في نفس الوقت^(١).

من ناحية أخرى، لقد عكست طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العالمية، نوعية التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية المتصارعة، وهذا ما نتج عنه من خلال حدوث حربين عالميتين وهي الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨، والحرب العالمية الثانية ١٩٤١/١٩٤٥، لتضيف أبعاداً جديدة على النظام والنسق السياسي العالمي وتطرح أفكاراً ونظريات وتكتلات سياسية وعسكرية، ألهمت الكثير من علماء الاجتماع السياسي، وحدثت الكثير من أفكار الفكر السياسي العالمي بصورة عامة.

(١) للمزيد من التحليلات أنظر على سبيل المثال:

- شانتال دلمسول: الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة /ج.كتورة، بيروت، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

علاوة على ذلك، شهدت هذه المرحلة قيام الإتحاد السوفيتى عام ١٩١٧، وحدث الثورة البلشفية، ولتطبق الفكر الماركسى الشيوعى النظرى، إلى واقع فعلى وتنشئ إحدى القوميات الكبرى (القومية الروسية) التى مالبث أن نفذت بالفعل أيديولوجية "ماركس" وأدت إلى حصول الطبقة العمالية (البروليتاريا) على أعلى المكاسب وتصدير ثورتها إلى الكثير من دول العالم وإنشاء الكتلة الإشتراكية، وتأسيس النظام السياسى فى الصين والعديد من الدول النامية. هذا بالإضافة، إلى أن هذه المرحلة ظهرت فيها العديد من الثورات والحركات السياسية والاجتماعية فى كثير من دول العالم الثالث، ولتطبق أفكاراً سياسية، وتثير قضايا ومشكلات لم يعرفها المجتمع الأوروبى الغربى من قبل. وبالتطبع، إن هذه الفترة عكست تحليلات وإسهامات العديد من رواد علم الاجتماع السياسى وشراحه فى نفس الوقت، وهذا ما ظهر فى تحليلات "فيبر" *Weber* و "باريتو" *Parito*، و "ميشيلز" *Michels*، و "دوركايم" *Durkhiem*، و "هارولد لاسويل" *H. Lasswell*، و "شومپتر" *Schumpiter*، و "بول لازار فيلد" *P. Lazarfield*، و "هربرت تاجستون" *H. Tingston*، و "دايفيد تريمان" *D. Truman*، و "جابريل الموند" *G. Almond*.

٥- المرحلة الخامسة: ١٩٥٠-٢٠٠٠.

تمثل هذه المرحلة مرحلة النضج العلمى والأكاديمى لعلم الاجتماع السياسى، ولاسيما بعد أن أصبح من أهم المقررات الدراسية العلمية، التى تدرس لجميع طلاب الجامعات والمعاهد العليا، بل لطلاب المرحلة المتوسطة والثانوية، فى العديد من دول العالم النامى والمتقدم. وجاء ذلك فى إطار ما يسمى بمرحلة التنشئة السياسية *Political Socialization* أو الثقافة السياسية *Political Culture* التى يجب أن يهتم بها كل من الفرد المتقف العادى، والمتخصص فى العلوم الاجتماعية والإنسانية. ونظراً للإهتمام العالمى والقومى والمحلى المتزايد بأهمية الثقافة السياسية كموضوع أساسى من موضوعات وقضايا التنشئة الاجتماعية الشاملة التى يهتم بها فئة المثقفين ككل، زاد الإهتمام بعلم الاجتماع السياسى ونوعية الموضوعات والقضايا والظواهر السياسية التى بدأ يهتم بها بالفعل خلال النصف الأخير من القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى، أن هذه الفترة شهدت تحديثاً كبيراً للمفاهيم والأفكار السياسية. مثل الطبقة، والسلطة، والدولة، والقومية، والإستعمار، والنفوذ، والهيمنة، والمجتمع المدنى، والقوة،

والصراع، وتميز ذلك من أفكار ومفاهيم جديدة أخرى. نشأة لتنامى المشكلات والظواهر والمشكلات السياسية.

ففى خلال هذه الفترة تنامت الحركات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والأيدولوجية على المستوى العالمى، وأخذت تطورات حديثة على مستوى البناءات والنظم والعمليات السياسية، التى أهتم بمعالجتها بالفعل علم الاجتماع السياسى، ومن أهم هذه الحركات، تطور الأحزاب السياسية، وظهور الحركات العمالية والنقابية، والحركات الطلابية، والصفوات الاجتماعية الجديدة مثل المثقفين، والمديرين، والعسكريين، وغيرهم من الفئات الاجتماعية الحديثة الأخرى. هذات فضلاً عن تنامى الحركات النسوية العالمية، وتباين الأفكار الديمقراطية وتوسيع نطاق هذه الأفكار نتيجة لتحديث المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وزيادة نفوذ الحركات التحررية والإستقلالية، وظهور التكتلات السياسية والإقليمية، والمؤسسات الحزبية والبرلمانية المحلية، والعالمية مثل هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الاتحادية الكثيرة مثل السوق الأوروبية المتحدة ومجموعة الأسيان وغيرها.

هذا بالإضافة، إلى تحديث الحقوق السياسية على المستوى القومى والعالمى، مثل الملوك السياسى، وللممثل النيابى، والتصويت، والتعبير عن الرأى العام للأقليات، وتنتمى للحركات الانفصالية، وظهور الأزمات المحلية، والقومية، والعالمية، وعبر ذلك من مظاهر وظواهر سياسية لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل. مما أسهم ذلك فى مجملته فى تطوير مجالات علم الاجتماع السياسى وتحديث أهدافه، وهذا ما تمثل فى تحليلات كل من بارسونز "Parsons"، وليبست "Lipst"، وميرتون "Merton"، و "برو" Braud، و "روربت داهل" R. Dahl، و "بوتومور" Belltomore، و "بندكس" Bendix، و "تورمان" Truman، و "ايزنشتد" Eisentadt وغيرها.

(٤) علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى.

حقيقة، إن نشأة علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، لم تظهر إلا بعد إنشاء الجامعات المصرية والعربية، التى بدأت مع بداية القرن العشرين، وقامت بتأسيس أقسام علم الاجتماع، التى عملت على إدخال التخصصات العلمية والأكاديمية لفروع علم الاجتماع المتعددة، وهذا ما ظهر خلال العقود الأولى من القرن الماضى. ونسعى حالياً، كعملية لتصنيف أهم

إهتمامات المتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى، ونوعية الموضوعات والقضايا، التى تناولها هذا العلم بصورة شاملة. ولكننا يجب أن نشير إلى عدة حقائق واقعية، بشأن النشأة التطورية الأولى لعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى وهى: أولاً: أن كثيراً من الدراسات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى عامة، ومصر خاصة كانت ممتزجة بالدراسات السياسية الخالصة، وهذا ما جاء فى عدد من الدراسات والبحوث التى ظهرت بصورة خاصة خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين. وثانياً، تعد أهمية بعض البحوث السياسية، نظراً لأن معظمها جاءت فى عدد من رسائل الماجستير والدكتوراة، التى مُنحت لعدد من المبعوثين المصريين وخاصة كل من فرنسا والمملكة المتحدة، ولتهتم بدراسة النظريات والمذاهب السياسية المقارنة فقط، وذات الطابع النظرى المجرّد.

إلا أن طبيعة إهتمامات المتخصصين فى مجال علم الاجتماع والسياسة، بدأت تأخذ طابعاً أكاديمياً متخصصاً فى مجال علم الاجتماع السياسى، خلال النصف الثانى من القرن العشرين. ولاسيما، بعد أن سُنحت الظروف السياسية المحلية، وقيام الثورات العربية التى أعطت حرية سياسية للبحث العلمى الأكاديمى ودراسة مشكلات العالم العربى مع الإستعمار وحركات التحرر والإستقلال وغير ذلك من دراسات إجتماعية وسياسية تعكس مشكلات الواقع العربى المتغير، خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وعموماً نسعى حالياً، لتقديم عرض موجز لأهم القضايا والموضوعات التى إهتم بها علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، وخاصة خلال النصف الثانى من القرن الماضى حتى الآن كما يلى:

- ١- دراسة المذاهب والنظم السياسية العالمية.
- ٢- تحليل التطور التاريخى للنظريات السياسية.
- ٣- الإهتمام بالسياسات الدولية للمقارنة.
- ٤- دراسة قضايا السلطة وعلاقتها بالجمهير.
- ٥- الإهتمام بمعالجة الدولة كسلطة سياسية.
- ٦- تحليل دور الدولة كنظام سياسى.
- ٧- طبيعة المجتمع القومى ومقارنته بالمجتمعات العربى.
- ٨- دراسة التنظيمات السياسية بصورة عامة.
- ٩- الإهتمام بتحليل الأحزاب السياسية العالمية والعربية.

- ١٠- معرفة أثر التغير الاجتماعى للطبقات الاجتماعى: نعمة.
 - ١١- التركيز على بعض الطبقات الاجتماعيه مثل الفلاحين والعمال.
 - ١٢- المشاركة السياسية وتفعيل النظام السياسى.
 - ١٣- الثقافة والتثنية السياسية.
 - ١٤- دور الحركات الاجتماعية والإصلاحية فى وضع السياسات المحلية.
 - ١٥- دور المرأة والشباب والحركات الطلابية فى المشاركة السياسية.
 - ١٦- الحركات العمالية والنقابية ودورها فى العمل السياسى.
 - ١٧- التنمية السياسية كجزء من التنمية الشاملة.
 - ١٩- السلوك السياسى لدى المواطنين العرب.
 - ٢٠- التمثيل النيابى وتحديث الدور المؤسساتى والتنظيمات السياسية.
 - ٢١- جماعات الضغط والمصلحة السياسية وصنع القرار فى الوطن العربى.
 - ٢٢- السياسة الدولية وعلاقتها بالسياسات العربية والقطرية.
 - ٢٣- التكتلات السياسية العالمية وأثرها على العالم العربى.
 - ٢٤- تحليل الخطاب السياسى العربى.
 - ٢٥- دراسة للقيادات وألزامة لأعرية السياسية.
 - ٢٦- العنف السياسى ومظاهره المختلفة.
 - ٢٧- الفساد السياسى وواقع العالم العربى.
 - ٢٨- الإتصال السياسى ودور وسائل الإعلام العربى.
- بإيجاز، تلك أهم الموضوعات والقضايا التى يهتم بدراستها علم الاجتماع السياسى والمختصين فيه فى الوطن العربى. خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وأن كنا نلاحظ أن حجم الدراسات والبحوث والموضوعات، التى اهتم بها عموماً الباحثين العرب، لا تزال قليلة نسبياً مقارنة بإهتمامات ومجالات بعض الفروع الأخرى المتخصصة فى علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الصناعى، علم الاجتماع الريفى وغيرهم من الفروع الأخرى، والسبب يرجع بالطبع، إلى قلة المهتمين عموماً بعلم الاجتماع السياسى والمختصين فيه على مستوى الوطن العربى مقارنة بغيرهم من المهتمين بالفروع الأخرى.

خاتمة:

يوضح تحليل للتراث العلمى لنشأة علم الاجتماع السياسى، كيف تطور هذا الفرع التخصصى من فروع علم الاجتماع خلال القرن الماضى (العشرين) بصورة خاصة، وإن كانت جذور هذا العلم ترجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فلقد تلازمت هذه النشأة التطورية، مع ظهور علم الاجتماع ذاته نظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا والظواهر التى كان يهتم بها المتخصصون فى علم الاجتماع أو من يسمون برواد هذا العلم بصورة مميزة. كما ظهر ذلك فى تحليلات "كونت"، و"فير"، و"ماركس"، و"دوركايم"، و"سبنسر"، وغيرهم آخرون. إلا أننا نلاحظ، أن الفكر السياسى الحديث، لم يظهر من فراغ، بقدر ما شهدت المجتمعات البشرية الأولى مثل المجتمعات الإغريقية أو الإسلامية أو المسيحية فى العصور الوسطى وخلال مجتمعات التحول من العصور الوسطى إلى الحديثة أو ما يعرف بمرحلة الإصلاح والنهضة، ظهور إرهاصات فكرية وسياسية، مهدت لظهور أيديولوجيات وأفكاراً سياسية حديثة ومتطورة، وأصبحت جميعها مجالاً خصباً لاهتمامات المتخصصين سواء فى علم الاجتماع السياسى أو غيرهم كم فروع علم الاجتماع العام أو العلوم السياسية والاجتماعية الأخرى.

من ناحية أخرى، كشفت تحليلاتنا خلال هذا الفصل، صعوبة وضع تعريف محدد ومميز لعلم الاجتماع السياسى، وذلك نظراً لتعدد الموضوعات والقضايا الرئيسية التى يطرحها العلماء سواء أكانوا تقليديين أم محدثين ومعاصرين. إلا أن ذلك، لا ينفى على الإطلاق، ظهور محاولات جادة، ساعدت على بلورة مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع السياسى، بالرغم من التداخل فيما بينها بصورة عامة. كما حاولت هذه الجهود العلمية، أن تضع تعريفات مميزة لعلم الاجتماع السياسى، فى محاولة منها لتحديد ما هية هذا النوع المتخصص فى علم الاجتماع، ولتضيف أنساق معرفية جديدة للباحثين والمهتمين عموماً بهذا النوع، وحثهم لتحديث مجالاته وقضايا ومشكلاته والظواهر التى يهتم بدراستها وتحليلها.

علاوة على ذلك، إن محاولتنا لوضع تحليل مبسط للمراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسى، ماهى إلا محاولة إجتهدية هدفنا منها بالدرجة الأولى. لإعطاء خلفية تاريخية للباحث المبتدئ فى علم الاجتماع بصورة

خاصة وطلاب قسم الاجتماع والعلوم السياسية والقانونية بصورة عامة، عن كيفية تطور علم الاجتماع السياسي، وإلى أى حد يمكن تصنيفه أكاديمياً بين فروع علم الاجتماع المتعددة فى الوقت الراهن. فى نفس الوقت، حاولنا أن نوجز طبيعة الإهتمامات الحديثة بعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، ونعرض لأهم القضايا والموضوعات التى يعالجها هذا الفرع فى الكثير من الجامعات ومراكز البحث العلمى والمعاهد العليا المتخصصة، التى تزايدت فى السنوات الأخيرة فى الدول العربية.

هذا بالإضافة، إلى أن عملية تحليل الأسباب والعوامل التى ساهمت فى ظهور علم الاجتماع السياسى، كانت من ضمن القضايا العامة التى تم معالجتها خلال هذا الفصل، والتى نهتم فى مجملها بإعطاء خلفية للمتخصصين والمهتمين عموماً بعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، وحقبة مجموعة الظروف الفعلية التى ساعدت على ظهور هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، ومشاركته عموماً فى تطوير مجالات هذا العلم، وتنوعها بصورة كبيرة، كما حدث خلال العقود الأخيرة من القرن الماضى (العشرين)، التى لا تزال تحتاج للمزيد من الدراسة والتحليل، وخاصة للمشكلات العالمية والعربية، التى تعتبر بالفعل من أهم موضوعات مجالات علم الاجتماع السياسى، وهذا ما نسعى إلى تحليله فى الفصول القادمة عند تناول أهم أهداف ومجالات علم الاجتماع السياسى وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

الفصل الثانى

علم الاجتماع السياسى

أهدافه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

تمهيد:

(١) أهداف علم الاجتماع السياسى.

(٢) مجالات علم الاجتماع السياسى.

١- المجالات التقليدية.

٢- المجالات الحديثة.

(٣) علاقة علم الاجتماع السياسى بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

١- السياسة.

٢- الاقتصاد.

٣- التاريخ.

٤- القانون.

٥- الفلسفة.

٦- الإدارة.

٧- علم النفس.

٨- الجغرافيا.

٩- الخدمة الاجتماعية.

خاتمة.

يعتبر علم الاجتماع السياسي من أهم فروع علم الاجتماع التي تتعدد أهدافها ومجالاتها، وهذا ما جعل الكثير من المتخصصين يستقربون لدراسة هذه المجالات والميادين المختلفة التي يهتم بها هذا العلم بصورة عامة. هذا ما يميز علم الاجتماع كغيره من فروع علم الاجتماع، التي قد بدأت نشأتها الأولى مع ظهور العلم الأساسي ذاته (علم الاجتماع). وما من شك، أن مهمة أى علم من فروع المعرفة المتعددة لابد وأن تتحدد أهدافه وإتجاهاته الفكرية، التي ينطلق منها المتخصصون فيه، ولاسيما أن تحديد ذلك يسهم فى بلورة نظرياته ويطور من أساليب البحث والدراسة، التي تستخدم فى دراسة البناءات والنظم السياسية المتغيرة، كما هو ملاحظ من طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية المتنوعة فى السنوات الأخيرة. حقيقة، إن وضوح ماهية علم الاجتماع السياسي ومعرفة مفاهيمه وتصوراته التي تعتبر للغة العلمية التي يستخدمها الباحثين فى المجالات المتنوعة لهذا العلم، من شأنها أن تعزز أهدافه وإتجاهاته ونظرياته وألقابها والمشكلات التي يتم معالجتها بصورة مستمرة.

وإنطلاقاً من أهدافنا المتعددة لإنجاز هذا الكتاب الذي يعد من الدراسات المتطورة فى مجال علم الاجتماع السياسي، نهذف فى هذا الفصل، لتوضيح أهم الأهداف العامة والفرعية، التي توجه الباحثين والعلماء المتخصصين فى هذا العلم، وإلى أى حد تتعدد هذه الأهداف كما تتغير بصورة مستمرة. ولاسيما، أن طبيعة أهداف علم الاجتماع السياسي ترتبط بالأهداف العامة، التي يقوم عليها علم الاجتماع العام والمتخصصون فيه ككل. تلك الأهداف التي توجه البحث العلمى والأكاديمى. الذى يهتم به علم الاجتماع السياسي. علاوة على ذلك، نهذف إلى معرفة أهم المجالات التي يتناولها رواد علم الاجتماع السياسي الكلاسيكى، وأيضاً المعاصرين والمحدثين منهم، وهل بالفعل تم تحديث القضايا والمجالات والمشكلات والظواهر السياسية، التي تناولها العلماء منذ ظهور هذا العلم مع بداية القرن التاسع عشر حتى الوقت الراهن؟ حقيقة، إن طبيعة التغيرات التي حدثت على مكونات البناءات والنظم السياسية تجيب عن تساؤلنا السابق، والواضح بصورة قاطعة، أن هناك مجالات متعددة ومتنوعة يشملها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، ولقد تزايدت أنواع هذه المجالات بصورة مضطردة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضى (العشرين).

بالإضافة إلى ذلك، نهتم فى هذا الفصل، بمعالجة أهم العلوم الاجتماعية التى ترتبط بعلم الاجتماع السياسى، ذلك العلم الذى يهتم بدراسة النسق والنظم السياسية باعتباره نسقاً اجتماعياً، يرتبط بالعديد من الأنساق والنظم الاجتماعية الأخرى مثل النسق الإقتصادى، والسياسى، والقانونى، والدينى، والأخلاقى، والدينى وغير ذلك من الأنساق المجتمعية المتعددة، والتى نعكس كل منها فروعاً وعلومياً اجتماعية متخصصة تتداخل بصورة مباشرة وغير مباشرة مع علم الاجتماع السياسى. حقيقة، لقد كشفت التحليلات المسابقة عن تطور هذا العلم بأنه لم يظهر من فراغ بقدر ما جاءت إهتمامات الباحثين والعلماء فى علم الاجتماع السياسى، انعكاساً لإهتمامات متعددة أهتم بها علماء العلوم الاجتماعية بصورة عامة. وهذا ما ظهر خلال تناولنا لإسهامات مجموعة من المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة والقانون والمؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا وغيرهم. وعموماً هذا فى مجمله، يترجم طبيعة العلاقة أولاً بين علم الاجتماع السياسى والعلوم الاجتماعية من ناحية، وإعتبار النظم والنسق السياسى عامة موضوعاً مشتركاً بين المهتمين عموماً فى هذه العلوم من ناحية أخرى.

(١) أهداف علم الاجتماع السياسى.

نعكس طبيعة إهتمامات علماء الاجتماع السياسى، أن هناك مجموعة من الأهداف العامة التى توجه طبيعة إهتمامات الباحثين والمتخصصين فى هذا العلم. وبالطبع، أن هذا التنوع والإهتمامات والأهداف، يعكس طبيعة المجالات والميادين التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى. ومن ثم، فإن مهمة أى فرع من فروع علم الاجتماع، تتبلور فى جعل أهداف هذا العلم موجهة لتحقيق مجموعة من الغايات والأهداف، التى يسعون لتحقيقها عن طريق معالجاتهم النظرية الخالصة أو الواقعية (الإمبريقية). فى نفس الوقت، إن طبيعة أهداف فروع علم الاجتماع السياسى، ترتبط كثيراً بالأهداف العامة والمشاركة مع علم الاجتماع بإعتباره العلم الرئيسى. ولذا، نسعى حالياً لطرح عدد من الأهداف العامة لعلم الاجتماع السياسى، فى محاولة تصنيفية لأهم هذه الأهداف، من خلال تحليلنا للتراث العلمى التقليدى والمحدث لهذا العلم:

١- يهدف علم الاجتماع السياسى للوصول لمجموعة من القوانين والتصورات العامة، التى من شأنها تعزيز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية

المتخصصة، والتي يمكن عن طريقها تحليل الظواهر والعمليات والقضايا السياسية بصورة علمية ومحددة. علاوة على ذلك، إن مثل هذه القوانين والإستنتاجات العامة المرتبطة بهذه الظواهر، تسمح بطرح عدد من الفروض والتساؤلات العلمية، التي من شأنها إختبار صحة النظريات بصورة مستمرة.

٢- يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج والمداخل السوسيولوجية *Sociological Approaches & Methods*، التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية. وهذا ما يجعل الكثير من علماء يعرفون مهمة علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يحاول دراسة الظواهر والنظم والأنماط السياسية وتحليلها تحليلاً سوسيولوجياً. وهذا ما يميز هذا العلم عن علم السياسة، إضافة إلى ذلك، إن علم الاجتماع السياسي يحاول جاهداً استخدام طرق ولوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة والتي ذاع صيتها في الدراسات الاجتماعية بصورة عامة، والتي عن طريقها يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة واقعية وشاملة.

٣- يركز علم الاجتماع السياسي كغيره من فروع علم الاجتماع بدراسة الظواهر والعمليات والأنماط السياسية، وذلك من حيث وظائفها وبنائها في المجتمع، ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنماط، وإلى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنماط، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية وإستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة؟ وخاصة، أن النظام أو النظم السياسية تتكون من مجموعة متعددة من الأنماط الفرعية التي تتكامل من حيث الوظيفة والبناء في تحقيق أهداف النسق أو تكامل النسق ككل، كما حدد ذلك "تالكوت بارسونز" *T. Parsons* فيما أسماه بتكامل النسق *System Integration*.

٤- يهتم علم الاجتماع بدراسة العلاقة المتبادلة *Mutual Relationships*، بين النسق السياسي *Political System* وبقية الأنماط الاجتماعية *Social Systems*. فالبناءات والنظم السياسية والعمليات والظواهر المختلفة لها، تتداخل في علاقات متعددة مع بنية الأنماط الاجتماعية الأخرى. وهذا ما يؤكد عليه علماء الاجتماع بصورة عامة عند دراساتهم للأنماط الاجتماعية، والعلاقات السببية، والعوامل المشتركة في تشكيل كل منها

وعلاسته بالأخر. فالنسق السياسى يرتبط بالضرورة بالأنساق الاقتصادية، والدينية، والتربوية، والأخلاقية، والقانونية، والأمرية (العائلية) وغير ذلك من الأنساق الاجتماعية ومكوناتها المختلفة، والتى يتحدد على ضوءها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وقاعدية النسق السياسى بصورة عامة.

٥- يهدف علم الاجتماع السياسى لدراسة طبيعة التغير المستمر الذى حدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات وللنظم السياسية *Political Systems & Organizations* المختلفة، وذلك عبر العصور التاريخية مثل دراسة طبيعة التغير الذى حدث على الدولة - كمسلطة ميامية - وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية، وعمليات التمثيل والسلوك السياسى للمواطنين، وحرريات التصويت أو الإنتخاب. وعملية تكوين وتشكيل للبرلمانات والأجهزة والمؤسسات السياسية الأخرى عبر العصور التاريخية. فجميعها تعتبر من أهم أهداف علم الاجتماع السياسى الذى يتبنى الكثير من المناهج والنظريات والمداخل التاريخية والسياسية المقارنة، التى من شأنها أن تعزز دراسة الواقع الفعلى لمثل هذه المؤسسات السياسية المختلفة والتى توجد فى المجتمع المعاصر.

٦- يهتم علم الاجتماع السياسى بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الأيديولوجيات السياسية *Political Ideologies*، التى عرفتها المجتمعات البشرية، منذ أن تبلت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة. ومن أهم هذه الأيديولوجيات الشيوعية (البدائية)، والماركسية، والرأسمالية، والليبرالية، والفاشية، والعنصرية، وغير ذلك من أيديولوجيات تغيرت فلسفاتها ومسمياتها عبر العصور التاريخية. واعتبرت هدفاً أساسياً من أهداف علم الاجتماع السياسى، ويسعى علماءه لدراستها وتحليلها ومعرفة الخطوط والأطر العامة التى تتبناها كل من هذه الأيديولوجيات، فى سبيل تحقيق غاياتها وفلسفتها العامة. وبالطبع إن دراسة مثل هذه الأيديولوجيات يعتبر أحد المجالات الهامة التى تسيطر على إهتمامات علم الاجتماع السياسى وعلماءه فى الوقت الراهن.

٧- يركز علم الاجتماع السياسى على دراسة الطبقات السياسية *Political Classes* أو ما يعرف بدراسة الصفوة *Elites*، أو لتحديد طبقة النخبة السياسية، والتى تسعى إلى تقلد زمام الأمور السياسية فى الحياة البشرية. وبالطبع، إن مثل هذا النوع من الدراسات (دراسات الصفوة) تمت جذورها فى تاريخ المجتمعات البشرية، حيث يهتم علماء الاجتماع السياسى

بدراسة طبيعة ومكونات الشخصية القيادية *Leadership Personality* السياسية، وما تتمتع به هذه الشخصيات من كاريزمات أو مكونات شخصية (ذاتية) أو إجتماعية، أو وراثية تقليدية، أو غير ذلك من خصائص تؤهلها للعب دور الصفوة السياسية. كما يهدف علم الاجتماع السياسي، بدراسة دائرية الصفوة، وصراع الصفوات، وعلاقة الصفوات بالحياة والنظام السياسي والإجتماعي والاقتصادي، والديني، والأدوار المتعددة التي تلعبها الصفوة في الحياة السياسية ليس فقط في العصر الحديث، ولكن في المجتمعات البشرية القديمة أو خلال التصور الوسطي.

٨- يعالج علم الاجتماع السياسي الجماعات الراضية أو المناهضة للنظم السياسية مثل جماعات الضغط *Pressure Groups*، أو جماعات المصلحة *Interest Groups*، والأقليات السياسية، والجماعات الإصلاحية، وغير ذلك من جماعات سياسية أخرى، تهدف أساساً إلى تغيير الحياة السياسية أو إصلاحها أو تحديثها بصورة مستمرة. كما تعبر هذه الجماعات عن آراء وإتجاهات أتباعها من الطبقات والفئات الاجتماعية ومطالبها عامة في الحياة السياسية ككل. وبالمطبع، أن التاريخ السياسي الحديث ولاسيما خلال القرن العشرين، يوضح لنا دور هذه الجماعات في السياسة الحديثة وتشكيلها لقوى سياسية مناهضة للنظم والأيديولوجيات السياسية التقليدية.

٩- يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة مشكلات وقضايا التنمية السياسية *Political Development*، بإعتبار أن، هذه التنمية تعتبر جزءاً من التنمية الشاملة *Comprehensive Development*. ولقد أخذت عمليات التنمية السياسية مداهم وأبعاداً متعددة، مثل الثقافة السياسية *Political Culture*، والتشكئة السياسية *Political Socialization*، وما إلى ذلك من مظاهر وجوانب متعددة، تسيء عموماً مدى مشاركة المواطنين في العمليات والحياة السياسية. كما يعالج علم الاجتماع السياسي، أسباب إخفاق أو عدم مشاركة الأفراد والجماعات ولاسيما علاقة ذلك بالتخلف ومظاهره المختلفة خاصة في المجتمعات النامية.

١٠- يهتم علم الاجتماع السياسي بإجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية التي توجد في مرحلة تاريخية واحدة، أو عبر العصور التاريخية مثل دراسة نظم الديمقراطية، أو الديكتاتورية أو النظم (الفردية) أو غيرها من النظم السياسية الأخرى، وتحليل التغيرات التي حدثت على طبيعة

هذه النظم سواء فى المجتمعات القديمة أو الوسطى أو الحديثة. وبالطبع، يهدف هذا النوع من الإهتمامات لعلماء الإجتماع السياسى للتعرف على مكونات وطبيعة هذه النظم وعلاقة ذلك بالواقع الإجتماعى والإقتصادى والدنى الذى يوجد فى المجتمعات البشرية.

(٢) مجالات علم الإجتماع السياسى.

ما من شك، إن تعدد أهداف علم الإجتماع السياسى، توضح لنا طبيعة مجالات وميادين هذا العلم، ولاسيما خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضى (العشرين). كما جاءت عملية هذا التنوع نتيجة توالى مجموعة كبيرة من العوامل، التى أسهمت فى تطوير وتحديث هذه المجالات المتعددة ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال:

أولاً: تزايد عدد المتخصصين من الباحثين والعلماء الذين إستقطبوا للإهتمام بموضوعات وقضايا علم الإجتماع السياسى، سواء من علماء الإجتماع أو علماء السياسة أنفسهم.

ثانياً: النمو المتزايد للإهتمام بالقضايا والمشكلات والظواهر السياسية وخاصة من قبل رجال السياسة وأصحاب صنع القرار وواضعى السياسات الداخلية والخارجية سواء فى الدول المتقدمة والنامية.

ثالثاً: تعدد مراكز البحث العلمى والجامعات والمعاهد العليا المتخصصة، التى أعطت إهتماماً ملحوظاً لدراسة النظام السياسى وتقييم العديد من الظواهر والمشكلات السياسية، التى تزداد بصورة مضطربة كما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة.

رابعاً: تطور المناهج والأساليب العلمية، التى تستخدم فى دراسة البحوث السياسية النظرية والإمريكية (الميدانية) فى نفس الوقت. كما جاءت إستخدامات الحاسب الألى فى تحليل وجمع البيانات وتصنيفها، كخطوة إيجابية هامة فى تطوير الأساليب الكمية والكيفية وسرعة إجراء البحوث الواقعية بصورة عامة.

خامساً: زيادة الإهتمام بالدراسات المقارنة *Comparative Studies*، فى مجال علم الاجتماع السياسى، وغيره من فروع العلوم الإجتماعية الأخرى، ولاسيما عند دراسة الظواهر والمشكلات والنظم السياسية التى توجد فى عالمنا المعاصر، والتى قد ظهرت خلال مرحلة التطور التاريخى للمجتمعات البشرية ككل.

عموماً، تلك أهم العوامل التي تسهم ولا تزال في تطور مجالات وميادين علم الاجتماع السياسي، كما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة، والتي حاولنا إستخلاصها من خلال تحليلنا للتطورات الحديثة، التي ظهرت سواء في الدول المتقدمة أو النامية. على أية حال، نحاول حالياً أن نطرح أهم المجالات والميادين، التي يمكن أن تصنف ضمن إهتمامات علماء الاجتماع السياسي، سواء أكانت تقليدية كلاسيكية أم معاصرة، وهي بإيجاز كما يلي:

أولاً: المجالات التقليدية (الكلاسيكية):

ظهرت محاولات تقليدية من جانب علماء الاجتماع السياسي، الذين إهتموا بتحديد مجالات وميادين هذا العلم، ولكننا نركز على إختبار إحدى هذه المحاولات الجادة، التي ظهرت خلال عقد الستينات من القرن الماضي (العشرين)، والتي سعى فيها كل من "رينهارد بندكس" *R. Bendix*، و"سيمور ليبست" *S. Lipset*، لتحديد أهم المجالات التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي وهي بإيجاز^(١).

(١) السلوك الانتخابي *Voting Behavior*، الذي ظهر في الدولة والمجتمعات المحلية، ولقد إستخدم هذا المجال بحوث أو دراسات الإتجاهات أو الرأي العام *Attitude & Opinion Research*.

(٢) دراسة القوة الاقتصادية *Economic Power*، وصنع القرار السياسي *Political Decision Making*؛ ولقد إستخدم في هذا المجال البحوث التوثيقية، والنماذج الرياضية.

(٣) دراسة أيدولوجيات الحركات السياسية *Political Movements*، وجماعات المصلحة *Interest Groups*؛ كما إستخدم في هذا المجال البحوث التوثيقية *Documentary Research* وتحليل المضمون *Content Analysis*.

(٤) دراسة الأحزاب السياسية *Political Parties*، والمنظمات التطوعية *Voluntary Associations*، هذا بالإضافة إلى دراسة مشكلات الأوليغاركية، والمظاهر السيكولوجية المرتبطة بالسلوك السياسي؛ وركز هذا المجال على إستخدام العديد من طرق واساليب البحث الإجتماعي، والبحوث التوثيقية؛ وبحوث الإتجاهات والرأي العام، بالإضافة إلى الإختبارات

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر المرجع التالي:

- Bendix, R. & S. Lipset " The Field of Political Sociology " in L. Coser, op. cit, pp.9-47.

الميكولوجية، والعديد من أنماط البحوث الاجتماعية المتعددة الأخرى.
(٥) دراسة الحكومة *Government*، ومشكلة البيروقراطية
Bureaucracy: وإهتم هذا المجال وميلانيه الفرعية المختلفة، بكل من الأنماط
البحثية السابقة مثل البحوث التوثيقية لإتجاهات رأى العلم وغيرها.
(٦) الدراسات المقارنة *Comparative Studies* للنظم السياسية، ولقد
إهتمت هذه الدراسات بالعديد من أساليب البحث السابقة، علاوة على التحليلات
التاريخية المقارنة للعديد من النظم السياسية المعاصرة والتقليدية، التى ظهرت
بالفعل فى المجتمعات البشرية السابقة.

وتكشف لنا هذه المحاولة التصنيفية السابقة لمجالات وميادين علم
الاجتماع السياسى، كما حددها كل من " بندكس " وزميله " ليمست"، عن أهم
الموضوعات والقضايا التى إهتم بها هذا العلم حتى منتصف القرن العشرين
تقريباً. كما جاءت إهتمامات "بندكس" وزميله، لتوضح لنا أيضاً نوعية البحوث
الأساسية العلمية التى إستخدمت عند دراسة الموضوعات والقضايا للفرعية
التي تدرج تحت هذه المجالات الست السابقة، وإلى كيفية تطور هذه المجالات
بصورة تدريجية، وهذا ما أشارا إليه عند محاولتهما لتحليل كل مجال على
حده. فنجدهم على سبيل المثال، أنهم أشاروا إلى أن مجال السلوك الانتخابى،
كان يرتبط تاريخياً بدراسات القوة الاقتصادية، ولاسيما، عندما كانت القوى
الاقتصادية خلال عقدى الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى، مستقلة
عن عملية صنع القرار السياسى. علاوة على ذلك، كانت عملية صنع القرار
السياسى واتخاذة بعيدة عن مصالح القوى الاجتماعية والسياسية. ولكن ما لبث
أن تدخلت المصالح الاقتصادية فى عملية صنع القرار السياسى، وهذا ما
ظهر بصورة خاصة عندما نهتم بمعالجة تحليلات أصحاب نظرية المصلحة
Interest Theory، وتفسيرها للسلوك السياسى *Political Behavior*.
ثانياً: المجالات الحديثة:

حقيقة، إن المحاولة التصنيفية السابقة لكل من (بندكس وليمست)
للمجالات التقليدية لعلم الاجتماع السياسى، كشفت عن أهم المجالات التى ظهرت
بالفعل حتى نهاية النصف الأول من القرن الماضى (العشرين). وبالرغم من
أهمية هذه المحاولة التقليدية، التى توضح لنا طبيعة الإهتمامات والميادين التى
إهتم بها بالفعل الكثير من العلماء التقليديين، وبالطبع لايزال العديد من

المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى يهتمون بها أيضاً، إلا أننا نلاحظ من خلال تحليلنا للتراث العلمى الحديث لهذا العلم تنوع المجالات والميادين الحديثة، ولذا شملت بالفعل مجموعة كبيرة من القضايا والمعتقدات التى تتدرج جميعها تحت إهتمامات وتخصصات علم الاجتماع السياسى. وبالطبع، إن هذه المجالات والميادين قد تنوعت نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل التى أشرنا إليها سابقاً. وعلى أية حال، نحاول حالياً، أن نوضح بشئ من الإيجاز، أهم المجالات والميادين التى تسيطر على إهتمامات علم الاجتماع السياسى بالإضافة إلى المجالات التقليدية السابقة، وهى كما يلى:

١- دراسة النظريات السياسية *Political Theories* بالإضافة إلى مناهج وأساليب البحث العلمى فى الدراسات السياسية. وخاصة أن إهتمامات علماء الاجتماع السياسى، بدأت فى التركيز على بلورة الأطر التصورية، التى تسهم فى تعزيز مكانة هذا العلم من الناحية الأكاديمية والعلمية المتخصصة، ومحاولة الاستفادة من النظريات السوسيولوجية بصورة خاصة فى دراسة قضايا والمشكلات الواقعية والنظرية فى نفس الوقت.

٢- دراسة الوعى والإتفاق السياسى *Political Consensus*، ربما تمتد جذور هذا المجال إلى دراسات العديد من العلماء السياسيين الكلاسيكيين من أمثال "ماركس" *Marx* و "ميشيلز" *Michels*، ولكن هذا المجال قد أخذ أبعاداً تحليلية جديدة، عندما ظهرت مجتمعات الدول النامية، حيث أخذت العملية السياسية تأخذ أبعاداً وإهتمامات أكثر لدى جماهير هذه الدولة وعلاقتها بالنظم السياسية الحاكمة.

٣- دراسة الصفوة *Elites* فى المجتمعات المتقدمة والنامية، مجال دراسة للصفوة، وخاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وأصبحت توجد علاقات متداخلة بين القوة الاجتماعية سواء كانت صفوات سياسية، أو اقتصادية أو عسكرية أو دينية. وهذا ما ظهر فى العديد من الصفوات الحاكمة وخاصة فى المجتمعات المتقدمة والنامية.

٤- دراسة التنمية السياسية *Political Development*، ظهر هذا المجال بعد تعدد الدراسات الاجتماعية الشاملة، التى إهتمت بتحليل واقع الدول النامية، وعالجت التنمية السياسية كجزء من التنمية الشاملة *Comprehensive Development*.

٥- دراسة الثقافة السياسية *Political Culture* وعلاقتها بتحديث الوعي السياسى لدى الجماهير، وعمليات التنشئة السياسية *Polittical Socialization*، التى تعد جزء من عمليات للتنشئة الاجتماعية، والتى تهدف إلى خلق نوع من الولاء والانتماء ومعرفة درجات المشاركة السياسية عامة.

٦- دراسة مظاهر الحريات السياسية *Political Freedom*، التى أعطيت للأقليات *Minorities*، وأحزاب المعارضة، وجماعات الضغط، والنفقات المهنية والعمالية، وغير ذلك من الجماعات السياسية، التى تلعب دوراً أساسياً فى الحياة السياسية المعاصرة.

٧- دراسة الحركات السياسية الحديثة *New Political Movements*، مثل الحركات الطلابية، والحركات النسوية *Feminist Movements*، والحركات الإصلاحية المعتدلة مثل جماعات الخضر *Green Group* أو الجماعات السياسية المتطرفة الحديثة، مثل جماعات هتلر الجديدة، والنازية الجديدة فى ألمانيا، أو الجماعات العنصرية مثل الصهيونية العالمية وغيرها.

٨- دراسة السياسة الدولية *International Politics*، ويمثل هذا النوع الحديث أو المتطور فى الدراسات السياسية، واقع تأثير السياسة العالمية أو النظام السياسى العالمى الجديد، وآلياته الشرعية الدولية، ومؤسساته ومنظماته المختلفة مثل الأمم المتحدة أو الاتحادات السياسية العالمية والإقليمية مثل إتحاد دول السوق الأوروبية أو مجموعة الكمنولث، ودول الأسيان، ودول جنوب غرب أفريقيا وغيرها من الاتحادات السياسية المتباينة، التى لها آثار متعددة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المحلية والقومية فى نفس الوقت.

٩- دراسة النسق السياسى *Polittical System* وعلاقته بالأنساق الاجتماعية الأخرى، حقيقة لقد تعددت مظاهر الإهتمام بدراسة النسق السياسى ومؤسساته المتعددة وطبيعة قياداته والسمات العامة للشخصيات السياسية القيادية، وأنماط شرعية توليها للسلطة، وغير ذلك من مظاهر جديدة تربط النسق السياسى بالبناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

١٠- دراسة الفساد السياسى *Polittical Corruption*، فى الواقع لقد تزايد الإهتمام بدراسة هذا النوع من الفساد الذى تزايد بصورة ملحوظة وخاصة فى مجتمعات الدول النامية. وأيضاً الدول المتقدمة، وأصبح مظهراً من مظاهر إنتشار النزعات الميكيفيلية والنزعات النفعية اليمينية المتطرفة.

كما يعكس هذا النوع من الدراسات، طبيعة إهتمامات علماء الاجتماع السياسى لدراسة الفساد كجزء من أنماط الفساد الإجتماعى والأخلاقى المتزايد حديثاً.

بإيجاز، تلك أهم المجالات الحديثة، التى حرصنا على تحليلها بصورة موجزة، لتضيف لبعاداً وميادين أخرى حديثة إلى المجالات الكلاسيكية التى اشرنا إليها مسبقاً. وتعمكس جملة هذه المجالات والميادين نوعية الإهتمام المتزايد من جانب علماء الاجتماع السياسى بدراسة العديد من القضايا والمشكلات والظواهر السياسية، التى تعددت مظاهرها واشكالها وعملياتها فى المجتمعات الحديثة.

(٣) علاقة علم الاجتماع السياسى بالعلوم الإجتماعية الأخرى.

كشفت التحليلات السابقة لكل من الأهداف العامة ومجالات وميادين علم الاجتماع السياسى، عن مدى تطور كل منهما بصورة كبيرة، الأمر الذى يؤكد طبيعة تداخل هذا العلم كأحد فروع علم الاجتماع المتخصصة مع العديد من العلوم الإجتماعية الأخرى. فى نفس الوقت، لقد كشفت للتحليلات الخاصة بتعريف ماهية علم الاجتماع السياسى ومراحله التطورية والتاريخية المختلفة، عن لكثير من الحقائق العلمية، التى تؤكد على أن دراسة الظاهرة أو للنظام السياسى ما هو، إلا نسق إجتماعى *Social System*، يرتبط بصورة مباشرة بمجموعة الأنساق الإجتماعية الأخرى، التى توجد فى المجتمعات البشرية. وبالطبع، إن تلك الأنساق الاجتماعية تعكس الإهتمامات المتعددة بين كل من علماء العلوم الاجتماعية ببعضها البعض، والتى يصعب عزل نسق أو نظام بعيداً عن الإطار المجتمعى والنسقى الأشمل الذى توجد فيه. على أية حال، إن إهتمامنا الحالى، يركز، على دراسة العلاقة المتداخلة بين إهتمامات كل من علماء الاجتماع السياسى والعلوم الإجتماعية الأخرى، والتى نشير إليها بشئ من الإيجاز كما يلى:

١- السياسة.

يعتبر علم السياسة من أهم العلوم الاجتماعية، التى ترتبط بعلم الاجتماع السياسى، نظراً لإهتمام كل منهما بدراسة وتحليل الظاهرة والعمليات والنظم السياسية، ولكن بالطبع توجد إختلافات بين كل منهما عدد دراستهم لطبيعة هذه الظواهر. ويرجع هذا الإختلاف إلى نوعية التخصصات الأكاديمية والمهنية والمنهجية، التى يركز عليها ككل علم سواء أكان علم السياسة أم علم الاجتماع السياسى، وهذا ما ظهر من خلال التعريفات السابقة حول ماهية علم الاجتماع وعلم السياسة، إلا إننا نلاحظ، أن هناك إهتمامات مشتركة حول

موضوع بحث كل من هذين العلمين والقضايا والموضوعات، التي يتناولها بالفعل، وهذا ما يظهر عموماً من خلال تقييمنا للموضوعات والمجالات المرتبطة بعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسى.

ولعل هذا يبرر وجهة نظر أحد علماء الاجتماع السياسى البارزين وهو، "تيم بوتومور" T. Bottomore، الذى يشير إلى إستحالة إقامة أى تمييز نظرى هام بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة، وفى أقصى الحالات يرى أن هناك ثمة فروقاً ناجمة عن الإهتمامات المسبقة والتقليدية (أو عن نظم تقسيم العمل الخاص بكل علم على حده)..... ومن وجهة نظر أخرى، إن علم السياسة الحديث (هو الثنى الذى لا يمكن فصله أو تميزه عن علم الاجتماع السياسى) وبدین بتطوره منذ بداية القرن التاسع عشر إلى قيام تميز واضح بين كل ما هو سياسى وما هو إجتماعى، وبين تركيب (المجتمع) كموضوع للدراسة المنظمة، والتدخل الناجم بين العلاقات المتعددة بين الحياة السياسية والإجتماعية⁽¹⁾. ويظهر التحليل السابق لبوتومور، مدى العلاقة المتداخلة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، حيث يؤكد أن علم السياسة ذاته من حيث المفهوم والمحتوى والمجالات التى يهتم بها، لم يتطور إلا مع ظهور نمط جديد من المجتمع وهو المجتمع الرأسمالى *The Capitalist Society*، ذلك المجتمع الذى يرادف تعريفاته الجزئية، بالمجتمع المدنى *Civil Society*، أو المجتمع البرجوازى.

من ناحية أخرى، يؤكد على أراء "بوتومور" السابقة أحد علماء الاجتماع السياسى الفرنسيين المعاصرين وهو "موريس دوفرجيه" M. Duverger، الذى يرى فى تقديمه لكتابه "علم الاجتماع السياسى *Sociologie de La Politique*" أن مفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى تترادف تقريباً، ففي كثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن القضايا نفسها فى "علم السياسة" عندما تعالج فى إطار قسم علم السياسة، وفى علم الاجتماع السياسى عندما تعالج فى قسم علم الاجتماع. أما فى فرنسا، فإن "علم الاجتماع السياسى" يظهر غالباً مطبوعة مع المناهج للقانونية أو الفلسفية، التى هيمنت طويلاً على علم السياسة، ومن ثم يجب تحليله بواسطة مناهج أكثر علمية. وعموماً، هذه

(1) Bottomore, T. op.cit, pp.8-9.

القوارق ليس لها أهمية عملية^(١). حقيقة، يكشف هذا التصور السابق، مدى إهتمام كل من علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة، الأمر الذى جعل إهتمامات كل منهما متداخلة، كما جاءت فى الولايات المتحدة على خلاف ما هو فى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. على أية حال، إن التباين حول إهتمامات كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، يرجع بالضرورة إلى أن العلم الأخير، يسعى لإستخدام مناهج بحثية أكثر علمية وواقعية سوسيولوجية أكثر من إهتمامات علم السياسة التى لا تزال تسيطر عليها المناهج القانونية والفلسفية. وهذا ما يظهر بوضوح من خلال تحليلنا لكل من النظرية السياسية *Political Theory* من جانب علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى وهذا ما سنناقشه بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصول القادمة.

عموماً، إن الدراسات الحديثة سواء فى مجال علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، توضح أن هناك إهتمامات كثيرة مشتركة بين العلمين، وهذا يظهر بوضوح إذا تناولنا بصورة خاصة المجالات والميادين الحديثة، والتى تعتبر مجالات مشتركة بين المتخصصين مثل السياسة الدولية، أو النظام العالمى السياسى الجديد، والتنمية السياسية، والثقافة والتنشئة السياسية، والمشاركة السياسية، والوعى السياسى، والأيدولوجيات السياسية، والنظم السياسية مثل الديمقراطية، والشيوعية، والنازية، والدولة القومية، والسلطة السياسية، ونظم الحكم أو الدولة، والقوة، والنفوذ، والتيارات السياسية. بالإضافة إلى دراسة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصلحة والأقليات والحركات والثورات السياسية والنقابية العمالية وغيرها من المجالات، التى من الصعوبة أدرج أحد منها تحت علم السياسة أو علم الاجتماع السياسى فقط، بقدر ما تعكس الإهتمامات المزججة بين المتخصصين فى هذين العلمين.

ولكننا يجب أن نؤكد على حقيقة هامة مؤداها: أنه بالرغم من هذه المجالات المشتركة، إلا أن لكل علم من هذين العلمين خصوصيته العلمية والأكاديمية، التى تعكس نظام تقسيم العمل المتخصص لكل علم على حده. بالإضافة، إلى طبيعة المناهج والأساليب العلمية البحثية، التى تميز بين

(١) . د. دوفرجيه. علم الاجتماع السياسى. مرجع سابق، ص ٥.

إهتمامات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، وخاصة أن (الأخير) يحاول أن يتناول دراسة للنظم أو الأنماط السياسية عن طريق تبني المدخل والمناهج السوسيولوجية المعروفة، والتي تميز إهتمامات المتخصصين، فى علم الاجتماع السياسى، وتناولهم للقضايا والمشكلات والظواهر السياسية بصورة أكثر واقعية. فى نفس الوقت، يجب أن نشير أيضاً، إلى أن علماء السياسة المعاصرين يتجهون لتبني المدخل السوسيولوجية والتفسيرية الواقعية، عند دراسة مشكلاتهم وقضاياهم، والإستفادة من خبرات علماء الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسى خاصة وهذا ما ظهر خلال السنوات الأخيرة.

٢- الاقتصاد.

يرتبط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع منذ بداية القرن الماضى (العشرين) وتعددت مظاهر هذا الارتباط فى وجود فرع متخصص هو علم الاجتماع الاقتصادى *Economic Sociology*، ليزيد من طبيعة الإهتمامات المشتركة بين العلمين الرئيسين (الاقتصاد والاجتماع). ولكننا نجد أن هناك ثمة علاقات أكاديمية مشتركة بصورة خاصة بين علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع السياسى الذى يعد موضوع إهتمامنا فى الوقت الحاضر. فنجد على سبيل المثال، أن علماء الاقتصاد السياسى *Political Economy*، الذين ظهوروا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إهتموا بدراسة العديد من الموضوعات والقضايا المشتركة التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى. كما قد أسهم علماء الاقتصاد الكلاسيكيين من أمثال "أدم سميث" *A. Smith* وكتابه "ثروة الأمم" *Wealth of Nations*، وكتاب رأس المال *The Capital*، لـ "كارل ماركس" *K. Marx*، وأن يضعوا أسس ومذاهب سياسية وأيدولوجية، شكلت على غرار مجتمعات بشرية حديثة، إختلفت كثيراً عن المجتمعات التقليدية (الإقطاعية)، والتي كانت سائدة فى العصور الوسطى وهى المجتمعات الرأسمالية، والمجتمعات الشيوعية والإشتراكية.

فى نفس الوقت، لقد أثرى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين من أمثال رواد مدرسة أو مذهب التجاربيين، الذى ظهر فى بريطانيا ومذهب الفيزوقراطيين الذى ظهر فى فرنسا خلال القرن الثامن عشر، أن يحددوا طبيعة الأفكار العامة التى تقوم عليها فلسفة الحياة الاقتصادية، والتى خططت لقيام أكبر ثورة اقتصادية بعد ذلك الثورة الصناعية *Industrial Revolution*، والتى أحدثت

تغيرات كبرى فى النسق الإقتصادى، والمباسب والاجتماعى والدينى، والثقافى. كما جاءت إهتمامات الكثير من رواد الإقتصاد والكلاسيكيين من أمثال "جون ستينورات مل" *Mill*، و "مالتوس" *Malthus*، و "ريكاردو" *Ricardo*، و "بينام" *Bentham*، وغيرهم آخرون، ليضيفوا أسس وفلمفة للمذاهب النفعية الإقتصادية، والتى غيرت كثيراً من طبيعة العلاقات والبناءات الإجتماعية، وأصبحت مدخلاً مميزاً فى تاريخ النظم الإقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الحديث.

علاوة على ذلك، توجد إهتمامات مشتركة بين كثير من علماء الإقتصاد، والذين أسهموا فى وضع أسس علم الاجتماع المباسب من أمثال "ماكس فيبر" *M. Weber* الذى يعتبر عالماً إقتصادياً وسياسياً وقانونياً ولديه إهتمامات مشتركة، أسهمت فى وضع الكثير من هذه العلوم الاجتماعية وتخصصاتها المختلفة. وهذا ما جاء فى أحد إهتمامات "فيبر" الموسوعية مثل كتبه الشهير عن تاريخ الإقتصاد العام "*The History of General Economic* "، ودراسته عن تطور النظم الاجتماعية والدينية والإقتصادية والمباسبية فى نفس الوقت وهى "الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" "*The Protestant Ethics and The Spirit of Capitalism*". كما أسهمت مدرسة "وازن" الإقتصادية الشهيرة التى أسسها العالم الإقتصادى الشهير "والراس" *Wallras* فى النمسا، وتراسها بعد ذلك عالم الإقتصاد والاجتماع الشهير الإيطالى "لفريدو باريتو" *F. Pereto*، فى تناول كثير من الظواهر السياسية مثل دراسته الشهيرة عن الصفوة *Elites* أو النخبة السياسية، وتحليل طبيعة العلاقة بين تكوين الصفوة الحاكمة والقوة الإقتصادية *Economic Power*، وذلك مع البدايات الأولى خلال القرن الماضى (العشرين)، إلا أن أصبحت الصفوات الاجتماعية متداخلة بين الصفوة السياسية، والعسكرية، والإقتصادية، والدينية فى الوقت الحاضر. وتعتبر هذه الدراسات جزء من دراسة عملية للتغير الاجتماعى للصفوات السياسية وما يعرف بدائرية الصفوة، التى تعتبر ميداناً خصباً بين علم الاجتماع وعلم الإقتصاد.

حقيقة، إن طبيعة النظام الإقتصادى العالمى الجديد، الذى تشكل خلال النصف الأخير من القرن العشرين، يترجم لنا واقع الإهتمامات المشتركة بين علماء الإقتصاد وعلماء الاجتماع المباسب، الذين يعطون إهتماماً ملحوظاً للتغيرات التى حدثت على منظومة السياسة العالمية خلال العقود الأخيرة، تلك المنظومة التى توضح لنا مدى العلاقة بين النظام الإقتصادى والسياسى، فى

تشكيل واقع القوى العالمية الكبرى والتكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية. وإلى أى حد يمكن أن تلعب هذه المنظومات والتكتلات دوراً في تشكيل البناءات الاجتماعية والسياسية التى توجد داخل المجتمعات المحلية والقومية فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، إن دراسة طبيعة للتنمية السياسية والصفوات والأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية فى الدول النامية أو المتقدمة، لا يمكن تفسيرها إلا من خلال التأكيد على أهمية الإنتماءات المشتركة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع السياسى.

٣- التاريخ.

يعتبر علم التاريخ من أهم العلوم الاجتماعية التى تمد علماء هذه العلوم بجذور الفكر الاجتماعى للبشرى الذى يضرب فى أعماق البشرية منذ الألف المئتين. وهذا ما يظهر بوضوح من خلال العلاقة المتبادلة بين التاريخ وعلم الاجتماع وفروعه المتخصصة ومنها علم الاجتماع السياسى بصورة مميزة. فدراسة قضايا الفكر السياسى وتطوره عبر العصور التاريخية، لا يمكن أن تتم إلا من خلال تحليلات المؤرخين وكتابتهم المختلفة، ولتى تتناول قضايا سياسية هامة، وتتبع كيفية تطور هذه القضايا والظواهر السياسية وكيف اختلفت بمرور الزمن وتعدلت إلى أن وصلت على ما هو عليه فى العصر الحاضر. فدراسة تطور الفكر السياسى الإغريقى والفرعونى والرومانى والمسيحى خلال العصور الوسطى والقديمة، يسهم فى معرفة كيفية تحول هذا الفكر خلال عصر النهضة أو الإصلاح إلى أن وصل إلى المجتمعات الحديثة. ودراسة قضايا أو ظواهر نشأة الدولة، والحكم أو السلطة، والقوة، والطبقات والصراع السياسى، وغيرها من ظواهر سياسية لا يمكن فهمها إلا من خلال إسهامات علماء التاريخ والأثار.

كما تمتد جذور العلاقة المتبادلة بين التاريخ كعلم أساسى، وبين علم الاجتماع السياسى كعلم فرعى متخصص من فروع علم الاجتماع، فى استخدام العلم الأخير (المنهج التحليلى المقارن)، ذلك المنهج الذى يعتبر من أهم مناهج البحث العلمى الموسيولوجى، الذى يسهم فى دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية بصورة عامة. فدراسة النظام الديموقراطى على سبيل المثال، لا يمكن أن يفهم هذا النظام بدون تتبع جذوره الأولى عند افلاطون أو أرسطو، ومعرفة طبيعة الأسباب التى أدت إلى تغيير ممارسة الديموقراطية

النيابية المباشرة، إلى ما يعرف بالسلوك السياسى *Political Behavior* أو التمثيل السياسى النيابى غير المباشر، كما ظهر خلال مرحلة المجتمعات الحديثة. وينطبق ذلك أيضاً، على دراسة نظام الدولة والحكم باعتبارها المؤسسة السياسية الكبرى، التى قد تغيرت كثيراً عبر العصور التاريخية. ولاسيما، خلال فترة التحول من المجتمعات الوسطى إلى المجتمعات القومية، أو أيضاً معرفة كيفية تحول دويلات المدينة مثل أثينا وأسبرطة فى بلاد الإغريق القديمة، إلى المجتمعات القومية، وظهور الدولة - الأمة، والمجتمع المدنى، أو المجتمع البرجوازى وغير ذلك من أنماط متعددة لنماذج الدولة عبر العصور التاريخية.

حقيقة، إن تنوع مجالات علم الاجتماع السياسى فى الوقت الراهن، لا تعكس فقط طبيعة التغيرات التى حدثت على الظواهر والعمليات والنظم السياسية كما هو موجود فى المجتمعات الحديثة والمعاصرة، بل أن هذا التنوع يكشف أيضاً بوضوح عن طريقة استخدام الدراسات المقارنة *Comparative Studies*، التى تسهم فى تحليل طبيعة التغيرات التى حدثت على كل من البناءات والنظم السياسية، منذ أن عرفت المجتمعات البشرية منذ آلاف السنين. وبالطبع، يعد هذا النوع من الدراسات إسهاماً حقيقياً لإهتمامات علماء التاريخ والآثار، الذين لا يزالون يتعرفون على طبيعة مكونات البناءات والنظم السياسية، التى ظهرت خلال العصور الوسطى والقديمة. إن دراسة ظواهر سياسية معينة مثل حدوث الصراع السياسى *Political Conflict*، والصفوات السياسية *Political Elites* أو نظم الملكية والديموقراطية، كما حدث فى تحليلات "ماركس"، لا يمكن فهمها إلا فى إطار واقعها التاريخى والاجتماعى ككل. بعد أن أكد عليها "ماركس" من خلال تحليله التاريخى المقارن، لتطور نظام الملكية وعلاقتها بالصراع الأزلئ والأبدى بين الطبقات الاجتماعية.

علامة على ذلك، إن إهتمامات المفكر العربى ابن خلدون، ومفكرته الشهيرة كفيلة بأن تترجم لنا العلاقة التبادلية بين التاريخ كعلم وبقية العلوم الاجتماعية، وبالتحديد علم العمران البشرى (الاجتماع)، كما جاء ذلك فى تحليلات ابن خلدون، التى تصطبغ بالطابع السياسى. كما أن تحليلات هذا المفكر كشفت لنا حقائق تاريخية وسياسية هامة، يرجع إليها الكثير من علماء الاجتماع السياسى، عندما يحاولون تفسير العديد من الظواهر والعمليات السياسية التى

ظهرت خلال العصور الوسطى الإسلامية. فدراسة العصبية، والخلافة، ونظم الملك، والإستبداد، والطغيان، وإهيار الدولة، والفساد السياسى، ونظم العدل والقضاء الإسلامى، تعكس لنا طبيعة العلاقة المتداخلة بين النظام السياسى والنظم الإجتماعية الأخرى التى شهدت فترة إهيار الدولة الإسلامية، والتى لا يمكن فهمها إلا من خلال إستخدام المنهج التاريخى التحليلى المقارن، الذى يعتبر إهتماماً مشتركاً بين كل من علماء التاريخ وعلماء الإجتماع السياسى وغيرهم من المتخصصين فى فروع علم الإجتماع المختلفة.

٤- القانون.

تعد إسهامات علماء القانون ونظرياتهم ومذاهبهم فى كل من علم السياسة، وعلم الإجتماع السياسى، وإيضاً علم الإجتماع، كما تسهم هذه العلوم الأخيرة وغيرها من العلوم الإجتماعية، فى تطوير الدراسات القانونية الحديثة، التى تسعى جاهدة لأهمية وضرورة الإلتقاء الفكرى النظرى والمنهجى بين المتخصصين والعلماء فى العلوم الإجتماعية بصورة عامة. كما لاتزال إهتمامات كل من فقهاء وعلماء القانون، وعلماء علم الإجتماع القانونى تتناول موضوعات وقضايا مشتركة، مرتبطة بمصادر القانون وأصوله الأساسية، سواء أكانت أصولاً واقعية ترتبط بالإنسان والبيئة الطبيعية والإجتماعية، أو أيضاً الأصول الفكرية، والتى تشمل العوامل الأخلاقية، والإقتصادية، والسياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، التى توضح مدى العلاقة بين علم القانون والفروع المتخصصة من علم الإجتماع مثل علم الإجتماع القانونى^(١). وهذا ما تناوله الباحث بالفعل فى مؤلفات تحمل هذا المسمى الأخير، ويعد من أهم الدراسات الموسيولوجية الحديثة فى علم الإجتماع فى الوقت الحاضر.

ولعل الإهتمام المشترك بين علماء القانون وعلم الإجتماع السياسى، يرتبط بالعديد من القضايا والظواهر والنظم السياسية، التى نجدها فى تحليلات كل من هؤلاء العلماء. فدراسة الظواهر والنظم السياسية، والقوانين الطبيعية بواسطة علماء الإجتماع السياسى، تستند إلى تحليلات علماء القانون وفقهائه. وهذا ما ظهر أيضاً من خلال إهتمام المتخصصين فى علم الإجتماع السياسى بدراسة

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

- عبد الله عبد الرحمن، علم الإجتماع لقانونى، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

النظم السياسية مثل الدولة، ومدى شرعية النظام السياسي الحاكم. فمقولة الشرعية *Legitimacy*، والسيادة *Sovereignty*، التى تتمتع بها الدولة كسلطة سياسية. لا يمكن أن نسم إلا من خلال شرعيتها والإعتراف بها، من قبل الجماهير أو المحكومين وهذا ما تناوله "ماكس فيبر"، عندما حاول أن يعالج العلاقة بين الشرعية القانونية وأنماط السلطة السياسية سواء أكانت كارزمية أم تقليدية أم بيروقراطية حديثة (عقلانية). ولقد استعاد "فيبر" كثيراً فى تحليلاته السياسية أو بالتحديد فى علم الاجتماع السياسى من دراساته و إهتماماته القانونية، وكعالم فى علم الاجتماع القانونى ومؤرخ للقانون وعلم الاجتماع فى نفس الوقت. وهذا ما ظهر فى تحليلاته أيضاً لكل من القوة، والنفوذ، والهيمنة، وغير ذلك من مقولات هامة، تربط بين إهتمامات علماء الاجتماع السياسى والقانون فى نفس الوقت.

فى نفس الوقت، إهتم علماء القانون بدراسة تطور القانون عبر العصور التاريخية، وعلاقة ذلك بقضايا الحريات العامة، لكل من الأفراد والدول فى نفس الوقت. وهذا ما ظهر من خلال الإهتمامات المشتركة بين علماء القانون وعلماء الاجتماع السياسى، عندما يهتمون بدراسة نظريات سياسية وقانونية وإجتماعية مثل نظرية التفويض الإلهى، التى أعطت الشرعية القانونية لرجال الدين المسيحي، للسيطرة على الجماهير والمجتمعات المسيحية خلال العصور الوسطى. وكيفية تكوين هذه النظرية من مجموعة من القوانين الشرعية، التى تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بإعتبار الحكام هم ممثلى الله على الأرض ولا مراجعة لأوامرهم وقوانينهم، لأنها مستمدة من السماء ولا بد من طاعتها بواسطة المحكومين. تلك الشرعية القانونية والسياسية، التى حددت نسق الشرعية وطبيعة الحدود والواجبات بين الحكام الدينين والمحكومين. ولكن، تطورت النظريات السياسية، عن طريق إحلال نظرية العقد الإجتماعى *Social Contract Theory*، عند كل من "هوبز" و"روسو" و"لوك"، كبديلاً عن نظرية التفويض الإلهى، ولتأخذ العلاقة القانونية الشرعية المجتمعية بين كل من الحاكم والمحكومين.

علوة على ذلك، يهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة تاريخ الحريات السياسية، من خلال إهتماماتهم المشتركة مع علماء القانون، الذين يهتمون بدراسة القانون الطبيعى *Natural Law*، والقانون الوضعى *Positive*

Law^(١) ومدى تطور كل من منها فى إطار علاقة البناءات الإجتماعية والسياسية، التى تطورت منها بصورة عامة. وإلى أى حد إستمرت حركة التطور الاجتماعى للحريات السياسية والإقتصادية والدينية وغيرها خلال مراحل التحول بين المجتمعات المسيحية إلى المجتمعات الحديثة، وخاصة خلال فترة عصر النهضة أو الإصلاح. كما تطورت مبادئ حقوق الإنسان نتيجة لتغير التشريعات السياسية والقانونية والقضائية التى صاحبت حدوث الثورات السياسية خاصة للثورة السياسية الفرنسية، وتأثيرها بعد ذلك على مفهوم الحرية السياسية للأفراد والمجتمعات والدول فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، أن دراسة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث القضائية، والتنفيذية، والتشريعية، قد تطور على مراحل تاريخية متعددة، إلى أن ظهر فى النظم السياسية الحديثة، وأصبح من أهم الموضوعات التى يتناولها كل من علماء القانون وعلم الاجتماع السياسى.

٥ - الفلسفة.

تعتبر الفلسفة هى العلم الأساسى، الذى إنفصلت عنه جميع العلوم الإجتماعية خلال القرنين الماضيين نتيجة لحركة تطور البحث العلمى، التى ظهرت مع العقود الأولى لنشأة المجتمع الحديث، ولكن هذا الإنفصال لا يعنى أن هناك مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ، والسياسة، والقانون، وفروعهم المتخصصة والمتعددة كما هو ملاحظ فى العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع السياسى على سبيل المثال. ويوضح ذلك، العديد من المهتمين فى هذا العلم خلال العقود الأخيرة، والذين يرجعون النشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسى لإسهامات الكثير من الفلاسفة والمفكرين سواء فى العصور الأولى والوسطى والحديثة أيضاً. كالدراستات السياسية لأرسطو وأفلاطون وسقراط مثل تحليلاتهم عن الفضل أنواع الحكومات ونظم السياسة والحكومات الفابدة والناجحة، لا تزال موضع إهتمام مشترك بين علماء الاجتماع والفلسفة. كما لا تزال دراسة أخلاقيات الفلاسفة مثل، العفة والشجاعة والحكمة والعدالة، وغيرها من مقومات الفيلسوف الحاكم، كما حدد

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

ذلك أفلاطون، لا تزال تميز بين السياسات الحكومية النفعية والأخلاقية، والفلسفات السياسية الغائية.

كما ارتبطت دراسة الفلسفة وعلم الاجتماع السياسى، بدراسة أخلاقيات كل من الحكام والمحكومين والعلاقات المتبادلة بين الإثنين. وهذا ما جاء فى الفلسفات القديمة الأبيقورية والرواقية والمثالية والنفعية (الميكوافيلية)، وغيرها من الفلسفات التى تحدد طبيعة النظم السياسية والحكام والقادة السياسيين، الذين عرفهم تاريخ المجتمع البشرى الحديث. فى نفس الوقت، إن دراسة قضايا الأيديولوجية السياسية، وتكوينها لم يأت من فراغ، بقدر ما جاءت نتيجة هذه الإيديولوجيات فلسفات فكرية وثقافية وسياسية معينة من أجل تطبيق أفكارها العامة ولسياساتها وآراء روادها بصورة عامة. فالنظم السياسية الديمقراطية تختلف عن الديكتاتورية الشمولية، نتيجة لمجموعة من الأيديولوجيات، التى تقتديها قادتها وتحترمها الشعوب التى تؤيدها، وهذا ما يفسر عموماً فلسفة تطبيق الأيديولوجيات السياسية المعاصرة، والتى شهدها العالم خلال القرن الماضى (العشرين) وحقيقة، أن دراسة قضايا الشرعية، والسلطة، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين، والفساد السياسى، وأخلاقيات القيادات السياسية، وإحترام الحريات وغيرها تعتبر قضايا إهتمامات مشتركة بين كل من الفلاسفة وعلماء الاجتماع السياسى.

٦- الإدارة.

يرتبط علم الإدارة بعلم الاجتماع السياسى لوجود إهتمامات مشتركة بين كل منهما، شأنهم شأن العديد من العلوم الاجتماعية وتخصصاتها الفرعية المتعددة. فنجد على سبيل المثال، الكثير من الموضوعات والقضايا التى يهتم بها كل من المتخصصين فى هذين العلمين. وهذا ما يظهر عند دراسة كل منهما إلى أساليب دراسة الحكم أو إدارة التنظيمات والمؤسسات السياسية مثل الأحزاب السياسية *Political Parties*، والبرلمانات *Parliaments*، والأجهزة الحكومية السياسية المختلفة، وغيرها من المؤسسات الأخرى، التى لعبت دوراً أساسياً فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الحديث. وهذا ما يجعل الكثير من مؤرخى علم السياسة يصفون هذا العلم بأنه "فن إدارة الحكم" نظراً لطبيعة إختلاف الدولة - كجهاز إدارى وسياسى وأدائها عن بقية المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المتعددة فى الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يهتم كل

من علماء الإدارة وعلم الاجتماع السياسى كغيرهم من المنخصصين فى العلوم الإجتماعية، بعملية الفصل بين السلطات، والمقصود بهذه العملية أو المبدأ، هو كيفية إحترام السلطات الإدارية ومنظومة الحقوق والواجبات أو المسئولية الإدارية والمهنية، التى يجب أن يحتذى بها القائمون على ممارسة السلطة فى التنظيمات الحكومية التنفيذية، والقضائية والتشريعية.

علارة على ذلك، إستمدت علوم الإدارة، الكثير من نظرياتها واساليب ممارسة العملية الإدارية والتنظيمية من الفكر السياسى المتطور عبر العصور التاريخية. فدراسة النظم الديمقراطية، والديكتاتورية، والأوليغارشية، والفاشية، وغيرها من النظم السياسية المعروفة، تعتبر فى حد ذاتها نوع من الممارسات الإدارية والمهنية، التى توضح خصائصها وسمات هذه النظم والعمليات السياسية الناتجة عنها فى الحياة السياسية المتعددة. وبالطبع، يشارك علم الاجتماع السياسى، بدراسة أنماط واساليب الإدارة فى جميع المؤسسات والتنظيمات السياسية، بإعتبارها تنظيمات وأنماط إجتماعية، ولكن لها خصوصياتها التى تميزها عن غيرها من التنظيمات الإجتماعية الأخرى. فى نفس الوقت، نجد الكثير من المجالات المشتركة الحديثة بين علم الاجتماع السياسى، وعلماء الإدارة، ومنها على سبيل المثال دراسة عمليات صنع القرار السياسى *Political Decision Macking* والتنمية السياسية *Political Development*، وكيفية إعتبارها جزء من التنمية والتحديث الإجتماعى الشامل، وغيرها من القضايا الأخرى التى تعد نوع من الإهتمامات المشتركة بين علم الإدارة وعلم الاجتماع السياسى. ولأسيما، أن هذه الموضوعات، لا يمكن فهمها بعيداً على أساليب الإدارة الناجحة، وكيفية تحديثها للنهوض بالعمليات والنظم السياسية وهذا ما يظهر عدد دراسة كل من علماء الإدارة والاجتماع السياسى لواقع المجتمعات النامية.

ومن هذا المنطلق، نجد للكثير من إهتمامات علم الاجتماع السياسى، وعلم الإدارة، تتركز حول تطوير الإتجاهات والمناهج البحثية والنظرية، التى تسهم فى تحديث دراسة العمليات والنظم والمؤسسات السياسية، وهذا ما هو واضح من خلال تحليلنا للتراث العلمى الحديث فى مجال علم الاجتماع السياسى وعلم الإدارة. فنجد على سبيل المثال، إستخدام المنخصصين فى هذين العلمين بما يعرف بالمنخل النظامى *Institutional Approach*، والمنخل التنظيمى

Organizational Approach وغيرهما من المداخل الأخرى، التي سوف نشير إليها لاحقاً في الفصول القادمة، وذلك من أجل دراسة وتحليل المؤسسات والنظم السياسية بصورة واقعية. وهذا ما يجعل علم الاجتماع السياسي، وعلم الإدارة متميزان عن علم السياسة، نظراً لأن العلم الأخير لا يزال تسيطر عليه المناهج والمداخل القانونية والفلسفية المجردة أو المثالية.

عموماً، إن مجالات الإهتمام بين علم الإدارة وعلم الاجتماع السياسي، لا تزال في زيادة مستمرة نتيجة للموضوعات والقضايا التي تهتم بها كل منها. وهذا ما يظهر بوضوح في دراسة مكونات النظام السياسي العالمي الجديد، ومجموعة المؤسسات السياسية العالمية والقومية والإقليمية، التي تتبع نوع من الإدارة، تختلف بالطبع عن طبيعة المؤسسات والتنظيمات السياسية المحلية سواء من حيث المشاركة، أو الفاعلية، أو الكفاءة، أو الأهداف والغايات، أو الإستراتيجيات والبرامج، ويرجع هذا الاختلاف إلى نتيجة آليات إدارة منظومات العملية السياسية ذاته، والتي تختلف حسب طبيعة ومجموعة الظروف والعوامل العالمية التي توجد في المجتمع الحديث، وهذا ما يهتم به بالفعل كل من علماء الإدارة والاجتماع السياسي أيضاً.

٧- علم النفس.

تمتد جذور الإهتمام المشترك بين علم النفس وعلم الاجتماع، إلى النشأة التاريخية لهذين العلمين، التي ترجع إلى البدايات الأولى من القرن الثامن عشر. كما تزايد هذا الإهتمام نتيجة تعدد التخصصات المشتركة (البينية) بين كل من العلمين مثل علم النفس الإجتماعي *Social Psychology*، وغيره من التخصصات الأخرى، التي لا تزال تثرى إهتمامات المتخصصين والباحثين ليست فقط في علم النفس أو علم الاجتماع، ولكن أيضاً العديد من العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى. وفي إطار إهتمامنا بالعلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الإجتماعية، فنجد أن علم النفس يسهم كثيراً في تطور مجالات الدراسة والبحث السياسي الذي يهتم بها علم الاجتماع السياسي. وهذا ما يترجم في استخدام المخل السلوكي *Behaviourist Approach*، في دراسة العديد من الموضوعات والقضايا والمشكلات وأظواهر والعمليات السياسية، التي تتنوع بصورة مضطربة كما هو ملاحظ في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه القضايا والموضوعات إهتمام كل من علم النفس وعلم

الإجتماع السياسى بدراسة السلوك السياسى *Political Behavior*، والذي يندرج تحته الكثير من الموضوعات الفرعية مثل التصويت أو الإنتخاب *Voting*، والوعى أو الإتفاق السياسى *Political Consensus*، والمشاركة السياسية *Political Participation*، والحملات الدعاية السياسية *Political Propaganda* وجماعات الضغط *Pressure Groups*، وجماعات المصلحة *Interest Groups*، والفساد السياسى *Political Corruption*، وغيرها من الموضوعات، التى من الصعب علينا تحليلها حالياً، بقدر ما نشير إلى هذه الموضوعات كنوع من أمثلة للإهتمامات المشتركة بين علماء النفس وعلماء الإجتماع السياسى. لكن لابد أن نعرف جيداً، أن كل منهم إتجاهاتهم ومداخلهم ومنهجهم وأساليبهم العلمية والبحثية التى يستطيع أن يعالج بها مثل هذه الموضوعات أو الظواهر السياسية، ولكن بالطبع توجد العديد من الأساليب والمداخل الموسيوسيكولوجية *Socio-Psychological*، التى تسهم فى الإثراء العلمى والواقعى لدراسة العمليات والنظم السياسية ككل.

حقيقة، إن دراسات الرأى العام *Public Opinions* وقياس درجات الوعي السياسى *Political Consensus*، والتثنية السياسية *political Socialization*، تعد من الموضوعات الهامة، التى يمكن أن نصفها من أهم الموضوعات التى تستقطب إهتمامات كل من علماء الإجتماع السياسى وعلم النفس. وهذا ما ظهر حديثاً فى مسوح الرأى العام وتعد مراكزها على المستوى العالمى والقومى، والتى تحاول أن تعكس إتجاهات الجماهير، ومدى إقبالهم على العملية السياسية، وأسباب عدم إهتمام الكثير من الفئات والطبقات عن عملية الإنتخابات العامة والقومية مثلاً حتى داخل الولايات المتحدة، فقد وصلت نسبة عدم المشاركة فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ إلى ٥٠% من إجمالى حجم الناخبين. وبالطبع أن هناك العديد من التفسيرات الواقعية التى يقوم بها علماء النفس وعلم الإجتماع السياسى عن طريق النتائج التى يصلون إليها بصورة مستمرة من خلال دراساتهم لمثل هذه الظواهر السياسية.

علاوة على ذلك، تعتبر موضوعات التميز العنصرى أو السلاكى *Race Discrimination*، والنزاعات الطائفية، والاقليات، والحركات النسوية والطلابية، وظواهر العنف والإرهاب والتطرف بأنواعه المختلفة، وغيرها من الموضوعات التى تعتبر نوع من الإهتمامات المشتركة التى يسعى علماء

كل من علم النفس وعلم الاجتماع السياسى لدراستها على المستوى النظرى والإمبيرى (الميدانى). فى نفس الوقت، إن دراسة الموضوعات مثل القيادات السياسية *Political Leadership*، والميكانيزمات التى تتميز بها الصفوات السياسية، تعتبر موضع إهتمامات كل من للعلمين. ولاسيما، أن دراسة هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسات سوسيو - سيكولوجية مثل الشخصية، والذكاء، والموقف، والسمات، وغير ذلك من خصائص أخرى يصعب دراستها بعيداً عن إهتمامات علماء النفس والمتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى، الذين يعطون إهتماماً ملحوظاً لدراسة مثل هذه القضايا فى السنوات الأخيرة، باعتبارها جزءاً أساسياً من مكونات العلم الحديث. بلهنا، إن الإهتمامات المشتركة بين علم النفس وعلم الاجتماع السياسى التى جاءت فى التحليلات السابقة، مجرد محاولة لطرح عدد من أمثلة هذه الإهتمامات فقط، كما تعكس لنا طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية فى المجتمع الحديث.

٨- الجغرافيا.

تعتبر الجغرافيا من العلوم الاجتماعية، التى ترتبط بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة، وذلك نتيجة للإهتمامات المتعددة التى تربط بينهما، فالجغرافيا علم أساسى من العلوم التى تعطى إهتماماً ملحوظاً بالبيئة الأيكولوجية والسكانية، والإقتصادية، والسياسية، والطبيعية، فى نفس الوقت. وفى إطار إهتماماتنا ومعالجتنا للعلاقة المتداخلة بين علم الاجتماع السياسى والعلوم الاجتماعية، نجد أن هناك العديد من الموضوعات المشتركة بين إهتمامات كل من العلمين. فنجد على سبيل المثال لا الحصر، أن علماء الجغرافيا يهتمون بدراسة كل من الأقليم، والسكان (الشعب) والموارد الطبيعية، كعامل أساسى للإعتراف بوجود الدولة كنظام سياسى. من جانب الدول المحيطة بها سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى. هذا بالإضافة إلى إهتمام الجغرافيا، بدراسة تأثير العوامل البيئية والجغرافية على الكثافة السكانية، ومستوى الدخل والمعيشة، والعلاقة بين الموارد البشرية والإقتصادية وغيرها من أهم الموضوعات التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى فى نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، يهتم أحد فروع علم الجغرافيا مثل الجغرافيا السياسية *Political Geography*، بدراسة العديد من القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى وأيضاً فرع للجغرافيا الإقتصادية، أو الجغرافيا البترية بدراسة السكان والموارد، وتسهم هذه الفروع المتخصصة فى إثراء مجالات علم الاجتماع السياسى،

كما تسهم مجالات. هذا العلم الأخير فى تطور مناهج وأساليب البحث العلمى، التى يستخدمها الجغرافيون فى دراساتهم المتعددة. هذا بالإضافة إلى أن فروع الجغرافيا المستندة تعالج قضايا مشتركة معاصرة، مثل دراسة التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية المستندة، مثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، أو مجموعة الكومنولث، أو دول الآسيان، ومجموعة دول غرب أفريقيا وغيرها من التكتلات الإقليمية والعالمية، التى تلعب دوراً أساسياً فى الحياة والنظم السياسية القومية والعالمية. وبالطبع، أن هذا الاهتمام يعد اهتماماً مشتركاً بين علم الجغرافيا وعلم الاجتماع السياسى، الذى يتناول مثل هذه الموضوعات فى إطار اهتماماته المتعددة وتحليلاته بصورة خاصة لتأثير النظم العالمى السياسى الجديد على واقع الحياة السياسية فى المجتمع الحديث.

٩- الخدمة الاجتماعية:

ما من شك أن الخدمة الاجتماعية تعتبر من أهم العلوم الاجتماعية التى ترتبط عموماً بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة ولاسيما علم الاجتماع السياسى، ويحظى هذا الاهتمام نظراً للقاسم المشترك بينهما سواء على المستوى النظرى أو الميدانى، حيث يعتبر الكثيرون المتخصصين فى كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن مجالهما مجالاً واحداً وهذا ما يظهر بوضوح فى طبيعة الموضوعات والظواهر والمشكلات التى يهتم كل منهما بدراستها وتحليلها بصورة واقعية. فلا تزال بالطبع النظريات السوسولوجية هى الإطار الفكرى والتصورى لعلماء الخدمة الاجتماعية وممارسيها والمتخصصين فيها ككل، كما تعتبر الأخيرة (الخدمة الاجتماعية) هى الجانب التطبقى لعلم الاجتماع ذاته وهذا ما يؤيده الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية فى المجتمعات المتقدمة أو النامية على حد سواء. كما يظهر ذلك بوضوح فى طبيعة الأبعاد المنهجية والأساليب الميدانية التى تشمل كل من مناهج البحث وطرق وأدوات جمع البيانات وأساليب التحليل والتفسير التى يهتم بها كل من علماء الاجتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية. وإن كان ذلك بالطبع لا ينفي وجود بعض السمات التخصصية التى يتميز بها كل من العلمين - علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - وهذا ما يطول تفسيره ويحتاج إلى مواضع أخرى غير التى نحن بصددتها حالياً.

على أية حال، إن علاقة علم الاجتماع ولاسيما على الاجتماع السياسى بالخدمة الاجتماعية يظهر بوضوح من خلال الاهتمامات المشتركة

النظرية والمنهجية الميدانية والقضايا السياسية التي تطرح لمعالجتها وتفسيرها وأيضاً من جانب المتخصصين الاجتماعيين عموماً. وهذا ما يظهر على سبيل الحصر في دراسة السياسات الاجتماعية *Social Policies* وما يرتبط بها من برامج واستراتيجيات تهدف إلى تطوير وتحديث الواقع الاجتماعي والسياسي، والاهتمام عموماً بعمليات التخطيط الاجتماعي *Social Planning*، وصنع القرار السياسي *Political Decision Making*، والرعاية أو الرفاهية الاجتماعية *Social Welfare* وغير ذلك من قضايا ومشكلات أخرى يحتاج إلى الدراسة الميدانية الواقعية علاوة على ذلك، أن نتائج الدراسات الميدانية والنظرية لكل من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية تعتبر مرشداً علمياً وأكاديمياً لصناع القرار والقائمين على التخطيط للرعاية والرفاهية الاجتماعية سواء في المجتمعات المحلية أو القومية أو العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، إن الاهتمام بدراسة قضايا ومشكلات سياسية ومجتمعية تعتبر موضع اهتمام من المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ومن أهم هذه القضايا أيضاً دراسة الدولة، *State*، ومكوناتها وقطاعاتها المختلفة، ودراسة قضية الأيديولوجية *Ideology* وتأثيراتها على وضع ورسم السياسات المحلية والقطرية والتي تهتم برفع مستوى المعيشة للفقراء والطبقات الكادحة، كما تعتبر قضايا مثل المشاركة السياسية *Political Participation* والتنشئة السياسية *Political Socialization* والنظام السياسي العالمي الجديد *New Political System* وغيرها من القضايا الأخرى التي تستقطب اهتمام كل من المتخصصين والباحثين في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص.

خاتمة:

توضح التحليلات السابقة لطبيعة أهداف ومجالات علم الاجتماع السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، عن الكثير من الموضوعات والقضايا التي ترتبط بدراسة هذا الفرع المتخصص من فروع علم الاجتماع والتي اكتسبت شهرة واسعة بين المتخصصين في هذا العلم أو غيره من العلوم الأخرى، نظراً لأنه يتناول قضايا هامة ومشتركة بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية أو المهتمين عموماً بدراسة قضايا الحياة السياسية الواقعية سواء من القائمين على وضع السياسات أو الباحثين والأفراد العاديين. حقيقة، أن طبيعة أهداف علم الاجتماع السياسي تعكس في مجملها مدى تنوع المجالات

والمبشرين التنى بعالجهها هذا العلم، وإلى أى حد تزايدت، هذه المجالات، ولاسيما فى النصف الأخير من القرن الماضى (العشرين)، مقارنة عما كانت عليه فى المراحل التطورية الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسى ذاته.

بالإضافة إلى ذلك، عكست طبيعة الحياة السياسية ونظمها وعملياتها المختلفة مدى اهتمام علماء الاجتماع السياسى، بدراسة واقع هذه الحياة، وانعكاسها على السلوك الفردى والجماعى والمجتمعى والعالمى فى نفس الوقت. كما جاءت أهداف علم الاجتماع السياسى، لتؤكد على أهمية التخصص الدقيق، الذى ينفرد به هذا العلم بين الفروع المختلفة لعلم الاجتماع، الذى يزيد إثراء العلماء والباحثين، بالكثير من المناهج والاتجاهات البحثية والنظرية، التى تسهم فى معالجة القضايا والمشكلات والظواهر السياسية الواقعية. وهذا ما يتميز به علم الاجتماع السياسى عن علم السياسة. ولاسيما، بعد أن وجهت الكثير من الانتقادات، إلى العلم الأخير، وخاصة من علماء السياسة أنفسهم، لأنه لم يتحرر بعد من سيطرة المناهج القانونية والفلسفية المثالية والمعارية. وهذا بخلاف البحث العلمى والمنهجى المستمر بواسطة علماء الاجتماع السياسى، عند دراستهم للقضايا والمشكلات الأساسية التى توجد فى المجتمع المعاصر.

حقيقة، إن الإبراء العلمى والأكاديمى المتخصص لعلم الاجتماع السياسى، لم يتحقق بفضل جهود علماء هذا العلم فقط، بقدر ما جاء لمجموعة من الاهتمامات المشتركة مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، والتى أعطينا لها اهتماماً موجزاً خلال تناولنا للعلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع السياسى، وهذه العلوم، هى: السياسة، والاقتصاد، والتاريخ، والقانون، والفلسفة، والإدارة، وعلم النفس، والجغرافيا. وبالطبع، إن هذه العلاقة تترجم مدى أهمية الاستفادة من خبرات وتجارب ودراسات المحققين فى هذه العلوم، من أجل إثراء وتطوير أساليب البحث العلمى، والمنهجى، عند دراساتهم للظواهر والمشكلات والقضايا المجتمعية وهذا ما ينادى به جميع المتخصصين فى فروع العلوم الاجتماعية. أو ما يسمى بالمنهج أو المدخل البتعدى بين العلوم (Interdisciplinary Approach)، الذى يعزز من مكانة البحث العلمى عامة فى هذه العلوم، ومحاولة الاستفادة من تجارب وتقديم العلوم الطبيعية ودراساتها للظواهر الكونية الواقعية.

الباب الثانى
الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة
فى علم الاجتماع السياسى

الفصل الثالث: الاتجاهات النظرية التقليدية

الفصل الرابع: الاتجاهات النظرية الحديثة

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية التقليدية

تمهيد:

(١) النظرية السياسية الأخلاقية.

(٢) نظرية السيادة المطلقة.

(٣) نظرية العقد الاجتماعي.

خاتمة.

من الصعوبة على المتخصص في علم الاجتماع السياسي أن يبدأ تحليلاته النظرية في هذا العلم، دون الرجوع إلى التطورات الفكرية والسياسية، التي ظهرت قبل نشأة المجتمعات الحديثة، خاصة وأن قضية السياسة أو دراسة الظواهر والعمليات والنظم السياسية لم تقتصر ظهورها أو نشأتها وتطورها على هذه المجتمعات، بقدر ما ترجع إلى مرحلة ظهور الحضارات البشرية الأولى، التي خلقت لنا تراثاً مادياً وفكرياً وثقافياً ودينيّاً، لا يمكن تجاهله عند دراستنا للواقع الفعلي للتراث البشري، الذي تعيشه مجتمعات العصر الحديث. فلقد إشغل العقل الإنساني بدراسة ظواهر وقضايا سياسية مثل السلطة، ونظام الحكم، والديمقراطية، والديكتاتورية، والقوة، والصراع، والهيبة، والنفوذ، والسيطرة، والفصل بين أنواع السلطات، والبرلمانات، والأحزاب وغيرها من مظاهر وقضايا ومؤسسات سياسية يصعب علينا تفسيرها في الوقت الحاضر، دون الرجوع إلى الفكر السياسي الذي ظهر خلال مرحلة الحضارات القديمة. تلك الحضارات التي خلفت وراثها تراث فكري وسياسي هائل لا يزال يعتبر موضع اهتمام العديد من جانب العلماء والباحثين المتخصصين سواء في العلوم الإنسانية أو الطبيعية.

وإطلاقاً من أهدافنا الموضوعية والواقعية والتي نقرضها علينا متطلبات البحث العلمي، يجب أن نوضح حقيقة تطور الفكر السياسي خلال مراحل نشأته الأولى، والتي لا تزال تثرى المراحل التطورية اللاحقة له. وهذا ما يظهر من خلال القيمة العلمية التي تركها لنا المفكرين السياسيين اليونانيين القدماء (الإغريق) من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو الذين ربطوا بين الفلسفة والأخلاق والدين والواقع. فلا يستطيع لأي باحث على سبيل المثال، أن يتناول قضية الديمقراطية أو نظم الحكم دون الرجوع إلى الأفكار اليونانية عند كل من أرسطو وأفلاطون، للذان وضعنا أول مسمى أو تحليل واقعي لهذه الظواهر السياسية. وهذا ما ينطبق أيضاً على عناصر الفكر السياسي الإسلامي والمسيحي خلال العصور الوسطى، التي ظهرت فيها أفكار وتيارات سياسية، مهنت بعد ذلك لتغيير أنماط الفكر السياسي خلال العصور الحديثة. وبالطبع، لا نستطيع أن ننكر إسهامات علماء وفلاسفة عصر النهضة ومجموعة النظريات السياسية القيمة، مثل نظرية السيادة المطلقة، أو نظرية

للتقويض الإلهي، أو نظريات العقد الإجتماعي أو غيرها من النظريات التي تعتبر جزءاً أساسياً في تطور كل من العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي خاصة، وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة.

على أية حال، سنركز خلال هذا الفصل للإشارة الموجزة جداً، أولاً، لإسهامات فلاسفة السياسة الإغريقين ممثلين في آراء كل من أفلاطون وأرسطو ونوضح كيف أسهمت تحليلاتهم في تطور الفكر السياسي عبر العصور التاريخية. كما نعرض لأهم ملامح الفكر السياسي المسيحي عند فلاسفة العصر الروماني وخاصة عند شيشرون بالإضافة إلى إسهامات كل من القديسين أوغسطين وتوما لاكويني. ثم الإشارة إلى إسهامات المفكرين الإسلاميين وخاصة عند كل من ابن خلدون والمقرئزي على سبيل المثال، هذا بالرغم من وجود إسهامات سياسية كبيرة عند الكثير من المفكرين الإسلاميين من أمثال ابن باجة، والغزالي، وابن الأرق، والفارابي وغيرهم ولكن لا نستطيع أن نشير إلى هذه الإسهامات بصورة مستفيضة لاعتبارات مكانية وثائقية، نركز اهتمامنا إلى تحليل رواد نظرية السيادة المطلقة، كما جاءت في أفكار كل من بودان وميكافيلي كممثلين لرواد هذه النظرية، وأهم القضايا التي طرحوها في مجال الفكر السياسي. وثالثاً وأخيراً، نشير إلى أهم إسهامات أصحاب نظرية العقد الإجتماعي التي حدثت كثيراً من أنماط الفكر السياسي خاصة، والإجتماعي عامة، ولاسيما عند كل من "هوبز" و"روسو". وما من شك، إن أهمية تناولنا لتلك الإسهامات إنما تركز بالدرجة الأولى، على نوعية تطور الفكر السياسي وقضاياها المختلفة التي تعتبر الحذور الأولى، التي مهدت لنشأة علم الاجتماع السياسي، وإهتمامه بالكثير من القضايا والطواهي السياسية المعاصرة.

(١) النظرية السياسية الأخلاقية.

حقيقة، قبل أن نتناول هذه النظرية، يجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها: إن إطلاقاً مسمى النظرية السياسية الأخلاقية، جاء من منطلق تحليلنا للتراث العلمي السياسي، التي تركته هذه النظرية والتي تنسب بها الأفكار والتحليلات السياسية، التي ظهرت من خلال العصور القديمة ولاسيما عند الإغريق. وايضاً، عند كل من المفكرين السياسيين الإسلاميين والمسيحيين في نفس الوقت، والذين ربطوا عموماً بين السياسية والأخلاق والدين. ولذا، حرصنا على

تسميتهم بأصحاب النظرية السياسية الأخلاقية، لأنهم أكنوا على ضرورة هذا الربط بين السياسة والأخلاق، وذلك انطلاقاً من الموجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة.

١- الفكر السياسي الإغريقي:

(أ) أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م).

تتمثل أهمية فلسفة السياسة عند "أفلاطون" لأنها مزجت بين الواقعية والمثالية، وهذا ما ظهر في عدد من مؤلفاته ونخص منها مؤلفاته السياسية، التي ظهرت في (الجمهورية)، التي ترجم فيها فكرة السياسي عن المدينة المثالية (الفاضلة)^(١). كما جاءت أيضاً تحليلاته السياسية في مؤلفه الثاني (القوانين ورجل الدولة)، محاولاً أن يجمع فيها نظريته السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية في نفس الوقت. كما جاءت محاولات أفلاطون لتعكس طبيعة نظام الدولة (دولة المدينة) وإعبارها الوحدة السياسية الرئيسية، وخاصة أن تصورات لمفهوم الدولة، انعكس من واقع المجتمع الإمبراطوري، الذي كان يعتبر نموذجاً مثالياً وواقعياً للمجتمع السياسي خلال هذه المرحلة التاريخية، وذلك نتيجة للتصدع السياسي والتفكك الاجتماعي الذي أصاب المجتمع السياسي لمدينة أثينا، وذلك نتيجة لمجموعة من القواعد الأخلاقية والسياسة والدينية والاجتماعية، التي أصابت هذا المجتمع الأخير. وهذا ما يعكس عموماً، مدى ربط أفلاطون بين الفلسفة والسياسة والأخلاق، والقيم الاجتماعية، وهذا ما جعل الكثير من علماء السياسة ينظرون إلى أفلاطون بأنه مؤسس النظرية السياسية الأخلاقية.

وربما تجيء تحليلات أفلاطون عن الطبقات الاجتماعية والسياسية خير نموذج للإسهام الأفلاطوني في مجال السياسة وتطور الفكر السياسي، وهذا ما ظهر في تحليلاته عن توزيع السلطات في المدينة الفاضلة وهي:

- ١- حراس الدستور، الذين يحافظون على الدستور وعدم تغييره.
- ٢- مجلس الشيوخ، وهي الفئة التي تتولى حكم المدينة بالاتفاق مع حراس الدستور.

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

٣- الكهنة ورجال الدين، الذين يتولون رعاية المعابد والقيام بالطقوس الدينية.
٤- حكماء التربة، وهى الفئة المختصة بتربية النشئ على أسس أخلاقية وسياسية ودللية.

٥- رجال القضاء والحاكم، وهم فقهاء العقل والحكمة والعدل ويسعون إلى تحقيق العدالة والفضيلة.

٦- قادة الجيش، الذين يقومون بحراسة بوابات المدينة من العدو الخارجى.

٧- رجال الشرطة، وهم يقومون بتنظيم القواعد الداخلية وإستقرار الأمن الداخلى.

٨- التجار، وهى الفئة التى تعمل بالنشاط التجارى ولهم حق المواطنة.

٩- العمال الزراعيين، الذين يقومون بالنشاط الزراعى والإنتاجى البسيط.

١٠- عمال الصناعة، وهى الفئة التى تعمل بالحرف والمهن وتلعب دوراً أساسياً فى الحياة الإقتصادية.

وبإيجاز، سعى أفلاطون لأن يطرح نظريته عن الفئات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وقد حدد طبيعة وظائف السلطات داخل المدينة الفاضلة، حتى يحدث نوع من التجانس بين مكونات البناء الإجتماعى الطبقي فى مدينة أسبرطة. كما حاول أن يعقد نوعاً من التحليلات الإشتراكية التقليدية بين الفئات والطبقات الإجتماعية، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية والعدالة والشجاعة وهذا ما ظهر فى تحديده للإختصاصات بين الفئات الإجتماعية والسياسية السابقة. وهذا بالطبع، يؤثر على طبيعة الإستقرار السياسى والإجتماعى لدولة المدينة السياسية الفاضلة، حيث لكل فئة من الفئات السياسية والإقتصادية والدينية السابقة، عدد من الوظائف التى تهدف لتحقيق فضائل أخلاقية معينة.

من ناحية أخرى، لقد عرض أفلاطون نظرية سياسية هامة فى نظم الحكم، وهذا ما جاء فى مؤلفه "الجمهورية"، وأيضاً "السياسة" حيث أشار إلى أفضل أنواع الحكومات، وهى حكومة الدولة المثالية الديمقراطية، ثم الدولة التيموقراطية، وهى نموذج من الدولة المثالية فى حالة فسادها. فالدولة الأوليجاركية *Oligarchy*، وهى حكومة الأقلية ذات الثراء المادى أو ما يطلق عليها حكومة الأثرياء *Ploutocracy* أو الحكومة البيلونوقراطية. وإن كان قد ميز الحكومة الأوليجاركية بأنها أفضل فى نظام الحكم عن الحكومة البيلونوقراطية، وتمثل الأخيرة الفساد أو مرحلة حديثة من الحكومة

الأوليغاركية (حكومة الأقلية أو الصفوة الغنية) وأخيراً، حاول أفلاطون أن يطرح طبيعة نظم الحكومة بصورة مثالية، وذلك عن طريق وجود عدد من القادة السياسيين الذين يجمعون بين الحكمة، والعفة، والفضيلة، والشجاعة ويجمع بين هذه الفضائل عند الفيلسوف الحاكم كما زعم أفلاطون^(١).

كما نلاحظ أيضاً، أن أفلاطون حرص على أن يطرح نموذجاً تصنيفياً لأفضل أنواع الحكومات، على أساس التّزلم الدول بالقوانين أو الدستور وهذا ما جاء في تصوراته للدولة الواقعية. فلقد أشار أولاً، إلى عدد من أنماط ونظم الحكم (الدولة) التي تمثل للقوانين وهي: ثلاث أنواع فرعية (حكومة الملك المستبد، حكومة الأقلية الإستشرافية، حكومة الأقلية المعتدلة). وثانياً، الحكومات التي لا تلتزم بالقوانين، وتشمل حكومة للطاغية أو الفرد المستبد، حكومة الأقلية أو الأوليغاركية، وحكومة الديمقراطية المتطرفة الغوغاء. ما من شك، أن آراء أفلاطون السياسية لأفضل أنواع الحكومات، لا تزال تعتبر الإطار المرجعي لكل من القادة السياسيين والمهتمين بالعلوم السياسية والإجتماعية والفلسفية الأخلاقية في نفس الوقت. علاوة على ذلك، لقد إهتم أفلاطون بالفكر السياسي هامة، مثل تحليلاته عن الديمقراطية والشيوعية، وعلاقة هذين النظامين السياسيين بالإقتصاد والأخلاق والتربية، وهذا ما تفسر عموماً تصورات أفلاطون السياسية المثالية والواقعية عامة.

(ب) أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م).

يرى كثير من المحللين للعلوم السياسية، أن أرسطو يعتبر أولاً، من أرسى قواعد هذه العلوم، وجعلها علوماً مستقلة ولها قضاياها وحجالاتها المتخصصة. فلقد حرص أرسطو على أن يجمع بين تحليلاته الفلسفية الواقعية ورؤيته العقلية لواقع المجتمع الإغريقي الذي عاش فيه بالفعل. فحينئذ، تحليلاته خاصة عن نظام الدولة والحكم من أفضل أنواع التحليلات السياسية والواقعية المتميزة. وهذا ما تمثل في تحليلاته عن طبيعة الدولة والشروط التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة وهي ثلاث عناصر أساسية وهي:

١- السكان: حيث يعتبر السكان العنصر البشري الذي يقوم بتأسيس المجتمع ولابد أن يكون هناك حجم سكاني أمثل كقيام نظام سياسي فاضل ومتميز.

(1) Jewett, B, "Apology" The Dialogus of Plato, Oxford, University Press, 1969.

٢- المساحة: أو الإقليم، يعتبر الموقع الجغرافى أو الإقليمى (الفيزيقي) للعنصر الأساسى فى قيام الدولة، ولابد أن يتميز هذا الموقع خصائص جغرافية وأمنية متميزة، وتتوفر فيه كافة الضمانات الأساسية لمعيشة المواطنين.

٣- الطبقات الاجتماعية: لم يضع أرسطو نظام للدولة الإغريقية عن طريق وجود نوع من تقسيم العمل الاجتماعى والسياسى بين الفئات الاجتماعية التى توجد فى الدولة وهذا ما حدده لكل الفئات الاجتماعية ومجموع السكان الأمثل الذى تشارك به فى الدولة.

على أية حال، إن تصورات أرسطو السياسية لنظام الدولة، وتصويراته عن الحجم الأمثل للسكان من حيث العدد والفئات الاجتماعية تعد نوعاً من التحليلات السياسية والاقتصادية والديمقراطية المبكرة، التى وضعت نظريات متكاملة خلال العصور الوسطى والحديثة إنطلاقاً من أفكار أرسطو فى هذا المجال، كما سنلاحظ ذلك خلال الفصول القادمة.

من ناحية أخرى، تجى أهمية تحليلات أرسطو السياسية من خلال طرحه لعدد من الأفكار السياسية الهامة، مثل أنواع الحكومات وخاصة أنه حاول أن يعكس الوضع السياسى الموجود فى عصره، وأيضاً تطلعاته كمفكر سياسى لأفضل أنواع الحكم السياسى، الذى يتطلع إليه من أجل تحقيق سعادة الإنسان والمواطن بصورة عامة. فلقد أشار (أولاً) إلى الحكومات الصالحة، التى تلتزم بالقانون والدمتور، وهى ثلاث أنواع فرعية، الحكومة الملكية، والإستقرائية، والديموقراطية (الدمتورية). وثانياً، الحكومات غير الصالحة (الفاسدة)، وتشمل ثلاث أنواع أخرى، وهى الحكومة الديمقراطية، والأوليغاركية، وحكومة الطغيان. وإن كنا نلاحظ تبريراته حول الحكومة الديمقراطية وتصنيفها على إنها من الحكومات الفاسدة، وخاصة عندما يسعى مجموعة من الأحرار لإملاك السلطة السياسية دون مشاركة الجماهير^(١).

وتكمن أهمية تحليلات أرسطو السياسية، نظراً لإهتمامه بالكثير من القضايا والمشكلات السياسية التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى فى الوقت

(١) انظر على سبيل المثال:

- Grene, D. *Greek Political Theory*, Chicago: Chicago University Press, 1950.

الحاضر، ومنها مشكلة أو مبدأ فصل السلطات، تلك المشكلة التي إهتم بها من خلال أولاً، تركيزه على ضرورة التمييز بين تخصصات الفئات الاجتماعية والسياسية والعسكرية، التي توجد في دولة المدينة. وثانياً، من خلال تحليله لأنماط السلطات أو الهيئات الثلاث، وهي السلطة التشريعية، التي تتجسد فيها مصادر التشريع والسيادة السياسية، والسلطة التنفيذية، التي تمثلها الإدارات التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة شئون الدولة. ثم أخيراً السلطة (القضائية) التي تشرف على القضاء وأنواع المحاكم والفصل في الخلافات القضائية والعدائية بين المواطنين، والعمل على إحترام القانون والدستور والتمسك به. وبالطبع، إن تحليلات أرسطو عن مبدأ الفصل بين السلطات، وجدت إهتماماً ملحوظاً خاصة عن الكثير من المفكرين السياسيين ولاسيما "مونتسكيو"، "دوتوكفيل"، وغيرهم من رواد أو أصحاب نظرية العقد الاجتماعي من أمثال "لوك"، "ورسو"، و"هوبز"، وهذا ما سنعالجه لاحقاً بصورة متممة^(١).

بالإضافة إلى ذلك، تجيء أهمية تحليلات أرسطو السياسية الواقعية وإثراؤه لعلم الاجتماع السياسي من خلال تحليله لكل من الحركات الاجتماعية والثورات *Revolutions & Social Movements* فلقد إهتم أرسطو، بدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي وحدث الثورات السياسية والاجتماعية، وهذا ما جعله يحلل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي؛ وهي تغير النظم السياسية والاجتماعية وتغير الولاء والانتماء من قبل المواطنين لها، وظهور الثورات نتيجة لعدم وجود المساواة وتحقيق العدل، والتغير السريع في نمط الحكم وخاصة ظهور الحكومات الفاسدة التي تؤدي إلى إهدار حقوق المواطن والمواطنين، والإسراف في استخدام القوة، والقهر والإجبار للإمتثال للسلطة السياسية. كما أشار أيضاً، إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الثورة، ومنها على سبيل المثال، حدوث المؤامرات السياسية، والترف الزائد للفئات أو الطبقات الغنية، والخوف المتزايد من قبل السلطة على المكانات السياسية والمراكز القيادية، والإهمال الشديد لحقوق المواطنين والدولة، وعدم التجانس بين الفئات والطبقات الاجتماعية والسياسية. بإيجاز،

(١) انظر:

- Barker, E, *The Political Thought of Plato and Aristotle*, N.Y: Dover Publish. Co. 1959.

لقد حرص أرسطو على أن يطرح أفكاره السياسية في إطار من الواقعية والموضوعية، وهذا ما تمثل أيضاً في منهضاته السياسية لعدد من القضايا السياسية الأخرى مثل حقوق المواطن *Citizenship*، والسياسة الاجتماعية *Social Policy* وغير ذلك من قضايا متعددة أخرى.

٢- الفكر السياسي الروماني.

(أ) بوليبيوس (٢٠١-١٢٠ ق.م):

يرى كثير من المحللين لتطور الفكر السياسي خلال العصور الوسطى والقديمة، أن الفكر السياسي الروماني ورث الفكر السياسي الإغريقي، وهذا ما ظهر في تحليلات الكثير من المفكرين السياسيين الرومان ومنهم "بوليبيوس"، الذي تتلمذ على يدى أرسطو، وانتقل بعد ذلك إلى روما ليُجمل من أفكاره السياسية حلقة إتصال بين كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني. وحاول بوليبيوس، أن يقيم الدستور والقانون الروماني وفضله على العديد من الدساتير، ولاسيما أنه وجد في الدستور الروماني، مزيجاً بين نظم الحكم السياسية الثلاث الرئيسية وهي، الملكية والأستقراطية والديمقراطية. هذا النوع من النظام السياسي والدستوري المختلط، الذي تبناه النظام الروماني لقرون طويلة مستفيداً من تجارب الدول السياسية سواء التي أكانت موجودة آنذاك، أو التي قامت الإمبراطورية بفتحها كما حدث في الدول الشرقية والاسبوية^(١).

كما معنى "بوليبيوس" لأن يحدد كيفية إدارة نظام الدولة وتوزيع القوى السياسية في روما، حيث رأى أن هذه القوة السياسية تتوزع بين ثلاث فئات أولاً، القناصل، وهي الفئة السياسية العليا التي تشغل رئاسة الدولة كما تمثل عناصر القوى المالكة. وثانياً، مجلس الشيوخ، وهي الهيئة البرلمانية، التي تمثل عنصر الطبقة الإستقراطية. وثالثاً، الشعب، وهي المجالس المنتخبة التي تشير إلى القوى العريضة من الشعب وتمثل العنصر الديمقراطي. وبذلك يكون النظام السياسي في روما يشمل النظم السياسية الثلاث (الملكية - الإستقراطية - الديمقراطية)، وهذا ما جعلها (روما) قادرة على السيطرة على الكثير من الدول والمملكات السياسية المتباعدة الأطراف لفترات طويلة. في الواقع أن

(١) ارجع إلى:

- بريلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ١٩٦١- وايضاً: محمد كامل ليله، النظم السياسية، مرجع سابق ص ٣٩٨ وما بعدها.

آراء "بوليبوس" كانت موضع إهتمام للعديد من المفكرين السياسيين، الذين ركزوا على دراسة الدستور والنظام المياسى والنظام المياسى والقانونى لروما، من أمثال "ميكيافولى"، و "بوسيه"، و "مونتسكيو" وغيرهم آخرون. علاوة على ذلك، إن آراء "بوليبوس" السياسية، إتفقت كثيراً مع آراء أستاذه (أرسطو) من الناحية الواقعية، وهذا ما جعله يؤكد على أن الهدف الأسمى من السياسية ليس إكتساب الثروة والشهرة والحفاظ عليها، بقدرها يجب أن تهدف إلى إقامة حياة مستقرة للأفراد وللشعوب، وتقوم على أساس الفضيلة والعدل والرحمة، كما تنبأ أيضاً "بوليبوس" بإضمحلال الدولة الرومانية وإنهيارها نتيجة للمجموعة الظروف الداخلية والخارجية التى أحاطت بها، وعدم تطبيق نظم الحكم السياسى السليمة وفساد القوى السياسية.

(ب) شيشرون (١٠٦ - ٤٣ ق.م).

تأثر "شيشرون" كثيراً بكتابات كل من "بوليبوس" و"أفلاطون" و"أرسطو"، ولذا يرى الكثير من مؤرخى الفكر السياسى أن آراء "شيشرون" تعتبر مزيجاً من آراء هؤلاء الفلاسفة المفكرين، وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى تسميته مؤلفاته التى حملت نفس تسميات "أفلاطون"، وخاصة كتابه (الجمهورية)، ومؤلف آخر يحمل عنوان (القوانين). ولذا يعتبر "أفلاطون" مصدر الهام "شيشرون" على حد تعبيراته، وهذا ما جعله يقدر الفكر الإفلاطونى المثالى، فى حياته العملية كأحد حكماء الفكر الرومانى، ومن وضعوا أسس القانون والدستور الرومانى فى نفس الوقت. وعلى أية حال، إن نظرية "شيشرون" السياسية تعتبر نظرية أخلاقية، من الدرجة الأولى، لإعتمادها على الفصيلة والشجاعة والعدالة، وهذا هو الجانب المثالى فى أفكار "شيشرون". إلا أنه أيضاً سعى لدراسة السلطة السياسية دراسة موضوعية من خلال نظام الحكم السياسى فى دولة المدينة، على غرار أفكار أرسطو الموضوعية. فلقد رأى أن السلطة ليس امتيازاً لأحد، وإنما هى وسيلة تسعى بها الفئة الحاكمة لتحقيق الصالح العام^(١).

(١) أنظر: - محمد طه بدوى، محمد طلعت الغنيمى، النظم السياسية والاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٥.

فى نفس الوقت، أكد "شيشرون" على أهمية نظام الحكم السياسى المختلط، الذى عاصره فى روما خلال فترات الإزدهار الإمبراطورى. ولقد حاول "شيشرون" أن يدافع عن النظام السياسى المختلط، من خلال إسترشاده بالكثير من الأحداث التاريخية والسياسية التى تؤكد على أن للنظام السياسى الذى يستند إلى نمط سياسى واحد، يؤدى هذا النظام إلى إنبهار الدولة ككل. ولذا، أكد على ضرورة أن يجمع نظام الحكم عن الدستور المختلط للتنظيم السياسى (الملكية - الأرستقراطية - الديمقراطية). فى نفس الوقت، حرص "شيشرون" على أن يؤكد أفكار كل من "أرسطو" وإسناده "بوليبوس" حول مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك حرص على الأداء الوظيفى لهذه السلطات، وهذا ما عبر عنه فى مؤلفه الشهير عن "القانون للطبيعى". كما حاول أن يقيم قانوناً طبيعياً من صنع الآلهة، ويستطيع العقل البشرى أن يكتشفه بسهولة لأن موضوع فى قلوب البشر، ولذا يجب أن يوصف هذا القانون بالقانون الأزلّى وهو سيد القوانين. كما رأى ضرورة أن تقوم مبادئ هذا القانون على المساواة والعدالة والحرية، ويجب على جميع الدول إحترامه والخضوع له. ومن ثم، فلقد نادى "شيشرون"، بوحدة القانون بين الدول الذى يؤدى إلى تكوين جامعة إنسانية تضم البشر جميعاً فى ظل القانون الطبيعى، ويكون للفرد مواطناً عالمياً حراً.

٣- الفكر السياسى المسيحى.

(أ) القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٥م):

ما من شك، لقد كان لظهور الدين المسيحى فى الشرق آثاراً متعددة على الفكر السياسى الأوروبى، بدءاً من إعتراف الإمبراطورية الرومانية بهذا الدين، وجاء ذلك فى مرسوم (ميلان) الذى صدر من الإمبراطور الرومانى خلال عام ٣١٣م. ولكن قبل ذلك التاريخ لم يكن معترفاً بالدين المسيحى كدين رسمى فى الإمبراطورية، فلقد ظلت الدولة الرومانية متجاهلة هذا الدين السماوى طيلة ثلاثة قرون من الزمان، ولم تعترف به إلا فى القرن الرابع الميلادى. وبالطبع، كانت هناك مخاوف سياسية من جانب أباطرة الرومان على سلطانهم وملوكهم من الدين المسيحى الذى أخذ فى الإنتشار بسرعة برغم من إضطهاد الرومان للمسيحيين طيلة للقرون الثلاث الأولى من الميلاد. ولكن ما لبث أن إعتنق الحكام الدين الجديد، وأصبح بعد ذلك الدين الرسمى للدولة حتى بعد إنقسام الإمبراطورية الرومانية، إلى قسمين غربى وشرقى. وكما

يرى البعض أن مدة العصور الوسطى تبدأ بعد سقوط الدولة الرومانية في الغرب وكان ذلك عام ٤٧٦م^(١).

وجاءت أفكار القديس "أوغسطين" ذات الطابع الديني والاجتماعي والأخلاقي والسياسي ممتزجة بروح الدين المسيحي وتفسيره عموماً لكثير من القضايا الهامة، لا تزال تشغل العقل الإنساني في الوقت الحاضر. فلقد إهتم "أوغسطين" بمفهوم أو قضية الإدارة البشرية عندما سعى لتفسير الطبيعة الإنسانية، تلك الطبيعة التي ترتبط بمستويين أساسيين وهما: المستوى السفلى، والمستوى العلوي. حيث يرتبط المستوى الأول بالطبيعة الأخلاقية، أما المستوى الثاني، فيرتبط بالنزوات والغرائز. لذا، فإن للإنسان مستويان من الطبيعة العلوية والسفلية، وهما يمثلان للأخلاق والأهواء والنزوات الإنسانية. وهذا ما يجعل الإنسان في حالة من الصراع الدائم بين هذين المستويين. ولكن، للإنسان إرادة بشرية، تجعله قادراً على الاختيار واستخدام العقل والدين لتحديد معرفة ما بين المستويين، ولذا يجب أن توجه الإدارة البشرية إلى المستوى الأعلى (الأخلاقيات).

كما حاول "أوغسطين" أن يوضح فكرة القانون الطبيعي والقانون الوضعي، وعلاقتها بنظام الحكم السياسي المدني، فقد أشار إلى أن الإنسان وإرادته البشرية كثيراً ما تبعد عن الأخلاقيات أو مبادئ القانون الطبيعي، ولذا يجب أن يوضع القانون الوضعي، باعتباره نوع من التهذيب للملوك البشري وبعد ذلك أمراً ضرورياً. وبالطبع، لقد استمدت الكثير من النظم السياسية الوظيفية وقيام السلطة العلمانية مبرراتها من خلال هذا القانون الوضعي عند "أوغسطين". كما قد ارتكبت الكثير من الأخطاء في حق البشرية من جانب نظم الحكم السياسية، بفضل تقديمها تبريرات حول الصواب والخطيئة البشرية، وجاء ذلك في مبررات نظم الرق والعبودية وقسوة وإضطهاد النظم السياسية للأقليات والأديان الأخرى. وهذا ما ينتقده "أوغسطين" كثيراً ولاسيما نظام الرق. وطالب بالغاؤه، ولاسيما أنه يمثل قوة وبطش النظم السياسية الديكتاتورية^(٢).

(١) انظر:

- ثروت بدوي، النظم السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٦.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١١٠ وما بعدها.

كما جاءت تحليلات "أوغسطين" وخاصة التي صدرت في مؤلفه "مدينة الله"، للدفاع عن الدين المسيحي وأسباب ظهوره وأسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية التي أقيمت بعيداً عن تعاليم السماء، وتعاطم حجم الشرور الإنسانية والأخطاء وتحولها إلى مملكة الغرقز والأهواء وغيرها عن الأخلاقيات. وهذا ما أشار إليه في طرحة لنوعين من المجتمعات أو الممتلكات وهذا ما أشار إليه في طرحة لنوعين من المجتمعات أو الممتلكات الأولى مملكة الشيطان، والثاني مملكة المسيح. وبالطبع، إن المملكة الأولى دائماً في طريقها إلى الزوال، وهذا ما ظهر خلال فترة حكم الدولة و الإمبراطورية الرومانية، لكن بقيت مملكة (المسيح) التي كتب لها البقاء لإرتباطها ولا سيما بالسماء وبالأخلاقيات وحبها لإنشاء السلام والمحبة، وهذا ما جعل "أوغسطين" يرمز لها بمدينة الله^(١).

من ناحية أخرى، إهتم "أوغسطين" بالكثير من القضايا السياسية الهامة، مثل الملكية والقانون، وهذا ما أكد عليه في تحليلاته حول طبيعة الملكية والتي أرجعها إلى الذات الإلهية، حيث أن الله هو المالك الحقيقي، ولقد إختفى هذا الحق على البشر، فالملكية الفردية ما هي إلا حق قدس منحها الله سبحانه وتعالى إلى العباد. ولكن أفكار أوغسطين عن حق الملكية الفردية، ما لبث أن إنتشر إلى حق رجال الدين والسياسة و تطوير هذا القانون الطبيعي، إلى فكرة القانون الطبيعي المقدس، الذي يخول لهم السلطة السياسية المطلقة. وجاء ذلك من خلال تقديمهم لتبرير منح السلطة من الله، وهذا ما تبلور في نظرية التفويض الإلهي أو نظرية الحكم السياسي المطلق للفة الحاكمة سواء أكانت سياسية أم دينية وهذا ما سنناقشه لاحقاً عند تناول نظرية السيادة المطلقة.

(ب) توما الاكويني (١٢٢٥-١٢٧٤م):

يرى عدد من مؤرخي الفكر السياسي خلال العصور الوسطى المسيحية، أن توما الاكويني يعد من أهم شراح "أرسطو" ونظريته السياسية خلال القرن الثالث عشر الميلادي سواء من الناحية المنهجية التحليلية السياسية، أو تناول الأفكار والقضايا السياسية التي إهتم بها بصورة عامة. وهذا ما ظهر في أفكار "الاكويني" ونظريته عن الدولة والقوانين على سبيل المثال، فإلقد قسم أنواع الحكومات وفصل للنظام السياسي الملكي أو الحكومة

(٢) لمزيد من التحليلات إرجع إلى:

- Ullman, W. Medieval Political Thought: Aylesbury: Peregriue Book 1965.

الملكية، مماثلة بنفس تمييز أرسطو لهذا النوع عن الحكومات السياسية، وإعتبارها نوع من حكم الشورى الديمقراطي، الذى يقوم على إشتراك النبلاء أو أصحاب السلطة السياسية من الدرجة الثانية، مع الملوك أصحاب السلطة العليا (الدولة السياسية العليا). وإن كان "الاكويني" حرص على ضرورة أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية، وهذا ما جعله يربط عموماً ما بين السلطة وأنظام الحكم والنظام القانوني.

وعلى أية حال، حرص "الاكويني" على أن يوضح تصوراتَه حول القانون الذى يبرر شرعية وجود السلطة السياسية، ولكن فى إطار من التحليلات الأخلاقية، فلا وجود لسلطة سياسية بدون قانون. ولهذا إنتقد كثير نظام الحكم الإستبدادى، وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم. وإن كان حدد نوع المقاومة للجماهيرية فى إطار شرطين أساسيين وهما أولاً: إن تكون المقاومة حق مكفول لجميع الأفراد أو الشعب جميعاً، وثانياً: أن يحرص الشعب على أن تكون مقاومته إيجابية، أى تؤدى إلى ظهور نظم من الحكم الجيد، ولا تؤدى المقاومة إلى ظهور قيادات سياسية أو نظم حكم أسوء من السابقة. وبالطبع، تلك الأفكار تعكس الكثير من فلسفة السياسة للحركات الإجتماعية والتحررية ومبررات ظهورها وهذا ما ظهر خلال تحليلات علماء الإجتماع السياسى عند دراستهم للكثير من هذه القضايا فى العصر الحديث^(١).

بإيجاز، إن الفكر السياسى فى العصور الوسطى المسيحية تميز بعدد من الخصائص، وهى أولاً، أصبح هذا الفكر فكراً سياسياً عالمياً، بمعنى قيام عالم واحد يمثل الجانب الدنيوى أصحاب السلطة السياسية (الدنيوية)؛ والجانب الروحى (الكنيسة المسيحية). وثانياً، تم الفصل بين السلطة الدنيوية والسلطة الكنيسية. بعد أن تم تحديد مبدأ فصل السلطات فيما بينهما، ولكن هذا الفصل لم يستمر طويلاً، حيث حدث نوع من الصراع على السلطات بين السلطة السياسية الدنيوية، والسلطة المسيحية (الدنيوية).

(١) للمزيد من التحليلات يرجع إلى:

- Gilby, T. *The Political Thought of T. Aquinas*, Chicago: Chicago Univ. Press, 1958.

حقيقة، لقد جاء للدين الإسلامي بالكثير من القضايا الدينية والاجتماعية والسياسية، التي ظهرت خلال المراحل الأولى من ظهور الإسلام، وهذا ما تمثل في فترة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، الذي يعتبر أول من أسس حكم الشورى الإسلامي، مستمداً من القرآن الكريم وما تتطلبه ظروف الحياة السياسية الأولى من قضايا وأحكام طبقت بالفعل خلال فترات السلم والحرب أو الفتوحات الإسلامية، والتي حرص فيها على نشر القواعد الإسلامية الحميدة مع إحترام كافة الحقوق الخاصة للأديان والأقليات الأخرى. وهذا ما جعله يؤكد على مبادئ الإسلام السمحة، والتي تنشر السلام والمحبة والرخاء والمساواة، وهذا ما جاء في أحاديثه المتعددة فيها لإلّا فرق بين عربى ولا أعجمى إلا بالقوى. ولقد حمل الرسالة بعده الخلفاء الراشدين وقامت لهم تجارب ونماذج سياسية ناضجة في إدارة نظم الحكم سواء في الجزيرة العربية أو في أنحاء الدول الإسلامية، ولعل ذلك كان من أهم أسباب نجاح الخلفاء الراشدين في فتوحاتهم ونشرهم للإسلام ككل.

ولعل إختيارنا "ابن خلدون"، الذي ظهر خلال القرن الرابع عشر الميلادى كمثال ونموذج لأحد مؤرخى ومفكر العصر الإسلامى، والذي تنوعت إهتماماته وكتاباته، والتي حرص على كتابتها وتحليلها بصورة منهجية وعلمية مدروسة جعل الكثير من علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين، يعدونه دراسة مقدمته الشهيرة خلال القرن العشرين^(١). وليؤكدوا على أهمية تحليلات ابن خلدون ولا سيما في علم الاجتماع أو العمران البشرى كما أسماه "ابن خلدون" ذاته. ولكن لن نتناول إهتمامات ابن خلدون المتعددة وخاصة إهتماماته المنهجية أو الاجتماعية التي سبق أن تناولناها في مواضع سابقة. ولكن نحرص لعرض تحليلى موجز لإسهاماته السياسية وهذا ما ظهر فى مقدمته التي خصص فيها مساحة كبيرة لمناقشة نظم الحكم أو الدولة، والتي

(١) انظر على سبيل المثال:

- Abraham, H. *Origins and Growth of Sociology*. London: Penguins Book, 1973.

خصص لها ثلث مؤلفه (المقدمة)^(١): وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى المبحث الثالث فيها وشملت موضوعات وقضايا سياسية هامة لا تزال موضع إهتمام كل من المهتمين بالسياسة عامة، والعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى خاصة. ومن هذه الموضوعات، قضايا الملك، والخلافة، والعصبية، والمراتب السلطانية، كما تناول أيضاً، كيفية نشأة الدولة، وتوسيعها، وإنقسامها، وإنهيارها، ومراحل دورتها أو ما يعرف بطور الدولة. وهذا ما جعل تحليلات "إين خلدون" السياسية، تمثل مدخلاً سوسيولوجياً متميزاً فى تحليلات الكثير من رواد علم الاجتماع السياسى فى الوقت الحاضر.

فقد، تناول إين خلدون العصبية، وإعتبرها العنصر الأساسى لقوى الوحدة السياسية، وقيام الاجتماع الإنسانى، ويقصد بالعصبية، الإحساس المشترك العام، الذى يشعر به الأفراد تجاه ما يربطهم من نسب أو قرابه أو دم أو صلة رحم، وما تقتضيه علاقات الجوار، والولاء، والحلف، أو رفع الظلم، وغير ذلك من مظاهر متعددة تسهم فى تحقيق الروابط الاجتماعية والسياسية والتضامن الاجتماعى عامة. وبالطبع، إن فكرة "إين خلدون" عن العصبية، هى ذاتها فكرة الشعور بالإتفاق عند الجماهير أو فكرة الإتفاق العام *General Consensus*، تلك الفكرة التى تعتبر من أهم الأفكار السياسية التى تؤدى إلى التحالف السياسى والاجتماعى، وعن طريقها يمكن قياس درجة العمل السياسى ككل. كما أشار إلى ذلك علماء الاجتماع السياسى وتعريفهم لهذا العلم ومجالاته المختلفة، كما أشارنا إلى ذلك أيضاً خلال الفصول الأولى من هذا الكتاب. فى نفس الوقت، حاول "إين خلدون" أن يربط بين العصبية والرياسة والسلطة السياسية، وكيفية سعى أصحاب السلطة إلى العصبية القوية والتغلب على العصبيات الأخرى، حتى أن تظهر الدولة القوية. ثم ما ثبت أن تنشأ العصبية للأمة، والتى تعتبر بديلاً عن العصبية الفردية. وبالطبع، إن مثل هذه الأفكار السياسية توضح كيفية إنتقال للدولة من مجتمع العصبية، أو مجتمع الأقلية إلى دولة - الأمة. وهذا ما يفسر سبق إين خلدون الكثير من رواد

(١) للمزيد من التحليلات أنظر:

- عبد الرحمن إين خلدون، مقدمة إين خلدون، (ط٣)، تحليل: عبد الواحد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٥٦.

الفكر السياسى الغربى بأكثر من خمسة قرون من الزمان فى تحديده إلى كيفية تحول المجتمعات البشرية إلى المجتمعات المدنية.

وفى إطار تحليلنا لأفكار إين خلدون السياسية، نجد أنه فسر الدولة على إنها نظام إجتماعى وسياسى يخضع لعوامل للتغير والتطور. وهذا ما جعله يحدد أطوار الدولة، إلى خمسة مراحل أو أطوار وهى (١) طور للظفر بالغلبة، (٢) طور الإستبداد، (٣) طور الفراغ، (٤) طور التنوع والمسالمة، وأخيراً (٥) طور الإسراف والتبذير. وبالطبع، تكمن أهمية تفسيرات إين خلدون لطور الدولة من خلال تفسيراته الواقعية ومشاهداته لتطور الدولة الإسلامية وخاصة مراحل إنقسامها وإنهيارها وهذا ما جعله يكتب عن طور الإضمحلال أو فناء الدولة وموت الحضارات. وهذا بالفعل، ما شاهده إين خلدون من مظاهر الترف والإسراف فى عهد الكثير من الإمراء الإسلاميين فى بغداد أو فى الأندلس. كما حرص على تقديم الكثير من الأكلة والظواهر التاريخية الماضية أو التى عاصرها بالفعل، فلقد حدد على سبيل المثال، العمر الزمنى للدولة، فقد يمتد هذا العمر إلى مائة وخمسون عاماً، وينقسم هذا العمر إلى ثلاث مراحل أو أجيال وهى أولاً: جيل البدوة والخشونة والبسالة، ثانياً: جيل الحضارة والترف، ثالثاً: جيل إحتقار أهل الدولة.

والواقع، إن إين خلدون ينظر إلى الدولة باعتبارها ظاهرة إجتماعية، وذلك فى إطار تحليلاته التى أتسمت بالطابع التحليلى المقارن، وهذا ما جعله يركز على أهمية الدولة كنظام سياسى وإجتماعى. كما أحاط تفسيراته بطبيعة الدولة الإسلامية وتنظيماتها الإدارية والسياسية والإجتماعية المختلفة. كما ميز إين خلدون، بين شكلين من أشكال الدولة أو السلطة السياسية. الشكل الأول، وهو القائم على الإحترام والاختيار للرئيس (السلطة)، كما هو موجود فى النظام العشائرى القبلى. والشكل الثانى، وهو ذلك النظام القائم على القهر والإجبار والإكراه وهو متمثلاً فى نظام الملك. كما نجد من خلال تحليلنا لأفكار إين خلدون السياسية، إن رؤيته للنظام السياسى خلال عصره، وجد أن الدولة أو نظام السلطة كان قائماً على أساس القهر والإجبار أو نظام الملك. كما حاول إين خلدون أن يربط بين نظام العصبية (كنظام سياسى) والنظام الأول للدولة وهى النظام العشائرى والقبلى، وإن كان يجزم بأن العصبية ما هى إلا نظام يدعو إلى التضامن الإجتماعى، والروابط القربانية التى تؤدى إلى

إحترام الفرد في أصل جماعته الأساسية. أما في النظام القهرى، فيصبح الفرد لاقية ولا حرية له، نظراً لبعده عن الروابط القرابية التي تعضد من قوته وحرية ومكانته في نفس الوقت، وهذا ما أكد عليه بأن ضعف العصبية هو الذى يؤدى إلى إتهيار الدولة كنظام سياسى.

من ناحية أخرى، حرص إبن خلدون على مناقشة عدد من القضايا السياسية، التى تظهر فى مراحل إزدهار أو إتهيار الدولة، وهذا ما ناقشه أيضاً خلال تحليل العلاقة بين أهمية وجود القوانين الإجتماعية والسياسية وتفسيره للعوامل التى تعمل بإتهيار الدولة ، وعدم إحترامها للقوانين وسيطرة الغلبة والقوة أو القهر والفساد السياسى، من جانب الملاك والحاشية. ولقد ربط إبن خلدون بين مظاهر الفساد السياسى والإقتصادى، والذى تمثل فى حياة الإشراف والبرزخ والترف، تلك القضايا التى تعتبر من أهم موضوعات علم الإجتماع السياسى وخاصة، من مناقشته للفساد السياسى والإقتصادى *Political & Economical Corruption*. كما ناقش أيضاً قضايا الرشوة وأصل التأميم والمصادره لأملاك المفسدين السياسيين، وضرورة مصادرة أملاكهم، ورجع ذلك إلى أصل قانون من أين لك هذا ؟ من الناحية الإسلامية. كما ناقش أيضاً، أسباب التمرد والعنف والإنتقال ضد الحكومة أو للنظام السياسى، وأرجع ذلك للأسباب السياسية والإقتصادية وعدم التجانس بين اللغات والطبقات الإجتماعية وتتنافر العصبية الموجودة، وغير ذلك من قضايا سياسية تعتبر موضع إهتمام كثير من جانب علماء الإجتماع السياسى سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ومنها للعالم العربى موطن إبن خلدون السياسى.

(ب) المقرئى (١٣٦٥ - ١٤٤٢م):

يعتبر المقرئى أحد تلاميذ إبن خلدون، والذى تعلم على يديه أثناء وجوده بالقاهرة، وتقلد العديد من المناصب الإدارية والسياسية والإقتصادية، ووصل إلى وظيفة (المختب) كما عمل بمجال التدريس، وله مجموعة من المؤلفات من أهمها كتابه " إغاثة الأمة وكشف الغممة " الذى يعد من أهم مؤلفاته وأشهرها، ولاسيما لأنه يربط بين إهتماماته فى الفكر الإقتصادى والسياسى فى نفس الوقت. كما كانت الظروف التى عاصرها المقرئى موضع إهتمامه، وطرح قضايا الواقعية وخاصة الأزمة الإقتصادية والإجتماعات التى ظهرت فى مصر. فى الفترة من عام ١٣٩٢ - ١٤٠٤م،

والتي جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل البيئية الجغرافية، والفساد السياسى والإقتصادى، وإنقسام الأمراء والخلفاء ولعرب المسلمين، وتعدد الطوائف والمذاهب والمال المختلفة. ومن ثم، يمكن القول بأن إهتمامات المقرزى بدراسة أسباب المجاعات وحدثها ومظاهرها على البناء الطبقي وتحليله للفئات المستفيدة من المجاعات مثل طبقة للتجار، أو أصحاب المصلحة والمنفعة الإقتصادية وأيضاً الفئات التي تضررت منها خاصة فئة الفقراء وغيرها من الطبقات المتوسطة^(١).

والواقع، إن تحليلات المقرزى تعد نوع من الإسهام فى علم الإجتماع السياسى المرتبط بتحليل الواقع السياسى فى الدول الإسلامية وخاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والتي يندر حولها مثل هذا التحليل اللهم تحليلات أستاذ المقرزى (إبن خلدون). فلقد فسر المقرزى مدى تأثير الأزمة الإقتصادية (المجاعة) على تفكك وإنهيار الدولة والنظام السياسى والطبقي الإجتماعى وعلاقة ذلك بالعوامل البيئية الخارجية والفساد السياسى والإقتصادى، ونوعية الأزمات والأوبئة والأمراض التي عانى منها الشعب المصرى خلال فترة المجاعة. فى نفس الوقت، حرص المقرزى، على طرح الكثير من الأفكار الإصلاحية 'الإقتصادية والسياسية' التي من شأنها أن تُصلح الظروف الإقتصادية والإجتماعية لعامة فئات الطبقات الإجتماعية. كما إهتم المقرزى بتحليل العلاقة بين النظام الإقتصادى وتكوين الصفوات السياسية والإجتماعية وظهور جماعات المصلحة والقيم للنفعية، وأيضاً كيفية حدوث الدراسات الإقتصادية والسياسية فى نفس الوقت. كما حاول أن يوصف العلاقة بين الحكام والمحكومين خلال فترة الأزمات الإقتصادية، وكيفية إجراء الإصلاحات السياسية وتحسين مستوى الدخل للطبقات الفقيرة. بإيجاز، إن أفكار المقرزى السياسية والإقتصادية، توضح لنا كثير من المشكلات السياسية والإقتصادية وكيفية بنى السياسات الإصلاحية مثل قوانين الفقر، وتبنى للنظم الإشتراكية الإصلاحية، وكيفية إستخدام المدخل البيئى فى تفسير الواقع السياسى.

(١) لمزيد من التفاصيل - أنظر - عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الإجتماعى، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) نظرية السيادة المطلقة.

تطورت النظريات السياسية خلال عصر النهضة أو الإصلاح الديني *Renaissance & Religion Refrom* وتغيرت الأفكار السياسية خلال البوادر الأولى من القرن الخامس عشر بداية عصر النهضة، نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه العوامل الحروب الصليبية على الشرق، والتي بدأت منذ القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر، واكتساب الدول الأوروبية الكثير من ثقافات الشرق المتطورة، وخاصة من الناحية السياسية والعسكرية، وإتصالهم عموماً بالثقافة العربية التي كانت موجودة فى الشرق أو فى بلاد الأندلس الإسلامية. كما كانت مراكز للتجارة النشطة، وخاصة فى بلاد اليونان، من أهم الدعائم القوية لاكتساب التراث الإغريقى، والتفكير بعقلانية أكثر فى أمور الحياة السياسية بدلاً من التركيز على تقديس الحياة اللاهوتية المسيحية. بالإضافة أيضاً، إلى مجموعة من العوامل الداخلية السياسية، التي ظهرت فى أوروبا وهى تمرد النبلاء والملوك والأباطرة ضد السيطرة للكنيسة، أو مايسمى بحدوث الصراع السياسى بين السلطة الزمنية (الدنيوية) والسلطة المسيحية اللاهوتية. هذا بالإضافة إلى سقوط القسطنطينية فى أيدى الأتراك العثمانيين عام ١٤٥٣م (وإن كان بعض المؤرخين يشيرون إلى أن هذه الحادثة التاريخية تحدد البدايات الأولى للعصر الحديث)، وإلى إنتشار حركة الترجمة من الثقافة الإسلامية واليونانية، والتي أحدثت كثيراً من الجمود الدينى ومهدت لظهور عصر النهضة والإصلاح.

فلقد أسهمت هذه العوامل الداخلية والخارجية فى ظهور مجموعة من العلماء والمفكرين، ومن يسمون برجال النهضة (الإنسانيين) *humanistis*، والذين بدأوا تغيير النظريات السياسية من نظريات التقويض الإلهى أو الحكم المطلق لرجال الدين المسيحي، إلى نظريات السيادة المطلقة للدولة الزمنية، والإهتمام بالإنسان الفرد بدلاً من التركيز على الآلهة وتحقيق غاية إسعاد الإنسان وتحقيق أهدافه. ومن ثم ظهرت مبررات سياسة كبيرة لأفئاع كل من الملوك والأفراد والجماعات، بضرورة تبنى فلسفات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وقانونية متعددة، وتأخذ طابع الأسلوب العلمى المنهجى فى دراسة الظواهر المجتمعية، عن طريق إستخدام العقل والملاحظة والتحليل المدروس.

بدلاً من الاعتماد على التفسير الغيبي واللاهوتي والميتافيزيقي، كما كان سائداً خلال العصور القديمة والوسطى للمسيحية. وعموماً، يستشير إلى أهم المفكرين السياسيين خلال عصر النهضة والذين لهم بصمات كبيرة على نظرية السيادة المطلقة وهما "مكيافيللي" و "بودان".

(١) مكيافيللي (١٤٦٩ - ١٥٢٧ م).

عكست الظروف الاجتماعية والأسرية. والسياسية التي نشأ فيها، طبيعة إهتماماته خلال البوادر الأولى من فترة عصر النهضة في إيطاليا، وخاصة في ولاية فلورنسيا والتي تأرجح حكمها بين النظام الملكي والجمهوري لفترات متعددة. وخلال حكم الجمهوريين وصل مكيافيللي إلى منصب سياسي مرموق، فقد تقلد وظيفة سكرتير في وزارة السياسة الخارجية ومارس العمل السياسي منذ عامه الخامس والعشرين. كما أعد بلده لحروب متعددة مع جيرانه، كما ساهم في إنشاء العديد من العلاقات ما بين ولاية فلورنسيا والولايات الإيطالية الأخرى، بالإضافة إلى العديد من الدول المجاورة. ولكن بعد سقوط الحكم الجمهوري، وإعادة الحكم الملكي، تم سجن مكيافيللي ثم إطلاق سراحه، وبدأ يكتب مؤلفاته السياسية، التي ظهرت في كتابين الأول هو الخطب *Discourses*، والثاني هو الأمير *The Prince* ذلك المؤلف الأخير الذي كسب شهرة عالمية لم يحققها مؤلف في العصر الحديث وخاصة بعد وفاة مكيافيللي نفسه. وجاءت أفكاره تجمل نزعة سياسية تسمى بالمكيافيلية، والتي تركز على مجموعة من المبررات السياسية، التي تبرر الوسائل للوصول إلى الغايات والأهداف وتحقيقها، بغض النظر عن النتائج والآثار التاريخية عنها، ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار مكيافيللي السياسية بشئ من الإيجاز، وكيفية تأكيده على أهمية السيادة المطلقة^(١).

- القانون الديني والقانون الطبيعي:

إنكر مكيافيللي القوانين الدينية والطبيعية إنكاراً شديداً، نظراً لأن هذه القوانين حسب رأيه، تؤكد على مجموعة من الغايات الغيبيية والميتافيزيقية،

(١) انظر على سبيل المثال:

- Machiavelli, N. " The Price " in *The Prince and The Discourses*, N. Y: Randon House Inc. 1950.

- Chubod, F. *Machiavelli and The Renaissance* (Trans. D. Moore) N.Y: Harpel & Row Publish. 1958.

والتي يجب أن يسعى إليها الإنسان الذي يهدف إلى الشهرة والمجد وإكمال القوة، فإن تتحقق أهداف الإنسان وغاياته عن طريق الطاعة العمياء للقوانين الدينية، التي تحد من تفكيره وتحليله للأحداث والظروف التي يعيش فيها بصورة عقلية ومنطقية وعلمية. كما أن القوانين الدينية، بالرغم من أهميتها للحياة الأبدية وحياة الخلود، إلا أنها تسيطر على الإنسان وتكبل عقله وحرية الكثير من القيود والعقاب. كما أن عملية تنفيذها وتبريرها بواسطة السلطات الدينية، كما ظهر خلال العصور الوسطى المسيحية، يوجب على الإنسان طاعة هذه السلطات بصورة عمياء. وبالرغم من آراء ميكافيللي عن القانون الديني، إلا أنه لم ينكر أهمية الدين أو يقلل من شأنه، بل كان يرى في الدين وسيلة لإقامة دولة قوية متماسكة. كما أكد على ضرورة أن يظهر رجال الدين والأفراد أنفسهم من قيم الفساد والرشوة وحب النساء، كما يجب أن يطهروا القواعد الدينية، وأن يعالجوها ويطبقوها باحترام. بل نجد أن ميكافيللي، يؤكد على أن إضمحلال الدول وإنهيارها، لم يأت أبداً نتيجة الدين، ولكن نتيجة إحتقار القواعد الدينية بين أبناء هذه الدول. ومن ثم، فقد جعل ميكافيللي للدين مكانة هامة، ولكنه إنتقد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين التي تبنى على الخوف والرهبة واعتبرها عنصران أساسيان سلبيان على كل من الدولة والأمة والحاكم.

- أنواع الحكومات:

يوضح كتاب الأمير، والخطب، لميكافيللي مدى تأثيره بالفكر الإغريقي السوفسطائي وخاصة عن الفيلسوف والمفكر السياسي " نزار " بماخوس "الذي كان يُعرف العدل بأنه " ليس شيئاً آخر إلا مصلحة القوى ". ذلك التبرير الذي أطلق منه ميكافيللي في تبريراته السياسية التي عن طريقها جعلت منه أفضل مفكر سياسي عرفه التاريخ البشري. كما حاول ميكافيللي أن يصنف أفضل أنواع الحكومات وأصاؤها، إذ يعرض لنوعين أساسيين وهما: النوع الأول، النظام الجمهوري، وهو للنظام السياسي الذي يكرس جهده للحريات والديمقراطية، ولكن يجب أن لا يطبق هذا النوع من الحكم، إلا إذا كانت هناك مجموعة من المميزات والخصائص التي يتمتع بها الحاكم (الأمير) والمحكومين. فلا يمكن أن ينطبق هذا النظام إلا إذا بلغ الشعب على درجة كبيرة من الوعي والفضيلة بحقوقه وواجباته، وهذا ما جعله ينتقد تطبيق هذا

النظام على الشعب الإيطالي، لأنه لم يصل إلى مرحلة هذه الدرجة. والنوع الثاني: النظام الملكي أو الإمارة، أو ما سماه بنظام حكومة الاستبداد، هذا النظام الذي يقوم على العبودية والقهر والطفغان، وهو أكثر ملائمة للتطبيق في الولايات الإيطالية. ويرى كثير من المحللين السياسيين أن آراء ميكافيللي كانت تتأرجح بين النظامين وتفضيلة بينهما، وذلك خشية من قسوة أصحاب السلطة السياسية الملكية، وهذا ما ظهر خلال عودة أسرة (مديتشى) إلى الحكم مرة أخرى في ولاية فلورنسيا موطن ميكافيللي. أما بعد ظهور الإنقلاب ضد هذه الأسرة، نجد أن تحليلاته تؤكد على أهمية وتقديس النظام الجمهورى، وهذا ما يعكس عموماً تردد أفكار ميكافيللي وتفضيله بين النظام الجمهورى والملكى حسب الحياة السياسية التى كان يعيشها بالفعل.

- الأمير وأخلاقيته السياسية:

حقيقة، إن تحليل كتابات ميكافيللي وخاصة فى كتابه الرئيسى (الأمير)، توضح كيف طرح هذا الاسم من وحى خياله السياسى، فلم يوجد أمير بعينه حدد له مجموعة من الأخلاقيات الإجتماعية والدينية والسياسية، ولكنه سعى لطرح هذه الشخصية القيادية من واقع تجاربه السياسية وإيمانه بضرورة وجود شخصية سيادة ممثلة فى الأمير أو الحاكم. وإن كان فى نفس الوقت، حلل بعض أساليب الحكم السياسى، كما جاءت فى (الأمير)، من خلال مشاهدته الواقعية لكثير من الأحداث السياسية. فلقد لاحظ على سبيل المثال، أن هناك كثيراً من الحكام الأنكباء المحتالين، الذين لديهم قوة جباره فى الوصول إلى الحكم وتحقيق مآربهم وأهدافهم وغاياتهم، بغض النظر عن الوسائل أو الفضائل الإيجابية والسلبية، التى جعلتهم يتربعون على قمة السلطة والسيادة. كما حاول أن يبرر ذلك المسلك، عندما أشار لوجود طريقتين للتنافس بين الناس وهما، أولاً: طريق القانون، والثانى: طريق القوة. ولكن الإنسان يعتبر حيوان غرائزى، قد لا يلجأ غالباً إلى الطريق الأول، ومن ثم فيجب على الأمير أن يحرص على كيفية إستغلال الطريقتين معاً. وهذا ما جعله يحث الأمير بأن يجب عليه أن يجمع بين دهاء الثعلب وقوة الأسد فى نفس الوقت. وهذا ما جعله يبرر الخيانة والمؤامرات، والخداع، والقوة، والبطش، والسيطرة من جانب الأمراء أو الحكام السياسيين. ولذا، على الأمير أن يتبع طريق الخير وأيضاً طريق الشر. وعموماً رأى ميكافيللي فى

شخصية الأمير الخيالية السياسية مصدراً أو وسيلة لظهور التيارات السياسية التي تعمل على وحدة الشعوب وخاصة كما كان يحلم لإيطاليا.
- القومية:

حرص ميكافيللي في كتابه الأمير، على أن يوضح فلسفته السياسية ومنطق السيادة للحكام السياسيين وأيضاً للشعوب، وذلك عن طريق طرح فكرته عن القومية *Nationalism*، تلك النزعة الايديولوجية التي بدأت تظهر من خلال مفكرى ومبامى عصر النهضة ولاسيما فى إيطاليا موطن ميكافيللى. وتحدث على ضرورة أن يظهر الحاكم الأمير الذى يلم شئنا الأمة الإيطالية، على غرار نظام الدولة للمدينة السياسية فى بلاد الإغريق الذى تأثر بكتابات فلاسفتها. فظهور القومية سوف يخلص الشعب الإيطالى من الطاغية والفساد ويطش الملوك وحكومات الطغيان والاستبداد. بلوجاز، إن أفكار ميكافيللى عن القوانين ونظام الحكم للجمهورى، وخصائص شخصية الأمير وأخلاقياته، والقومية وغيرها لا تزال تعتبر من القضايا التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى، والتى تجعل من تحليلات ميكافيللى مصدراً أساسياً لهذه الموضوعات الهامة.

(ب) جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦م):

جاءت نظرية السيادة المطلقة مرتبطة بأفكار "بودان"، والتى حلم فيها بتحقيق رؤيته السياسية، التى نادى بها مخالفاً رأى الكنيسة وسيطرتها الدينية. كما عبر فى هذه النظرية عن خبرته السياسية والقانونية، حيث شغل وظيفة المدعى العام بولاية لاوون بفرنسا لسنوات طويلة، وعمل مستشاراً وقانونياً لكثير من الأمراء الفرنسيين. ومن ثم، أثرت عليه حياته المهنية فى إهتمامه بفكرة السيادة المطلقة للشعب، وضرورة تقرير مصيره فى إختيار السلطة أو السيادة السياسية، وهذا ما ظهر فى أحد مؤلفاته الشهيرة (الجمهورية)^(١). الذى تضمن ستة أجزاء كاملة حدد لها أفكاره السياسية حيث جاء فى الجزء الأول، بمقومات الجمهورية، والجزء الثانى كيفية دراسة وممارسة السياسة أو ما يطلق عليه اليوم بالباطمات... السيطرة السياسية.. والثالث، يهتم بالتنظيم الإدارى

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- هارميسل بريوت، جورج ليسكبه، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

والاجتماعى للدولة. والرابع والخامس، يعرضان للقضايا الاجتماعية وتوزيع السلطة، بالإضافة إلى العوامل البيئية والجغرافية وتأثيرها على أنماط السلطة وأشكالها. أما الجزء السادس والأخير، فيشمل السلطة المثالية، وأنماط الرقابة الإدارية والمالية عليها.

- السيادة:

حرص "بودان" على أن تصطبغ تحليلاته السياسية بمفهوم السيادة، والتي يقصد بها السلطة السياسية التي من حقها تقرير المصير عن طريق إختيار الشعب لها دون تدخل من السلطة الدينية الكنيسية، ومحاربته لتكوين أمة أو شعب ذات سيادة، وهذا ما حلم به بالنسبة لفرنسا على غرار حلم "ميكافيللى" بسيادة الأمير، وتكوين للقومية فى إيطاليا. ولقد حرص "بودان" على أن يطرح أفكاره محاولاً أن يختار نموذجاً أو نمطاً سياسياً مشتركاً بين النظم السياسية ويجمع ما بين الجمهورية والشعبية. كما أكد على ضرورة أن تتمتع السلطة السياسية ذات السيادة، بالمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤهلها إلى قيام الدولة القومية ذات السيادة. وإن كانت أفكار "بودان" قد تقلبت بين أفضل أنواع أو أشكال السلطة السياسية فتارة يختارها مزيجاً من النظام المختلط بين الملكية المطلقة الارستقراطية والسلطة الشعبية، ولكن كان ينقلب على هذا للنظام خوفاً من عدم قدرته عموماً بعد ذلك من تحمل المسئولية. وهذا ما جعله يحدد تصنيف آخر لأنواع السلطة أو الحكومة من خلال نوعية الحاكم الذى يشغل وظيفة رئيس السلطة السياسية وهى :

- (١) إذا كان الحاكم واحد ويجمع فى يده السلطات كلها فيصبح الحكم ملكياً.
- (٢) إذا كانت السيطرة فى أيدي عدد من الأفراد فالحكم يصبح أرستقراطياً.
- (٣) أما إذا شارك الشعب فى السلطة بشكل أو بآخر تكون الدولة ذات سيادة أو سلطة شعبية.

كما حاول "بودان" أن يقيم تصنيف آخر يكمل رؤيته للسلطة السياسية ذات السيادة، ويميز بين السلطة والحكومة، هذا التميز الذى جعل الكثير من محللى أفكار "بودان" يصفونه بأنه ميز بين الإدارة والمؤسسات أى بين السيادة والقدرة. فالسيادة، سلطة لاحت لها على الإطلاق، أما المفهوم الثانى (القدرة) فهي سلطة وقدرة مؤقتة، حيث يبقى الموظف أو الهيئة السياسية والإدارة لها

صفة القدرة ومتمتع بها، وذلك طالما هناك نوع من الرضا من جانب أصحاب السلطة السياسية أو الإدارية العليا. وهذا التمييز السابق، أشار إليه "بودان" في توضيحه للنظام السياسي الديكتاتوري، فالديكتاتور لديه القدرة المطلقة، ولكن في العصور القديمة (الديكتاتور) لم يكن يملك السلطة المطلقة أو السيادة، لأن الأخيرة (السيادة) كانت دائماً في أيدي الشعب. فكثيراً ما يحوز الملك للسلطة أو السيادة، ولكن بدون القدرة. وهذا ما يظهر عموماً في النظم الملكية التقليدية، التي توجد في العديد من الدول الأوروبية حتى الوقت الحاضر. وبإيجاز، معنى "بودان" لأن يصنف أشكال السلطة السياسية ذات السيادة الثلاث (الأرستقراطية — الملكية — الشعبية) والتي ينتج عنها تسعة أنماط فرعية من نظم الحكومة أو طرق ووسائل لممارسة السلطة وهي:

١- السلطة الديمقراطية (الشعبية): الشرعية، الإقطاعية، الصاخبة.

٢- السلطة الارستقراطية: الشرعية، الإقطاعية، المتمردة.

٣- السلطة الملكية: الملكية، الإقطاعية، الاستبدادية.

عموماً، إن أفكار "بودان" عن السلطة السيادة المطلقة تجسدت في تصوراته لأهمية وجود سلطة سيادة تمتع بمزيد من الإصلاحات، التي تجعل من الدولة -أمة قومية قوية. كما حاول أن يركز على مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع المسؤوليات الإدارية والسياسية داخل الجمهورية. كما دافع عن السلطة السيادة وجعلها بعيداً عن المسائلة كما جعل إرادتها إرادة سامية، وهذا ما جعلها بعيداً عن السلطات الدينية البابوية، أو حتى من قبل المحاسن النيابية المنتخبة مثل البرلمانات. ولكن يجب على هذه السلطة أن تستند قوتها من القاعدة الجماهيرية والشعب، وإن كان بودان يستبعد عملية الانتخاب، هم إختيار السلطة السياسية ذات السيادة.

(٣) نظرية العقد الاجتماعي.

جاءت نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract Theory*، وما يطلق عليها أحياناً بنظرية العقد السياسي *Political Contract*، لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولتضيف أفكاراً سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل. فلقد أثرت كثيراً نظرية السيادة المطلقة، على أفكار العلماء والمفكرين السياسيين الذين أطلق عليهم بالسياسيين أو الإنسانيين، لتركيزهم على سبل الإصلاح

الدينى والمبىاسى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وهذا ما تمثل فى أفكار "ميكيافيللى" و "بودان"، وسعى كل منهما لطرح أفكاراً سياسية إصلاحية تدعم السلطة السياسية المطلقة، التى يجب أن تمنح لأصحاب السلطة سواء أكانت ملكية أم إرستقراطية أم شعبية ديمقراطية، وهذا ما جاء فى آراء "بودان"، السياسية التى أشرنا إليها خلال الصفحات السابقة. ولقد حرصت نظرية السيادة المطلقة، على منح أصحاب السلطة والسلطة المطلقة من أجل تحقيق حلم السياسيين (المفكرين) وأصحاب السلطة الزمنية الملوك والأفراد لإنشاء الدولة القومية، التى حققت حلماً يراود الجميع فى أوروبا خلال أربعة قرون من الزمان، إلى أن تكونت بالفعل الجمهوريات القومية مثل فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا، وغيرها من الدول الغربية الأخرى.

ومن ثم، إن تحليل للتراث التاريخى للنظريات السياسية، التى ظهرت خلال عصر الإصلاح أو التنوير، مثل نظرية السيادة المطلقة، تركت المجال السياسى مفتوحاً أما المفكرين السياسيين ليطوروا أفكار هذه النظرية، التى لم تحدد معالمها من حيث منح السلطة المطلقة لأصحاب السيادة، ودون التمييز بين نمط أو شكل الحكومة سواء أكانت (ديمقراطية) أم أرستقراطية، أم ملكية. بالطبع، إن الشغل الشاغل الذى إهتم به أصحاب نظرية السلطة، كانت تركيز على أهمية وجود سلطة سياسية ذات سيادة، بعيدة عن هيمنة السلطة الدينية، وضرورة أن تسعى السلطة السياسية إلى إقامة قومية أو الدولة الأمة. وبإيجاز، ضرورة التخلص من نظرية التفويض الإلهى وإحلال مكانها نظرية السيادة المطلقة. إلا، أن الفكر السياسى خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر، خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التى من شأنها أن تعزز السلطة السياسية، وتضمن وجود حدود وشريعة متعاقدة عليها بين الحكام والمحكومين، وتجعل السلطة المطلقة فى عقود مبرمه، بين الطرفين، وهذا ما تمثل فى آراء كل من "هوبز"، و "لوك"، و "روسو" فى نظرية العقد الإجتماعى والتى تشير إليها بإيجاز كما يلى:

١- توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م):

عكست طبيعة الظروف السياسية والإجتماعية الذى عاشها "هوبز" سواء فى بريطانيا أو خلال فترة هروبه فى فرنسا لسنوات طويلة، نوعية إهتماماته السياسية وأفكاره، التى كشفت عن طبيعته الحياة السياسية غير

المستقرة وحدثت الإضطرابات المستمرة بين الأمراء والملوك السياسيين الكنيسة التي كانت لا تزال مسيطرة على زمام الأمور في الدول الأوروبية وأيضاً ودخلوها في صراعات مذهبية وخاصة بين أصحاب المذاهب البروتستانتية الذين كانوا يتطلعون إلى المزيد من الحرية والعلم، أصحاب المذاهب الكاثوليكية الذين يسعوا للحفاظ على التقاليد الدينية وتماسكها ورعايتها ضد عوامل التغيير والإصلاح أو التحديث الدينى والسياسى. ومن هذا المنطلق، حرص هوبز، على أن يعبر عن آرائه محاولاً أن يقدم تبريرات سياسية وإجتماعية وبيئية وجغرافية وسيكولوجية فى نفس الوقت، لأهمية وجود نظام سياسى تعاقدى، بين الحكام السياسيين والمحكومين. وإن كان قد لُذ هوبز كثيراً أفكار بودان عن سيادة الدولة أو السلطة السياسية المطلقة، حتى يعيش الجميع فى كنفها فى حالة من المساواة والإتفاق فيما بينهم، إلا أن آراء بودان لم تقدم له حلاً مقنعاً لتحقيق ذلك، وهذا ما جعله يضع مجموعة من الأفكار السياسية التى وضعت أسس المذهب السياسى الجديد العقد الإجتماعى^(١).

ومن أهم هذه الأفكار السياسية دراسته للطبيعة الإنسانية، مستعيناً بالمناهج الرياضية والتحليلية والسيكولوجية، التى تطورت بها العلوم الطبيعية، ومحاولاً أن يستبعد المناهج التقليدية فى دراسته قضايا وأفكاره وخاصة تلك المناهج الميتافيزيقية واللاهوتية، التى كانت سائدة خلال العصور الوسطى. إذ يفسر كل من الدولة والمجتمع تفسيراً مادياً حيث يقول إن الإنسان قد وجد ذاته مع الآخرين فى عالم طبيعى مكون من أجسام طبيعية مليئة بالحركة، وباعتبار أن الإنسان جزء من هذا العالم الطبيعى، فإنه يسعى بأن لا يخضع إلى قوانين الحركة الطبيعية، وخاصة أن للإنسان عالمه الطبيعى الذاتى، الذى يتكون من مجموعة من الغرائز والرغبات ولذا يسعى لتحقيقها، كما لا يتفق مع الأشياء أو الحقائق التى لا تتفق مع مجموعة هذه الغرائز والرغبات والدوافع النفسية. إذن فإن مصدر التغيير فى الإنسان هو تحقيق الإنانية الفردية، وهذا هو حال الإنسان منذ ظهور المجتمعات الإنسانية.

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Hobbes, T, *Leviathan*, London : Penguon Book : 1966.
- Warrender, H, *The Political Philosophy of Hobbes*, Oxford, Churend on Press, 1957.

فالحياة الإنسانية الأولى كانت لا تُطاق، وكانت جحيماً، نظراً لتنافس الإنسان على الموارد بدافع إشباع حاجاته ورغباته، التى تضمن له البقاء والاستمرار، تلك الحياة الوحشية، لم تكن تخضع لأى نوع من القوانين التى توجد فى المجتمعات الوضعية أو العرفية، التى تؤمن بقوانين العُرف والتقاليد. ولكن فى نفس الوقت، إن طبيعة الحياة الاجتماعية، التى كانت توجد فى المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية، لا يمكن أن تكتب لها الاستمرار، ولا سيما أن للإنسان دوافع أخرى، تحركه نحو الأمن والاستقرار والسلام وبالرغم من الحياة الوحشية. إذن فالإنسان إذا كان محكوماً بمجموعة من الدوافع تدفعه نحو الأكلانية، إلا أن هناك مجموعة أخرى، تسعى لدفعه للحياة المستقرة والتعاون. وهذا ما ينقل الإنسان من حالة الطبيعة المتوحشة إلى المجتمع المدنى *Civil Society*، وهذه النقلة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق وجود نوع من التعاقد الاجتماعى، ووجود سلطة عليا، تقوم بإدارة هذا المجتمع الجديد، تلك السلطة التى أطلق عليها هوبز (التتبيين) وهى سلطة ذات سيادة وتتمثل فى مجموعة من الأفراد أو فرد واحد، تمنح له من قبل المحكومين أو من يختارونه لتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بينهم.

بالإضافة إلى ذلك، حرص هوبز على أن يعطى لصاحب السلطة السياسية أو ذات السيادة الكثير من الحقوق والصلاحيات التى تخوله لتحقيق مهامه ومسؤولياته، ولكن جميع مصادر السلطة تتمثل فى التعاقد المبرم بين المحكومين والحاكم. ولذا، فهو بعيد كل البعد عن القوانين الطبيعية أو الإلهية ولا رقيب عليه من سلطات عليا أخرى. كما نجد أن هوبز يوضح أن الشعب أو المحكومين ليس لديهم أى حق فى الثورة أو تغييروا من شكل الحكم، وعدم إستطاعة صاحب السلطة أن يتخلى عن السيادة الممنوحة لديه. كما لا يجوز للأفراد أن يحتجوا على سلطات الحاكم لأنها ممنوحة من الأغلبية. كما يمنح "هوبز" لصاحب السلطة سواء أكان حاكم أو مجموعة من الأفراد أو مجلس نيابى أو برلمانى سياسى أن الكثير من الصلاحيات الممنوحة له لممارسة السلطة. ولكن فى نفس الوقت، هناك حدود على السلطة السياسية إذا أخلت بالتعاقد وقد عجزت عن توفير الحياة والأمن والرعاية الشاملة للمحكومين. وهذا ما جعل هوبز يفضل الحكومة الملكية على الأرستقراطية والديمقراطية، كما

جعل البعض يطلقون على نظرية هوبز بأنها نظرية السيادة المطلقة للحكومات الملكية، التي عاصرها في إنجلترا وخاصة أسرة ستوارت البريطانية.

٢- جون لوك J. Locke (١٦٦٢ - ١٧٠٤م):

حرص "لوك" على أن يطور أفكار "هوبز" السابقة، ولكن من منظور آخر طور به نظرية العقد الإجتماعي ولاسيما لأن آراء "هوبز" الأخيرة، جاءت لتتاصر حكم الأسرة الملكية (المستبدة) وهي أسرة ستوارت، التي لم تستمر طويلاً نتيجة لإخلالها بالعقد السياسي أو الإجتماعي الذي نادى به "هوبز" ذاته ودافع عنه بشدة. فلقد عاصر "لوك" ثورة الشعب البريطاني خلال القرن الرابع عشر ضد أسرة ستوارت، التي أعطيت لها صلاحيات سياسية مطلقة، وهذا ما تبلور في نظرية السيادة الملكية المطلقة واتى وجدت من أفكار "هوبز" تبريراً لها. ولما إنتصر الشعب البريطاني على هذه الأسرة وجد من أفكار "لوك" تبريراً لتأكيد ثورته وتأييداً فكرياً وسياسياً بين الجماهير. وخاصة، إن ظروف بريطانيا بدأت في التغير السياسي والاقتصادي الشامل، نتيجة لحدوث الثورة السياسية، وإيضاً الثورة الصناعية التي أفرزت طبقة رأسمالية بدأت تتلهم للمشاركة في العملية السياسية في المجتمع البريطاني.

وتتبلور أفكار "لوك" (١) عن الطبيعة الإجتماعية الأولى للإنسان، بأنها تختلف كثيراً عن أفكار "هوبز" الذي وصف هذه الطبيعة بالوحشية والقسوة، ولكن الأمر لم يكن كذلك عند "لوك"، لأن الطبيعة الأولى كانت صالحة جداً لحياة الإنسان مع أقرانه من البشر الآخرين، وهي حياة مستقرة وتسير وفق القواعد العامة التي تحكم القوانين الطبيعية، ذلك النوع من القواعد التي سبقت القوانين الإجتماعية والوضعية التي عرفتتها المجتمعات البشرية لاحقاً. ولذا، فإن مجموعة القوانين الطبيعية ظلت لعهود طويلة تحكم حياة الأفراد والمجتمعات ككل. كما كانت حالة الطبيعة الأولى تقوم على الحرية والمساواة بإعتبارها دعامة القوانين الطبيعية، ولكن مضمون الحرية الفردية لم يكن بالمفهوم الحديث المطلق، بقدر ماكانت هذه الحرية تكفل حياة الآخرين وأمنهم وإستقرارهم. ولذا، سعى الإنسان لبلورة القوانين الطبيعية في صورة تعاقدية

(١) أنظر للمزيد من التحليلات:

- Locke, J, *The Second Treatise* (ed) by p. Laslett, N.Y: New American Comp. 1965.

وتترجم فى سلطة عليا، تسعى لتحقيق وظيفة الحرية والمساواة بشكل أقوى ومستقر. ومن ثم، فقد سعى الأفراد إلى التنازل عن حريتهم وحقوقهم الطبيعية الأولى، إلى من يجدونه مؤهلاً لتمثيلهم لممارسة السلطة والحكم ويترجم ذلك فى إطار من التعاقد الإجتماعى والسياسى.

وتتمثل صور التعاقد بين الحاكم والمحكومين، فى ضرورة أن يلتزم الطرف الأول (الحاكم) سواء أكان ملكاً أو مجموعة من الأفراد بالمحافظة على حقوق المحكومين. كما يجب على الطرف الثانى (المحكومين) أن يمتثلوا لطاعة صاحب السلطة والحكم. ولكن إذا لُخِلَ أحد من الطرفين بهذا التعاقد أصبح الطرف الآخر فى حل من التزاماته. ومن هذا المنطلق، يرى "لوك" أن الشعب و المحكومين بمقتضى هذا الميثاق أو التعاقد لهم الحق فى تغيير الحكومة أو السلطة السياسية، كما يجوز لهم خلع الملك وطرده، وخاصة إذا حاول أن ينحى بالسلطة تجاه النظام السياسى الديكتاتورى (الملكى المطلق). ولذا، إتسمت آراء "لوك" السياسية بتأييدها إلى الحكم الملكى المقيد بإرادة الشعب، حيث أن الشعب له الكلمة العليا وهو صاحب السيادة العليا. كما يجب أن تستعين السلطة السياسية بالسلطة التنفيذية، لتنفيذ مهام القانون والدستور، ولكن مع وجود السلطة التشريعية التى تتركز فى يدها السلطة السيادية بإعتبارها ممثلة لها.

من ناحية أخرى، لقد حرص "لوك" على أن يبرز تصوراتة السياسية تجاه الفئات أو الطبقات للرأسمالية البريطانية الجديدة، التى بدأت تسعى للحصول على المكاسب السياسية مع تأمين مصالحها الإقتصادية. وهذا ما جعله يؤيد الملكية الخاصة، وإعتبارها حق مكفول للجميع، وحق طبيعى يفوق أساساً على العمل، وليس التملك أو الحيازة فقط. ولذا، نجد أن "لوك"، يعتبر من أنصار المذهب السياسى الملكى المقيد، وأيضاً من رواد الفكر السياسى الذين أيدوا المذهب الليبرالى النفعى، الذى حدده آدم سميث (A. Smith) فى كتابه "ثروة الأمم"، وهذا ما سنشير إليه لاحقاً عند تناولنا للإسهامات السياسية للنظرية الليبرالية والنفعية التى وجدت من بريطانيا مهداً لإنتشارها، بإعتبارها مصدر الثورة الصناعية والإقتصادية. وبإيجاز، إن لوك كان من مؤسسى قيام النظام الملكى (المقيد)، الذى يتخول للسلطة التشريعية وضع القوانين بإعتبارها صاحبة السيادة العليا، وتقوم بعملية الفصل بين النزاعات

التي تنشأ عموماً بين جميع الأطراف. كما أنها تعتمد على مصدر (إدارة الشعب)، وإن كان على هذه السلطة (ذات السيادة) إن تحدد مجموعة من القوانين، حتى لا تهدد حريات الأفراد أو تصدر قوانين لصالح فئات وجماعات على حساب الأخرى. كما حرص لوك على تأييد حرية العقيدة الدينية في إطار مبدأ التسامح، وعلى السلطة الدينية أن تستقل في شئونها طالما أن السلطة السياسية تتمتع بنفس الصلاحيات في الشئون السياسية.

٣- جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م):

بنى "روسو" أفكاره السياسية من خلال الواقع السياسي، الذي عاش فيه في فرنسا ولاحظه عن قرب في العديد من الدول الأوروبية المجاورة وخاصة بريطانيا. كما كانت لأفكار "هوبز" وخاصة كتابه (التتين) إصداء واسعة على آراء "روسو" ولاسيما، أن "هوبز" وضع كتابه ومؤلفه خلال فترة وجوده في فرنسا ذاته، ولكن حرص "روسو" على أن يقدم نظريته في العقد الاجتماعية، لتضيف أبعاداً وأفكاراً سياسية متباعدة في الشكل. مع أصحاب هذه النظرية خاصة "هوبز" و "لوك" أو أنصار نظرية العقد الاجتماعي من المفكرين البريطانيين. إلا أن "روسو" إتفق في المضمون والجوهر، حول أهمية العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين. أما مظاهر الاختلاف بين "روسو" و "هوبز" تتمثل في رؤية كل منهما، لحياة الطبيعة الأولى التي فسرها "هوبز" على أنها حياة شقاء وبؤس ووحشية عاشها الإنسان وأجبرته على التخلي عن الإنسانية وسعى لتحقيق الأمن والحب مع الآخرين وهذا هو مصدر التعاقد الاجتماعي. أما "روسو"، فلم يجد هذه الحياة على نفس المستوى، ولكن كانت طبيعة الحياة الاجتماعية الأولى حالة (لأنظمة) ولا توجد فيها قوانين منظمة، وقوانين طبيعية أو دينية، نظراً لعدم وجود ديانات تجبر الإنسان على إحترام قواعد ممارستها. ولذا عاش الإنسان حياة من العزلة الاجتماعية، وشعر بالسيادة والحرية وكفى حاجاته المعيشية، ولكن لا يمكن أن يكون هذا هو حال الإنسان الأول بصورة مستمرة، لذا سعى للعيش مع الآخرين في حياة منظمة ومستقرة، وتخلي عن حقوقه الطبيعية إلى الدولة باعتبارها السلطة النظامية التعاقدية^(١).

(١) أنظر للمزيد من التحليلات:

- Rousseau, J. *The Social Contract*, Rev. by c. Frankel, N.Y : Hagner Press, 1947.
- Rousseau, J. *The Confessins*, Trans. By. J.Cohon penguin Book. 1954.

ومن ثم، لقد أيد "روسو" حالة الطبيعة الأولى كما جاء بها "لوك" وعلى خلاف "هوبز" كما أشرنا سابقاً، ولكن أضفى "روسو" مزيداً من الطابع الرومانتيكى على حياة الإنسان الأول، التى إتسمت بالسعادة والهناء والعواطف والحب والإيثارة. إلا أن ذلك الطابع الحياتى للإنسان، لا يمكن أن يستمر طويلاً دون معيه لمحافظة على بقاءه وإستمراره وتنظيم حياة بصورة أفضل لمواجهة مخاطر البيئة الطبيعية والخارجية التى فيها الكثير من مظاهر القسوة وغيرها من مظاهر سلبية ورغم إيجابيتها المتعددة. ومن هذا المنطلق، يجب على الإنسان، أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا، تخضع للإرادة العامة، وهى إرادة الجماهير والشعب الذى يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية. ولذا، نجد أن "روسو" حول نظام التعاقد، إلى السلطة التى تتمتع بمفهوم الإرادة العامة، والتى تهدف إلى جعل السلطة المطلقة فى أيدي الشعب والجماهير. هذا التحول السياسى عن أفكار "هوبز" الذى حلل السلطة والسيادة فى النظام السياسى الملكى، أما "لوك" فلقد ركز على أهمية وجود السيادة فى السلطة الملكية المقيدة، مع إعطاء طابع السيادة إلى السلطة التشريعية (القانونية)، ولكن "روسو" حرص على أن تكون السلطة لسيادة الشعب وهى سلطة مطلقة.

وحاول "روسو" أن يوضح طبيعة السلطة العليا التى تخضع للإرادة العامة للشعب، فعندما تتم إتمام عملية التعاقد بين الشعب وأصحاب السلطة يجب إختيار هيئة أخلاقية جماعية، تتكون من الأفراد الذين تم إنتخابهم بواسطة الشعب، وهم ممثلهم فى الحياة السياسية. وهذه الفئة السياسية، تمنح سلطات غير محدودة للمواطنين وفى سبيل محاسبتهم للسلطة السياسية بصورة مستمرة. وهذا ما تمثل فى السلطة التشريعية التى يجب أن تكون لها نظام المحاسبة القانونية ووضع القواعد الأخلاقية العامة، التى يجب أن يطيعها كل من الحاكم والمحكومين. فى نفس الوقت، حرص "روسو" على مبادئ تدعيم الحرية والمساواة، بالرغم من وجود الكثير من مظاهر اللامساواة فى الحياة الواقعية. وهذا ما أشار إليه فى مقاله أو بحثه السياسى المميز عن "أصول اللامساواة بين الناس"، وذلك نتيجة لمجموعة من مظاهر التفاوت بين البشر أنفسهم، والتى تتجسد فى الأسباب العوامل الفيزيائية (الجسمانية) والأسباب الإجتماعية التى تعكسها الظروف والعادات والتقاليد. وإن كان "روسو" فى بعض الأحيان، يرجع الفساد إلى حالات التمرد للفردى وظاهرة الملكية، إلا

أنه يحاول دائماً أن يكبح نزوات وغرائز الإنسان الإنسانية، ويحاول توظيفها لإقامة حياة تقوم على العدالة والخير والمساواة. وهذا ما يتمثل في مبدأ الإرادة العامة، الذى يسعى إلى تحقيق الخير والصالح العام وليس للمصلحة الخاصة. وبالطبع، لقد طرح "روسو" بعض الأفكار والتصورات التى تتم عن طريقها تنشئة الفرد أو الإنسان منذ الصغر إلى إعتناق مبدأ الإرادة العامة، وذلك عن طريق وضع أسس جيدة للتربية والأخلاقية وتعاليم الذين. بإيجاز، إن آراء "روسو" السياسية حول نظرية العقد الاجتماعى تشارك كل من "هوبز" و "لوك" فى كثير من إطارها العام، بالرغم من إختلافه مغهما على صور الحياة الطبيعية (خاصة مع آراء هوبز)، وهذا ما جسده فى نظريته عن السيادة المطلقة للشعب صاحب الإرادة العامة.

خاتمة:

توضح النظريات السياسية التقليدية، التى ظهرت خلال العصور القديمة والوسطى وعصر النهضة والإصلاح الدينى والمباسبى، عن مدى تنوع الفكر السياسى عبر هذه العصور، التى شهدت تغيرات سياسية وفكرية متعددة وإتسمت عموماً فى تشكيل الواقع السياسى فى المجتمعات الحديثة. ولذا، فإن علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى، لا يمكن أن يهتموا بمعالجة قضاياهم ومشكلاتهم السياسية فى العصر أو المجتمعات الحديثة، دون الرجوع إلى تحليل هذا التراث الفكرى والسياسى الهائل، الذى خلفته المجتمعات الإنسانية وحضارتها المختلفة، الذى تمثل بالطبع فى هذا التراث السياسى. وهذا ما تمثل فى دراسة الفكر السياسى الإغريقى سواء أكان مثالياً خيالياً كما جاء فى تحليلات أفلاطون، أو أيضاً واقعياً كما عبرت عنه تحليلات أرسطو السياسية. وبإيجاز، لقد أسهم هذا الفكر الإغريقى فى وضع أسس وأشكال ونظم الحكم والسياسة المختلفة، والتى تعتبر مصدراً أساسياً لجميع المهتمين بقضايا السياسة وأنماط الحكومات وتطورها خلال العصر الحديث.

كما إرتبطت السياسة بالدين، وأصبح الأخير مصدراً لها، وهذا ما جاء خلال ظهور الديانات السماوية فى العصور الوسطى المسيحية والإسلامية. فلقد سيطرت الكنيسة على أدوار الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت هناك نظريات سياسية دينية وأخلاقية كرسبت معظمها لإعطاء التبريرات السياسية

لأصحاب السلطة الدينية. وهذا ما جاء فى نظريات التفويض الإلهى كما دافع عنها الكثير من المفكرين السياسيين المسيحيين من أمثال القديس أوغسطين وتوما الاكوينى. كما لاحظنا أيضاً، أن الفكر السياسى المسيحى، لم يأت من فراغ بقدر ما تأثر كثيراً بالنظام السياسى للرومانى أو الإمبراطورية الرومانية، التى لم تعترف بالديانة المسيحية لمدة ثلاثة قرون كاملة، نظراً لإعتبارات سياسية وخوفاً من النظام الدينى المسيحى على رجال السياسة والاباطرة للرومان. إلا أن الأمر، لم يستمر طويلاً خاصة بعد إعتراف الإمبراطورية الرومانية بالدين الجديد، الذى ما لبث أن سيطر على جميع أنماط الحياة السياسية والاقتصادية بصورة عامة، وهذا ما تم تبريره خلال تحليلنا للنظريات السياسية المسيحية ذات الطابع الأخلاقى المحافظ.

وخلال عصر النهضة والإصلاح الدينى وخاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ظهرت مجموعة أخرى من النظريات السياسية، التى تمثل أفكاراً وآراء سياسية جديدة أكثر تمرداً ودعوة للإصلاح والتغيير والتحديث من السيطرة الدينية الكنسية، التى جعلت حرية الفكر السياسى مرتبطة بالدين والدولة المسيحية. وهذا ما تمثل فى آراء كل من ميكافيللى، وبودان الممثلين للنظرية السيادة المطلقة، التى حاولت أن تقدم تبريرات واقعية وعقلية، لأهمية وجود السلطة السياسية ذات السيادة المطلقة، والتى يجب أن تكون محررة تماماً وبمبدأً عن هيمنة السلطة الدينية المسيحية، التى جعلت من الدين المسيحى مصدراً لكل شئ، وأعاققت حرية الفكر والتحديث والإصلاح. كما جاءت نظرية السيادة المطلقة، كبديلاً لنظرية التفويض الإلهى للرجال الدين، ولتبحث عن قيادات سياسية أو نظم قومية تخلص المجتمع البشرى من الصراع الفكرى والدينى والإجتماعى، وهذا ما تمثل فى الصراع الدينى بين المذاهب الكبرى مثل المذهب البروتستانى والكاثوليكى، أو الصراع السياسى بين الدين المسيحى ورجاله، والأمراء والملوك الذين يسعون إلى تحقيق الإستقلال السياسى عن الكنيسة.

علاوة على ذلك، لقد حرصت نظرية السيادة المطلقة، لإعطاء تبريرات واقعية لأهمية وجود السلطة السياسية القومية، التى تهدف إلى توحيد الفئات والطبقات الإجتماعية المتصارعة من ناحية، والدويلات أو المدن والمقاطعات السياسية التى كانت منتشرة فى جميع أنحاء أوروبا خلال عصر النهضة

والإصلاح من ناحية أخرى، والسعى إلى تكوين دولة الأمة القومية بأى وسيلة وغاية أو هدف. وهذا ما جعل ميكافيللى على سبيل المثال، يقدم تبريراته لوسائل السياسة المتعددة للأمير، الذى كان يحلم بوجوده كقائد سياسى، تتجسد فيه روح القومية، وهذا بالفعل ما بلغته أوروبا خلال عصر تكوين للقوميات فيها. فى نفس الوقت، لقد جاءت نظرية العقد الإجتماعى: والسياسى خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، لتعكس مرحلة سياسية جديدة، خطط لها العقل للبشرى منذ قرون طويلة مضت، وحاولت هذه النظرية أن تتبنى نظم وأشكال من الحكم والسيادة سواء أكانت ممثلة فى السلطة الملكية المطلقة، كما جاءت عند هوبز، أو السلطة الملكية المقيدة عند لوك، وأخيراً فى السلطة السيادية المطلقة للشعب عند روسو. وبايجاز، إن دراسة التطور التاريخى للنظريات السياسية خلال العصور القديمة والوسطى وعصر الإصلاح من شأنها أن تعزز إهتمامات علماء الاجتماع السياسى فى دراسة كيفية تطور النظرية السياسية خلال العصر الحديث وطبيعة القضايا والمشكلات والظواهر السياسية التى تحدث خلال هذا العصر ككل.

الفصل الرابع

الاتجاهات النظرية الحديثة

تمهيد:

(١) النظرية الليبرالية النفعية.

(٢) النظرية الاشتراكية المثالية.

(٣) النظرية الماركسية.

خاتمة:

ما من شك، إن دراسة النظريات السياسية تعتبر من الدراسات الهامة التى تجذب إهتمام الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى، وذلك لأنها جزء من النظرية السوسولوجية العامة، التى يقوم عليها علم الاجتماع وفروعه المختلفة. إلا أن ذلك، لا ينفى على الإطلاق، طبيعة دراسة النظريات السياسية وإرتباطها بالعلوم السياسية بصورة خاصة، والكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى بصورة عامة. وهذا ما يعكس عموماً طبيعة تعقد الظاهرة السياسية *Political Phenomēna*، كأحد أنواع الظواهر الاجتماعية، وإعتبارها موضع إحترام للعديد من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ككل. ولقد لاحظنا، بوضوح خلال تحليلاتنا السابقة حول النظريات السياسية التقليدية، كيف إرتبط الكثير من المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة بدراسة الظاهرة السياسية وكيف إهتموا بدراسة تطور الفكر السياسى من العصور القديمة، ثم العصور الوسطى وخلال عصر الإصلاح والتتوير وهذا ما إنتهى تقريباً بالتحديد حتى نهاية القرن السابع عشر. وتمثل ذلك فى عدد من النظريات السياسية الأخلاقية، ونظريات السيادة المطلقة، ونظرية العقد الاجتماعى أو السياسى، والتى أضفت الكثير من القضايا والمشكلات التى إرتبطت بالظاهرة السياسية ككل.

ومع بداية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، ظهرت أيضاً مجموعة من النظريات السياسية التى تم تصنيفها فى إطار النظريات السياسية الحديثة، والتى تعكس مرحلة تاريخية وسياسية جديدة، وهى مرحلة العصر الحديث. ولاسيما، بعد أن تعددت الكثير من الأحداث التاريخية والإقتصادية (الصناعية) فى بريطانيا. وجاء ذلك خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وتلازمه عموماً مع أفكار نظريات العقد السياسى أو الاجتماعى. ومع تعدد الأحداث التاريخية والسياسية ومظاهرها الاجتماعية والثقافية، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والإقتصاديين والاجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، التى عبرت عن ملامح الحياة فى المجتمعات الحديثة وخاصة فى الوقت الحاضر.

وإنطلاقاً من أهدافنا بدراسة النظريات السياسية الحديثة بصورة خاصة، نركز اهتمامنا على إسهامات أهم العلماء الذين أسهموا بالفعل في تطور النظرية السياسية الحديثة ونبدأ هذه الإسهامات أولاً، بالنظرية الليبرالية النفعية، التي وجدت من بريطانيا بصورة خاصة نقطة إنطلاقاً لها ومهد لها الكثير من المفكرين أو من يعرفون بعلماء الاقتصاد السياسي *Political Economy*، أو المياسيين أو علماء الاقتصاد الحر، ومن أهم هؤلاء العلماء آدم سميث *A. Smith*، الذي وضع أسس النظام الرأسمالي السياسي والاقتصادي. كما ظهر ذلك في مؤلفه الشهير "ثروة الأمم" *The Wealth of Nation*، وأيضاً إسهامات "جرمي بنتام" *J. Bentham*. أحد دعائم علم الاقتصاد السياسي النفعي الكلاسيكي، والذي وضع الكثير من النظريات والأفكار الاقتصادية والسياسية التي لا تزال تغذي النظريات السياسية المعاصرة في القرن العشرين بتحليلات سياسية مميزة. وأخيراً، سنشير في إطار تحليلنا للنظرية الليبرالية النفعية إلى إسهامات "جون ستوروت مل" *J. S. Mill*، الذي تعددت إسهاماته العلمية والمنهجية، ومحاولته لدراسة المشكلات الاقتصادية والسياسية بصورة حديثة متطورة. وثانياً، سنركز اهتمامنا على دراسة تيارات سياسية أخرى، على نقيض النظريات السياسية الليبرالية النفعية، وهذا ما يتمثل في النظرية الاشتراكية المثالية *Ideal Socialist Theory*، والتي ظهرت أيضاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتلازم ظهورها مع النظرية الليبرالية النفعية. وبالطبع هناك الكثير من رواد هذه النظرية، إلا أننا سنركز على ثلاث مفكرين سياسيين مثاليين وهم "هيجل" *Hegel* ويمثل السياسة الألمانية المثالية، و"روبرت أوين" *R. Owen* ويمثل النزعة المثالية السياسية في بريطانيا، وأخيراً آراء "سان سيمون" *S. Simon*، ممثلاً عن السياسة المثالية الفرنسية ومؤسس الاشتراكية الغربية بصورة عامة. وثالثاً، سنعالج في هذا الفصل، آراء النظرية السياسية الماركسية، لمعرفة كيف أسهمت أفكار "كارل ماركس" *K. Marx* في تطور دراسة الظواهر السياسية وإعتباره مؤسس أحد النظم السياسية الحديثة وهو النظام الشيوعي.

(١) النظرية الليبرالية النفعية.

قبل الإشارة إلى أهم أفكار هذه النظرية، نود أن نوضح حقيقة هامة موداها: أن آراء النظرية السياسية الليبرالية النفعية، التي وجدت من بريطانيا معقلاً لها، لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت أفكارها الاقتصادية والسياسية وإسهاماتها في تأسيس علم الاقتصاد السياسي، بعد ظهور مجموعة من المدارس والنظريات الاقتصادية الشهيرة التي ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والذي سمي بعصر الرأسمالية التجارية، مثل مدرسة التجاريين *Mercantilists*، التي ظهرت في بريطانيا، ومدرسة الطبيعيين *Physiocrats*، التي ظهرت في فرنسا، وطرحت للكثير من الدراسات السياسية والاقتصادية التي مهدت إلى ظهور النظرية الليبرالية النفعية *Liberal Utilitarian Theory*.

وفي الواقع، لقد ظهرت مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية في بريطانيا وأوروبا ككل، ومهدت لظهور مدرسة أو نظرية الليبرالية النفعية، ومن أهم هذه العوامل:

١- إزدياد أهمية التجارة الخارجية، نتيجة لمجموعة الاكتشافات الجغرافية العالمية ومن أهمها اكتشاف أمريكا، وطرق الملاحة العالمية مثل رأس الرجاء الصالح وتطور السفن الملاحية، وتبادل السلع والمواد الخام مع النصف الثاني من الكرة الأرضية (الجنوب).

٢- زيادة قوة للطبقات الرأسمالية، نتيجة نمو الاقتصاد الصناعي وخاصة بعد ظهور القوة الصناعية في بريطانيا وانتشارها إلى بقية الدول الأوروبية ظهرت قوة الطبقات الرأسمالية الجديدة لتلعب أدواراً سياسية وإجتماعية متعددة وتشارك في التحليلات السياسية وهذا ما ظهر مع بداية ظهور نظريات العقد السياسي.

٣- ظهور القوميات السياسية، فلقد أثرت للنظريات السياسية سواء أكانت نظريات السيادة المطلقة، أم نظريات العقد السياسي في توجيه الفكر والرأي السياسي الأوروبي، نحو ضرورة وجود نظم سياسية بديلة عن النظم الدينية المسيحية، والتي تعمل على ظهور للدولة القومية، وهذا ما حدث بالفعل في العديد من الدول الأوروبية وقيام الدولة القومية.

٤- قيام نظم الدولة السياسية (ذات السيادة) ، ظهرت الدولة كنظام سياسي جديد منطور، بعد أن أثرت نظريات العقد الاجتماعي أو السياسي في طرح

الكثير من الأفكار والبدائل لنظم الحكم الدينى، وهذا ما تمثل فى ظهور الدول الملكية ذات السيادة، أو الملكية المقيدة، أو الدولة الديمقراطية ذات السيادة للشعب وقيامها على مبدأ الإرادة العامة.

٥- تطور نظم السياسة الاجتماعية، ما من شك، أن زيادة الحركة التجارية، وظهور طبقات رأسمالية وعملية جديدة، أحدث تفاوت طبقي نتيجة لنمو رأس المال، وتعدد النزعات الإصلاحية للفقراء نتيجة لثوراتهم المنكررة خاصة فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، كل ذلك أسهم فى طرح نظم اجتماعية تهتم بالرعاية الصحية والسياسة الضريبية والتعليمية و الاجتماعية ككل لحل هذه المشكلات والنهوض بمستوى المعيشة، لتفادى الاضطرابات السياسية وحركات التحرر أو الانقلابات السياسية التى تلتج عن الفقر، والخوف والقهر السياسى والاجتماعى.

١- آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠م).

يرى كثير من المحللين للفكر الإقتصادى والسياسى، أن "آدم سميث" *A. Smith*، يعد من أهم علماء الإقتصاد السياسى الغربى، الذى وضع أسس أول نظرية ليبرالية نفعية تقوم على أسس واقعية ظهر عن طريقها أحد وأهم النظم السياسية والإقتصادية (النظام الرأسمالى) وجاء ذلك فى كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذى نشره عام ١٧٧٨م، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن يعتبر الميثاق السياسى والإقتصادى للنظم السياسية الأوروبية والرأسمالية العالمية بصورة عامة. كما تعكس طبيعة الظروف الاجتماعية والإقتصادية أو المهنية التى عاشها سميث الكثير من وجهات نظره الواقعية والتحليلية العلمية للمشكلات السياسية والإقتصادية التى أهتم بمعالجتها بالفعل. فلقد عمل أستاذ للمنطق والإقتصاد السياسى فى جامعة جلاسجو، كما شغل وظيفة أستاذ كرسى الفلسفة الأخلاقية بذات الجامعة، ونشر مؤلفاً يعرض فيه آرائه الأخلاقية والاجتماعية، وهذا ما جاء تحت عنوان نظرية المشاعر الأخلاقية *Theory of Moral Sentiments* ^(١) ومن ثم، يعتبر سميث أول عالم إقتصاد يقرر مبادئ

(١) سطر للمزيد من التفاصيل:

جون داول، الفكر السياسى الغربى، ترجمة: محمد خميس، ورشاد البراوى، للقاهرة: انبياء دمامة المضرية للكتاب، ١٩٨٥.

شاملة يمكن على ضوءها تفسير العملية الاقتصادية، كما وضع أول فرض علمي عام قام عليه علم الاقتصاد السياسي ككل.

(١) أسس المصلحة الذاتية:

وفي الواقع، إن آراء سميت الاقتصادية والسياسية، تأثرت كثيراً كما أشرنا من قبل بآراء نظرية العقد الاجتماعي، ومدرسة التجاربيين، والفيزوقراطيين في كل من فرنسا وإنجلترا. ومن أهم أفكاره رؤيته لحالة الطبيعة الإنسانية، والمصلحة الذاتية النفعية، التي تدفع الناس جميعاً نحو تحسين مركزهم ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويعبر هذا الواقع عن طريقة الطموح الفردي، وسعيه لاستغلال مهارته للفردية الفيزيقية والمقالية والعلمية والثقافية، كما لا يتم ذلك إلا من خلال العمل الجاد والطموح. فالإنسان العادي للبسيط الذي يعمل ساعات قليلة أو يجهد ذاته بصورة بسيطة جداً، لا يمكن أن تتوافر لديه الفرصة لإطعام نفسه. ولذا يعتبر شخصاً غريباً وجاهلاً، ويجب أن يطور أبواب التعليم والثقافة حتى يخلق لديه وعي اجتماعي يحته على العمل والطموح والنجاح والذي يؤوله إلى التخصص في مهنة علمية أو نظرية يحقق فيها طموحه وشبع فيها رغباته الذاتية.

(٢) تقسيم العمل:

يرى سميت، أن تقسيم العمل ناتج عن سعي الإنسان للتعاون مع الآخرين، وتلبية حاجاته الأساسية، التي لا يستطيع أن يقوم بتلبيتها جميعاً دون المساعدة من الآخرين. كما أن تقسيم العمل، ناتج عن التعليم والخبرة والتخصص المهني، وظهور الفئات العمالية والمهنية المهرة، وتعدد أنماط العمل للصناعي والنشاط التجاري. وأيضاً، تعدد نظم الاقتصاد الحديث، والنظرية العلمية الشاملة إلى طبيعة الحياة المصرية. فالتخصص وتقسيم العمل، هما سمة المجتمعات الحضرية، وتعكس الأسلوب المهني في مجالات العمل المتطورة بصورة مستمرة. كما أن التخصص وتقسيم العمل، يزيد من عناصر التعاون والتوافق بين المصلحة الذاتية والعامة وإشباع كلاً منها بطريقة مثلى.

(٣) نظم الدولة (الحكومة السياسية):

رأى سميت أن الدولة كجهاز إداري وتنظيمي من الصعوبة تحقيق وظيفتها العامة بصورة مرضية وسليمة، وهذا ناتج عن عدم وجود مؤسسات

أو تنظيمات بيروقراطية ذات كفاءة عالية، تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة. ولكن هذا لا يعني أن سميت حاول أن يلغي الدولة كما فعل ماركس، ولكنه رأى وظيفة أخرى للدولة كنظام سياسي أو حكومة سياسية، لها صفة حفظ النظام والأمن وحماية الأفراد والجماعات على حرياتهم وممتلكاتهم. ولهذا، يجب أن تقوم الدولة بدوراً حارصاً للأمن، الذي لا يتدخل في الحريات بكل معانيها وخاصة حرية العمل والملكية^(١). جاء هذا الرأي انطلاقاً من فكرته (سميت) عن ذلك المبدأ "أنه حر دعه يعمل"، تلك الفكرة أو المبدأ التي تحدد وظيفة كل من الدولة الحديثة، والتركيز على أهمية الملكية أو المشروع الخاص وتحقيق الطموح الفردي. كما حرص سميت، على طرح عدد من الأسس التي يجب مراعاتها عند تحقيق العدالة الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال، أن لا تفرض الدولة ضرائب إلا في حدود ضئيلة، حرصاً على زيادة رأس المال، لأن السياسات الضريبية تعد من النشاط الاقتصادي وتحقيق الطموح الفردي لصالح الفئات العاطلة أو غير المنتجة.

(٤) التنمية السياسية والاقتصادية:

تعد تصورات "سميت" حول التنمية السياسية والاقتصادية، إحدى التحليلات الهامة التي إهتم بها رواد النظرية الليبرالية النفعية أو ما يعرف في علم الاقتصاد الحديث، برواد المدرسة الكلاسيكية أو الليوكلاسيكية بعد ذلك، حيث عرف سميت التنمية بأنها عملية تتم بصورة تدريجية تعتمد على القوي الذاتية للنشاط والبناء الاقتصادي والسياسي. ولقد ركز سميت على أهمية نمو عوامل الإنتاج الاقتصادي وتأثيرها على بقية عناصر التنمية السياسية والاجتماعية وهذا ما عالج في قضايا اقتصادية صرفه مثل الأرباح، والثروة الاقتصادية، والريع والأجور وغيرها من قضايا اقتصادية تم معالجتها لها في مؤلف آخر وهو علم الاجتماع الاقتصادي^(٢). ولكننا نركز على الآراء السياسية الليبرالية لأن سميت حالياً، كما اعتبر أن التنمية السياسية والاقتصادية هي محور قيام مجتمعات الرفاهية *Welfare Societies*، وذلك

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Smith, A, *The Wealth of Nations*, London : penguin Book, 1950.

(٢) لمزيد من التحليلات حول هذه القضايا انظر:

... عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، (ج-١)، مرجع سابق.

باعتبار أن قوى الإنتاج الإقتصادي هي المحرك الأول لعملية الرفاهية والتأثير على كافة القوى الاجتماعية الأخرى. كما حرص سميث على أن يناقش علاقة قوى الإنتاج والتنمية وظهور الطبقات الرأسمالية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية وهم (ملاك الأرض، والعمال، والرأسماليون الصناعيون).

عموماً، حرص سميث على أن يوضح أفكاره حول السياسة الإقتصادية والاجتماعية من خلال استخدامه لكثير من المفاهيم والقضايا التي لا يزال يهتم بها علماء الاجتماع السياسى، والإقتصادى، والتنمية وغيرهم. ومن أهم هذه المفاهيم التقدم *Progress*، والتطور *Improvement*، وتقدم التطور *Improvement of Progress*، وتوفير الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، وتقسيم العمل، وحرية المشروع الخاص، والطموح للفردى، والتخصص، وغير ذلك من أفكار متعددة أشار إليها في مؤلفه الشهير عن "ثروة الأمم"، ويضع أسس علم الإقتصاد السياسى النفى الليبرالى، وبسر العلاقة المتداخلة بين الإقتصاد والسياسة وخاصة من جانب السياسات القومية. فى نفس الوقت، حرص سميث على أن يهتم بالمناهج العلمية والتحليلية الوصفية، التي ساعدته كثيراً على دراسة الظواهر الإقتصادية والسياسية وربطها بالواقع الاجتماعى الذى ظهرت فيه. كما ركز على دراسة العدالة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والسياسات الضريبية وواجبات الدولة أو الحكومة السياسية، وغير ذلك من آراء وقضايا متعددة، لا تزال تشغل إهتمامات علماء الاجتماع السياسى، خاصة عند دراستهم لواقع المجتمعات النامية أو الأخذة فى التحول، كما إهتم سميث بذلك خلال دراسته لواقع المجتمعات الأوروبية وخاصة بريطانيا فى أوائل القرن الثامن عشر.

٢- جرمى بنتلام (١٧٤٨ - ١٨٣٢م):

جاءت إهتمامات هذا المفكر السياسى معبرة عن طبيعة المذهب النفى الليبرالى، وذلك فى صيغة قانونية وسياسية وإقتصادية، لتعكس إهتمامات بنتام المهنية والثقافية، حيث درس القانون بجامعة إكسפורد البريطانية، وعمل بالمحاماة، ثم ما لبث أن كرس بقية حياته فى الدراسات الإنسانية وخاصة الإقتصادية والسياسية. ولقد ظهرت مؤلفاته لتعكس هذا الإهتمام، وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى أول كتاب له نشر عام ١٧٧٦م

"فصل عن الحكومة" *Fragment on Government*، أى أن هذا الكتاب ظهر قبل أن ينشر أدم سميث مؤلفه بعامين (١٧٧٨م). كما ظهرت مؤلفات أخرى لبتنام منها "مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع" *Introduction to The Principle of Morals and Legislation*، والذي نشر عام ١٧٨٩م، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المؤلفات فى مجال الربا، والتشريعات المدنية والجنائية^(١).

(١) الأساس الأخلاقى للمذهب النفعى:

حقيقة، لقد تبنى بنتام أفكاره السياسية على أساس أخلاقى نفعى فى نفس الوقت، وهذا ما يعكس وجهة نظره واعتباره المذهب النفعى، مذهب الإحساس باللذة والألم والتي نشعر بها من خلال تجاربنا مع الأشياء. وكل تجربه إنسانية يشعر فيها الفرد إما بلذة أو بالألم، أو لذة وألم فى نفس الوقت. ولكن تختلف سعادة الإنسان عن اللذة، لأنها (السعادة) تقوم على مجموعة من الإحساسات، بينما اللذة لا تحتوي إلا على إحساس واحد فقط. والشئ اللذيذ، يعتبر شيئاً غرائزياً وإن كان مطلوباً، ولكن عن طريق تكوين مجموعة الأحاسيس والمشاعر الأخلاقية يبحث الإنسان عن السعادة والخير، ويضطر إلى رفض اللذائذ الوقتية فى سبيل لذائذ أفضل مستقبلية. وعموماً، يسعى بنتام لوضع مقياس لإحصاء السعادة أو تقديرها، ومقارنة مدى شدتها أو قوتها وضعفها. ومن ثم، يحكم مذهب النفعية بنتائج الأفعال ويحكم على مدى إتسامها بالخير أو الشر، وذلك وفق ما ينتج عنها من الذات أو الألم، دون الإهتمام بالبواعث (الدوافع). وهكذا يعتقد بنتام قبل هوبز فى دراسته للحالة الطبيعية الأولى، وإن كل إنسان إنما يهدف إلى تحقيق سعادته ولذاته، ولكن يرى "بنتام" أن كل إنسان يجب أن يسعى لإسعاد الآخرين، وأن يحاول أن يحقق أكبر قدر من سعادة الآخرين. كما أنكر "بنتام" القوانين الطبيعية، أو ما يعرف بالعدل الطبيعي، لأن الإنسان لديه قدرة على التمييز بين اللذة والألم والسعادة، وتعتبر الأخيرة البديل الأساسى عن القوانين الطبيعية.

(١) أنظر:

- *Wanlass, L, Gettills History of Political Thought, London : George Allen & Umvin LTD, 1970.*

(٢) نظام الدولة السياسية:

تعتبر الدولة كنظام سياسى عند المذهب الليبرالية النفعية مثلما حددها بنتام، فهي مجموعة من الأفراد المنظمين، الذين يسعون لتحقيق المنفعة، أو السعادة أو اللذة. والمحافظة عليها. ومن ثم، فإن المذهب النفعي ينكر فكرة وجود العقد الاجتماعى أو السياسى كما ظهر عند هوبز و لوك و روسو. والدولة، مجرد نظام من بين العديد من النظم التى تسود المجتمع. وإذا كانت الدولة تحرص على تحقيق المنفعة، فلماذا إذن نعتقد نوع من المفارقة والتمييز بينها كنظام اجتماعى، والنظم الاجتماعية الأخرى مثل النظام الأسرى؟. يجيب بنتام على ذلك، بأن الدولة تتميز عن النظم الاجتماعية الأخرى، لأنها مصدر القانون وهذا الأخير (القانون)، هو أحد الجزاءات الأربعة التى تسيطر على الحياة الإنسانية وهي^(١):

- ١- الجزاء الطبيعى، الذى يتمثل فى حوادث الطبيعة المتكررة.
- ٢- الجزاء الأخلاقى، وينتج عن الشعور العام للمجتمع ضد الأفراد أو المخالفين.
- ٣- الجزاء الدينى، وينتج عن مدى مخالفة الفرد للتعاليم الدينية.
- ٤- الجزاء القانونى أو السياسى، وهو الجزاء الذى تقوم به الدولة ضد المخالفين للقوانين العامة.

كما يرتبط المذهب النفعي كما ظهر عن بنتام بين القانون والدولة، وخاصة أن الأخيرة هي الجهاز السياسى الأعلى، ولها العديد من الاختصاصات باعتبارها مصدر الحقوق للأفراد. ومن ثم، لا يستطيع الفرد أن يجنح أمامها عن ضياع حقوقه الطبيعية، لأن هذه الحقوق لا جدوى لها فى الواقع، باعتبار أن الدولة هي المتصرفة فى هذه الحقوق. ولكن هذا لايعنى أن لا ضمان ولا حقوق للفرد، أما سلطة الدولة، لا تستطيع أن تستولى على ملكية أحد الأفراد دون تقديم تعويضات مناسبة. كما أن للفرد حق فى المعارضة إذا كانت هذه المعارضة تحقق نفعاً للجميع. وبإيجاز، يمكن القول، بأن بنتام جرد الفرد تقريباً من حرياته الطبيعية أمام الدولة، وإن كان لم يؤكد على أن الدولة تهدف إلى تحقيق الحرية الفردية والإهتمام بها وهذا ما جاء فى الحرية الفردية للملكية.

(1) Bentham, J. *Handbook of Political Fallacies* (ed.) by H. Larrabee. N.Y: Harper Book Comp. 1962.

(٣) الحرية الإنمائية:

حدد بنتام نوعين من الحريات هما، أولاً، الحرية الطبيعية، وهي حرية الإنسان في أن يفعل كما يريد، ولكن هذا النوع من الحريات لا يمكن أن يسود في الحياة الاجتماعية ذات الطابع المندى (المنظم). والنوع الثانى، الحرية المدنية، وهي أن كل فرد له حرية يعمل بها ما يريد بشرط أن يكون هذا الفعل غير منافع للصالح العام للجماعة أو المجتمع الذى يعيش فيه. وبالطبع، إن التمييز السابق للمذهب النفعى للحريات، يظهر حدوث نوع من التناقض بين الحريتين، وخاصة إذا ما حاولنا أن نعتد على مبدأ السعادة واللذة والألم. وإن كان النفعيون يميزون بين أربعة أنواع من السعادة التى تقوم عليها الأمة وهي:

(١) الرخاء، (٢) المساواة، (٣) الطمأنينة أو الأمن، (٤) الغذاء. كما أن هذه العناصر الأربعة للسعادة يجب أن يكفلها القانون ويهدف إلى تحقيقها، وإن كانت متداخلة فيما بينها.

فقد رأى بنتام أن الحرية المدنية أو السياسية والحرية الملكية يدخلان ضمن الأمن والمساواة، كما أكد أيضاً أن للفرد سابق على الدولة، وهدف الدولة هو إسعاد الفرد، وذلك هو أساس المذهب الفردى السياسى الليبرالى النفعى فى نفس الوقت. كما رأى أيضاً أن الدولة، يجب أن تكون ديمقراطية، خاصة لأن الإنسان أنانى بطبيعته، وإذ تقلد أمور الحكم أحد الأفراد أو جماعة صغيرة سوف تسعى لتحقيق مصلحتها الذاتية وإهدار الصالح العام. وهذا ما جعل بنتام، ينتمى إلى حزب المحافظين البريطانيين، الذى كان يطلق عليه فى الأصل بحزب التوريث أو حزب المذهب الفردى. بإيجاز، تلك الأفكار السياسية التى تناولها بنتام فى إطار عرضنا لأهم إسهامات النظرية الليبرالية النفعية التى إقيمت أساساً على فكرة السعادة والخير والطموح الفردى فى نفس الوقت.

٣- جون سيوروات مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣م):

تكمّن أهمية إسهامات "مل" فى النظرية الليبرالية النفعية، من خلال منهجه العلمى المميز، الذى إستخدمه فى دراسة العديد من الظواهر الإقتصادية والسياسية والتى عاصرهما بالفعل. وهذا ما ترجمه فى العديد من المؤلفات الهامة وخاصة كتابه عن "مبادئ الإقتصاد السياسى" *The Principles of Political Economy* الذى نشر عام ١٨٤٨، وكتابه عن "بعض المسائل

المعلقة في الإقتصاد السياسى" الذى نشر عام ١٨٤٤. كما يعد كتابه الأول عن مقال عن الحرية *Essay on Liberty* الذى نشر عام ١٧٥٩ من أهم المؤلفات ذات الطابع السياسى، هذا بالإضافة إلى مؤلفات مثل "نظام المنطق" *System of Logic* والمذهب النفعى، وخضوع النساء، وملاحظات على الحكومة النيابية وغيرها. كما ترجم "مل" هذه المؤلفات إلى واقع عملى حيث أسهم فى الحياة السياسية البريطانية كعضو فى البرلمان بين عامى ١٨٦٦ - ١٨٦٨ إلا أنه لم يستمر طويلاً^(١).

(١) المذهب النفعى:

سعى "مل" لتطوير المذهب النفعى والاتجاه الراديكالى الذى ورثه عن والده "جيمس مل" *J. Mill*. وإستناد كثيراً من عالم الإقتصاد السياسى الشهير "دافيد ريكاردو" *D. Ricardo*، إلا أنه إنقذ المذهب النفعى وخاصة آراء بنتام، ولاسيما تصوراتهِ حول اللذة والسعادة والام. وركز على أهمية الإلتزام والقانون الأخلاقى، ورأى أن السلوك الفردى يجب أن يوجه للصالح العام، كما أن الأفعال الإنسانية يجب أن توجه للخير والسعادة للآخرين حتى يشعر أصحابها بالكرامة. كما يجب أن يحرص الإنسان على أن تكون هفلية الحصول على السعادة مجرد هدف لذاتها، ولكن يجب توجيه هذه السعادة الإنسانية لتحقيق الأغراض الأخلاقية التى تشعر الإنسان بكرامته وبكرامة الآخرين. كما حاول "مل" أن يوضح حرية التعبير عن الرأى والمناقشة، وجعل الهدف منها موجهاً لتحقيق السعادة والرفاهية للمجتمع ككل.

(٢) الحرية السياسية:

اعتبر "مل" الحرية بمفهومها العام شيئاً رئيسياً، وليست مجرد ثانياً كما جاء ذلك فى تصورات بنتام السابقة، فالحرية تعتبر الأساس الأول لوصول الإنسان للحقيقة والمعرفة وشعوره بالكرامة والإعتزاز بالنفس، والوصول إلى ضرورة معادة المجتمع ككل. وإذا حدد مفهوم الحرية على أنها "سلطة الإنسان على نفسه". وعلى ضوء هذا المفهوم، سعى "مل" لإستبعاد كافة القيود التى توضع على حرية الفرد أو الإنسان الحديث. كما على ضوء تفسير مفهوم الحرية، يمكن تصنيف أفعال الإنسان، وهى نوعان، النوع الأول، أفعال

(1) Hacker, A. Political Theory, N. Y: The Macmilcan, 1961.

تخص الفرد ذاته، والنوع الثانى، أفعال يتأثر بها الآخريين. وعموماً، لقد كان "مل" من المتحمسين بشدة للحرية الإنسانية، وهذا ما عبر عنها فى حرية المناقشة وإبداء الرأى بصورة واضحة، كما أن مضمون الحرية يشمل كافة الحريات الإقتصادية، والسياسية، والدينية^(١).

(٣) النظام الديمقراطى:

وفى ضوء تحليلاته لمفهوم الحرية الإنسانية، أهتم "مل" بالديمقراطية - كنظام سياسى، وإعتبره أفضل أنواع نظم الحكم السياسية، ولاسيما أن هذا النظام يتيح للجمهور أن تدير شئونها بنفسها وإختيارها بصورة حرة لممثلهم من أصحاب السلطة والبرلمان. ولقد إختار بنظام الديمقراطية، لأنها أكثر الأشكال السياسية ملائمة ضد الميول الأثمانية التى تميز أفعال الإنسان الفردية. ولكن "مل" رأى أن النظام يجب أن يطبق فى المجتمعات التى قد وصلت إلى درجة عالية من التقدم والمتطور والمستويات الأخلاقية العليا. وبالفعل، نجد أن رأى "مل" هذا يتفق تماماً مع تصورات ميكافيللى فى إختياره إلى النظام الديمقراطى، ولكنه تشكك فى تطبيقه فى إيطاليا، ولأنها لم تكن قد وصلت إلى مرحلة التطور "التقدم". وعموماً، أكد "مل" على ضرورة تبنى النظام الديمقراطى فى الحكم، لأنه أفضل للنظم السياسية توفيراً للحرية للشعوب، على شرط أن تكون الظروف المحيطة بالمجتمعات ملائمة لتطبيق النظام الديمقراطى، وخاصة أن هذا النظام يقوم على مبدأ الإرادة العامة للشعب. كما أكد على أهمية رعاية الطبقات الفقيرة، وإعتناق كثيراً من الأفكار الاشتراكية الأخلاقية. وهذا ما جعله ينتقد النظام الرأسمالى، نظراً لوجود تناقضات كبيرة فى التمازج وعدالة التوزيع، بالرغم من إعتبار "مل" من مؤسسى المذهب الليبرالى الرأسمالى. لنففى فى نفس الوقت.

(٢) النظرية الاشتراكية المثالية.

ظهرت فى أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حركات فكرية وسياسية متنوعة بعضها جاء واقعى والآخر مثالى. ولقد شاهدنا الكثير من الأفكار السياسية التى إهتم بها أصحاب النظرية الليبرالية النفعية، الذين

(١) للمزيد من التفاصيل إرجع إلى:

- Mill, J. Representative Government, In utilitarianism, Liberty London
: Dont, 1910.

أسسوا علم الاقتصاد السياسي، وهذا ما تمثل في تحليلات كل من "سميث"، و"بنتام"، و"مل"، وكانت لهم آراء حول الطبيعة الإنسانية، ونظام الدولة، والديمقراطية، والحريات الإنسانية، والقوانين الطبيعية والمعنوية، وغير ذلك من آراء متعددة ذات طابع إقتصادي وسياسي ظهرت خاصة في بريطانيا، ومالبت أن تنتشرت أفكارهم إلى جميع أنحاء أوروبا. من ناحية أخرى، ظهرت العديد من الأفكار الاشتراكية المثالية والتي وجدت من ألمانيا خلال الفترة ما بين عام ١٧٧٠ - ١٨٣٠، منبعاً فكرياً خصباً لها ولاسيما أنها تأثرت كثيراً بالأفكار الفلسفية المثالية عند كانت، وإهتمت هذه المدرسة "الاشتراكية" بقضايا الروح القومية، ونظام الدولة السياسية، والطبقات الاجتماعية، ودراسة الثورة الفرنسية وأثارها على المجتمع الأوربي وخاصة حقوق الإنسان، والروح الإنسانية عموماً وهذا ما تمثل في أفكار كل من الفيلسوف فخنه وهيجل في ألمانيا، وآراء ألوين الاشتراكية والاقتصادية في بريطانيا، وايضاً آراء "سان سيمون" مؤسس الاشتراكية الفرنسية وهذا ما سنعالجه بشئ من الإيجاز.

١- ج. هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١م):

يعتبر من أهم الفلاسفة الألمان الذين ظهوروا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بل خلال العصر الحديث على الإطلاق، وأصبحت أفكاره السياسية والاجتماعية لها صدى واسع النطاق سواء في ألمانيا وبقية الدول الأوروبية، ويعتبر مؤسس المذهب العضوي السياسي. ولقد أثرت فيه الثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٩٨م فإهتم بها وأيدها في بادئ الأمر، ولكن ما لبث أن إنتقدها بشدة بعد أن إكتشف أن البناء الفلسفي السياسي والاجتماعي للثورة التي قامت عليه في بادئ الأمر، أصبح نوع من الخيال. ولذا سعى "هيجل" ليضع أفكار سياسية جديدة ذات طابع مثالي تقوم على تخلص الروح الإنسانية من الخطيئة الأساسية، وذلك عن طريق تبني أسلوب التعبير الحر المستدير القائم على المنطق والفلسفة المثالية، والمناهج الديالكتيكي (الجلبي). ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار "هيجل" السياسية المثالية كما يلي^(١):

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- Hegel, F. *The Philosophy of History*, N.Y: 1944.

- Marcuse. H, *Reason and The Revolution*, N.Y: Maemillan, 1954.

(١) طبيعة العالم:

تقوم فلسفة "هيجل" المثالية السياسية على أساس عنصرين أساسيين وهما: (١) الجدل، الذى يعتبر وسيلة منهجية وتحليلية يستخدمها العقل البشرى لدراسة للحقائق الواقعية والمثالية المجردة، بهدف التوصل إلى نتائج محددة، لا يمكن، أن تتم إلا عن طريق هذا الطريق المنهجي الجدلى (الديالكتيكى). (٢) نظريته عن الدولة القومية باعتبارها تجسيدا للسلطة السياسية التى كان يحلم بإنشائها وظهورها. فى الحياة السياسية. ويعتبر العنصر الأول (الجدل) الأسلوب الذى عن طريقه يمكن دراسة نظريته عن طبيعة العالم، والتى عن طريقها يمكن فهم نظريته السياسية والاجتماعية العامة. فلقد بنى "هيجل" الكثير من أفكار الفلاسفة المثاليين من أمثال أفلاطون، وكانط، وخاصة إن العالم يُعبر أساساً عن قيم مثالية أو روحية، ولذا يجب أن نميز بين العالم الروحى الحقيقى، والعالم الظاهرى. كما يجب أن نستخدم الجدل لأنه الطريق الوحيد الذى يساعدنا لفهم هذين العالمين، ولأن (الجدل) يعبر عن حياة الروح أو الفكر، وخاصة، أن تطور الروح يتم أثناء الصراع أو التعاون بين الأفكار، التى تتم عن طريق إعادة التوفيق بين المتعارضات، وتنتج عن ذلك ميلاد فكرة أو روح جديدة، تكون نتاجاً من العناصر المتعارضة. وعناصر الجدل الجزئية تشمل القضية والموضوع *Thesis*، ونقيض القضية *Antithesis*، والقضية التركيبية (المولفة) *Synthesis* وتعتبر الأخيرة هى جملة الأفكار والنظم بل هى الكون والعالم ذاته.

(٢) الدولة القومية:

أما العنصر الثالث "الدولة القومية" وهى شئ أساسى وتجسيد للسلطة السياسية، وميزها "هيجل" وجعلها فوق الأفراد الأعضاء، وتعتبر من أفضل النظم السياسية والاجتماعية، ولقد نشأ هذا النظام تاريخياً من خلال تكوين مجموعة من الأسر "جماعات بشرية" تقوم على أساس التعاون والمسئولية فيما بينها، ثم تحولت بعد ذلك إلى مجتمع تنافسى، بسوده الصراع والتنافر حول ماديات الطبيعة، وحرية الدوافع الذاتية والأناثية. لكن تحول هذا المجتمع التنافسى إلى الدولة القومية، ذلك النوع من النظم الاجتماعى والسياسى الذى يجمع شمل الأمة، وتهدف تحقيق الأمن والطمأنينة والمساواة والعدل. ولذا،

يجب أن يخضع لها الأفراد والجماعات بصورة عمياء، كما تعتبر الدولة القومية هي الأداة العقلية التي تهيا الإنسان إلى الإرادة العامة، وذلك بفضل قوانينها وتنظيماتها المتعددة.

(٣) الحكم الدستوري (الملكي):

حرص "هيجل" أيضاً على أن يستخدم الجدل أو المنهج الديالكتيكي في دراسته لأفضل أنواع الحكم المفضلة لديه عندما أشار إلى أن هذا الحكم الدستوري (الملكي)، ينتج عن مرحلة تطورية للنظم السياسية العالمية. ويظهر ذلك على سبيل المثال أولاً، عندما تظهر دولة ما من خلال تطبيقها للنظام الطغيان وتعد هذه المرحلة الأولى (القضية أو الموضوع) *Thesis*، ولكن تظهر نتيجة هذا النظام نظام سياسياً آخر مضاداً له، وهو النظام الديمقراطي (القضية المضادة) *Autithesis* أو كمرحلة مضادة للنظام الطغيان، ولكن تأت المرحلة التركيبية - الإستنتاجية الأخيرة *Synthesis*، ممثلة في الملكية الدستورية. ورأى "هيجل"، أن هذا النوع من السلطة السياسية له خصائص مميزة، فالملك صاحب السلطة المنفردة لا يمكن أن تكون مصلحة السياسية ذاتية، بقدر ما يخضع الملك وسلطاته إلى مصلحة الأفراد العامة. ولذا، فالملك الذي يقوم أسساً على الدستور لابد وأن تتمثل فيه إرادة الدولة، وهو صاحب السيادة العليا، وخاصة أن هذا النظام الدستوري يتمثل في دولة القانون.

(٤) السياسات الدولية:

يطرح "هيجل" أفكاره حول السياسات أو العلاقات الدولية. رئيسية نشأتها وتطورها وإصطريها، حيث يرى أن السياسات الدولية تقام بين الدول حسب مصالحها الخاصة، ولكن لكل دولة حريتها في تحديد سياستها وسياساتها الخارجية تماماً مثل ممارستها لسياساتها الداخلية. فتحدد السياسة الخارجية، يعتبر نوع من الحريات السياسية للدول، وخاصة أن هذه السياسات تتم بين دول ذات سيادة. وهذا ما ظهر في مؤلفه فلسفة الحق *The Philosophy of Rights*، كما يجب أن يحترم القانون الدولي، لأنه أسس أساساً على مبدأ النوايا الطيبة، كما يجب على الدول أن لا تنتظر إلى سياساتها وعلاقاتها الخارجية على إنها أشياء مؤقتة، لأن ذلك سوف يؤدي إلى النزاع الذي لا يمكن إتهاله إلا عن طريق الحرب، كما يرى "هيجل" أن الحرب لا تعد

شراً مطلقاً فهذا نوع من النشاط الجيد. فمن طريقه يمكن تغيير الأوضاع الخارجية والداخلية ويقضى على فساد الأفراد والحكام، ويؤدى إلى السلم الأبدى أو طويل الأجل. كما تؤدى الحروب إلى تقوية الروح الوطنية الداخلية ومنع الاضطرابات. وبليجاز، يتصور "هيجل" أن الحروب تعتبر أكبر فضل فى الحضارة الإنسانية ونعمه للمجتمعات وينال على ذلك بأن الحروب مصدرا للإختراعات الحديثة والتغيير وللتحديث لصالح الشعوب الإنسانية.

٣- روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨م):

تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والمهنية لأوين عن تشكيل الكثير من أفكاره الاشتراكية المثالية الاجتماعية والاقتصادية. فقد ولد فى أسرة فقيرة بمنطقة ويلز. عام ١٧٧١، ولم يمكث فى المدرسة إلا عند سن التاسعة فقط، بعدها عمل صبياً فى أحد المحلات لتجارة القماش. وما لبث أن سعى لتحقيق طموحاته فى مجال العمل التجارى والصناعى حيث أنشأ مصنعاً صغيراً للمنسوجات، ثم أصبح مديراً لأكبر مؤسسة صناعية فى بريطانيا فى ذلك الوقت. واكتسب شهرة عالمية فى أوروبا مكنته من تكوين ثروة مقدارها ٦٠ ألف جنيه إسترلينى. وبعد أحداث عام ١٨٢٠، تم إختيار أوين نظراً لحبه للإنسانية والخير أحد أعضاء اللجنة المشرفة على دراسة أسباب الفقر، وحدثت الاضطرابات الاجتماعية المعروفة باضطرابات "الخبز والدم"^(١) بليجاز، نعالج فيما يلى أهم تصورات أوين الاشتراكية السياسية المثالية ومدى تفسيره لواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى عاصرها بالفعل.

(١) الاشتراكية والتغيير الاجتماعى والسياسى:

تظهر تصورات أوين حول الاشتراكية كسياسة إصلاحية للنظام الرأسمالى القائم، وخاصة تحسين أوضاع الطبقات العاملة على غرار بقية المفكرين الاشتراكين فى ذلك الوقت. ولقد عبر أوين عن أفكاره ضمن تقاريره للجنة البحث عن الأزمت الاجتماعية والاضطرابات، خاصة وأن أوين ركز على أهمية إصلاح المصانع ووضع الآراء التى من شأنها تعزيز الظروف الفيزيائية والمعيشية للعمال، والتى تمثلت فى خفض ساعات العمل، وإلغاء عمل

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: أريك رول، تاريخ الفكر الإقتصادى، ترجمة راشد البرلوى، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٨٦.

الأطفال. إلا أن أوين سعى لوضع تقرير شامل لإعادة تنظيم المجتمع، وإقترح حلاً لمشكلة الفقر، ألا وهو جعل الفقراء أفراداً منتجين، ودعا لإنشاء قرى تعاونية محددة العدد، يقوم أفرادها بالعمل في الزراعة أو الصناعة، كما يؤمس لهم بيوتاً ملائمة، وتحسن تعليم الأطفال بها بهدف تنشئتهم مهنيًا وأخلاقيًا.

في الحقيقة، لم يستطع أوين تحقيق حلمه في بادئ الأمر في تأسيس نظام رأسمالي تسوده الحرية الاقتصادية غير المقيدة، مما جعل اللجنة تستبعد تقريره. ألا أنه لم يسلّم بالقتل ونجح في الحصول على الموافقة في تنفيذ المشروع من البرلمان خاصة بعد أن انضم إليها دافيد ريكاردو في ذلك الوقت. وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى أوين وفلسفته التعاونية، إلى أن لم يستطع إقامة مجتمع للفقراء، بقدر ما تصور أن الأسلوب الصحيح لمعالجة مشاكل هذه الفئة هو جعلهم أفراد منتجين، لأنهم يكونون ثروة بشرية إذا أتاحت لها فرص العمل الفعلية، وتغيرت بيئاتهم الاجتماعية.

ومن ثم، فإن إنشاء بيئة إجتماعية ملائمة للفقراء تعد بمثابة أسلوب للإصلاح الاشتراكي، الذي يجب السعى لتحقيقه عن طريق المطالبة المستمرة، والعمل عموماً على تحسين الوسط البيئي والاجتماعي للفقراء بواسطة الدولة وأصحاب العمل، وهذا الرأي شارك أوين فيه العديد من علماء البيولوجيا ونظرياتهم على الكائنات الحية. على أية حال، سعى أوين لإنشاء أول قرية تعاونية في عام ١٨٢٦ في أمريكا ليطبق فيها تصوراتهِ الاشتراكية. لليوتوبية ولتقوم على أسس اقتصادية معينة، ولكنها فشلت لإعتبارات متعددة. ولا سيما غياب تصور أوين الفعلي لطبيعة المجتمع الأمريكي الذي عرف الحرية الاقتصادية والسياسية طيلة نصف القرن السابق على إنشاء قرىته التعاونية. وعاد أوين مرة أخرى إلى إنجلترا، ليصارع من أجل الطبقة العاملة. وأسهم في تأسيس العديد من الاتحادات والنقابات العمالية، وكانت ألقاها نقابة العمال الصناعية، وهدف عموماً من النقابات لتكون أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

(٢) الاشتراكية والتغيير الاقتصادي:

حقيقة، من الصعب الفصل بين التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي عموماً، وهذا ما ظهر واضحاً عند دراسة أفكار أوين الاشتراكية كسياسية عامة. فنجده قد ربط فلسفته الأيديولوجية الاشتراكية بتغيير البيئة الاجتماعية وهذا ما حدث أيضاً في طرحة لعدد من السياسات الاقتصادية التي

من شأنها أن تعمل على تغيير النظام الرأسمالي القائم والسعى عموماً لتحسين أوضاع الحياة الاجتماعية غير المتوازنة خاصة بين طبقات الرأسمالية والعمالية كما فعل من قبله هيجل و سيموندى على سبيل المثال وغيره من المفكرين الاشتراكيين.

وفى هذا الصدد، طرح أولين بعض الأساليب لتغيير الحياة الاقتصادية والتي تتمثل فى إلغاء الأرباح أو أى زيادة فى ثمن السلع يفوق سعر تكلفتها، فالأرباح، تعتبر مكاسب غير عادلة، ولكن العدل - كما يتصور أولين - هو الحصول على الثمن الفعلى (التكلفة) للسلع فقط. علاوة على ذلك، فإن الأرباح تؤدي إلى تفاقم الأخطار الاقتصادية أبان الأزمات وهبوط مستوى الإستهلاك عند الأفراد البسطاء. كما أن إضافة أى زيادة على السلع تجعل من الصعب على من قام بإنتاجها إقتناؤها وإستهلاكها.

ومن ثم، لم يحد أولين ملامحاً من ضرورة إلغاء الربح وذلك فى إطار تصوراتهِ اليوتوبية، بإعتبارها عادة سيئة يجب التخلص منها، وبما أن أداة الربح هى النقود، فيجب أيضاً التخلص من الأخيرة وإلغاء التعامل بها وأحلالها ببطاقات العمل، بإعتبار أن العمل هو أساس "القيمة" الذى على ضوءه تحدد قيم الأشياء. وفى الواقع، طرح أولين عدد من التصورات لتطبيق نظم بطاقات العمل، للإستغناء عن النقود والربح. وبالفعل أنشأ مخزناً لتبادل السلع فى لندن كمؤسسة تعاونية يقوم المنتجون بتسليم إنتاجهم مقابل الحصول على بطاقات العمل وإستبدالها بسلع أخرى وذلك حسب قيمة العمل المبذول فيها بالفعل. وبالرغم من نجاح المشروع فى بادئ الأمر، ولكنه فشل فى النهاية نتيجة للمغالاة فى قيمة ساعات العمل من المنتجين وإستبدال منوّجاتهم الترخيصية بالسلع الغالية.

أخيراً، فإن تحليلات أولين الاشتراكية بالرغم من وصفها بالخيال اليوتوبى، فإنها تمثل فترة تاريخية هامة تكشف عن نوعية الفكر الإقتصادى والاجتماعى الذى وضعه سان سيمون، وسيموندى، وأولين، وآخرون من أمثال فوربيه، وبرودون، وبلان، وجراى، وكنجزلى^(١). وغيرهم. أسهموا فى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

ر. هيلبرنر، قادة الفكر الإقتصادى، ترجمة راشد البراوى، القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٧٩.

الإعداد لظهور ما يعرف بالإشتراكية العلمية الماركسية وضعها ماركس بعد ذلك قرابة قرن من الزمان وحتى نهاية القرن العشرين.

٣- سمان سيمون (١٧٦١ - ١٨٢٥م):

إعتقد سيمون الإشتراكية وسعى لتأسيسها كمذهب لنظام سياسى خليط ما بين الواقعية والمثالية (اليوتوبية)، وهذا ما جاء فى تصوراتة السياسية بصورة خاصة، ومحاولته لوضع نظرية إجتماعية وإقتصادية وسياسية متكاملة. وجاء هذا الإهتمام من قبل سيمون، بعد نشأته نشأة أرستقراطية، ولكن ما لبث أن تمرد عليها وإعتقد الأفكار الإشتراكية المناهضة للفكر الأرستقراطى ذات الطابع الإستعمارى، وهذا ما جعله يسافر إلى الولايات المتحدة للمشاركة فى الثورة الأمريكية ضد الانجليز. كما قد ورث ثروة مالية كبيرة نتيجة ميراثه العائلى وعمله لفتره فى المجال الإقتصادى والمالى، ثم حاول إقامة مشروع تجارى صناعى ذات طابع إشتراكى، مثلما حدث وأقامه المفكر الإقتصادى الإشتراكى روبرت أوين فى بريطانيا خلال نفس الفترة التى عاصرها سيمون. وكان يهدف بإقامة هذا المشروع الذى فشل فيه أيضاً، أن يقيم نوع من المؤسسات الإدارية والمهنية الصناعية الضخمة، وإعادة تنظيم العمل المؤسساتى فى جميع أنحاء الدول الأوروبية. ويمكن فيما يلى أن نعرض لأهم أفكار سيمون الإشتراكية بشئ من الإيجاز^(١).

(١) الإشتراكية والنظام التكنوقراطى:

سعى سيمون لتكوين حلمه السياسى بظهور تجمع سياسى وإقتصادى وإجتماعى جديد يعم الدول الأوروبية. وبقيّة أنحاء العالم، ورأى أن قيام الثورة السياسية الفرنسية عام ١٨٧٩م ما هى مظهر من مظاهر التغير والتى مهدت للثورة إجتماعية، وهذا ينطبق أيضاً على الثورة الصناعية، التى أحدثت تغييرات هامة بفضل تقدم العلوم والصناعة. ولكن هذا التقدم لا يمكن أن يكتب له النجاح والإستمرار ما لم تظهر طبقة من الفنيين والصناعيين المهرة والإداريين، الذين لديهم قدرة على إدارة المشروعات الصناعية والتجارية

(١) مزيد من التفاصيل أنظر:

- أريك رول، تاريخ الفكر الإقتصادى، ترجمة: راشد البراوى، القاهرة، دار الكتب، ١٩٨٦.
- Markham, H. (ed.) Henri de S. Simon (Selected Writing) Oxford, 1952.

العلاقة، وسمى هذه الطبقة بطبقة التكنوقراطيين، وأعطى لها أهمية كبرى وأكثر من إهتمامه بالطبقة السياسية. كما نجده إتخذ موقفاً متشدداً من الدين واعتبره من أحد العوامل التى تعوق التقدم والتطور، ونظراً لأن النظم الدينية سعت فى العصور الوسطى إلى رفض التفكير فى العلم والتقدم والأشياء المادية. ولكى يجب على النظام الإشتراكي الجديد تحت حكم التكنوقراطيين، أن يعطوا إهتماماً ملحوظاً لقيمة العمل، لدوره فى دفع عجلات التقدم والتطور والرخاء للإنسانية.

وإنطلاقاً من أفكار سيمون وتصوراته نحو الإشتراكية، وخلق جيل جديد من الفنين الصناعيين، وضع مؤلفاً هاماً سعى "بالمخطط" وضح فيه الرسائل العلمية لتحقيق نظام صناعي مثالي. كما حاول أن يقوى موقف هذه الفئة (التكنوقراطية) عن طريق تجميع الطبقات الإجتماعية الأخرى حولها وخاصة الطبقة البرجوازية، وحث الطبقات العمالية للإلتفاف حول هذا النوع من التجمع الطبقي، وهذا ما أدى إلى قيام الثورة الفرنسية الثانية عام ١٨٣٠م، والتي أحدثت الكثير من التغيرات التى نادى بها سان سيمون. من ناحية أخرى، حرص سيمون على أن يوضح بنوع من التحليل المثالي، ما ينبغي أن تقوم به الفئة للتكنوقراطية، التى يجب أن تعمل تحت سلطة كبار رجال الصناعة والدولة، وضرورة حدوث نوع من التفاعل الصادق بين هذه الطبقة والطبقة العمالية الكادحة، وعدم الإتحراف أو الفساد أو الإستغلال فى هذا النظام الإشتراكي الجديد، لأن ذلك يهدد طبيعة الحرية الإنسانية، كما رأى ضرورة أن يعيش الفرد تحت أقل سلطة مستغلة من الدولة، ويجب أن يحدد ذلك من قبل التشريعات القانونية التى يجب أن تكفل الأمر والحفاظ على المجتمع والنظام الإجتماعي ككل.

(٢) البناء السياسي والطبقي:

سعى سيمون لتحديد طبيعة البناء الطبقي والسياسي تحت إدارة طبقة التكنوقراطية، من خلال طرحه لعدد من الأفكار المثالية والتي رأى فيها ضرورة أن يحتاج المجتمع الجديد لنمط جديد من الدين، ويتميز به المجتمع الصناعي الذى يجب أن يقوم فيه العلماء والمتقنين بدور الكهنة والرهبان. كما يجب أن لا تصاغ القيم الأخلاقية بصورة ميتافيزيقية أو غيبية أو روحية،

ولكن يجب أن تصاغ فى إطار أقيم الأخلاقية المهنية. كما حاول أن يقدر قيمة العمل، ولكن لابد أن يتغير نظام العمل فى المجتمع الإشتراكى التكنوقراطى، ويصبح بعيداً عن نظام السخرة، ويجب أن يظهر نوع من الرضا العام بين الفئات العاملة فى هذا النظام الإشتراكى. كما يجب تنمية القيم الجماعية وأساليب العمل والتعاون بين الأفراد والجماعات، حتى يودى ذلك إلى نظام إجتماعى طبقي مميز، يحترم جميع الطبقات الإجتماعية دون إستثناء.

وعموماً، منعى سيمون لأن يضع طبقة التكنوقراطية فوق السلم الهرمى للطبقات الإجتماعية التى توجد فى المجتمع الإشتراكى وأن يكون هناك نوع من التدرج الطبقي، وذلك على أساس الدور الوظيفى أو المهنى لكل طبقة وخدماتها فى المجتمع الحديث. ولكنه رأى أن الطبقة التكنوقراطية طبقة كبرى، وتشمل العديد من الفئات الإجتماعية من عمال ورأسمالين ومحامين ومهندسين وأطباء وغيرهم من المهنيين. والمتقنين الذين يعملون بأيديهم وعقولهم أو الإثنين معاً. ولهذا أطلق عليها بالطبقة التكنوقراطية الكبرى، والتى يقع عليها عبئ إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع. وإن كان سيمون فى نفس الوقت، سعى لوضع الطبقة غير العاملة والصناعية أسفل الهرم الطبقي الإجتماعى، كما حرص عموماً، على أهمية أن تودى الطبقة الكبرى إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العمالية الكادحة.

كما حرص سيمون على ضرورة إعادة التدرج الطبقي فى المجتمع الإشتراكى، وذلك حسب مكانة ومركز الطبقات والفئات الإجتماعية ودورها الوظيفى فى هذا المجتمع وهذه الخطوة "إعادة التدرج الطبقي" تسمح بتحقيق العدالة الإجتماعية بين الطبقات الإجتماعية. ومن ثم، فإن نظام الطبقات يعتبر ذو ضرورة إجتماعية وسياسية، ولكن لايجب أن تطغى طبقة على أخرى فلايد من حدوث نوع من التساند الطبقي، ولكن عن طريق الإنقاذ أساساً حول طبقة التكنوقراطية تلك الطبقة التى توجه مصالحها الخاصة نحو تحقيق المصالح العامة، وإعتبارها المحور الرئيسى للطبقات المنتجة جميعاً فى المجتمع الإشتراكى. كما حذر سيمون من إقتسام المجتمع الصناعى إلى طبقتين فقط وهما: الطبقة الرأسمالية الصناعية، والطبقة العمالية أو الكادحة، لأن ذلك سوف يقسم المجتمع إلى معسكرين متصارعين. نظراً لأن الطبقة

الأولى دائماً إلى تحريض للسيطرة على الطبقة الثانية. كما أكد على أهمية وجود الحكومة كنظام إدارى وتنظيمى، يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين أحوال الطبقات الاجتماعية وخاصة الطبقات الاجتماعية. بإيجاز، حرص سيمون على أن يقدم نظريته عن الاشتراكية بنوع من المثالية، من خلال تركيزه على الطبقة التكنوقراطية، وهذا ما لم يحدث فى المجتمع الرأسمالى بصورة واقعية، وأصبح نقطة إنطلاق أساسية لأفكار ماركس ذات الطابع الشيوعى والمتحيز لطبقة البروليتاريا وليس الطبقة التكنوقراطية.

(٣) النظرية الماركسية.

عكست طبيعة الأفكار السياسية والإقتصادية والاجتماعية، التى ظهرت فى أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عن وجود تيارات ونظريات سياسية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل وهذا ما ظهر فى نظريات السيادة المطلقة، والعقد الاجتماعى، والتى ركزت على ضرورة التغير والإصلاح الشامل، والتخلص من سيطرة السلطة الدينية الكنيسية. إلا أن القرن التاسع عشر بدأ يطرح أفكاراً سياسية تبلورت فى نظريات ليبرالية نفعية، وأخرى إشتراكية مثالية، إلا أن جاء ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣م) ليضيف نظرية جديد سميت نسبة إليه (الماركسية)، ولنطرح هذه النظرية الكثير من القضايا السياسية والإقتصادية والاجتماعية ذات الطابع النظرى تم تطبيقها من الناحية العملية ولتؤسس واقعاً الإتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية الشرقية (سابقاً) ولتى إستمرت كواقع سياسى إلى متفرب من نهاية القرن العشرين. والمتتبع لتطور الفكر الإقتصادى الاجتماعى خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، يجد أن طبيعة المناخ الفكرى والايديولوجى الموجود فى المجتمع الأوروبى آنذاك قد مهد لظهور فكر ماركس وزميله أنجلز، وتمثل هذا المناخ فى آراء أصحاب المدرسة الإشتراكية المثالية سواء فى إنجلترا أو فرنسا ولتى عرضنا أفكارها السابقة.

كما يعكس طابع الحياة السياسية والاجتماعية لأوروبا أبان منتصف القرن التاسع عشر، عن إهتزاز قوى لدعائم النظام الكلاسيكى القديم حيث أنهار حكم الملك لويس فيليب فى فرنسا ونشطت الحركات العمالية فى باريس، وفى بلجيكا تصدع الحكم الملكى بقوة. وقويت موجة الإحتجاجات فى ألمانيا

وإيطاليا وفينا وبراغ. وعموماً، إزدهرت الحركات الراديكالية ضد الطبقات الحاكمة نتيجة لتهديدها من أخطار الشيوعية، التي تزعمها كارل ماركس وأنصاره، وتركت آثاراً متعددة بالرغم من حركات القمع المستمر لها، وإنشئت دولة قوية عظمى في العقد الثالث من القرن للحالي إستمرت تقريباً ثلاثة أرباع قرن من الزمان، وإمتدت خارج حدودها تاركة وراءها العديد من نظم الحكم الشيوعية أو الإشتراكية، وتبناها الكثير من القادة السياسيين والإقتصاديين والمفكرين الاجتماعيين. ثم، ما لبث أن تداعت وتركت للبشرية أفكاراً ونظريات تعد ميراثاً هائلاً للأجيال القادمة لمساعدتهم في فهم طبيعة الإنسانية وتوأمين التطور الاجتماعي.

بالإضافة إلى الطبيعة السياسية والاجتماعية أو المناخ العام في أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي أثرت على نوعية الفكر الماركسي وأرائه الأساسية، إلا أننا نجد أيضاً أن الحياة الاجتماعية والعائلية والمهنية لماركس تعد من أهم العوامل التي جعلت منه ناقدًا اجتماعيًا وسياسيًا وإقتصاديًا وناقماً على طبيعة الظروف والحياة الاجتماعية العامة التي رأى من الضرورة تغييرها بكافة الوسائل الإصلاحية والثورية الدموية. وفي الواقع، لقد تعددت القضايا التي طرحها ماركس وزميله "إنجلز"، لتشمل أموراً متعددة، لا تزال تعتبر موضع دراسة وتحليل من جانب العديد من المهتمين بالعلوم الإنسانية ككل، وهذا ما هو واضح من خلال تحليلنا للتراث العلمي المعاصر لعلم الاجتماع السياسي. وعموماً نحرص حالياً، لتناول عدد من القضايا الهامة التي تتدرج تحت إسهامات الماركسية في المجال السياسي والإقتصادي والتي ترتبط بموضوع إهتمامنا خلال هذا الفصل.

(١) قيمة العمل الإنساني:

ينظر ماركس إلى العمل باعتباره نشاطاً هادفاً للحصول على الأشياء المادية، ومن ثم، فالعمل شرط أساسي لبقاء الإنسان وجوده، نظراً إلى أن العمل بهذا المعنى، ينتج الأشياء ويشبع الحاجات وخاصة الأشياء التي لها قيمة إستعمالية. وهكذا فالقيمة الإستعمالية لا تتفصل عن الأشياء المادية (السلع) والتي تتحقق عملية إنتاجها في الإستهلاك. وعلى أية حال، سعى ماركس،

لجعل العمل منتج للقيمة الإستعمالية، ولكنه لا يعد المصدر الوحيد لها خاصة وأن عملية الإنتاج تحتاج إلى المادة المشكلة لها.

على ضوء ذلك، ميز ماركس بين العمل الخاص الفردي، وعمل المجموع الكلي لأفراد المجتمع والذي ينتج عنه المجموع الكلي للقيم الإستعمالية التي يتطلبها المجتمع. فالعمل الفردي يكتسب أهميته من خلال أهميته الإجتماعية لأنه جزء من المجموع الكلي في العمل الإجتماعي والذي يتحدد حسب طبيعة الخصائص وتقسيم العمل ونوعية التنظيم الإجتماعي الموجود. وعن طريق إستخدام المدخل الموسيولوجي التحليلي التاريخي المقارن، سعى ماركس لتوضيح عملية تحويل العمل الفردي إلى جزء صغير في العمل الإجتماعي وذلك حسب نوعية العلاقات الإجتماعية والنظام الإجتماعي. كما طبق ذلك في تفسيره للنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة، والمشروع الفردي، وللكتسب الخاص، والتبادل وعملية توزيع العمل الإجتماعي الذي يحدد بدوره كل من القيم الإستعمالية التبادلية.

كما حدد ماركس عملية قياس السلع وقيمتها التبادلية حسب العمل اللازم إجتماعياً والمكون لإنتاجها. ومن ثم، فالعمل في الإنتاج الرأسمالي ذو طابع مزدوج، فهو منتج لكل من القيم الإستعمالية والتبادلية في نفس الوقت. وبعد هذا التحليل الماركسي لنظرية القيمة على أساس العمل خروجاً عن نظام تحليلات المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية، حيث يحلّ كيفية تحديد القيمة التبادلية لقوة العمل، شأنها شأن أى سلعة أخرى، تقاس بمقدار حجم العمل اللازم إجتماعياً والذي يتجسد في وسائل معيشة العامل. ولكن الرأسمالي يعمل على شراء قوة العمل من العامل ليس طبقاً لقيمتها الحقيقية، ولكن حسب دفع أجر العمل لتقليل (الكفاف)، بالرغم من أن قوة العمل المبذولة تفوق أجر العامل الذي يحصل عليه. وهذا ما عبر عنه ماركس في تحليله للفرق بين "قيمة الإنتاج والأجور" والذي ينتج عنها "فائض القيمة" الذي يحوز عليه الطبقة الرأسمالية وحدها. وعموماً رأى ماركس أن "فائض القيمة" يعد مؤشراً حقيقياً للإستغلال الرأسمالي للطبقات العاملة.

(٧) نظرية التطور الإقتصادي:

حلل ماركس طبيعة النظام الرأسمالي، مشيراً لكيفية سيطرة الطبقة المالكة للبرجوازية على وسائل الإنتاج وحرصها على تراكم رأس المال، وسعيها إلى لحكام عصر المنافسة، حتى تستمر في سيطرتها على القوى المالية. ولقد وضع ماركس مخططاً لإعادة الإنتاج للموسع ليوضح عملية أو نظرية التطور إستناداً إلى تصوراته عن العلاقة بين الإستثمار والإستهلاك، وتكوين رأس المال أو ما أسماه بعملية التراكم الرأسمالي. تلك العملية التي يحركها عاملان أساسيان هما أولاً: الطبيعة أو السمة المميزة للنظام الرأسمالي، ومنافسة الطبقة الرأسمالية من أجل الحرص على إستمرارية هذا النظام، وثانياً، للتقدم التكنولوجي المستمر، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإنخفاض تكلفة السلع وتحقيق فائض مستمر ومتزايد للقيمة الإضافية. إلى رأس المال. علاوة على ذلك، يحرص الرأسماليون على زيادة معدلات الربح وفائض العمل عن طريق إطالة ساعات العمل، وخفض الأجور، وزيادة إستخدام قوة العمل.

ويضيف ماركس، أن عملية التطور الإقتصادي للرأسمالية تكون في إضطراب مستمر، بسبب حرصها أيضاً على تكوين ما أسماه "الجيش الإحتياطي الصناعي" من القوى العاملة. حيث تحرص الطبقة الرأسمالية على وجود تضخم نسبي من العمالة يساعدها لمواجهة الأزمات الإقتصادية أو التقلبات الدورية التجارية. فهذا الجيش من العمال، بعد بمثابة خزانة إحتياطي لقوة العمل يدعى في أوقات الضرورة ويمنح أجوراً أقل. وعلى أية حال، حرص ماركس على الإستشهاد بالكثير من الأحداث الصناعية والتجارية التاريخية ليؤكد تصورته على العلاقة بين درجة التطور الرأسمالي وزيادة ثروة رأس المال، وزيادة عدد الجيش الإحتياطي الصناعي، وتضخم وسائل الإنتاج وقوتها الإنتاجية. ولكن بالرغم من ذلك، تتضائل مستويات الأجور والمعيشة للطبقات العاملة وإستغلالها بصورة مستمرة، إلا أن ماركس يخلص في النهاية، إلى أن عملية تطور الرأسمالية وتركيز رأس المال المستمر سوف يؤدي إلى تناقضات متعددة، الأمر الذي ينتج عنه زوال الرأسمالية ونزع الملكية الخاصة وإحلالها بالملكية الجماعية. وهذه هي فكرته الأساسية عن

التغيير الإجتماعى أو نظرياته فى علم الاجتماع التى جعلها إطاراً عاماً لتحليلاته وأفكاره الاقتصادية.

وفى هذا الصدد يشير أحد رواد علم الاجتماع الاقتصادى المعاصرين نيل سمسلى *N. Semelser*، بأن تصورات ماركس ذات طابع معقد، حيث سعى لتفسير العلاقات المتأصلة بين القوى الاقتصادية والسياسية، وأشار لضرورة فهمها فى إطار المراحل التطورية أو للتنمية للنظام الاقتصادى، خاصة وأن المظاهر السياسية تعتبر بمثابة انعكاس واقعى للواقع الاقتصادى الموجود فى المجتمع. كما تتصارع تلك القوى السياسية والاقتصادية فى المراحل المتقدمة من درجات التقدم والتطور للمجتمع، وتؤدى إلى تدمير كل من القوى السياسية والنظام الاقتصادى ككل. ومن ثم، فإن العلاقة الوظيفية بين القوى السياسية والاقتصادية تعتمد على مراحل التنمية الفعلية فى المجتمع بصورة عامة.

(٣) الدولة والبيروقراطية:

تعتبر كتابات كارل ماركس من أهم الكتابات التى ساهمت فى تحليل كثير من موضوعات وقضايا علم اجتماع التنظيم، وأريما تظهر أهمية ماركس عموماً من خلال ما تعالجه كتاباته لطبيعة الصراع الطبقي فى المجتمعات الرأسمالية، وجدير بالذكر أن الإهتمام بدراسة هذه الكتابات يؤدى بالضرورة إلى فهم العديد من أنواع التنظيمات المختلفة والموجودة فى المجتمعات المعاصرة والتى تسيطر عليها كل من أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة فى هذه المجتمعات من أجل إستغلاله عامة الشعب أو ما يعرف بالطبقات العاملة والكادحة. ومن ناحية أخرى، أيضاً إن الإهتمام بتحليل كتابات ماركس يساعد على التعميق لفهم طبيعة وإتجاهات وأهداف التنظيمات البروليتارية.

ولفهم المنظور الماركسى *Marx's Perspective* بصورة مركزة يتضح عند تحليل كتابات ماركس لكل من الدولة والبيروقراطية *The State and Bureaucracy* تلك الكتابات التى يمكن إستنتاجها من خلال تحليلاته النظرية والتاريخية. ويعرض ماركس، على سبيل المثال، فى إحدى كتاباته

المعروفة تحت عنوان ⁽¹⁾ *Critique of Hegel's Philosophy of Right* عن
تصوره لمفهوم الدولة الحقيقية بأنه شئ أعلى يسمو فوق كل الصراعات
الجزئية، والتي تمثل المصالح العلمية تتجسد فيها الملكية النظامية والدستورية.
وتعتبر الدولة مصدر الحرية الفردية *Individual Freedom* وهي الأفكار
التي يحدث بداخلها الصراع من أجل تحقيق مصالح المجتمع المدني، ذلك
المجتمع الذي لا يستند على الإطلاق من نتائج هذه الصراعات. فالدولة، في
الواقع، هي الإدارة ووسيلة السيطرة والتحكم من قبل الطبقة الحاكمة وهي
القناع الذي يخفي وراءه مصالح هذه الطبقة من أجل تحقيق أهدافها وتحت
شعار ما يعرف بالديمقراطية.

وتعتمد الدولة على الطبع وعلى الأجهزة الإدارية لتحقيق أهدافها. وبذلك
طبقاً لأراء وتحليلات هيجل - وبوسيلة الطبقات التي تتمتع بدرجة عالية من
الذكاء والشعور بالوعي. ومن ثم فالبيروقراطية كما رأها هيجل تعتبر نظرية
بين كل من الدولة والمجتمع المدني *Civil Society*. ولكن إذا نظرنا لهذا
الإفتراس الذي يدعى أن الدولة تكون ممثلة للمصالح العامة *The Common Good*
وباعتبار الديمقراطية خادمها، فهذا بعيد تعريفها فهو إلهاب المصالح
الخاصة. وحينئذ تعكس الرؤية الهيجلية للدولة نوعاً من الغموض كما يكثف
عن ذلك تحليلات ماركس وبصفة خاصة في تحليله لمفهوم الإغتراب
Alienation. وفي الواقع، إن كل من الدولة والملكية، ومصالح الطبقة
الحاكمة أشياء متماثلة ومن أجل قبول ذلك الإدعاء فإن الدولة لم تعد بسيادة
حالة يمكن قبولها في ضوء فكرة التحول نحو العقلانية *Rationalization* لأن
ذلك يُعد نوع من التجاهل وإهمال ما يعرف باسم الواقعية المادية *The Material Reality*
ويمكن أن نلاحظ حسب وجهة نظر هيجل وتصوره لكل
من الدولة وأجزئها البيروقراطية والطبقة العمالية والتي تصبح بعد ذلك طبقة
عمالية *Universal* تلك الطبقة التي تمثل من قبل المجتمع ككل، تكون على
عكس آراء ماركس حيث يجد أن الطبقة العاملة هي الطبقة العمالية التي يجب

(1) Marx, K. "Except from " Toward the Critique of Hegel's Philosophy
of Right " Marx & Engels Basic Writing, (ed.) by L.S Feuer,
Fontana Collins Publish. Camp. 1981.

أن تظهر عن طريق تكوين النشاطات الثورية وأن كل من الملكية الخاصة والطبقات والطبقات سوف تختفى بالفعل.

ويشير ماركس في إحدى كتاباته الأيديولوجية الألمانية *The Germany Ideology* إلى الخطوات التي تطورت فيها الطبقة العمالية نفسها منذ البداية إلى أن تصبح طبقة عمالية. حيث تبدأ هذه المراحل منذ الوهلة الأولى عند فهمنا لطبيعة النظم الاجتماعية الموجودة في الواقع، حيث توجد روابط قوية بين كل البناءات الاجتماعية والسياسية مع وسائل الإنتاج. وأن كل من هذه البناءات في الدولة تتدخل مع بعضها بصورة مباشرة مسيطرة على جميع حياة الأفراد الذين يعملون بفاعلية وينتجون الواقع المادى ذاته، بل يعملون أيضاً تحت طابع مادى مميز. تلك الحقائق جميعها تكشف النقاب عن طبيعة جوهر إنتاج الأفكار *The Production of Ideas*، والتصورات العديدة الأخرى وأهمها تكوين الوعي *Consciousness*، والتي توجه جميعها تجاه النشاطات المادية وتؤثر مباشرة في حياة الناس، والتي تعتبر لغة الحياة الحقيقية *The Language of Real Life*. وهكذا يظهر كل من التفكير، والتفكير والنشاط الذهني والعقلي للناس في هذه المرحلة والذي يعتبر بمثابة التدفق المباشر نحو سلوكهم المادى.

ويظهر لنا بوضوح من تحليل آراء ماركس السابقة حول أفكاره وما أسماه بالعلاقة الوظيفية بين كل من البناء الفوقى والبناء التحتى في المجتمع، إلى أي حد يمكن البناء الإقتصادى أن يحدد طابع البناءات الاجتماعية والثقافية والفكرية والمتمثلة في نوعية السياسة، والقانون، والأخلاق، والدين بإعتبارهم أهم مكونات الإنتاج الفكرى لأفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى، حاول ماركس أن يحدد بصفة خاصة كيفية تفسير نظام الدولة وأجهزتها البيروقراطية وذلك عن طريق تحليل مفاهيم كثيرة من أهمها مفهوم الإغتراب ومفهوم تقسيم العمل *The Division of Labor*، ذلك المفهوم الذى أعطى له ماركس أيضاً اهتماماً كبيراً وبصفة خاصة في تصوره للمجتمع الشيوعى، ذلك المجتمع الذى يعتمد على هذا المبدأ بل أصبح كل فرد فيه حراً وبعيداً عن القيود الأخرى التى توجد في المجتمعات غير الشيوعية. وعلى أية حال تصور ماركس أن مبدأ تقسيم العمل سوف يتلاشى بالفعل بعدما يصل المجتمع إلى المرحلة

الشيوعية الحقيقية، تلك المرحلة التي سوف تقضى تماماً على مشكلة الإغتراب أيضاً، وتظهر الحياة الجديدة للناس والتي تتمم بطابع الحرية الفردية ومظاهر الديمقراطية الحقيقية.

(٤) النظام الرأسمالي:

والواقع إن فلسفة ماركس وتفسيره للعمليات جاءت نتيجة لإهتمامه الشديد، بتحليل طبيعة النظام الرأسمالي والتطورات التاريخية التي أدت إلى ظهور ونشأة هذا النظام، وأهم التغيرات الجوهرية التي حدثت على البناءات الاجتماعية والاقتصادية له وتكوين المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث. وإن كان هذا الإهتمام الماركسي لم يظهر من فراغ بل لقد تأثر ماركس كثيراً بكتابات رواد علم الاجتماع الأوائل وخاصة تحليلات أوجست كونت وتفسيره للمراحل التاريخية لتطور المجتمعات ابتداء من المجتمعات اللاهوتية، ثم المجتمعات الإقطاعية والعسكرية، وأخيراً المجتمعات الحديثة الصناعية. فلقد اعتنق ماركس النزعة التاريخية في كتاباته متأثراً بأراء من سبقوه وعاصره من المفكرين والفلاسفة الاجتماعيين، وإن كانت قد تميزت كتابات ماركس عن غيرها من هذه الكتابات بإهتمامه بدراسة التناقض بين الطبقات والصراع المستمر بين الجماعات الاجتماعية من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية أو بما أسماه بالبناء التحتي. ومن ثم، فلقد إتسمت تحليلات ماركس بالبعد عن النزعة المحافظة التي كانت تسود أوروبا والتي تميزت بها معظم للكتابات التي ظهرت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وإعتنق ماركس المبادئ الثورية في التغيير والإصلاح كأساس لتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة أو طبقة البروليتاريا.

وتتميز كتابات ماركس عن النزعة الليبرالية المحافظة التي نصورت على سبيل المثال أن العلاقات الإدارية والتنظيمية بين طبقة العمال والمديرين الرأسماليين أو أصحاب العمل على أنها ظاهرة هامشية *Marginal Phenomena*. وهذا يعكس مدى حرص أصحاب هذه النزعة المحافظة على رؤية العلاقات الاجتماعية ليس فقط بين طبقة العمال وأصحاب العمل ولكن بين الطبقات الاجتماعية عموماً. على أنها علاقات يسودها طابع التجانس والتوازن المستمر دون الإشارة إلى للتناقضات الاجتماعية الملموسة في الواقع

الاجتماعى. وعلى العكس من ذلك، إهتم ماركس بتحليل مكونات وعناصر الصراع بين العمال والإدارة ذلك الصراع الذى يشير إلى التناقض بين إهتمامات ومصالح الطبقات العمالية والطبقة الرأسمالية. ولقد تصور ماركس من ناحية أخرى، أن هذا الصراع له وظيفة حيوية بإعتباره الدافع الأساسى والميكانيزم الأول لحركة التطور التاريخى الذى سوف يودى بالضرورة إلى إنهيار المجتمع الرأسمالى، وظهور المجتمع الإنتقالى أو المؤقت، ثم أخيراً إلى قيام المجتمع الشيوعى، الذى تظهر فيه الهيمنة الكاملة للطبقة العمالية، حتى يبلغ هذا المجتمع أعلى درجات تطوره عند إنتشاره فى جميع أنحاء العالم وقيام المجتمع الشيوعى العالمى.

(٥) الصراع الطبقي:

ركز كل من ماركس وإنجلز فى كثير من كتاباتهم ومنها على سبيل المثال *The Communist Manifesto*^(١)، على قضية الصراع الطبقي بين طبقة البرجوازية وبين طبقة الرأسمالية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وذلك عن طريق تتبع الجذور التاريخية لفكرة الصراع منذ فترات بعيدة. ولقد أشار إلى أن قضية الصراع قضية أزلية موجودة منذ القدم فى كل المجتمعات البشرية، حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة إلى طبقة تملك وأخرى تملك، ومن ثم لا تختلف طبيعة المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن أى نوع من أنواع المجتمعات البشرية السابقة عليها. ولكن تتميز المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن تلك المجتمعات بما تملكه طبقة البرجوازية الرأسمالية وسيطرتها على جميع وسائل الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، تصور ماركس أن هذه الطبقة لن تعد قادرة على أحكام سيطرتها الإقتصادية والسياسية على أدوات وقوى الإنتاج، ولم تعد لديها الكفاءات اللازمة لتطور الإنتاج بالرغم من خلقها لظاهرة السوق العالمى وخصائصه الإحتكارية، كل تلك العوامل سوف تعجل بإنهيار المجتمع الرأسمالى، بالإضافة لعدم إهتمامها أساساً بقضية توزيع الدخل بين الطبقات الإجتماعية على أسس المساواة والعدالة الإجتماعية بين المجتمع. وهكذا، سوف يكون الطريق مفتوحاً لقيام الثورة العمالية والتي تتميز عن غيرها من الثورات

(1) See, for more details, Marx & Engles, *The Communist Manifesto*, (Laski's edition) N.Y. 1967.

الماضية بأنها لا تعتبر ثورة أقلية ضد أخرى، بل هي ثورة أغلبية محرومة ضد أقلية مالكة مسيطرة على كل شيء في المجتمع.

ويشئ من الإيجاز، ولتفسير وجهة نظر ماركس حول تصوراته المادية *The Materialist Concepts*، نعرض تلك التصورات التي استند إليها كثيراً لفهم التاريخ والتي تتكون من ستة افتراضات مستقلة هي:

١- تشير معظم أزمنة التاريخ، إلى أنه تاريخ صراع الطبقات.
٢- تتحدد الطبيعة الخاصة لبناء الطبقات الاجتماعية بواسطة نظم الإنتاج، *The Mode of Production*.

٣- إن النظام البرجوازي مثله جميع النظم الاجتماعية حيث يحمل في ثناياه متناقضات كبيرة تؤدي إلى حله وتتميره ذاتياً.

٤- سوف تأخذ الطبقات العاملة نظام المبادرة وتكتسب ما يعرف بالسيطرة السياسية *The Political Hegemony*.

٥- سوف تتبنى الطبقة العاملة النظام الإشتراكي أولاً ثم تتحول إلى النظام الشيوعي.

٦- ستعكس كل من الثقافة والعلم الجديدين لكل من الإشتراكية والشيوعية أعلى درجات الإنجاز للحرية الفردية.

لقد بنى ماركس تحليلاته على أهمية إنتشار الشيوعية ليس فقط على المستوى المحلي للإتحاد السوفيتي بل يجب تصدير هذه الثورة لجميع أنحاء العالم حتى تصبح صورة الطبقة العاملة طبقة عالمية. ومن ناحية أخرى لقد جعل ماركس قوة الدولة شيئاً ما فوق المجتمع ذاته، وذلك عن طريق تحويل الملكية الخاصة لملكية الدولة. ولقد استندت أفكار ماركس على دراسة وتطبيق بعض نظم المجتمعات الرأسمالية الغربية مثل بريطانيا وفرنسا كما أشار لذلك في عدد من كتاباته. ويشير أيضاً إلى أنه يجب أن تقبل النشاطات للثورية *The Revolutionary Activities*، إلا بعد زيادة فأغلبها حتى تحكم سيطرتها على كل من الدولة والأجهزة البيروقراطية *The Bureaucratic Apparatus* ويؤكد ماركس أن هذه السيطرة تعتبر مركزاً أساسياً لتأشئ قوة الدولة في المجتمع الشيوعي. وكما أكد ذلك في برنامج الحزب الشيوعي، إن دعوة الطبقة العاملة لكي تسيطر على الدولة شيء لازم وضروري، لأنه كما يحكي

لنا التاريخ أن (الدولة) تعتبر السلاح التنظيمي الذي تسيطر به الطبقة الحاكمة على جميع الطبقات الأخرى وأجهزة الدولة⁽¹⁾.

ولكن توجد بعض التساؤلات الهامة التي تطرح نفسها الآن وهي: كيف يمكن طبقاً لهذه التصورات أن تزداد قوة طبقة البروليتاريا؟ كيف للفرد أن يكون متأكد أن ذلك يحدث تحت حكم البروليتاريا والتي تؤدي إلى ديكتاتورية حتى وأن كانت في مرحلة الانتقال؟. وللإجابة على ذلك، أن كتابات ماركس ذاتها دليل لمناقشة تلك التساؤلات وتقديم إجابات متنوعة لها. وكما يشير على سبيل المثال ليفري *Lefebvre* في كتابه *موسولوجيا كارل ماركس*⁽²⁾ *The Sociology of K. Marx* أنه توجد على الأقل ثلاث إستراتيجيات ثورية ظهرت بوضوح في كتابات ماركس وتمثل إنعكاساً حقيقياً لظروف العصر الذي عاش فيه وهي:

أولاً: طبعة الموقف في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء كتابة ماركس وتكوين آروه والتي ألححت إليه إمكانية العمال أن يحققوا أهدافهم بالوسائل السلمية عن طريق التنظيم السياسي والانتخابات.

ثانياً: طبعة الموقف في ألمانيا حينما كانت الحركة لديها مناصرة من غالبية القوة العاملة وحثها على الصراع مع الطبقة الحاكمة من أجل السيطرة على الدولة. وحينئذ كانت ألمانيا أثناء عهد بسمارك يتمتع بفرص كبير من قبل أصحاب الثروات وطبقة البرجوازية، لم يكن من السهل أن تخلع قبضة يدها من الدولة بدون أي نوع من الصراع.

ثالثاً: طبعة الموقف في فرنسا ووجود الطريق الثوري محكماً في قبضة أقلية نشطة كانت لديها الطاقة الفعالة والتنظيم الجيد، الذي جعلها على أتم الاستعداد لخوض معارك وصراعات مع الطبقة الحاكمة نيابة عن الطبقات العمالية.

وعموماً، ربط ماركس تصوراتهِ حول دراستهِ للحركة المادية التاريخية لتطور المجتمعات بنوعية الاقتصاد والسياسة وفكرة الصراع الطبقي. وحاول أن يحدد العلاقات المتداخلة فيما بينها والتي يمكن توضيحها بشئ من التركيز كما يلي:

(1) *The Source. Marx & Engels*, op. cit, p. 53.

(2) *Lefebvre, H, The Sociology of K. Marx (Allen Lane, 1968) p.168.*

أولاً: تدل حركة التاريخ المستمرة إلى أن كلا الإنسان وأفكاره ونسق معتقداته تدخل في علاقات متداخلة ومعقدة، والتي يتم تشكيلها حسب نوعية البناءات الاجتماعية والإقتصادية الموجودة وخاصة علاقات وقوى الإنتاج، التي تلعب دوراً جوهرياً وأساسياً في تشكيل الأنساق الفكرية والثقافية للفرد في المجتمع.

ثانياً: يوجد في كل مجتمع تمييز واضح للنوعين من البناءات: أولهما يسمى بالبناء التحتي أو الأساسي *Infra - structure* الذي يشير إلى قوى وعلاقات الإنتاج، والثاني يسمى بالبناء الفوقي *Super - structure* والذي يشير إلى البناءات التنظيمية والمؤسسات السياسية والقانونية والثقافية التي تكون وتشكل الأنساق الفكرية والأيدولوجية والفلسفية العامة للمجتمع ككل.

ثالثاً: يشير ميكانيزم الحركات التاريخية إلى نوع من التناقض في فترات تاريخية معينة من التطور بين قوى الإنتاج *The Forces of Production*، وعلاقات الإنتاج *The Relations of Production*، وتعمل قوى الإنتاج على تحقيق وظيفة هامة في المجتمع، وهي العمل على زيادة الإنتاج، تلك الوظيفة التي تقوم على أسس المعرفة العلمية والتكنولوجية وتنظيم القوى العاملة في المجتمع، أما علاقات الإنتاج فأنها تشير بالضرورة - كما تصورها ماركس - إلى علاقات الملكية في المجتمع، وإرتباطها بنظام العمل وتوزيع الدخل القومي *Distribution of the National Income*.

رابعاً: إن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو شئ حداثي السبب الأول الذي يظهر الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي بين طبقتين رئيسيتين هما: طبقة البرجوازية الرأسمالية وطبقة البروليتاريا العمالية. فالأولى، تحاول بكل الطرق أن تحتفظ بالملكية الخاصة ووسائل الإنتاج، ومقاومة توزيع الدخل القومي، والثانية، تكون في حالة صراع مستمر مع الطبقة الأولى، ولكن تتميز طبقة البروليتاريا بأنها طبقة ثورية تقدمية تسعى إلى تشكيل التنظيم الاجتماعي الجديد في المجتمع الثوري.

ذلك المجتمع الذي يتميز بدوره عن المجتمع الرأسمالي لأنه يسعى بصفة

مستمرة لتطوير علاقات الإنتاج من أجل الأغلبية من أفراد المجتمع، وتوزيع الدخل القومي بصورة عادلة على جميع الطبقات دون إستثناء. خامساً: إن الحركة الراديكالية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تتضمن فى حد ذاتها نظرية الثورة *The Theory of Revolution*، وكما توضح الحقائق التاريخية أن الثورة لا يمكن وصفها أو حدوثها مثل الأحداث السياسية الأخرى، لأنها لم تحدث من فراغ بل تسعى إلى تحقيق وظائف متعددة كانت بمناسبة البواعث الأولى والدوافع الأساسية لقيامها. ومن ثم فالثورة نتاج لتراكم ظروف وأحداث وتناقضات عديدة فى المجتمع أدت إلى ظهور من أجل حل هذه التناقضات، وهذا ما حدث على سبيل المثال، عند قيام المجتمع الرأسمالى فى حد ذاته وثورته على علاقات الإنتاج فى المجتمع التقليدى الإقطاعى. وأخيراً يتصور ماركس أن نفس الشئ سوف يحدث للمجتمع الرأسمالى وسوف تقوم الثورة الاشتراكية من قبل طبقة البروليتاريا فى النظام الرأسمالى بأكمله والسعى من أجل تطوير كل من قوى وعلاقات الإنتاج.

سادساً: لقد حاول ماركس فى ضوء تفسيره أن يميز بين نوعين من البناء فى المجتمع هما: البناء التحتى، والبناء الفوقى والذي حدد عن طريقهما علاقة الاقتصاد بالمجتمع وفكرته حول الصراع الطبقي. ومن ناحية أخرى حلل ماركس العلاقة المتناقضة بين الواقع الاجتماعى وما أسماه بوجود الوعى *Cosciousness*. فلقد رأى أن الشعور والوعى هو الذى يحدد الواقع الاجتماعى وليس العكس، لأن جميع تصورات الفرد وآرائه وأنساق معتقداته وأيديولوجيته وثقافته بصفة عامة تتحدد فى ضوء العلاقات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع الذى نعيش فيه.

(٦) تطور المجتمعات البشرية:

إن تحليلات ماركس وتصويراته لمراحل التاريخ البشرى وتفسيره لتطور المجتمعات تتشابه مع تحليلاته كثيراً من رواد علم الاجتماع وخاصة تحليلات أوجست كونت. وإن كان مركز ماركس على تحديد المراحل التاريخية على أساس طبيعة النظام الاقتصادى القائم فى كل مجتمع من المجتمعات على حده. وفى ضوء ذلك وضع ماركس أربعة نماذج معينة من الإنتاج الاقتصادية التى تتميز بها المجتمعات البشرية وهذه للنماذج الذى وضعها ماركس هي:

١- الأسبوى *The Asiatic*

٢- القديم *The Ancient*

٣- الإقطاعى *The Feudal*

٤- البرجوازى *The Bourgeois*

وأشار ماركس إلى أن نماذج الإنتاج تعبر في حد ذاتها عن طبيعة الصراع الطبقي الذي يوجد في كل مجتمع من المجتمعات على حدة. فلكد عكس نموذج الإنتاج القديم طبيعة النموذج المستغل للإنسان وطاقاته في عهود العبودية *The Slavery* وأيضاً النموذج الإقطاعي الذي يتصف بعبودية الأرض *Serfdom*، أما نموذج البرجوازية فيشير إلى إكتساب الأجور *Wage Earning*. وتوضح النماذج للثلاث مدى إستغلال الإنسان وخاصة النموذج البرجوازي الذي يعتبر أكثر النماذج سوءاً وسيطرة وتحكماً على الفرد وطاقاته. ومن ثم تلك العوامل تساعد على قيام النموذج الأمثل وهو النموذج الاشتراكي للإنتاج *The Socialist mode of Production* الذي سيقضى على هذا الإستغلال ولا يعد له وجوداً بل يقضى على الطبقة البرجوازية الرأسمالية وملكيته لوسائل الإنتاج والملكية وهيئتها السياسية في المجتمع. أخيراً، يوضح ماركس النموذج الأسبوي للإنتاج، بأنه نموذج لم يظهر في الدول الغربية بل ظهر في مجتمعات أخرى لم تظهر فيها نماذج الإنتاج الثلاث السابقة، بل يتميز هذا النموذج لخضوع جميع أفراد الطبقة العاملة إلى الدولة أو الطبقة البيروقراطية *The Bureaucratic Class*. ونعكس آراء ماركس لنموذج الإنتاج الأسبوي مدى إهتمامه بالعلاقة التي تربط الدولة البيروقراطية ونموذج الإنتاج وربما ظهر في العديد من كتابات علماء الاجتماع وتعليقاتهم بوجود نوع من الإستغلال للإنسان داخل المجتمع السوفيتي نتيجة لسيطرة الدولة على الطبقة العاملة.

خاتمة:

كشفت النظريات السياسية الحديثة التي ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن الكثير من الأفكار والقضايا السياسية، التي أصبحت موضع إهتمام علماء الاجتماع السياسي، وخاصة خلال القرن العشرين وهذا ما سنعالجه خلال الفصل القادم. فلقد طرحت النظريات السياسية الليبرالية

النفعية، التى ظهرت فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الكثير من التصورات التى جاءت فى علم جديد وهو علم الاقتصاد السياسى، ليضيف أبعاداً جديدة، حاول فيها رواد هذه النظرية، من أمثال آدم سميث، وبنتام، وجون ستورانت مل، وبالطبع، هناك من طرح العديد من الآراء السياسية غيرهم آخرون لم نستطع أن نشير إليهم جميعاً بقدر ماحاولنا أن نعرض لهؤلاء الرواد الذين كانت لهم بصمات واضحة، على الفكر الإقتصادى والسياسى مع المراحل الأولى لظهور المجتمع الصناعى. وإن كانت آراء النظريات الليبرالية النفعية لم تظهر من فراغ، بقدر ما كانت هناك العديد من المدارس الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التى ظهرت فى أوروبا مثل مدرسة التجاربيين فى بريطانيا، ومدرسة الليبراليين فى فرنسا.

وعموماً، لقد عبرت آراء النظرية الليبرالية النفعية، عن طبيعة الحياة الإجتماعية والإنسانية، وذلك فى إطار مذهب نفعى، يقوم على أسس فلسفية أخذت من السعادة والطموح واللذة والحرية الفردية، مدخلاً أساسياً لها فى وضع أسلوب للعمل والإنتاج، والفكر المنظم الواقعى لكثير من الأنشطة الإقتصادية والسياسية التى يجنى ثمارها المجتمعات البشرية. خلال العصر الحديث. كما أعطت هذه النظرية أهمية خاصة للتطبيقات المتعلمة والمنقّة التى تجعلها تسعى للعمل والنشاط والبعد عن الكسل، لأن قيمة العمل تحدد طبيعة ونوعية السعادة، ليس للأفراد ولكن للصالح العام. كما حرصت النظرية الليبرالية على أن تحدد وظيفة الدولة كنظام سياسى، وبعيداً عن مبدأ السيادة المطلقة الذى نالت به النظريات السياسية خلال العصور الوسطى، أو تفضيل نظم سياسية وديمقراطية أم ملكية كما جاء ذلك فى نظريات العقد الإجتماعى والسياسى. ولكن إهتمت النظرية الليبرالية، بتحديد وظائف الدولة أو الحكومة، باعتبارها المنظم والحارس الأمين، الذى يجب أن يراعى الحريات السياسية والإقتصادية بكل معانيها.

من ناحية أخرى، جاءت النظريات السياسية الإشتراكية المثالية، لتعكس نمطاً فكرياً وفلسفياً سياسياً مثالياً فى نفس الوقت، وهذا ما تبلور فى أفكار كل من هيجل، وأوين، وسيمون، حيث عبر كل منهم عن الفلسفة الإشتراكية المثالية فى كل من ألمانيا وبريطانيا، وفرنسا. فلقد حرص هيجل على أن يطرح أفكاره الفلسفية الجدلية الدليكتيكية، ليوضح طبيعة تصوراتته حول الدولة القومية والروح الإنسانية، وأن يتناول ذلك من منظور مثالى وما

ينبغي أن تقوم عليه الدولة، والنظام السياسى، والعلاقات السياسية الدولية. كما حرص أوين، على أن يبرر تجربته الخاصة فى إنشاء مجتمع سياسى وإقتصادى مثالى، فشل فى تحقيقه سواء فى بريطانيا أو الولايات المتحدة، لإعتبارات (إمبريقية) ونوعية الظروف الاجتماعية الواقعية المتغيرة. أما سيمون، فقد حرص على وضع نظرية سياسية إقتصادية وإجتماعية مثالية، من خلال طرحه لطبيعة النظام الإشتراكى الأمثل، الذى يجب أن تسيطر عليه طبقة أو صفوة للتكنوقراطية، فى المجتمع الحديث، ودورها فى صنع أسس النظام الإشتراكى الذى كان يحكم به سيمون بصورة عامة.

كما جاءت الماركسية كنظرية سياسية وإقتصادية وإجتماعية لتصنيف العديد من الأفكار الهامة، التى لا تزال تشغل العقل الإنسانى، حتى بعد إنهارها فى الإتحاد السوفيتى (سابقاً). ولكن أكدت على متغيرات أخرى منها: الصراع الطبقي، والبناءات الفوقية والتحتية، والإغتراب ودور التكنولوجيا، والطبقة الرأسمالية، ونظام الملكية، والحريات العامة، والديمقراطية، الشيوعية وتكوين رأس المال، وطبقة البروليتاريا، وظهور الشيوعية العالمية، وغير ذلك من أفكار عامة، لا يمكن أن يفسرها العقل البشرى ببساطة خلال القرون أو العصور القادمة، نظراً لأن الماركسية مثلت مرحلة سياسية وإجتماعية إمتدت قرابة قرن من الزمان، ولا تزال الكثير من الأفكار السياسية الماركسية (المعدلة) تحكم الكثير من النظم السياسية الكبرى فى العالم مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها. من ناحية أخرى، إن تحليل للتراث الماركسى، يبرهن على أن نظام الشيوعية لم يكن نظاماً سياسياً وإقتصادياً ظهر خلال القرن التاسع عشر والعشرين، ولكن تمتد جذوره التاريخية إلى العصور القديمة، وإن كانت جاءت أفكاره خيالية مثالية كما ظهرت أفكار أفلاطون على سبيل المثال، ولذا (الماركسية) تمثل نوع من تطور الفكر السياسى الحديث لنظم سياسية مثالية قديمة ظهرت فى الماضى فى إطار الأفكار اليوتوبية، كما تشكل نوع من الأيديولوجيات الحديثة التى سنعالجها فى الفصول القادمة بمزيد من التحليل.

الباب الثالث

النظم والعمليات السياسية

- الفصل الخامس: الدولة.
- الفصل السادس: الأحزاب السياسية.
- الفصل السابع: الأيديولوجية.
- الفصل الثامن: الثقافة والتنشئة السياسية.

الفصل الخامس

الدولة

تمهيد:

- (١) تعريف الدولة وأركانها.
- (٢) نظريات الدولة.
- (٣) أشكال الدولة.
- (٤) الدولة والحكومة.
- (٥) الدولة والسيادة.
- (٦) مستقبل الدولة المعاصرة.

خاتمة.

يعكس تحليل التراث العلمى للعلوم الإجتماعية عامة، وعلم الإجتماع السياسى خاصة، أن الدولة كنظام سياسى تعتبر من الموضوعات أو المجالات الهامة التى يهتم بمعالجتها المتخصصون فى هذه العلوم. كما تطرح مناقشات العلماء والباحثين قضية للدولة كسلطة سياسية أو نظام سياسى أو إدارى نشأ مع تطور المجتمعات البشرية المستقرة، كما لا يزال تفر من هذه القضية (الدولة) ذاتها على التحليلات المعاصرة فى مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية، وهذا ما يظهر بوضوح فى تحليلات علماء الإجتماع السياسى الكلاسيكى والمعاصر. وما من شك، أن الدولة كنظام أو سلطة سياسية تعتبر من التنظيمات أو المؤسسات أو الأجهزة السياسية والإدارية، التى شغلت إهتمامات الكثير من المتخصصين فى فروع علم الإجتماع المختلفة، مثل علم الإجتماع السياسى، وعلم الإجتماع الإقتصادى، وعلم إجتماع التنظيم، وعلم إجتماع التنمية وغيرهم من الفروع الأخرى. إلا أن الدولة، تعتبر من الموضوعات الهامة التى سعى لتحليلها علماء الإجتماع السياسى المعاصر بإعتبارها من أهم المجالات والميادين الحديثة فى الوقت الحاضر.

وتكمن أهمية معالجات علماء الإجتماع السياسى للدولة كنظام سياسى، بإعتبارها ممثلة للسلطة السياسية، أو التنظيم السياسى والإدارى الذى يقوم بمجموعة من الوظائف الهامة فى المجتمعات الحديثة. علاوة على ذلك، إن دراسة الدولة كموضوع أو مجال علمى لا يزال يتداخل معها الكثير من التحليلات الأخرى، نتيجة لما ينطوى عليه مفهوم الدولة من معان وأفكار متعددة، فالدولة، تعتبر من المفاهيم التى يرتبط تفسيرها بتفسير مفاهيم أخرى مثل، السلطة، والقوة، والسيادة، والنفوذ، والهيبة، والمجتمع، والسياسة، والإقتصاد، والنظم، وغيرها من المفاهيم التى تحتاج إلى معالجات دقيقة لتوضيح معانيها بصورة مميزة. وهذا ما جعل تعريف الدولة من التعريفات الصعبة والتى يصعب وضع تعريف محدد لها، أولاً، نظراً لتداخلها مع المفاهيم السابقة، وثانياً، تعدد إهتمامات المفسرين لها. سواء من علماء القانون، أو الفياسة، أو التاريخ، أو الإجتماع، أو الأثنوبولوجيا، أو الإقتصاد أو غيرهم من العلماء الإنسانية أو الإجتماعية الأخرى.

على أية حال، إن إهتمامنا في هذا الفصل يتركز في طرح العديد من الافكار التي تم مناقشتها من قبل، والتي تتمثل في أولاً، ضرورة وضع تعريف مميز للدولة، وذلك في ضوء تناول عدد من التعريفات التي ترتبط بالدولة بصورة عامة. كما نحدد أيضاً طبيعة أركان الدولة أو المقومات والأسس التي تقوم عليها وتكون بمثابة الأكوام التي يتم التعارف عليها بواسطة الدول الأخرى أو المجتمع الدولي. وثانياً، سنشير إلى أهم النظريات المفسرة للدولة، وخاصة أن هناك العديد من النظريات التي تعكس الإهتمام المشتركة بين العلماء والمفكرين والفلاسفة، والسياسيين والقانونيين، الذين حرصوا على وضع نظريات محددة لها. وثالثاً، نوضح أشكال الدولة ولاسيما في المجتمعات الحديثة، والتميز بين ما يعرف بالدولة الموحدة، والدول الاتحادية وغير ذلك من أشكال أخرى تعكس طبيعة الدولة من الناحية الواقعية والتي ظهرت خلال القرنين الماضيين. رابعاً، تحليل طبيعة التداخل بين الدولة والحكومة، والعلاقة المتبادلة بينهما وإلى أي حد تعتبر كل من الحكومة والدولة مفاهيم مترادفة من حيث إستخداماتها في الحياة اليومية أو من جانب المتخصصين في نفس الوقت، وما هي أهم أشكال الحكومات السياسية في الوقت الحاضر. وخامساً، سنشير إلى طبيعة العلاقة بين السيادة والدولة، ولاسيما أن السيادة والإعتراف الدولي بها تعتبر من أهم أركان الدولة الحديثة، هذا بالإضافة إلى أن قضية السيادة تعتبر من القضايا الهامة التي إهتم بها العلماء وظهرت معالجتهم في تحليلات متعددة ومتفرقة ولا تزال تشكل قضية سيادة الدولة أهمية كبرى في تحليلات علماء الاجتماع السياسي المعاصر. سادساً، وأخيراً نوضح بإيجاز مستقبل الدولة المعاصرة، ولاسيما بعد أن تغيرت ملامح الكثير من مظاهر الدولة القديمة والحديثة، وهذا ما ظهر خلال القرن العشرين والتغيرات التي ظهرت على النظام السياسي العالمي الجديد.

(١) تعريف الدولة وأركانها.

أولاً: تعريف الدولة.

حقيقة، لقد تعددت تعريفات الدولة نظراً لطبيعة الإهتمامات المشتركة من جانب العديد من علماء العلوم الإجتماعية سواء من علماء القانون، والتاريخ، والفلسفة، والسياسة، والإنثربولوجيا، والإقتصاد،

وغيرهم. ومن ثم، فإننا لسنا في موضع للإشارة إلى لكم المعرفى الهائل الذى طرحه هؤلاء العلماء أو تعريفاتهم بخصوص الدولة، ولكننا سنشير لأمثلة فقط لأهم التعريفات التى طرحت لتعريف الدولة وتلك بصورة مختصرة كما يلى:

١- تعريفات فقهاء القانون^(١):

- تعريف دوجي Duguit، تعتبر الدولة "حدث وواقعة إجتماعية، ومجموعة من المحاكم والمحكومين، كما أن التصرفات والأعمال التى يقوم بها الحكام تتم فى حدود القانون والإختصاص الممنوح لهم وتلتزم بها الجماعة السياسية".

- تعريف هولاند Holland، يعرف للدولة بأنها "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً، ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم".

- تعريف لاباند Laband، تعتبر الدولة بأنها جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة فى مواجهة الأفراد أو الأعضاء فيها".

٢- تعريفات علماء السياسة^(٢):

- تعريف جارنر Garner، أن الدولة كمفهوم فى علم السياسة والقانون العام "هى مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض، ويكونون مستقلين تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية، ويمكنون حكومة منظمة تدّين لها هبة المواطنين بالطاعة المعتادة".

- تعريف لاسكى Laski، تعتبر الدولة "مجتمع إقليمى مقسم إلى حكومة رديعية داخل مباحته الطبيعية المخصصة، وله سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى".

- تعريف أرسنت باركر A.Parker، الدولة "هى إتحاد خاص يوجد لتحقيق الغرض الخاص من الإحتفاظ بخطة إجبارية من النظام القانونى، ويعمل لهذه القوانين الموضوعية بواسطة جزاءات معينة".

(١) محمد كامل ليله، للنظم السياسية (الدولة والحكومة) بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩، ص ٤٣.

- وإنظر أيضاً: عبد الحميد متولى وآخرون، القانون الدستورى والنظم السياسية: الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٦٢، ص ص ٩٤، ٩٣.

(٢) محمد عبد المعز نصر، فى النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة، ١٩٧٢،

ص ص ٢٦، ٢٥.

٢- تعريفات علماء الاجتماع.

- تعريف روبرت ماكيفر R.Maciver^(١)، تعتبر الدولة تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها، وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها كما أن الدولة هي بنية المجتمع السياسية، وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها. وباختصار، تعتبر الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وليست مرادفة للحكومة.

- تعريف جينزبرج Ginsberg^(٢)، الدولة كتنظيم اجتماعي موجود في كافة المجتمعات لحماية الأعضاء وإداء مجموعة وظائف متعلق بتطبيق القواعد العامة لإقرار النظام.

- تعريف ماكس فيبر M.Weber، تعتبر "الدولة تنظيمًا عقلياً Rational Organization، يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها"^(٣). وفي تعريف آخر، يعرف "فيبر" الدولة بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، بإحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع (ذات الصفة الشرعية)^(٤).

٣- تعريفات علماء الاجتماع السياسي المعاصرين.

- تعريف فليب برو P.Braud^(٥)، يرى "برو" أن الدولة. كمفهوم يعتبر من المفاهيم الأكثر استعمالاً وبصورة جذرية بين العلوم الاجتماعية، وهذا ما يجعل البعض يقترح بضرورة إزالة هذا المفهوم. وإن كان استخدام كلمة الدولة في علم الاجتماع السياسي توحى بشكل خاص، بوجود كائن اجتماعي مجرد، مختلف تماماً، ويتميز عن المجتمع المدني الذي يحكمه، كما أنه لا وجود في الواقع إلا للأفراد، مقيمون فيما بينهم ومع الأفراد الآخرين علاقات ثابتة ومتعددة، وتأخذ شكلاً منظماً وقانونياً.

(١) ماكيفر، تكوين دولة، ترجمة/ حسن صعب، بيروت، دار الملائين، ١٩٦٦، ص ٥٠.

(2) Ginsberg, Sociology, London: Oxford University Press, 1934, P.147.

(3) Weber, M, Politics as Vocation in Girth & Mills, Frome Max Weber, OP. cit, P. 78.

(4) Weber, M, The Economy and Society, N.Y: Mecomillon, 1971, P. 57.

(٥) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٧٦، ٧٧.

ويوضح هذا التعريف السابق "برو"، مدى صعوبة تحديد مفهوم الدولة، إلا أنه معنى أيضاً إلى طرح ثلاث تعريفات فرعية للدولة من خلال تحليل وظائفها وكيانها الواقعي والثقافي والسياسي والمعرفي وهذه التعريفات بإيجاز:

- (١) الدولة كسلطة سياسية، أن تحديد مفهوم الدولة في مقابل المواطنين أو المجتمعات المحلية، تعني "شكلاً سلطوياً يمارس داخل المجتمع المدني Civil Society"
- (٢) تعريف الدولة على الصعيد العالمي: تكتسب الدولة مفهوماً أوسع من التعريف السابق فهي "(الدولة) مرادفة كمفهوم للمجتمع الشامل، والمنظم قانونياً في حيز محدود، والمشارك مباشرة في طبيعة القانون الدولي".
- (٣) تعريف الدولة ثقافياً، ويتدخل هذا التعريف مع التعريفين السابقين، فهي (الدولة) تعتبر مفهوم معنوي ولكنه منتج للواقع السياسي والثقافي، وهي الكيان الجمعي، المنفصل عن الأفراد أو الأعضاء في نفس الوقت، ولكنها تمارس بينهم امتيازات القوة العامة. إذن فهي (الدولة) الكائن أو النظام المجرد الرمزى، التي يتمثلها الأفراد والجماعات، ويعكس الكثير من الأبعاد والآثار الواقعية للملحمة.

بإيجاز، حاول "برو" أن يعكس طبيعة مفهوم الدولة وخصوصاً تحديد تعريف مميز لها، وإن كان طرح عدد من المفاهيم الفرعية التي تكشف عن طبيعة الدولة بالسلطة السياسية، ونظام سياسي وقانوني عالمي، ومفهوم معنوي وثقافي ورمزي وواقعي أيضاً.

ثانياً: أركان الدولة الأساسية:

كشفت التحليلات السابقة عن مدى صعوبة تحديد مفهوم علم وشامل للدولة، نظراً لطبيعة إهتمامات العلماء وتباين تخصصاتهم الأكاديمية من ناحية، وإلى تدخل مفهوم الدولة مع العديد من المفاهيم الأخرى من ناحية أخرى. وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أننا نلاحظ وجود اتفاق عام بين الدول حول وجود عدد من المقومات الأساسية، التي تقوم عليها الدولة أو مايسمى بأركان الدولة ويمكن الإشارة إليها بصورة مختصرة فيمايلي^(١):

(١) حقيقة توجد مراجع كثيرة تتناول هذا الموضوع أنظر على سبيل المثال:

- روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، خاصة الفصل الثاني (الدولة).

- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت: دار النهضة، ١٩٧٠.

- محمد كامل ليلة، مرجع سابق، خاصة الفصل الأول.

يعتبر عنصر السكان أو الشعب من المقومات الأساسية لقيام الدولة، ولا سيما أن الناس أو السكان يعتبرون المحور الأساسى الذى تقوم عليه الدولة، كما أن هناك ما يعرف الدولة بأنها مجموعة من الناس أو الجماعات التى توجد بينها تنظيم إجتماعى معين ويستند إلى الشرعية القانونية، ووجود التزام متبادل بين الحكام والمحكومين وهذا ما ركز عليه بالفعل رواد نظرية العقد الإجتماعى Social Contract. ومن ثم، يجب أن يتوافر لدى الأفراد أو السكان عنصر الرغبة المشتركة التى تجعلهم ينتمون لدولة معينة، وكما أن هذه الرغبة الأولى يجب أن تترجم فى وجود عدد من العناصر المشتركة مثل اللغة، والعادات والتقاليد، والإشتراك فى وجود الأصل، والدين، والآمال والطموحات، والإيديولوجيات العامة بقدر الإمكان. وإن كان يرى الكثير من المحللين للدولة، بأنه لا يشترط أن تكون الدولة متحدة فى الأصل، أو اللغة، أو الدين، وهذا ما هو موجود فى مقومات الدولة الدينية فى الوقت الحاضر.

فطبيعة مكونات الدولة الحديثة مرتبطة بالمقومات، ولكن غالباً ما تكون المقومات مجرد تعبير عن مفهوم الأمة، ويعكس هذا المفهوم إحساس الفرد أو الأعضاء والجماعات، بحياة مشتركة وإحساس مشترك يعكس نوع من التضامن تجاه هذه الأمة، وتغير الكثير من مفاهيم الفردية فى سبيل تحقيق مصالح الأمة أو صالحي الجماعة المشترك. فهناك الكثير من الدول الحديثة التى تكونت بالرغم من تعدد قوميات شعوبها وأفرادها مثل ألمانيا، والهند، والولايات المتحدة، وبريطانيا، التى شكلت الكثير من سكانها خلال القرنين الماضيين، وذلك نتيجة للحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية. وهذا ما ينطبق أيضاً إلى وجود اللغة أو الدين أو السلالة، حيث توجد على سبيل المثال فى الهند أكثر من ستة عشر لغة، وفى سويسرا أربعة لغات رسمية. كما ينطبق ذلك على حجم السكان، ولا يشترط وجود حجم معين، يحدد طبيعته الاعتراف لدولة، فقد يصل هذا الحجم إلى بضعة الاف مثل دولة موناكو، وقد يتجاوز ليصل إلى المليار ونصف المليار مثل الصين على سبيل المثال.

ومن ثم، نجد أن مفهوم الدولة يتداخل مع مفهوم الشعب والأمة، ولذا وجب التفريق أو التمييز بينهما، فالأمة هى مجموعة من الأفراد ترتبط فيما

بينها بروابط طبيعية معنوية مثل وحدة الأصل أو اللغة، أو الدين، كما يجمعهم علاقات إجتماعية تتمثل فى العادات والتقاليد والتاريخ المشترك. أما الشعب، فليس من الضروري توافر هذه المقومات أو الخصائص السابقة، لكى تصبح دولة، فليست كل أمة دولة، وليست كل دولة أمة، فالأمة العربية تتكون من مجموعة كبيرة من الدول، بالرغم من وحدة اللغة، والدين، والأصل، والعادات، والتقاليد، والتاريخ، وما إلى ذلك من خصائص وسمات مشتركة. كما طلّت الأمة البولونية فترة طويلة لكى تصبح دولة، كما توجد الدولة ولكن أفرادها لم يعدوا يكونوا أمة مثل الإمبراطوريات السابقة، مثل الدولة أو الإمبراطورية العثمانية، التى تفتت بعد الحرب العالمية الأولى، أو الإمبراطورية النمساوية والمجرية والثتان كانتا أمة واحدة ولكن تغير الوضع حالياً وأصبحت كل منهما دولة. كما نلاحظ أيضاً، أن الأمة الألمانية كانت أمة واحدة، ولكنها تفتت نتيجة الحرب العالمية الثانية وأصبحت دولتين، ولكن توحدت بعد ذلك مع نهاية القرن العشرين، وأصبحت دولة وأمة واحدة. وبالطبع هالك الكثير من الأمثلة على ذلك، عند دراستنا لتاريخ تطور الأمم والشعوب والدول خلال العصر الحديث. وهذا ما يجعلنا نهتم بتحديد مفاهيم الشعب (الذكان) والدولة، والأمة عند دراستنا لمقومات الدولة الحديثة.

٢ - الإقليم:

يمتد الإقليم هو العنصر الثانى الذى يحدد أركان الدولة، ولا يمكن الاعتراف دولياً أو عالمياً بالدولة بدون توافر هذا العنصر الذى يحدد طبيعة سيادة الدولة. وإن كانت طبيعة الأقاليم الجغرافية سواء أكانت جزءاً منفصلة أو إعتباره وحدة جغرافية واحدة، أو مقسمة إلى أقاليم أو أجزاء جغرافية متباينة لا تعتبر عائقاً أمام تكوين الدولة طالما أن الدولة تمارس سلطاتها وسيادتها على جميع حدودها الجغرافية. كما قد نتحدد الملامح الجغرافية للإقليم سواء أكانت حدوداً طبيعية مثل الصحارى والجبال، والأنهار والمحيطات أو أحياناً تشمل خطوط الطول والعرض المتعارف عليها دولياً. أو تكون هذه الحدود الإقليمية محددة حسب الإتفاقيات والمعاهدات الدولية و المتعارف عليها مع الدول المجاورة لها. كما يتم ترسيم الحدود على الطبيعية، ووضع خرائط ووثائق، جغرافية، تتفق عليها الدول فى حالة نزاعاتها الجغرافية.

كما يشتمل الأقليم الجغرافى، سطح الأرض وما عليه من أملاك خاصة وعامة، وما فيها من بنية تحتية مثل للطرق والمواصلات والجسور وما يشمل هذا السطح وما تحته من ثروات ومعادن وغيرها. كما يشمل الأقليم الحدود الإقليمية المائية المتعارف عليها دولياً سواء اكانت بحاراً أم محيطات، التى يتم تحديدها عن طريق القانون الدولى، ولتى كانت سابقاً ٦ أميال، ثم تغيرت إلى ١٢ ميلاً وأصبحت ٢٠ ميلاً، ولتى تعرف بحدود المياه الإقليمية. كما تمتد حدود الأقليم، لتشتمل طبقات الهواء الجوى ولذى يوضع لسيادة الدولة أو ما يعرف بالإقليم الجوى، ولذى لا يُسمح بالطيران فيه أو إختراقه إلا فى ضوء الإتفاقيات الدولية. وبالطبع، إن الكثير من الحروب والنزاعات الدولية الحالية تتم عن طريق عدم الإتفاق حول الحدود الإقليمية، وهذا ما ينتج عنه معظم حروب دول العالم الثالث خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسات الإستعمارية لتى تركت حدود مستعمراتها بدون تحديد واضح المعالم. أو حرصت على وضع فئات وجماعات إجتماعية بدلاً من الشعوب الأصلية، كما حدث ذلك فى وعد بلفور المشنوم ووضع اليهود فى فلسطين وأصبحوا مشكلة عنصرية فى الشرق الأوسط والعالم العربى. كما بالطبع، توجد الكثير من الخلافات حول الإقليم ومابه من موارد معدنية مثل البترول والغاز، كما هو الحال فى الخلافات القائمة بين الدول العربية الخليجية، وبين بعض هذه الدول مثل دولة الإمارات العربية وإيران على سبيل المثال.

٣- الحكومة:

نعتبر الحكومة هى الإدارة أو التنظيم السياسى للدولة وهذا ما أشار إليه الكثير من علماء الإجتماع السياسى من أمثال "ماكيفر"، و"غير"، و "برو"، وغيرهم آخرون، ولذا يجب أن نميز تماماً بين كل من مفهوم الدولة، والحكومة، حيث يعتبر المفهوم الأول أعم ولشمل من الثانى (الحكومة)، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، إلا أن الحكومة بإعتبارها السلطة القائمة أو المنفذة لعملية الحكم Government Process، على حد تعبير "روسو" Rousseau، ولتى تقوم بدور وسيط بين الحكام والمحكومين، تهدف إلى تحقيق الحرية وتنفيذ القانون فى نفس الوقت. أو كما أشار أيضاً، "هوبز" Hobes تحديد مفهوم (الحكومة) وشاركه

"بنفام" Bentham، والعديد من علماء السياسة البارزين الذين يرون أن الحكومة هي ذلك النشاط المرتبط بالحكم أو عملية الحكم، والذي يتمثل في ممارسة الضبط والسيطرة على الآخرين. كما أنها (الحكومة) تعنى الأداة التي بواسطتها يتم تحقيق النشاط في المجتمعات الحديثة^(١).

كما تمثل الحكومة السلطة السياسية Political Authority، والتي تعتبر العنصر الأساسي لقيام الدولة التشريعية، وما يشملها من تنظيمات ومؤسسات وأنظمة سياسية وإدارية. ولذا، كما يتصور "برو" Burdeau، أنه بغير السلطة السياسية (الحكومة) لا يمكن أن توجد الدولة، ولا تكون هناك نظم أو حياة سياسية. ومن ثم، فإن الحياة السياسية الحديثة كلها تتمركز حول السلطة بكل معانيها المادية والمعنوية^(٢). وهذا ما جعل "برو"، يعرف السلطة بأنها مركب من عناصر مادية وعضوية؛ وقوة موجهة لخزمة فكرة، وهي قوة تتولد نتيجة الوعي الاجتماعي Social Consuconess، كما تتجه تلك القوة نحو قيادة الجميع، والبحث عن الصالح العام والمشتراك، وقادرة على فرض هيمنتها وسيطرتها على أعضاء الجماعة وما تطرحه من قوانين وأوامر جديدة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول، بأن الحكومة جزء من مكونات الدولة، وتعتمد عليها الأخيرة كما تنظم الشؤون العامة والخاصة. ولذا، تعتبر الدولة هي الإطار التنظيمي الأعلى الذي يشمل الحكومة وغيرها من المكونات الأساسية الأخرى. لقد ظهرت الحكومة في إطارها الحالي بعد فترات طويلة من التطوير والتحديث، وهذا ما سنتسبر إليه لاحقاً عند تحليلنا لأنماط الحكومات.

٤ - السيادة:

يقصد بالسيادة، السلطة النهائية والمطلقة التي تمنح للدولة، وهي خاصية وسمة أساسية تتصف بها الدولة الحديثة، ولها: (السيادة) جانبان أساسيان، الجانب الأول، يرتبط بسيادة الدولة الداخلية، وهي سلطة الدولة في

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

— محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، (ج-٢) القوة والدولة، الإسكندرية:

دار والمعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

(2) Burdeau, G. *Traite de Science Politics, Tome (I), Paris, 1967, p. 11.*

نقلا عن: يحيى الجمل، للنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٧.

ممارسة نفوذها وسيطرتها على جميع الأفراد أو الجماعات والفئات الإجتماعية والتنظيمات والنقابات أو المؤسسات أى كان نوعها. كما يشمل ذلك أيضاً جميع المناطق والأقاليم والوحدات الجغرافية الفرعية التى تشكلها الدولة. كما يجب، على الأفراد أو جميع الفئات والهيئات والمؤسسات أن تخضع لهذه السيادة وطاعتها، كما يجب أن لا يكون هناك أى نوع من التدخل مع الدولة فى سيادتها للداخلية سواء من جانب دول أخرى أو إمتيازات أجنبية أو شركات عالمية أو منظمات دولية. أما الجانب الثانى، من السيادة الخارجية، فيقصد بها سلطة الدولة وسيادتها عن أى ممارسات أو تحالفات أو منظمات سياسية دولية خارجية، وخاصة أن الدولة تتمتع بالإستقلال السياسى التام الذى يمنحها حق إتخاذ القرارات ورسم سياستها الخارجية.

حقيقة، إن تحليل التراث السياسى، يوضح لنا طبيعة العلاقة بين الدولة والسيادة، ومدى تصنيف الدول وسيادتها من خلال هذا التراث، حيث وجدت دول ذات سيادة، وأخرى ناقصة السيادة، ودول لا سيادة لها وهذا ما سنشير إليه لاحقاً، عند الإشارة إلى أهم نظريات السيادة وتطوير هذه الفكرة عند الكثير من علماء السياسة من أمثال "هوبز"، و"بنتام"، و"أوستن" وغيرهم^(١). حقيقة، إن هناك للكثير من الآراء السياسية التى تشكلت فى مفهوم السيادة الخارجية، ولاسيما بعد أن تعددت نظم التبعية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية عامة، والتى نتجت عن طبيعة تأثير الكثير من العوامل والمؤثرات الخارجية العالمية، والتى تمثلت مؤخراً فى منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة، مثل صندوق النقد الدولى، أو البنك الدولى، وأيضاً فى التكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية التى إنتشرت مؤخراً خلال السنوات الأخيرة.

٥- الاعتراف الدولى:

بدون شك، إن عملية الاعتراف الدولى تعتبر أحد الأركان الأساسية التى تقوم عليها الدولة الحديثة، ولاسيما، أن طبيعة الحدود الجغرافية والأقاليم، وزبادة الصراع حول أملاك الموارد الطبيعية والثروات المعدنية أو غيرها عززت من مظاهر الخلافات الدولية. هذا بالإضافة إلى وجود الصراعات

(١) انظر:

- محمد عبد الممنز نصر، فى النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣.

السياسية والعنصرية على السلالة، أو الأرض أو الإقليم، كما يحدث في آسيا وأفريقيا خاصة. مثل الصراع الدائم بين باكستان والهند، وروسيا والصين، أو بين إسرائيل وفلسطين من شأنه يوضح طبيعة الاعتراف الدولي سيادة الدولة على أراضيها أو جزء منها أو على مؤسسة أو ممر مائي أو بحري، كما حدث خلاف الحدود بين إسرائيل ومصر على منطقة طابا، بعد انسحاب إسرائيل من سيناء. وبالطبع، هناك مظاهر متعددة للاعتراف الدولي سواء من جانب الأمم المتحدة، أو الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية، أو الدول ذاتها كأعضاء في النظام السياسي الدولي. بلإنجاز، إن الاعتراف الدولي، يعتبر من أهم مقومات قيام الدولة وإعترافها عضواً في المجتمع الدولي.

(٢) النظريات المفسرة للدولة.

حقيقة، لقد تعددت النظريات المفسرة للدولة والتي تعرف بنظريات أصل الدولة ونشأتها، ولاسيما، أن الدولة تعتبر ظاهرة اجتماعية وسياسية وجدت منذ القدم، وتعكس مراحل تطورها تطور المجتمعات البشرية على مر العصور التاريخية المختلفة، إلى أن وصلت إليه في شكلها الجديد والمعيز خلال العصور الحديث. علاوة على ذلك، لقد انشغل للعقل الإنساني بالدولة وكانت موضع اهتمام كبير من جانب الفلاسفة، وعلماء الدين، والمفكرين والسياسيين، وعلماء الاقتصاد، والقانون، والسياسة، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، والتاريخ وغيرهم آخرون. وعموماً، وفي إطار اهتمامنا بطبيعة الدولة ونشأتها وتطورها، نطرح فيما يلي بصورة موجزة لعدد من النظريات المفسرة للدولة:

١- النظرية الفلسفية الأخلاقية:

تعتبر تحليلات كل من سقراط وأرسطو وأفلاطون أو غيرهم من فلاسفة الإغريق (اليونانيين القدماء) بمثابة الإطار المرجعي لنظريات الدولة التي تنسجم بالطابع الفلسفي والأخلاقي. وهذا ما جعل الفكر الإغريقي التقديم يتسم بهذا الطابع لتحديد الفرض الأساسي من قيام الدولة، وذلك من أجل تحقيق الخير والسعادة للبشر. فقد نادى أفلاطون على سبيل المثال في مؤلفاته وخاصة الجمهورية، أو كتابه السياسي، فقد أكد على أن مهمة الدولة تتمثل في تحقيق الخير والسعادة والوصول إلى الكمال والفضيلة وتحقيق العفة والشجاعة

والعدالة والحكمة وغير ذلك من خصائص وسمات أخلاقية وفلسفية سامية. كما أن الدولة يجب إخضاعها لسلطة واحدة وهى سلطة إرادة الشعب ويسعون إلى تحقيق من الدولة كنظام وسلطة سياسية وأخلاقية وتجعلهم يتحولون إلى الزهد والعفة والشجاعة وإكتساب مكارم الأخلاق الحميدة. وهذا ما جعل أفلاطون، ينسب ممارسة السلطة إلى الطبقات العليا فى المجتمع وخاصة الفلاسفة، لأنهم أكثر الأفراد الذين يمكن أن يمارسوا الخصائص الأخلاقية السابقة.

كما حاول أفلاطون، أن يحدد خصائص ممارسة السلطة والحكم وذلك عن طريق عقد إختبارات تأهيلية للمرشحين لعملية الحكم ومدى مقاومتهم لإغراء المنافع الشخصية وهذا ما طرحه أفلاطون فى مدينته المثالية، وسعيه لتقديم خبرته عن واقع الحياة السياسية فى دويلات اليونان القديمة، وإشارته أيضاً إلى أفضل أنواع الحكومات السياسية وأنواعها من ناحية ممارستها للحكم. وإن كانت إسهاماته النظرية الفلسفية الواقعية والأخلاقية قد تجسدت بعد ذلك فى أفكار تلميذ أفلاطون (أرسطو) فحاول أن يضع الخطوط الواقعية لنظم الحكم الناجحة، والأسباب التى تؤدى إلى فساد عملية الحكم وممارسة السلطة، وكيف بعد القائمين على السلطة عن مكارم الأخلاق والفضيلة وأيضاً الخبرة، والرؤية الواقعية. كما حاول أن يحدد العلاقة الواجبة توافرها بين الحاكم والمحكومين من أجل تحقيق نظام ديمقراطى عادل. كما أعطى حقوقاً كثيرة للشعب المحكوم أو المحكومين فى محاولتهم لرد السلطة أو للحكومة وإستبعاد الحاكم، الذين يركزون على المنافع الفردية دون تحقيق الصالح العام. وهذا ما جعله يستخدم خبرته السياسية الواقعية والأخلاقية، ويؤكد على أن أفضل أنواع الحكومات والدول وهى الدولة الدستورية التى تعتمد على سيادة الطبقة البوسطنى، والتى تتمتع كثيراً بالمزايا الأخلاقية، وهذا ما أكد عليه كتابه الأخلاق، والسياسة، ومحاولته عموماً، لقيام نظرية سياسية على أسس أخلاقية وديمقراطية.

٢- نظرية العقد الإجتماعى:

ظهرت نظرية العقد الإجتماعى. Social Contract، مع البدايات الأولى من القرن السابع عشر، ولكنها إنتشرت خلال القرن الثامن عشر، وتقوم هذه النظرية على فرضين أساسيين وهما: أولاً، حالة الفطرة الأولى، والثانى العقد. ويعكس الفرض الأول، أن حالة الفطرة الأولى التى كانت

تعيّشها الجماعات البشرية كانت خالية من القولين المدنية (الوضعية) التي لم تعرفها المجتمعات الإنسانية إلا خلال العصر الحديث. وأن عملية تنظيم العلاقات والملوكيات وأنماط التفاعل كانت تتم من خلال القانون الطبيعي Natural Law، وإن كان علماء وفلاسفة نظرية العقد الإجتماعي قد اختلفوا في تفسيراتهم حول وصف الإنسان ومعيشتته وسلوكه وأنماط تفاعله خلال هذا النوع من المجتمعات التي كانت تقوم على الفطرة. فالبعض منهم تصور هذه الحالة، أنها مرحلة وحشية، والبعض يصفها بعدم الاستقرار، كما تصورها آخرون بأنها حياة مثالية رومانية، كما جاءت في تصورات كل من "لوك" و "روسو" بصورة خاصة.

أما الفرض الثاني، العقد الإجتماعي، فلقد حاول العلماء أن يفسروه حسب تحليلاتهم السياسية، فالبعض منهم تصور العقد بأنه حقيقة تاريخية تشرح نشأة المجتمع وتطوره، ورأى آخرون، أنه العقد (عقداً حكومياً) نشأ بين الحاكم والمحكومين. أما الفكرة الأساسية التي تقوم عليها فكرة العقد الإجتماعي تتمثل في تفسير أصل نشأة الدولة، وهي تنازل الأفراد أو الجماعات عن جزء من حقوقهم أو جميعها وخاصة الحقوق الطبيعية، مقابل تمتع بامتيازات وحماية المجتمع الإنساني (الدولة). ولاسيما، أن الفرد قد إتفق بمحض إرادته على أن يتنازل عن بعض حقوقه الطبيعية للعيش مع الآخرين والتعاون من أجل السيطرة على الطبيعة (البيئة الخارجية) والبيئة الإنسانية التي تغلبها الروح الإنسانية النفعية وتحقيق الصالح للفرد فقط. وفي الواقع، يرى كثير من شراح هذه النظرية، إن جذورها تمتد إلى أفكار فلاسفة الإغريق، حيث نادى بها كل من أفلاطون وأرسطو، ثم تم تطويرها بواسطة الإمبراطورية الرومانية، خاصة عندما حدد القانون الروماني سلطة الإمبراطور من خلال سلطة الشعب. ثم تطورت هذه النظرية خلال العصور الوسطى الإجتماعية، وظهرت فكرة الإتفاق، بين النبلاء الإقطاعيين والشعب وأن يقوم النبلاء بحماية الأفراد أو الجماعات وتوفير الأمن والاستقرار لهم. ولكن لم تتبلور هذه النظرية إلا في آراء "هوبز" حيث إستعان بها لتأكيد الحكم الملكي المطلق، و"لوك" لتفسيره لنظام الحكم الدستوري، وإهتم بها "روسو" لتحليل نظام السيادة الشعبية وتأييده. ويمكن الإشارة إلى هؤلاء العلماء أو أصحاب نظرية العقد الإجتماعي بصورة مختصرة كما يلي:

- نظرية هوبز :

تصور هوبز، أن الإنسان كان يعيش حالة الفطرة الأولى عيشة كلها بؤس وشقاء ووحشية، نظراً لعدم وجود القوانين المنظمة للحياة أو التي تراعى حدود الأمن والاستقرار. ولكن لم يستطع الإنسان الإستمرار على هذا الوضع القاسى، ولذا سعى للتعبير وسيلة أخرى للعيش والاستقرار، وذلك عن طريق التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية لعدد من الأشخاص، أو شخص واحد يكون طرفاً فى العقد المبرم بينه وبين الأفراد العاديين المحكومين. ولكن هذا العقد، يُمنح لصاحب السلطة العليا جميع الحقوق، التى بموجبها يصبح الأفراد فى طاعة تامة له دون تردد أو التعبير عن مظاهر الرفض لهذا النظام، ولاسيما أن الأفراد قد تنازلوا عن حقوقهم بمحض إرادتهم.

- نظرية لوك :

يختلف "لوك" مع "هوبز" فى تفسير حالة الفطرة الأولى، حيث رأى أن حالة الفطرة كانت تسودها الحرية والمساواة بين الأفراد، ولاسيما أن القانون الطبيعى كان ينظم حياتهم ويمنحهم حقوق لرعاية أملاكهم وغير ذلك من حقوق متعددة أخرى. فهذه الحالة الأولى لم تكن بالوحشية كما تصورهما "هوبز"، ولكن حسب رأى "لوك"، أن الناس لجؤا إلى العقد، لعدم وجود تنظيم دائم لحياة الفطرة أو لعدم وجود هيئة أو فرد يكفل عملية إستمرارية الحقوق الطبيعية. ولذا، تعاقد الناس فيما بينهم على إختيار هذا الفرد أو الهيئة السياسية المنظمة، وليكنوا مجتمعاً سياسياً، ويتم ذلك عن طريق تنازلهم عن بعض حقوقهم الطبيعية لتحقيق هذا الهدف.

- نظرية روسو :

حاول رسوا أن يأخذ موقفاً بوسطياً بين أفكار كل من "هوبز" و "لوك"، وأن يوفق بين السلطة المطلقة للحكام، وبين الحق المطلق للأفراد، كما تصور بأن حالة الفطرة الأولى. كانت مثالية نعم فيها الفرد بالإستقرار والهدوء والطمأنينة. ولكن الإنسان ينشد إلى التنظيم والاستقرار أو بصورة أكثر حتى يدعم إستمرارية وجوده ويحى حياة طبيعية، ولذا تخلى عن بعض حقوقه الطبيعية فى سبيل الحصول على حقوق أخرى مدنية، وذلك بمحض إرادته العامة. هذه الإدارة تعتبر أساس مبدأ السيادة والسلطة للأفراد أنفسهم،

وليس الحكام، ولكن دور الحكام يتخلص في خدمة الأفراد وتحقيق السيادة الشعبية. فالشعب أو الأفراد، هم أصحاب السلطة السياسية أو الدولة، وأن الفرد ما هو إلا جزء من هذا الشعب ولذا فإن طاعة أوامر الشعب هي في حد ذاتها طاعة لأوامره نفسها.

٣- نظرية الحكم المقدس.

سميت هذه النظرية بمسميات عدة، فلقد سميت بالنظرية الدينية (الثيوقراطية). أو نظرية النشأة المقدسة، وجاءت تلك التسميات مترابطة عموماً^(١). كما قد أُنشئت العديد في الدول القديمة ولا يزال البعض منها موجوداً نتيجة إرباطها بالدين. ورأى أصحاب هذه النظرية أن السلطة السياسية المطلقة تمنح للحكام بإعتبارهم ممثلين لله على الأرض أو أنهم رمز للآلهة أو الآلهة أنفسهم. وهذا ما ظهر عند قيام العديد من الدول الفرعونية القديمة، حيث إرتبط الفرعون وسمى بالله أو الملك الله. كما أن الديانة اليهودية نظرت على أن الله قد أنشئ السلطة الملكية، وهو ذاته ينتخب الملوك ويمنحهم سلطاته هو أيضاً ينتزِعها منهم. إذا، فإن الملك في نظر الديانة اليهودية وكيل الله ولا يسأل إلا أمام الله، ولم يكن الشعب اليهودي لديه أي إدارة في إنتخاب أو إختيار للملك ولذا كان يجب على الأفراد طاعة عمياء أو طاعة مطلقة.

وخلال الفترات الأولى من ظهور المسيحية ظهرت نظرية الحق الإلهي في الحكم لتؤيد فكرة الحكم المطلق للملوك، وأن الله قد وضع السلطات جميعاً في أيديهم، ومن لم يطع هذه السلطات فإنه يعد من من لم يطع الله. أيضاً ويصابون باللعنة. كما حاول زعماء الكنيسة المسيحية أن يفسروا وجود الحكومة أو السلطة السياسية، لأن الناس خطائون وأن هذه السلطة جاءت بمثابة عقاب على خطيئة البشر. وأن الملك هو ممثل الله على الأرض ويجب على الناس طاعته، وهذا ما جاء في آراء الكثير من فلاسفة ومفكرى المسيحية من أمثال "القديس أوغسطين" و"توما الاكويني". حيث تصور الأول على سبيل المثال، أن الله يكافئ الشعب الصالح عن طريق منحه حاكم صالح ويعاقب الشعب الفاسد

(١) أنظر على سبيل المثال:

- فوزى أبودياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، بيروت: دار النهضة، ١٩٧١، للفصل لثالثى.

بحاكم فاسد. وفي الواقع، لقد استغلت هذه النظرية كثيراً خلال فترات حكم رجال الدين المسيحي لأوروبا خلال العصور الوسطى، ولقد استخدمها القادة الدينيين من رجال الكنيسة في تبرير وجودهم في الحكم واستغلالهم للسلطة السياسية وضرورة طاعة الشعب لهم وأيضاً هذا ما جعل "البابا" خلال العصور الوسطى يمنح الشرعية لإختيار الأمراء والحكام والنبله السياسيين والأباطرة أو يقصى من الحكم والسلطة من يخالفه أوامرهم وتعاليمهم. ولذا، لقد استمدت سلطة الكنيسة سلطتها من تبرير أصحاب الحكم المقدس، وحاول بعض المفكرين السياسيين بعد ذلك، أن يحولوا هذه النظرية لتبرير السلطة للملك المطلق أو السلطة الملكية المطلقة، كما جاءت في آراء "هوز" على سبيل المثال.

٤ - نظرية القوة:

جاءت هذه النظرية لتبرر منطق القوة أو الغلبة لقيام السلطة أو الدولة، حيث يتصور أصحاب هذه النظرية، أن المجتمع نشأ نتيجة لخضوع الضعيف للقوى، وأن الغلبة والسيطرة للأقوى والأصلح، وهذا ما يترجم بعد ذلك في نظريته "دارون" عن البقاء للأصلح والأقوى، التي تم استغلالها جيداً من قبل أصحاب نزعات القوة والغلبة السياسية. أو أيضاً أصحاب النزعات الميكافيلية نسبة إلى "ميكافيللي"، صاحب فكرة الغاية تبرر الوسيلة، ولابد أن تكون القيادة السياسية أو الملك أو القائد السياسي متمتعاً بخصائص عقلية وجسمانية وسياسية، تجعله يحقق أغراضه بكافة الوسائل سواء أكانت مقبولة أخلاقية أم غير أخلاقية. وهذا ما سعى إلى تبرز ميكافيللي في كتابه "الأمير"، الذي تصور فيه القائد الشجاع، الماكر، المدير للحيل والمؤمرات والذي يقتنص الفرص، وغير ذلك من سمات يجب أن تتوفر في القائد السياسي لقيام دولة سياسية قوية. وهذا ما أراد به ميكافيللي تحقيقه في إيطاليا، نظراً لمعايشته ظروف سياسية صعبة، جعلت من إيطاليا مطمعاً للدول الخارجية، ولذا، رأى ضرورة وجود قيادة سياسية تتسم بالخصائص السابقة لتوحيد الأمة الإيطالية وظهور الدولة القوية.

كما يرى أصحاب هذه النظرية، أن تحليل تاريخ الشعوب والمجتمعات السياسية، يرى أن تطور البشرية ذاتها جاء نتيجة تسلط أصحاب القوة وسيطرتهم على الضعفاء واستعبابهم. وهذا ما ظهر في الحياة الاجتماعية ذات الطابع العقلي، فلقد استغلت واستعبدت القبائل القوية القبائل الضعيفة بل

ضممتها ضمن ممتلكاتها، وهذا ما ظهر أيضاً فى حياة الدول الأمم، أو الإمبراطوريات القوية وخلال العصور الوسطى، فقد نشأت الممالك والإمبراطوريات القديمة على أنقاض الممالك والإمبراطوريات الضعيفة. وفى الواقع، لقد استغلت هذه النظرية فى تبرير القوة والغلبة لصالح الأقوياء، وهذا ما جاء خلال عملية تفوق السلطة الكنسية على السلطة الدنيوية خلال العصور الوسطى، وتفوق السلطة الدنيوية (السياسية) على السلطة الدينية خلال العصور الحديثة. كما استغلها أصحاب النظرية الفردية الذين يسعون لإثبات حقوق الأقوياء فى السيطرة وحكم الضعفاء. كما استخدمها النظرية الشيوعية فى تبرير السلطة السياسية الرأسمالية والاقتصادية وإستغلالها قوة للعمل للطبقات الفقيرة والمحرومة.

٥- النظرية التاريخية:

يطلق الكثير من علماء السياسة والتاريخ والإثنولوجيا على هذه النظرية بالنظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، وترجع أفكار هذه النظرية إلى أن الدولة كنظام سياسى تطور بصورة تاريخية وتدرجية، وأن نشأتها الأولى ترجع إلى ما قبل التاريخ. وتوجد مجموعة من العوامل الرئيسية التى تساعد على تطور الدولة ونموها كنظام سياسى ومن أهم هذه العوامل (١) العلاقات القرابية (الدم)، (٢) علاقات الدين، (٣) الوعي السياسى. وتظهر علاقات الدم أو القرابة، خاصة عندما تدرس التنظيمات الإجتماعية البدائية التى كانت تقوم على علاقات الدم والقرابة كأساس للتعاون الإجتماعى ولزواج المتبادل والنشاط الإقتصادى العائلى. كما كانت حياة الأفراد أو الفرد ترتبط بالعائلة التى ينتمى إليها. بما تطورت العائلات القرابية لتشكل نمطاً جديداً من التنظيمات الإجتماعية.

البطون، ثم تطور هذا النمط الإجتماعى، لتتعاون مجموعة من البطون، بين العشائر، وتقوم مجموعات الأخيرة بتكوين القبائل، وهذا ما طور عموماً المجتمع القبلى ونظام الدولة فيه. كما يرى أصحاب هذه النظرية، إن علاقات الدم عملت على تقوية علاقات أخرى مثل اللغة، والعادات والتقاليد، والهدف المشترك.

أما علاقات الدين، فكانت من أهم العوامل التى ساعدت على تطور التنظيمات الإجتماعية وظهور نظم الدولة وهذا ما أيدته تحليلات أصحاب النظرية الدينية (الثيوقراطية)، التى رجعت نشأة الدولة أساساً إلى الدين كما ظهر خلال الدولة الفرعونية. اللاهوتية، والدولة اليهودية، والدولة المسيحية

خلال العصور الوسطى وظهور السلطة الكنسية. والدين أو علاقات الدين، لا يقصد بها الدين أو الديانات السماوية ولكن أيضاً الديانات الأرضية، مثل البوذية، أو الهندوسية، التي لعبت دوراً أساسياً في تكوين الدولة كنظام سياسى ولكن لم تنفقد أهمية الدين إلا خلال العصور الحديثة، ولا سيما بعد فصل الدين عن الدولة، وهذا ما ظهر فى العديد من الدول المتقدمة، إلا أننا نلاحظ أن الدين مازال له هيئته وسلطانه فى الكثير من مناطق العالم الحديث. أما الوعى السياسى، بإعتباره من أهم عوامل تطور الدولة كنظام سياسى، ظهر بعد أن تعددت النظريات والاتجاهات التى تبرر أن الوعى السياسى لدى الأفراد أو الجماهير كان وراء تطوير الدولة وتحديثها، وهذا ما ظهر فى مفهوم الإدارة العامة، ومبدأ السيادة الشعبية، وظهور النظم الدستورية، وتطور حركة العلم والثقافة وظهور طبقة المثقفين كقوة أو صفوة سياسية تشارك فى عملية الحكم وتحديث نظم السياسة فى العديد من مناطق العالم.

٦- النظرية الماركسية:

ما من شك، إن النظرية الماركسية تشكل أهمية كبرى فى دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التى ظهرت خلال العصر الحديث، حيث ركزت هذه النظرية تحليلاتها على دراسة النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما نظام الدولة وكيفية نشأتها وتطورها وإضمحلالها ثم إلغائها. فالدولة فى تصورات كل من "ماركس" وزميله "إنجلز"، لم ننشأ إلا من أجل تحقيق مصالح طبقة الرأسمالية أو أصحاب المال أو الصفوة السياسية، ولهذا حاول كل منهما أن يبرر عملية نشأة الدولة فى المجتمعات التاريخية ذاتها ظهرت نتيجة لوجود الصراع الطبقي الأزلئ بين الأفراد والجماعات والطبقات، لأنها كجهاز إدارى وسياسى، تهدف للمحافظة على الصراع أو القوة أو التفاوت الطبقي حتى تستطيع الطبقات المالكة، أن تحقق مصالحها وتحكم سيطرتها على الطبقات الفقيرة والمحرومة. كما أن الدولة كنظام سياسى تضخم وظائفه وأساليبه فى السيطرة على الطبقات الفقيرة، وما هى إلا جهاز رأسمالى وشأنه شأن المؤسسات والشركات الصناعية والإنتاجية التى تدعم النظام الاجتماعى والاقتصادى للرأسمالية^(١).

(١) أنظر، محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ١٤٨.

ومن ثم، فإن الدولة حسب المنظور الماركسي أنماط ظهرت في المجتمعات البشرية والتاريخية السابقة، لتعزid فئة المستغلين من الطبقات المالكة وأحكام السيطرة على الطبقات الفقيرة. وهي (الدولة) ظاهرة مصاحبة للتناقض الطبقي الذي وجد منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر. وإذا، يجب أن يظهر المجتمع الشيوعي الذي يلغى هذا الصراع نتيجة لإلغاء الملكية والمصالح المادية الرأسمالية التفعية، وتحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وإحكام سيطرة الطبقة العمالية (البروليتاريا) على نظم الحكم. ونستطيع أن تبسمر الدولة في مرحلة الانتقال من البروليتاريا العمالية إلى الشيوعية العمالية، حتى يمكن إتاحة الفرصة للطبقة العمالية، أن تنظم نفسها بصورة أكثر ويسود بينها قيم الحرية، والمساواة، والعدل، والسلام، ونختفى نزعات الأنانية والتفردية والإستغلال، وغير ذلك من مظاهر الرأسمالية والتي تستوجب وجود الدولة للمحافظة على القيم الفردية والاحتكارية. والواقع، إن تتيوبات "ماركس" و"انجلز" عن أهمية إختفاء الدولة من الحياة السياسية في مجتمع الشيوعية أو بروليتاريا العمال، كان نوع من الخيال اليوتوبي. وهذا ما واجهه بالفعل "لينين" عندما حاول تطبيق آراء "ماركس" و"انجلز" المثالية عن الدولة، ووجد من الصعوبة إلغاؤها كنظام سياسى أو جهاز إدارى من الناحية الواقعية.

(٣) أشكال الدولة.

كشفت النظريات المفسرة للدولة مدى تباين وجهات نظر علماء السياسة، فقانون والإجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ وغيرهم من العلماء والمفكرين المهتمين بقضية الدولة فى المجتمعات الحديثة، أو كيفية تطورها عبر العصور التاريخية إلى أن وصلت على ماهى عليه خلال المجتمعات الحديثة. فلقد تعددت الآراء حول طبيعة تطور الدولة حسب المفهوم الدينى (التيوقراطى)، أو حسب نظريات العقد الإجتماعى وحالة الفطرة الأولى والتعاقد بين الحاكم والمحكومين، أو طبقاً للأفكار التطورية والتاريخية التى وجدت من المنظور التاريخى التطورى تفسيراً، لطبيعة نشأة الدولة حسب مراحل التاريخ أو تطور المجتمعات البشرية وإن كانت الآراء حول نوعية هذه المراحل أو تصنيفها بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى أن إسهامات النظرية الماركسية قد ساعدت كثيراً فى فهم دراسة ظاهرة الدولة وخاصة فى المجتمعات للرأسمالية البرجوازية والمجتمعات الشيوعية.

على أية حال، إن إسهامات علماء الاجتماع السياسى وعلماء السياسة الاجتماعى وغيرهم من المهتمين بقضية الدولة يعطون إهتماماً ملحوظاً أيضاً، لتحليل أشكال الدولة وكيف ظهرت أنماط هذه الأشكال سواء فى العصور القديمة وفى المجتمعات الحديثة فى الوقت الحاضر. وهذا بالفعل ما نسمى للإشارة إليه بصورة موجزة، حيث تم تقسيم الدولة إلى شكلين رئيسين وهى:

١- الدولة البسيطة أو الموحدة:

تعرف الدولة البسيطة أو الموحدة، بأن تكون السيادة فيها غير مجزأة، ولها دستور واحد، وحكومة واحدة تدير شئونها الداخلية والخارجية دون أن تشاركها فى ذلك حكومة أو هيئة أخرى^(١). ومن ثم، فإن الدولة البسيطة تظهر فى صورة دستورية واحدة، كما تنظمها إدارياً حكومة مركزية تجمع فى يدها كل السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. كما قد لا يتعارض مع وجود الدولة البسيطة وجود أقسام إدارية لامركزية إقليمية لتسهيل مصالح المواطنين وإدارة المرافق والمؤسسات العامة. فالأقسام الإدارية اللامركزية لا تؤثر على وحدة الدولة البسيطة من الناحية السياسية. علاوة على ذلك يعتبر الأفراد القاطنين على مجال إدارة الهيئات اللامركزية الإقليمية نواب أو ممثلين للحكومة المركزية. كما تعتبر جميع الصلاحيات التى تمنح إلى نواب الإدارات المركزية سلطات تمنح من جانب أعضاء الحكومة المركزية، كما يحق للأخيرة، أن تقوم بتعديل النظام اللامركزى فى أى وقت تشاء وحسب متطلباتها الوظيفية والإدارية والدستورية. وبإيجاز، تكون الدولة البسيطة أو الموحدة إدارة مركزية وسياسية واحدة. وتوصف معظم دول العالم للحديث بأنها دول بسيطة أو موحدة حسب تصنيف الدول، وهذا ما يظهر على سبيل المثال فى نظام الدولة فى فرنسا، وإنجلترا، وإيطاليا، وتركيا، ومصر، وجميع الدول العربية.

٢- الدولة المركبة أو الاتحادية:

تعرف الدولة المركبة أو الاتحادية بأنها مجموعة دول إتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، حيث تقوم الدولة المركبة على أساس إتحاد دولتين أو أكثر مع خضوع الدولة الداخلية فى الإتحاد لسلطة مشتركة، وتتوزع سلطات الحكم فى

(١) محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

الدولة المركبة على الدول المكونة لها، كما يختلف توزيع السلطة تبعاً لاختلاف نوع الاتحاد الذى يربط بينهما^(١). ومن ثم يظهر من التعريف السابق، أن الدولة المركبة أو سلطة الدولة الاتحادية، تقوم على أساس اتحاد عدد من الدول فى اتحاد يخضع جميعها لسلطة مشتركة، وإن كان لا يجعل منها ختياً دولة واحدة، وهذا ما يجعل هناك تسمية أخرى للدولة المركبة أو الاتحادية هو الفيدرالية^(٢).

وهذا المفهوم الأخير (الفيدرالية) ظاهرة إجتماعية تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة فى المجتمع، بحركة تقدمية تقضى إلى التوافق بين اتجاهين متناقضين، الاتجاه الأول، يعكس حرص الدول أو النظام السياسى على وجود ذاتية وإستقلالية بصورة نسبية أو بقدر مكان من ناحية، وثانياً، السعى إلى إنشاء تنظيم سياسى أو إتحادى يجمع بين الدولتين أو مجموعة الدول الراضية فى تكوين الاتحاد الفيدرالى وتشملها جميعاً من ناحية أخرى. ويستطيع النظام الفيدرالى، أن يوفق بصورة كبيرة بين هذين التناقضين ليس فقط على مستوى الدولة، ولكن بين المجال للذى ينشأ بين الدول وعلى مستوى التنظيم الدولى. وهناك الكثير من النشوات للتاريخية التى أثبتت جدارة هذا النظام الفيدرالى سواء على مستوى الدولة الواحدة أو بين أكثر من دولتين أو مجموعة من الدول. وإن كان النظام السياسى المركب أو الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، يقضى بدوره إلى وجود أنظمة فنية (تأهيدية ودستورية) مؤلف بين هذين التناقضين، من أجل أن يحقق هذا الاتحاد الفيدرالى أهدافه وإستراتيجيته العامة فى إطار من التحالف السياسى الجديد.

كما قد يختلف الاتجاه الفيدرالى أو السلطة (المركبة - الاتحادية)، وذلك حسب ضعف وقوة نزعات توزيع السلطة للسياسية بين دول الاتحاد السو :^{١٠} كما قد يتخذ الاتحاد السياسى الفيدرالى أشكالاً تعكس مدى تدرج القوة ونسبة الضعف فى هذا الاتحاد وهى بإيجاز:

- أولاً: الاتحاد الشخصى، ويعكس هذا النوع صور الاتحاد بين الدول، ويتم عادة بين دولتين فى نظام سياسى واحد مع إحتفاظ كل منهما

(١) المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢) محمد طه بدوى، أصول علم السياسة، الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٦،

ص ١٨١.

بكامل سيادته وإستقلاله الداخلى والخارجى. كما قد ينتج هذا الإتحاد عن طريق جعل السلطة السياسية موحدة فى الدولتين المستقلتين تحت نظام ملكى أو إمبراطورى واحد. ومن بين الأمثلة التاريخية التى تعكس هذا النوع من الإتحاد الفيدرالى (الشخصى) ما حدث بين كل من لتوانيا، وبولندا فى الفترة ما بين (١٣٨٥ - ١٦٥٩). حيث احتفظت كل دولة منها بسيادتها الداخلية ونظم إدارة الحكم والسلطات الثلاث القضائية، التشريعية والتقليدية كما تستقل كل دولة فى معاهداتها وجروبها الخارجية، ولكن الإلتزام الذى كان بينها ينتج عن وجود شخص أو رئيس الدولة كرمز لهذا الإتحاد، ولذا سمي بالإتحاد الشخصى. وهذا ما حدث أيضاً عندما حدث تحالف فيدرالى بين كل من بيرو وكولومبيا وفنزويلا فى أمريكا الجنوبية فى الفترة ما بين ١٨١٣ - ١٨١٦م، وتولى بوليفار رئاسة الجمهورية الفيدرالية الجديدة.

- ثانياً، الإتحاد الحقيقى أو الفعلى، ويعكس تعريف الإتحاد من خلال تسميته بالإتحاد القوى، لأنه أكثر تماسكاً وإستمرارية من الإتحاد الشخصى السابق، حيث يخضع الإتحاد الجديد تحت نظم سياسى ورئيس دولة واحد، وتخضع العلاقات الخارجية لهيئة واحدة، ولاسيما للنواحى الدبلوماسية والحربية، مع إحفاظ كل دولة بدستورها وتشريعاتها ونظم إدارتها الداخلية، وإن كان صور هذا الإتحاد تمتد أيضاً إلى النواحى المالية، ومن ثم، تفقد الدولة المنضمة للإتحاد الفيدرالى، وشمل هذا النوع (الإتحاد الحقيقى أو الفعلى) شخصيتها الدولية، وتقوم الدولة الجديدة بنفس المهام التى كانت تقوم بها سابقاً هذه الدولة أو مجموعة الدول المنضمة جميعاً إلى الإتحاد الفيدرالى. ولذا، تقوم الدولة الجديدة بإدارة الشؤون الخارجية ممثلة فى النواحى الدبلوماسية والحروب والإنفاقيات الدولية، ولكن تعتبر الأمور الداخلية مثل التجارة، والملاحة ونواحى الأمن الداخلى متروكة للدولة الأصلية.

- ثالثاً، الإتحاد الإستقلالى أو التعاهدى، ويمثل هذا النوع من أنواع الإتحاد الفيدرالى أو السلطة المركبة الإتحادية، نوعاً وسطاً بين النوع الشخصى، أو الإعتدال الحقيقى أو الفعلى، حيث يبقى الإتحاد الإستقلالى على شخصية إستقلال الدول فى المجالين الداخلى والخارجى كما هو الحال فى الإتحاد الشخصى ولكنه فى نفس الوقت، يعطى لكل دولة إستقلالها الكامل فى عضويتها وكيانها الخارجى الدولى، ولذا سمي بالإتحاد الإستقلالى، وإن كان

هذا النظام يتيح فرصة لتنازل كل دولة عن جزء من إختصاصاتها الخارجية لصالح هيئة إتحادية فيدرالية، حتى تمثل دول الإتحاد الفيدرالي وشخصيته في المحالف الدولية. علاوة على ذلك، تحتفظ كل دولة في الإتحاد الإستقلالي، بحق الانفصال متى أرادت ذلك سواء تم الاتفاق عليه من جانب الدول الأعضاء في الإتحاد الفيدرالي أم لا. ومن الأمثلة التاريخية على هذا النوع من الإتحاد والإستقلال (الإتحاد الجرمانى، الذى شكل بين مجموعة من دول أوروبا الوسطى فى الفترة ما بين (١٨١٥ - ١٨٦٦). أو الإتحاد السويسرى (١٨١٥ - ١٨٤٨)، أو إتحاد الدول العربية (سابقاً) عام ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وأيضاً اليمن، أو الإتحاد العربى الهاشمى (العراق والأردن) عام (١٩٥٨)^(١).

- رابعاً، الإتحاد المركزى، ظهر هذا النوع من الإتحاد لتلقى نقاط الضعف التى ظهرت فى الإتحاد الإستقلالى أو غيره من الإتحادات الفيدرالية الأخرى. ويتكون هذا النوع من عدد من الدول أو الولايات التى تنمى معاً، وتصبح الدولة الجديدة هى الدولة الإتحادية والممتدة إتحاداً مركزياً، وبالرغم من فقدان كل دولة أو ولاية شخصيتها الدولية، ولكنها تظل تحتفظ بذاتية مستقلة فى إطار الدولة الموحدة، حيث لا يزال الدستور الخاص بها مستقلاً، والقوانين والمجالى الخاصة، ولكن تسرى جميع القوانين للمركزية على كافة الأفراد فى الولايات أو الدول الاتحادية، ومن أمثلة هذا النظام الإتحاد السويسرى منذ عام ١٨٤٨، والولايات المتحدة منذ عام ١٧٨٧، والإتحاد السوفييتى (سابقاً) منذ عام ١٨٢٤.

(٤) الدولة والحكومة

طرحنا فى بداية تحليلنا لهذا الفصل طبيعة صعوبة تحديد مفهوم الدولة وكيفية تباين وجهات نظر العلماء والمفكرين والسياسيين حول تحديد مفهوم عام وشامل لها، هذا يرجع لأسباب ترتبط بطبيعة التباين الفكرى والإكاديمى الذى ينطلق فيه العلماء فى تفسيرهم إلى مفهوم الدولة، وهذا ما أشار إليه بالفعل العديد من علماء الإجتماع السياسى للمعاصرين وخاصة هيليب برو^(٢) الذى وضع عدة

(١) أنظر المضامير التالية:

- هوزى أبودياب، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٩٠.

- محنت طه بدوى، مرجع سابق، ص ١٨٤، ١٩٠.

تعريفات محددة للدولة وطبيعة تدخل كل منها مع الأخرى فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، إن الدولة - كمفهوم - ترتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى، كما نلاحظ ذلك عندما نجد أن هناك لكثير من العلماء للباحثين يربطون بين مفهوم الدولة والحكومة. إلا أننا وضحنا سابقاً ما المقصود من كلا المفهومين، وخاصة عند تحليلنا إلى أن الدولة أعم وأشمل من الحكومة، وأن الأخيرة ماهى إلا الإدارة السياسية التى تقوم بتنفيذ الحكم أو ممارسة العملية السياسية كما تعتبر من أهم مقدمات وأسس أو أركان الدولة بصورة عامة.

وفى الحقيقة، إن تحليل العلاقة بين الدولة والحكومة تعتبر من التحليلات التى يعطى لها علماء الاجتماع السياسى وعلماء السياسة الكثير من الإهتمامات، وهذا ما ظهر على سبيل المثال فى تحليلات "روبرت ماكيفر" R.Maciver فى كتابه للمميز عن تكوين الدولة The Web of Government ^(١)، حيث يوضح صعوبة تمييز العلاقة المتداخلة بين الدولة والحكومة. إلا أنه يحدد مفهوم الحكومة بأنها البناء السياسى أو الإدارة السياسية التى نندرج تحت الدولة. وتعتبر الدولة أعم وأشمل من الحكومة، وإن كانت الأخيرة تعتبر من أهم مقومات إدارة أركان الدولة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. علاوة على ذلك، يتصور "ماكيفر" أن أشكال الحكومات تتغير بصورة سريعة، نظراً لطبيعة الظروف والملازمات التاريخية المتلاحقة، وتتسبب من خلال هذه التغيرات أشكالاً ونظم سياسية متسلطة، وتأخذ البعض فيها صفة الثبات والاستقرار، كما يختفى البعض منها بصورة سريعة ومتلاحقة. وعموماً، فالتغير فى أشكال الحكومات يعتبر من أهم سمات التغير العام إلا أن ذلك لا ينفى على الإطلاق وجود نماذج أو أمثلة كثيرة لأنواع الحكومات التى تمتاز بالثبات والاستقرار النسبى.

- أشكال الحكومات وتصنيفاتها:

أولاً: تصنيف المجتمعات والحضارات الشرقية.

يوضح "ماكيفر" أن تصنيف النظم السياسية أو البناءات السياسية عموماً تعتبر من التصنيفات الصعبة مقارنة بتصنيف البناءات الاجتماعية الطبيعية، وهذا ما يظهر على سبيل المثال عندما ننظر إلى طبيعة أنماط

(١) روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ١٨٥.

وأشكال النظم الدولة (نظم الحكم)، وخاصة عندما نتتبع تحليلات أحد العلماء السياسيين الذى يتناول دراسة نمط من أنماط الحكومة فى العهد الإغريقى اليونانى القديم، ثم ما يثبت أن يشير إلى نفس النظام ووجوده فى القرن الثانى عشر الميلادى وليضاهد نفس النموذج أو النظام بالكامل. ومن ثم، فإن عملية التحديد القاطع لأنواع وأشكال الحكومات وتصنيفها فى إطار تصنيفات شاملة بعد أمراً صعباً للغاية، إلا أن ذلك لا ينفى على الإطلاق وجود تصنيفات شائعة بين العلماء لأهم أنواع الحكومات. فهناك تصنيف شائع يرجع تاريخه إلى الأمبراطورية الفارسية، حيث رأى المفكرين السياسيين فى فارس (إيران حالياً) عند محاولتهم لوضع دستور لبلادهم، إن أفضل ثلاث أشكال للحكومة هى: (١) الحكومة الملكية (المناركية). (٢) الحكومة الشعبية (الديمقراطية)، (٣) الحكومة الصغوية (الأوليغاركية)، ولكنهم أكدوا على أن أفضل أنواع هذه الحكومات هو الحكومة الملكية^(١).

- ثانياً، تصنيف أفلاطون وأرسطو:

أما تصنيف أفلاطون لأفضل أنواع الحكومات جاءت تحليلاته المميزة فى كتابه عن "الجمهورية" وخاصة فى الفصلين الثانى والثاسع، وحدد ثلاث أشكال أيضاً لأفضل أنواع الحكومات، ولكن أوضح طريقة لتحلل كل واحدة منها إلى نقضها المسمى (أو النقيض السلبى). وهى أولاً، الحكومة الملكية وتحل إلى الحكومة (المستبدة)، وثانياً، الحكومة الصغوية، أو الأرستقراطية، وإنحلاها إلى الأوليغاركية، وثالثاً، الحكومة الديمقراطية وإنحلاها إلى الحكومة الرعاعية. وعموماً، توصل أفلاطون إلى أن أفضل أنواع الحكومات السابقة هى (الملكية)، أما الحكومة (الصغوية) أو المستبدة تعتبر أسوء أنواع الحكومات.

أما تصنيف أرسطو ظهر فى كتابه السياسة فى الفصل الرابع، وخاصة بعد أن استخدم فى تحليلاته السياسية مفهوم Polity، أو نظام القولة، وذلك من أجل وصف حكم الأغلبية الدستورى وثانياً، أشار إلى الديمقراطية واعتبرها شكل الإنحلال الحكومى واعتبارها حكومة الفقراء. كما تتبّع آراء "أفلاطون" و "أرسطو" الكثير من علماء ومفكرى السياسة ومنهم "ثيشرتون" الحكيم الرومانى، الذى ميز أفضل أنواع الحكومات، وهى المزيج المشترك

(١) للمرجع السابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

بين الثلاث أنماط (الملكية - الأمستقراطية والديمقراطية). كما أيد بعض الفلاسفة آراء "أفلاطون" خاصة، وهذا ما ظهر في تحليلات الفيلسوف "سينوزا" عن الحكومات الثلاث (الإيجابية)، ولكنه إعترض على أن الديمقراطية يمكن أن تكون النظام السياسي (الحكومي) الأفضل.

- ثالثاً: تصنيف روبرت ماكيفر:

حقيقة، لقد حرصنا على عرض تصنيف ماكيفر لأنه يعتمد على طرح النظم السياسية (الحكومة) وأشكالها المختلفة، وذلك من خلال إعتماده على عدة مقاييس تصنيفية تتميز عن غيرها من التصنيفات الأخرى التي طرحها علماء القانون والسياسة. كما أن هذه المعايير والمحكات التي إعتد عليها "ماكيفر"، تعتبر من المقاييس الهامة، أولاً لأنه يمكن أن يعتمد عليها علماء الإجتماع السياسي في تحليلاتهم ليس فقط لتصنيف أشكال الحكومات، ولكن أيضاً لأنها تجمع بين العناصر والمقاييس، السياسية، والإقتصادية، والقانونية (الدستورية)، والإجتماعية، وهذا بالفعل ما حرص "ماكيفر" للإشارة إليه من خلال عرضه لأربعة مقاييس أو معايير هامة تسهم في عملية التصنيف لهذه الحكومات. وثانياً، أنه حرص على عرض أشكال الحكومات وظهورها سواء من الناحية التاريخية، كما ظهرت في المجتمعات القديمة وأيضاً تصنيفاً لنمط الحكومات السائدة خلال العصر الحديث ولاسيما خلال القرن العشرين.

وبالطبع، إن هذا التحليل يعكس رؤية واقعية وسوسيولوجية سياسية مميزة، كما هو مبين في الشكل التالي، حيث حرص "ماكيفر" على إبراز أهمية إستخدام المعايير السابقة (الدستوري - الإقتصادي - الإجتماعي) (الفنوي، المبادي). علاوة على ذلك، أنه طرح العديد من الأمثلة لأنواع الحكومات التي عاصرها بالفعل في أوروبا مثل مجتمعات ونظم الحكم الإشتراكية، أو الحكومات الإشتراكية، والحكومات الرأسمالية، أو الإهتمام عموماً بالبعد الإقتصادي والسياسي والقانون الدستوري في نفس الوقت^(١). بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى الحكومات العالمية أو المتعددة القوميات، أو الحكومات الإتحادية الفيدرالية، وهذا ما لم يظهر إطلاقاً في التصنيفات السابقة عند فقهاء القانون أو علماء السياسة التقليدية لم المعاصرين.

(١) للمزيد من التفاصيل حول كل نموذج أو شكل من أشكال الحكومات حسب تصنيف ماكيفر، أنظر المرجع السابق، ص ١٩١ وما بعدها.

أشكال الحكومة حسب تصنيف "روبرت ماكيفر"

(د) المعيار المبدئي	(جـ) المعيار القلوي	(ب) المعيار الاقتصادي	(أ) المعيار الدستوري
١- الحكومة الوحشية	١- حكومة القلة (الصفوية).	١- حكومة الاقتصاد الذاتي	١- حكومة القلة (الأولجارية)
٢- الامبراطورية المستعمرة.	٢- حكومة المذبذبة.	٢- الحكومة الاحتطائية.	١- الملكية (المناركية)
٣- الحكومة الاتحادية	٣- حكومة الأسطر.	٣- الحكومة الرئاسالية.	٢- الاستبدادية (الديكتاتورية)
التقدير الية.	٤- الحكومة الوطنية.	٤- الحكومة الاشتراكية.	٣- الالهية (الثيوقراطية).
	٥- الحكومة متعددة القوميات.		٤- الرئاسية (التعددية).
	٦- حكومة العالم.		٥- الملكية المقيدة.
			٦- الجمهورية.

المصدر : روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٥) الدولة والسيادة.

يرتبط تفسير الدولة ومفهومها بالعديد من المفاهيم الأخرى، وهذا ما لاحظناه عند تحديدنا لمفاهيم الدولة وتعريفاتها المختلفة، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم السيادة Sovereignty، الذى يعتبر أحد الأركان الأساسية أو المقومات العامة التى تقوم عليها الدولة. ولذا، يقصد بمفهوم السيادة مبدئياً، بأن لكل دولة مستقلة توجد سلطة نهائية عليا. وهذه السلطة تقوم بتنظيم شئون الدولة داخليا وخارجيا وتحفظ هيبتها وكرامتها على المستويين (الداخلى والخارجي). ولقد ظهرت تعريفات متعددة ومتنوعة فى نفس الوقت لمفهوم السيادة ومن أهمها^(١)، تعريف "بودان" Bodin، الذى يتصور السيادة بأنها "السلطة العليا فوق المواطنين والتى لا تقيد بالقانون". كما يعرفها أيضاً "جروثيس" Grotius، بأن السيادة هى "السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا تخضع أفعاله لأى سلطة أخرى، والذي لا يمكن إدارته أن تتخطى، فهى (السيادة) القوة المعنوية لحكم الدولة". ويعرفها فى نفس الوقت الفقيه الفرنسى "دوجي" Douguit، بأن السيادة هى "سلطة الدولة الأمره، وهى إرادة الأمة منتظمة فى الدولة، وهى الحق فى إعطاء أوامر غير مشروطة لجميع الأفراد فى إقليم الدولة". كما يوجد تعريف آخر للسيادة كما جاء فى تصورات "بيرجس" Burgess، بأن السيادة هى السلطة الأصلية المطلقة على الرعايا بين الأفراد فى جميع إتحادات الرعايا الإجتماعية، وهى أيضا السلطة المستقلة وغير المجزئة لفرض الطاعة.

خصائص السيادة:

كشفت التعريفات السابقة، عن مدى تنوع السيادة كمفهوم ترتبط بالدولة ويعتبر أحد خصائص الميزة للدولة وأركانها الأساسية، وكما يحددها البعض، بأن السيادة هى المفهوم أو الصفة القانونية التى تشير إلى القوة أو السلطة العليا النهائية فى الدولة. فلكل دولة هيئة أو جهاز ذو سيادة يمارس القوة العليا والتى تترجم آراء للدولة، وجعلها ذات طابع أو سمة قانونية

(١) وردت هذه للتعريفات فى المرجع التالى:

- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٤١٥.

وشرعية نافذة المفعول. كما قد تتمثل هذه القوة في صور فرد أو شخص واحد أو مجموعة من الأفراد أو هيئة سياسية، ولكن لابد أن تستند إلى الشرعية التي يطلق عليها الشرعية الدولية ذاتها. وذلك باعتبار أن شرعية السيادة من شرعية الدولة، ولاسيما أن السيادة أحد خصائص وأركان الدولة.

وعلى أية حال، لقد ظهرت خصائص السيادة في تحليلات علماء السياسة والقانون وعلم الاجتماع السياسى، ويمكن فيما يلى أن نشير إلى أهم هذه الخصائص بصورة موجزة كما يلى^(١):

(١- السلطة المطلقة):

توضح تعريفات العلماء وغيرهم للسيادة بأنها (سلطة مطلقة) أو نهائية أو سلطة عليا، وتمارس في الشؤون الداخلية والخارجية في نفس الوقت. كما أن الدولة وسيادتها جزء واحد لا يتجزأ حيث تعتبر السيادة هي الصيغة أو السمة القانونية للدولة. ولذا، لا يمكن أن تزول السلطة المطلقة للدولة إلا من خلال زوال الدولة ذاتها وبصورة نهائية. كما أن السيادة تفرض نوع من الالتزام وتحديد المسؤوليات والواجبات المتبادلة والملازمة سواء من الدولة وحقوق مواطنيها، وبين الدولة وعلاقاتها الخارجية والتزامتها بالمعاهدات الدولية والقانون الدولى واحترامها لأن ذلك الاحترام جزء من سيادة الدولة وسلطانها العليا.

٢- العمومية أو الشمولية:

يقصد بالعمومية والشمولية، أن سيادة الدولة تشمل جميع الأفراد والمواطنين والهيئات الذين يوجدون على إقليمها السياسى أو الجغرافى. فهى (الدولة) سلطة عليا لها حق قضائى وشرعى يمارس القهر والإجبار لطاعة أولامها، وكافة مظاهر سيادتها وعمومياتها وشمولها على الجميع دون استثناء. وإن كان ذلك لا ينفى أن هناك بعض الاستثناءات التي لا تعمم شمولية أو عمومية الدولة وسيادتها على أراضيها، وهى السفارات الإقليمية التي تتبع للدول الأخرى وسيادتها. ولذا، يمكن القول، بأن سيادة السفارات الأجنبية تخول إلى الدول الأصلية وهذا نوع من عمومية السيادة الدولية كما يحددها القانون الدولى.

(١) المرجع السابق، ص ٤١٧، ٤١٦.

٢- عدم التنازل والتحويل :

من خصائص السيادة بأنها مطلقة، وشاملة، وأيضاً لا يحق أن ينتازل عنها أو تحويلها إلى دول أو أفراد أو هيئات أجنبية وخاصة أن السيادة تعتبر من أهم خصائص وسمات وأركان الدولة ذاتها ويمكن نقل السلطة من أفراد أو هيئات داخل الدولة، ولكن لا يمكن نقل السيادة للخاصة بالدولة. ولأسيما، أن السيادة هي جوهر شخصية الدولة وصفتها القانونية التي ترتبط بالدولة ذاتها، بصورة عامة.

٤- (الدوام أو الإستمرارية :

تتسم السيادة بالإستمرارية والدوام، وذلك بدوام الدولة ذاتها، وهي الصفة القانونية والشرعية التي تعكس طبيعة الفرد لم الأفراد والجماعات داخل إقليم الدولة وطاعتها بصورة مطلقة. وهذا ما يترجم مدى إستمرارية السيادة للدولة على إقليمها وما يشمل ذلك من أفراد أو مواطنين وهيئات ومؤسسات وموارد. ومن ثم، فإن السيادة والدولة عنصران أساسيان لا ينفصلان على الإطلاق.

٥- عدم إمكانية التقسيم :

تعكس الخصائص السابقة للسيادة عدم إمكانية التقسيم، نظراً لإستمراريتها وشمولها وإعتبارها سلطة مطلقة ونهائية. ولذا، لا يمكن تقسيمها، لأن ذلك التقسيم سوف يؤدي إلى إتهيار الدولة وزوالها من الناحية الشخصية (الذاتية) والقانونية والسياسية في نفس الوقت. لذا، يؤكد علماء السياسة، بأن عملية تقسيم السيادة سوف يترتب عليها تفكك الدولة سواء في النظم السياسية الموحدة أو في الدول الإتحادية اللفيدرالية، تبقى السيادة خاصية متمولة ولا تنقسم أبداً، لأنها ترتبط بالصورة أو الهيئة أو السلطة السياسية العليا للدولة. هذا بالرغم من منح السلطات اللامركزية المتعددة للإقاليم أو الولايات أو الدولة، ولكن تبقى السيادة العليا للدولة الإتحادية موجودة وتمسكه وكجزء واحد لا يتجزء على الإطلاق.

أنواع السيادة :

نوضح كل من تعريفات وخصائص السيادة بأن هناك العديد من المعاني المختلفة التي ترتبط بها، وهذا ما يظهر من خلال تحديد أنواع وأشكال السيادة، كما يطرح في تحليلات العلماء أو السياسيين والقانونيين والإجتماعيين أيضاً، ويمكن الإشارة إلى أهم أنواع السيادة كما يلي:

١- السيادة الأسمية:

يشير مفهوم أو مصطلح السيادة الأسمية، إلى أن صاحب السيادة أو من يخول له ممارسة السيادة، فإن كان ملكاً أو أميراً أو إمبراطوراً أو والياً، فإن سيادته أسمية فقط، ولكن السيادة الحقيقية ممنوحة للدولة ذاتها. ومنها (السيادة الأسمية) قد تشير على أنها نوع من الرموز والإشارة إلى هيئة وتعدد أصحاب السيادة وهذا ما ظهر في أنواع السلطات الملكية بصورة عامة.

٢- السيادة القانونية:

يعكس هذا النوع من مبدأ الفصل بين السلطات داخل الدولة بحيث يميز بين نوعين من السيادة، هما السيادة القانونية والسيادة السياسية. وهذا ما نادى به علماء السياسة والمفكرين منذ بداية ظهور النظم السياسية الحقيقية في بلاد الإغريق أو اليونان القديمة حتى الوقت الحاضر. فصاحب السلطة السيادة القانونية هي الهيئة التشريعية العليا في الدولة. ولذا، يرتبط مفهوم السيادة القانونية بالهيئة التشريعية وإن كان يمنح صاحب هذه السلطة أو سيادة إلى الملك أو البرلمان الذي يقوم بإصدار القوانين وتشريعاتها.

٣- السيادة السياسية:

يرتبطت مفاهيم السيادة بمفاهيم ومعان متعددة، وهذا ما ظهر من خلال طرح السيادة السياسية بأنها سلطة تمنح للقوى أو الأفراد أو الهيئات السياسية التي توجد في الدولة. ولكن قد تختلف هذه السلطة أو السيادة حسب طبيعة النظام السياسي إذا كان ديمقراطياً أو جمهورياً أو دكتاتورياً أو أوليجاركياً مستبداً وما إلى ذلك. ولهذا، يحرص الكثير من المحللين لأنماط السيادة السياسية، ضرورة أن يقتصر معنى السيادة إلى السيادة القانونية فقط، حتى لا يحدث نوع من الإزدواجية بين أنماط وأصحاب السلطة أو السيادة وممارستها، وحتى لا يكون هناك تكميراً مستقبلياً للدولة وسيادتها ككل.

٤- السيادة الشعبية:

اتخذت هذه التسمية للسيادة بعد ظهور العديد من النظريات السياسية، التي تمنح السيادة العامة للدولة إلى الشعب، وهذا ما ظهر على سبيل المثال في آراء "روسو" عن مبدأ السيادة الشعبية، ومنح الشعب المصدر الأساسي للدولة، وذلك وفق الإرادة العامة، وهذا ما جعل الديمقراطية كنظام سياسي يعكس سلطة أو سيادة

الأغلبية الجماهيرية، وقد يظهر هذا النوع من خلال الانتخابات أو التصويت أو اللجوء إلى الثورة أيضاً.

٥- السيادة الشرعية والواقعية:

تعتبر السيادة شيئاً واقعياً وملموساً، وإن كان هناك نوع من التمييز بين السلطة الشرعية والواقعية، فالسلطة أو السيادة الأولى (الشرعية) تمنح لصاحب السيادة القانونية، وصاحب السيادة الواقعية هو صاحب السيادة الفعلية، والذي يطاع بواسطة الشعب سواء أكان يتمتع بمكانة قانونية أم لا، كما يمكن أن تقام السيادة الواقعية على المستوى القوى المادية فقط، ولكن السيادة الشرعية لها السلطة في فرض القوانين فقط. وغالباً، ما يظهر التمييز بين هذين النوعين من السيادة خلال فترة الثورة أو النزاعات السياسية الحادة.

- نظريات السيادة:

تعددت النظريات التي تناولت سيادة الدولة، وهذا ما انعكس على تفسير مفهوماتها ومعانيها وخصائصها وأنواعها بصورة عامة، كما جاءت عملية تباين وجهات نظر العلماء والفلاسفة والمسياسيين لتعكس أولاً المراحل الزمنية التي تطورت خلالها الدولة وسيادتها، والعلاقة المتبادلة بين الدولة والمحكومين، وتباين سلطات الدولة الداخلية والخارجية وسيادتها القانونية والسياسية والتشريعية خلال العصور التاريخية. ويمكن أن نشير بإيجاز، إلى ثلاث نظريات للسيادة والتي ظهرت كل منها في مرحلة تاريخية مميزة ومختلفة بصورة كبيرة.

١- نظرية بودان Boudain:

تعتبر نظرية بودان للسيادة من النظريات السياسية التي ظهرت خلال القرن السادس عشر، والتي تعكس مرحلة سياسية جديدة تمثل حلقة إتصال بين الفكر السياسي القديم الذي تمثل في آراء أفلاطون وأرسطو، وبين الفكر الحديث الذي ظهر خلال فترة التحول والانتقال من الدولة الحديثة. فلقد تصور "بودان" الواقع السياسي لأوروبا عامة، وفرنسا خاصة عندما شعر بضرورة تحديد مبدأ السيادة للدولة، وخاصة بعد أن تم إنبهار السلطة الدينية الكنيسية، إلا أن مظاهر الخلاف على السلطة السياسية لم يكن قد إنتهى بعد، وخاصة أن رجال الدين كانوا لا يزالون يتمتعون بالسلطة السياسية والدينية معاً. كما قد

حصل الأمراء والنبلاء على الكثير من الحقوق والإميازات، التي جعلتهم في مركز القوة والسلطة، ومن هنا خشي "بودان" من حدوث الصراعات السياسية لإمتلاك السلطة أو السيادة للدولة الحديثة.

فحاول أن يضع عدد من الخصائص والشروط والسمات العامة للسيادة والتي تبعد الدولة أو السيادة عن منهي الصراخ الدائم، وتجعلها ذات سلطة عليا مطلقة ونهائية ولكن في حدود الشرعية التي يجب أن يلتزم بها رجال الدين، والأمراء والنبلاء والملوك، وأيضا السلطات السياسية المتطلعة إلى الحكم السياسي، وأيضا الجماهير والشعوب^(١). كما كان حرص "بودان" على ضرورة تثبيت قواعد شرعية الدولة القومية التي كانت في مهبها الأول خلال للقرن السادس عشر، وكان هناك خوف شديد من تثبيت السيادة في أيدي الملوك أو أصحاب السلطة السياسية، أو جعلها أيضا في أيدي الشعب طبقاً لمبدأ الإرادة العامة أو نظريات السيادة الشعبية. في نفس الوقت، حرص "بودان" على طرح نظريته عن السيادة حتى لا تزداد النزاعات السياسية الميكافيلية نفوذاً أكثر، وتهدد الكثير من الحريات السياسية الفردية. ولذا، حاول، أن يطرح نظريته للسيادة ووضع أسس جوهريّة يتفق حولها كل الأطراف لقيام الدولة الحديثة على أساس سليم، ويكون المصدر التاريخي والسياسي للشعوب وتجاربها دليلاً على إقتناء هذه الأسس وحل مشاكل كل الدولة النواة القومية الحديثة. وهذا ما جعله يؤكد على أن الدولة ما هي إلا حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة وتمثل سيادة عليا. وأن هذه السلطة والسيادة ملزمة ومطلقة ونهائية ومتلازمة للدولة، وهذا ما ظهر في تحديد مفهوم السيادة والدولة في مؤلفه المميز عن "الكتب الستة في الدولة".

٢- نظرية أوستين^(٢) J. Austin:

يعتبر "أوستين" فقيه إنجليزي عاش في القرن التاسع عشر ومن المفكرين السياسيين والقانونيين الذين تأثروا كثيراً بأراء كل من "أرسطو"، و"هوبز"، و"بنطام"، وغيرهم آخرون، ولقد حدد أوستين نظريته في السيادة على

(١) أنظر:

- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٤٢٣.

- محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢، ٢٣٥.

(٢) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٠، ١٦١.

أساس أن الدولة ما هي إلا نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا، تتصرف من منظور أنها صاحبة القوة النهائية. ومن ثم، فإن مصدر السلطة أو السيادة هي الدولة، وليس أى شئ آخر على الإطلاق، ولقد أكد "أوستن" على أن الدولة هي مصدر القوة أو السيادة ولا شئ آخر، ولا سيما بعد أن تعددت النظريات والآراء السياسية التي كانت تؤكد على أن مصدر السيادة للشعب أو مبدأ الإرادة العامة. ولكن "أوستن" رأى ضرورة أن يكون صاحب السيادة من تخول له الشرعية القانونية في إصدار الأوامر والقوانين ووجوب طاعتها من قبل الجميع. ولذا، لم يحدد صاحب السيادة على أنه الملك، أو أفراد الدولة السياسيين والحكومة، بقدر ما أكد على أن المصدر الوحيد للسيادة هو القانون. وهو واجب الطاعة من قبل الأفراد والهيئات والتنظيمات السياسية، كما أن أى انتهاك لسلطة القانون وسيادته، يكون مخالفاً للقواعد العامة ولذا يجب أن يخضع لسلطة القانون.

وفى الواقع، لقد تعرضت نظرية "أوستن" للسيادة لكثير من الانتقادات ولا سيما، أنه جعل القانون مصدر السيادة بل هو ذلك بعينه. ولذا، لم يعط "أوستن" اعتبارات لكل من الشعب والإرادة العامة، وهذا ما جعل نظريته نقيضا لأسس الديمقراطية ورغبات الجماهير والأغلبية. كما أن القانون فى حد ذاته لا يمكن أن يلتزم به إلا من خلال الأفراد والجماعات والعادات والتقاليد وهذا ما أكد عليه فقهاء القانون الآخريين من أمثال "جوجي" وخلصه نظريته عن القانون والتضامن الإجتماعي. والقانون ما هو إلا لضمان الناس بالعدالة والمساواة والتضامن والتأخي الإجتماعي والسياسي. ولهذا، جاءت آراء "أوستن" عن السيادة فى صورة قانونية أو فلسفية جوفاء لا أساس لها من الصحة لبعدها عن الواقع الإجتماعي، دون أخذها فى الاعتبار، أن القانون ذاته ما هو إلا نتاج إجتماعي ومصدره المجتمع، وأن النظام القانوني ما هو إلا أحد مظاهر أو أساق النظم الإجتماعية المتعددة فى المجتمعات الحديثة أو البشرية عامة.

٣- نظرية هارولد لاسكى H.Laski^(١)

يعتبر "لاسكى" أحد علماء السياسة البريطانيين الذين ظهروا فى القرن العشرين، وحاول أن يطور نظرية السيادة بعد أن تعرضت نظرية كل من

(١) محمد عبد الميز نصر، مرجع سابق، ص ٤٤٦، ٤٥٠.

"بودان"، أو "أوستن" للنقد، ولا سيما هذه النظريات قد ظهرت في فترات تاريخية أمتدت من القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر، ولكن الدولة وسيادتها خلال القرن العشرين، قد اختلفت كثيرًا وتباينت مظاهرها المختلفة، كما تعددت وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. كما أن طبيعة الالتزام بسيادة الدولة لم يعد موجهاً للدولة القومية التي نادى بها بودان، أو الدولة خلال القرن التاسع عشر (الإستعمارية) التي أليدها "أوستن" من الناحية القانونية. ولكن الدول الحقيقية تتمثل في السيادة الدولية، والقانون الدولي يحدث التعاون بين الدول العالمية. وإذا حرص "لاسكى" في نظريته للسيادة، أن تحل عبارة الإنسانية الدولية محل الدولة القومية.

من ثم، يجب أن تحدد الدولة سياستها وسيادتها الداخلية وفق مصالح الإنسانية العالمية ورفاهيتها ورعايتها وليس رعاية مصالحها فقط. وإذا رأى "لاسكى" أن قيام الدولة المستقلة صاحبة السيادة المطلقة خطر على سيادتها الداخلية، وعلى رفاهية الإنسانية. ولا سيما، أن سيادة الدولة القومية قد تعاطمت بشكل ملحوظ وأهدرت الكثير من الحقوق الفردية وتداخلت سلطة الدولة السياسية والتنفيذية في السلطات القضائية والتشريعية الأخرى، كما أصبح هناك إنتهاك مستمر للحقوق الفردية والقانونية. ومن ثم، فإن السيادة العالمية، تجعل الحرية للفردية والتعبير عنها أكثر إيجابية من وجودها في السيادة القومية، وهذا ما ينطبق أيضاً على الدولة وسيادتها ككل، وهذا ما تضاعف من آراء النظريات التي تتنادى بالسيادة العالمية الدولية، كما ظهر ذلك خلال القرن العشرين.

(٦) مستقبل الدولة المعاصرة.

كشفت التحليلات السابقة عن الدولة والسيادة ونظرياتها، عن مدى تطور النظريات والآراء السياسية المرتبطة بالدولة كسلطة سياسية ذات سيادة. كما أن سيادة الدولة قد تغيرت عبر العصور التاريخية، وهذا ما جاء في آراء أفلاطون، وأرسطو، و"هيجل" "بودان" و"مونتسكيو" و"هوبز"، و"لوك"، و"روسو"، وأوستن، وأخيراً آراء هارولد لاسكى، على سبيل المثال خلال القرن العشرين. حيث أكد الأخير، على ضرورة إعادة تقييم معنى ومفهوم نظرية السيادة، فلم تعد السيادة مرتبطة بظهور دويلات المدينة، أو الدولة

القومية التي بدأت ظهورها مع مراحل التحول والإصلاح والنهضة حتى ظهرت مع العصر الحديث باعتبارها أحد مظاهره الأساسية. إلا أن السيادة، والدولة أخذت مفاهيم أخرى ظهرت خلال القرن العشرين، ولاسيما بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكل نمط جديد للنظام السياسى العالمى الذى يترجم ملامح جديدة لمستقبل الدولة المعاصرة بصورة عامة.

وفى هذا الصدد يشير فيليب برو^(١) باعتباره من أهم علماء الاجتماع السياسى للمعاصرين، الذين أكدوا على ضرورة طرح أفكار جديدة لدراسة الدولة كسلطة سياسية، ولاسيما بعد أن حدثت إقتلابات عميقة على المسرح السياسى العالمى، والذي حدث أو غير كثيراً من ملامح ومظاهر للدولة الكلاسيكية. وخاصة، بعد أن تم تصدير النموذج الغربى للدولة إلى ما وراء البحار مع البوادر الأخرى للقرن التاسع عشر، وظهرت للدولة الحديثة على أنقاض إمبراطوريات دول ذات سيادة إستمرت لعقود بل لقرون طويلة. وهذا ما ظهر فى إنهيار الإمبراطورية العثمانية، وحدث التجربة اليابانية للميجى Meiji، كمثالين بارزين لتطبيق النموذج الغربى من أجل الحفاظ على هوية الدول التى كانت مستمرة من قبل الدولة العثمانية بما فيها تركيا ذاتها، أو أيضاً اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فقد حرصت العديد من الدول النامية على تطوير مؤسساتها وإدارتها وقوانينها وجيوشها ومؤسساتها السياسية بصورة خاصة، حتى تستطيع أن تستمر فى الوجود والبقاء فى إطار الدولة الحديثة التى إنتشرت خلال القرن العشرين.

ويتساءل "برو" قائلاً ما الذى حدث بالفعل من محاولة توطين نظام الدولة الحديث فى الدول النامية الأخرى؟ وبجيب على ذلك، إن خلال النصف الأخير من القرن العشرين وصلت معظم الدول النامية على إستقلالها من الدول الغربية، إلا أن الأولى حرصت على تحديث نظمها السياسية وإقتناء أثر الدولة الغربية الحديثة، وتطبيق نموذجها السياسى بقدر الإمكان. وهذا ما يعرف عموماً بظاهرة (تصدير الدولة)، حيث تم تزويد الدول الجديدة بالنظم السياسية والدمائير وأنماط الديمقراطية، والمؤسسات الحزبية والبرلمانية المقلدة من النظم السياسية الأوروبية الغربية، أو أيضاً نظم الدولة السياسية الماركسية — الشيوعية وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتى، تزايدت فرص تطبيق

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٨٨.

الديمقراطية الغربية سواء في دول الإتحاد السوفيتي المنهار ذاته أو الكتل الاشتراكية أو الدول النامية التي أعتقت الماركسية كنظام سياسي وأيديولوجي سابقاً لها. واتجهت ظاهرة تصدير الدولة، إلى إضفاء الطابع الغربي على السلطة السياسية، وإلى تعدد الحزبية وظهور الانتخابات السياسية الحرة، والتي تمثل إمتداد لنظم الدولة السياسية الغربية.

وإن كانت دراسات كل من "بايار" Bayart، و"هنتز" Hintze، تؤكد على أن عملية تصدير الدولة لم تطبق بصورة كلية كما هي، بقدر ما تم تحديث النظام السياسي الغربي، وتوظيفه حسب التقاليد والثقافات السياسية المحلية، وهذا ما جاء في الدول النامية الإسلامية. ولذا، بفضل الكثير من علماء الاجتماع السياسي إستخدام مفهوم الدولة المستوردة، بدلاً من ظاهرة تصدير الدولة التي تنتج عنها الكثير من الفوضى السياسية، ولذا حرصت معظم الدول الجديدة على إستخدام أساليب التعبئة السياسية الجماعية للخروج من الفراغ السياسي الذي حدث على مستويات القيم السياسية، وأحداث تغيرات جذرية في القاعدة الشعبية، وحدث الكثير من لمحات التنقيف السياسي الغربي الذي نتج عنه تغيرات متعددة في العديد من الدول النامية. وهذا ما حدث على سبيل المثال، في أفغانستان، وأثيوبيا، وأخيراً رومانيا، وحدثت النزاعات الطائفية والعرقية والتي لم تراع طبيعة تطبيق النموذج السياسي الغربي المستورد دون الأخذ في الاعتبار، طبيعة الواقع السياسي والإجتماعي والديني الذي يوجد في المجتمعات النامية.

حقيقة، إن مستقبل الدولة المعاصرة خلال القرن العشرين، شهد أيضاً تحولات إقتصادية وسياسية وثقافية عديدة، هذا ما ظهر في صور من التحليلات الإقليمية الإقتصادية والسياسية ولاسيما، بعد أن برز أيضاً دور الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations، لتضيف أبعاداً جديدة على البناءات أو المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في نفس الوقت. كل ذلك ساهم في تطوير النظام الإقتصادى العالمى الذى يصعب تفسيره دون فهم النظام السياسى العالمى الجديد، والذي ظهر نتيجة لتعدد آليات هذا النظام الإقتصادى وخاصة صندوق النقد الدولى MFI، والبنك الدولى IB، وظهور العديد من الاتفاقيات الإقتصادية الدولية مثل الجات GATT، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبار، وغير ذلك من مظاهر إقتصادية

جديدة. أضيفت إلى التكتلات السياسية والإقتصادية المتعددة مثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، ومجموعة الأسيان "دول جنوب غرب آسيا"، وغير ذلك من تكتلات فى منطقة الكاريبى والمحيط الهادى، أحدثت جميعاً تغيرات سياسية إقتصادية وثقافية خارج حدود الدول الغربية، أو ما يطلق عليها بمفهوم ديناميكية القوى للثقافية والسياسية العالمية الجديدة.

فى الواقع، إن تحليلات الكثير من علماء الإجتماع السياسى المعاصرين فى الوقت الحاضر، تركزت على دراسة دور الدولة المعاصرة ومستقبلها السياسى والإجتماعى والإقتصادى فى ضوء التغيرات العالمية الجديدة ومدى الضعف السياسى، الذى أصاب الدول القومية؛ نتيجة نمو التكتلات الإقتصادية والتحول نحو العالمية^(١) فى نفس الوقت، ظهر نوع من التنامى لبعض الدول الكبرى (القومية) مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، أو بعض الإتحادات الدولية مثل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، لتعبد من جديد تشكيل الوضع الإقتصادى والسياسى والثقافى، الذى بالضرورة سوف يختلف عما كانت عليه فى الدول الحديثة خلال القرنين الماضيين "التاسع عشر والعشرين" ومن ثم، سيصبح القرن الحادى والعشرين مسرحاً سياسياً جديداً لتغير أنماط الدولة القومية أو للدولة الحديثة وهذا، ما سنكشف عنه طبيعة مستقبل الدولة بصورة عامة.

خاتمة:

كشفت التحليلات السابقة عن الدولة، باعتبارها نظام سياسى أختلف على مر العصور التاريخية، إن لم تكن قد احتفظت بوظائفها الأساسية فى المجتمعات البشرية بصورة عامة. إلا أن الدولة كظاهرة سياسية وإجتماعية لم تظهر إلا بصورة تاريخية وعلى مراحل متعددة وهذا ما ظهر فى طبيعة شكل الدولة وبنائها ومؤسساتها، ولاسيما خلال العصور الوسطى أو خلال مراحل التحول والانتقال إلى المجتمعات الحديثة. ولقد أظهرت تعريفات الدولة ومفاهيمها المتداخلة، مع الكثير من المفاهيم والأفكار التى جعلت هناك كثير من اللبس والغموض عندما نعالج قضية الدولة. ولعل هذا الغموض يرجع إلى ثباين العلماء والمفكرين ونوعية تخصصاتهم وتفسيرهم للدولة، إلا أن ذلك لا

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر، المرجع السابق، ص ٩١.

ينفى على الإطلاق، عدم وجود إتفاق واضح بين العلماء حول تحديد مفهوم الدولة، سواء أكان ذلك قديماً أو حديثاً. وهذا ما ظهر فى تحديد نظريات الدولة والمفسرة لنشأتها، فلقد إتفق العلماء على ضرورة وجود الدولة كتنظيم سياسى عقلانى يقوم بتنظيم الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ويكفل الحقوق الطبيعية لدى الأفراد والجماعات، وتحقيق الصالح العام، وهذا ما يتبلور فى أفكار رواد نظرية العقد الإجتماعى، بالرغم من إختلافهم حول طبيعة الفطرة الأولى لحياة الإنسان أو نوعية التعاقد وأساليبه وإجراءاته وصلاحياته ومصدر السلطة عموماً.

من ناحية أخرى، لقد تعددت أركان للدولة أو للمقومات الأساسية التى تقوم عليها، وهذا ما تمثل فى الشعب، والأقاليم، والسيادة والحكومة، والإعتراف الدولى، تلك المقومات التى تعكس طبيعة الدولة الحديثة، وشروط نوافرها، وما ينبغى أن تقوم عليه بصورة عامة. إلا أن أشكال الدولة أخذت نماذجاً وأنواعاً متعددة، فلقد إهتم علماء السياسة والقانون والإجتماع، بإبراز أشكال الدولة ولاسيما الدولة الحديثة العصرية، وخاصة ظهور نوعين أساسيين وهى الدولة البسيطة الموحدة، والدولة المركبة الإتحادية (الفيدرالية). ولقد كشف هذا التصنيف الواقعى عن نماذج سياسية، وتاريخية نجحت بالفعل فى إستمراريتها لسنوات أو قرون طويلة، والبعض منها قد فشل فشلاً زريعاً نتيجة الإختلاف حول مفهوم السيادة، ذلك المفهوم الذى يرتبط بطبيعة الدولة وأعتبر من أهم أركانها الأساسية. فالسيادة للدخلية والخارجية كانت ولا تزال مصدراً للصراع على السلطة العليا أو المطلقة بين جميع الأفراد أو الهيئات أو الدول إذا دخلت فى أشكال وأنماط الإتحادات الفيدرالية.

كما قد إتخذت مفهوم السيادة وعلاقته بالدولة تعريفات متعددة عكس عموماً مظاهر وأنماط متنوعة للسيادة سواء أكانت أسمية أو فعلية أو قانونية أو غيرها من أنماط السيادة الأخرى. وخاصة، السيادة الشعبية التى تقوم على مبدأ الإرادة العامة، وتعكس مظاهره الحياة السياسية المعاصرة ولاسيما النظام الديمقراطى. كما ظهرت نظريات لتفسير السيادة وهذا ما ظهر فى نظريات "بودان"، و "أوستين"، و "هارولد لاسكى"، والتى حرصنا على معالجتها ولو بصورة موجزة، لتوضيح العلاقة التطورية بين الدولة والسيادة منذ القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر. وليبيان طبيعة الظروف السياسية

والاقتصادية والاجتماعية التى ارتبطت بالدولة وسيادتها كنظام اجتماعى وسياسى. كما حرصنا فى الوقت ذاته للإشارة إلى مستقبل الدولة المعاصرة، وهل بالفعل سوف تظل الدولة القومية التى ظهرت مع البوادر الأولى من القرن السادس عشر على ما هى عليه مع بداية القرن العشرين حقيقة، إن تحليلات علماء الاجتماع السياسى، تعكس الكثير من الحقائق المرتبطة بالدولة كنظام سياسى ونوعية التغيرات التى حدثت بصورة خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وظهور النزعات والاتجاهات، التى تنادى بضرورة تحويل الدولة القومية إلى الدولة العالمية. ولأسيما، أن النظام العالمى الجديد وآلياته المتعددة، يسمح إن لم يكن يشكل بالفعل، طبيعة الدولة العالمية وليغير كلية من الملامح التقليدية للدولة، وهذا ما ظهر من خلال إشارتنا الموجزة، لمستقبل الدولة المعاصرة.

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

تمهيد:

- (١) تعريف الأحزاب السياسية.
- (٢) نشأة الأحزاب السياسية.
- (٣) أهمية الأحزاب السياسية.
- (٤) أنواع الأحزاب السياسية.
- (٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية.
- (٦) الأحزاب السياسية في الدول النامية.

خاتمة.

تعتبر الأحزاب السياسية من التنظيمات السياسية، التي أهتم بمعالجتها علماء الاجتماع السياسي، والاجتماع التنظيمي، والاتصال والاعلام وغيرهم من المتخصصين في علم الاجتماع، ولاسيما، أن هذا النوع من التنظيمات تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة خلال القرن العشرين. كما أن الأحزاب السياسية يهتم بدراساتها ومعالجتها أيضاً علماء العلوم الاجتماعية الأخرى مثل السياسة، التاريخ، والاقتصاد، والقانون. ومن ثم، فإن هذا الاهتمام المشترك جعل هناك تراثاً هائلاً من المعرفة المرتبطة بظاهرة الأحزاب السياسية، ولقد تبلور هذا الاهتمام في معالجات نظرية وأخرى منهجية وميدانية (أمبيريقية). وبالطبع، إن تطور الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية، أخذ مراحل متعددة تلازمت تقريباً مع نشأة الأحزاب ذاتها، وخاصة خلال القرن الماضي (العشرين). علاوة على ذلك، إن الاهتمام بالأحزاب السياسية نتج عن طبيعة إهتمامات الباحثين والمتخصصين في هذه العلوم، ومنها علم الاجتماع السياسي لدراسة ظاهرة الدولة وما يرتبط بها من مؤسسات وتنظيمات وعمليات سياسية واجتماعية وتنظيمية هامة وحدثت كثيراً من ملامح البناءات الادارية التي توجد في المجتمع الحديث بصورة عامة.

في نفس الوقت، ارتبطت دراسات علماء الاجتماع السياسي، وغيرهم من العلوم الاجتماعية الأخرى، ولاسيما علم السياسة بدراسة طبيعة علاقة المتداخلة بين الأحزاب السياسية وتطور ظاهرة الأيديولوجية، ولاسيما إن الانتماءات الحزبية وأسباب نشأة هذه المؤسسات أو التنظيمات السياسية يرتبط بالفعل بهذه الظاهرة، وأصبحت نوع من المؤسسات السياسية التي توجد في جميع الأيديولوجيات التي ظهرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا ما يجعل العلماء يؤكدون على أن كل من نظام الدولة، والأحزاب السياسية تتطور بفضل تحديث وتنوع الأيديولوجيات السياسية، التي ظهرت خلال العصر الحديث. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، في الأيديولوجيات الديمقراطية، والديكتاتورية، والشيوعية، والاشتراكية، والفاشية وغيرها من الأيديولوجيات الأخرى، التي سعالجها بالتفصيل خلال الفصل القادم. علاوة على ذلك، إن

دراسة الأحزاب السياسية كتنظيم سياسى لم يقتصر فقط على الدول الحديثة المتقدمة التى تبنت أيديولوجيات سياسية معينة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولكن قد أنتشرت هذه الظاهرة (الأحزاب السياسية) على حد تعبير أحد علماء الاجتماع السياسى المعاصرين وهو "غيليب برو".

على أية حال، إن إهتمامنا فى هذا الفصل سينتصر على دراسة أولاً: التعريفات المختلفة التى ارتبطت بالأحزاب السياسية وتحليل أسباب تباين هذه التعريفات وتصنيفاتها حسب إهتمامات العلماء والباحثين الذين تناولوا الأحزاب كتنظيمات سياسية. وثانياً، نحاول استخدام المنظور السياسى التاريخى التحليلى المقارن، لمعرفة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، وكيف تطورت خلال القرن العشرين بصورة خاصة، بالإضافة إلى تحليل الأسباب التى أدت إلى ظهورها فى الحياة السياسية والاجتماعية. ثالثاً، نركز على معرفة أهمية الأحزاب السياسية دورها فى المجتمعات الحديثة، سواء أكانت متقدمة لم نامية، وما هى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها عموماً وإلى أى حد ساهمت فى تطوير وتحديث العملية والحياة السياسية ككل. رابعاً، يهدف هذا الفصل إلى تقديم التصنيفات المختلفة لأنواع الأحزاب السياسية، محاولين التعرف على أشكال ونماذج هذه الأحزاب، وكيف تباينت من حيث نوعيتها وأهدافها حسب أيديولوجياتها السياسية. خامساً، نعتبر الأحزاب السياسية نوع من التنظيمات السياسية والاجتماعية، التى تنفرد ببعض الخصائص فى بناءاتها التنظيمية الداخلية، كما تعدد نوعية البناءات وأنماط القيادة ونظم العضوية، المشاركة وغيرها من العناصر السياسية التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى بصورة خاصة. وسلاماً وأخيراً، نعطى خلفية موجزة لظاهرة الأحزاب السياسية فى الدول النامية وإلى أى حد تباين هذه التنظيمات السياسية عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة، ودورها فى عمليات التنمية والتحديث السياسى وأهدافها الأيديولوجية عامة.

(١) تعريف الأحزاب السياسية:

حقيقة، لقد تعددت التعريفات المرتبطة بالأحزاب السياسية، كما يعكس ذلك تحليلنا للتراث العلمى لهذا النوع من التنظيمات السياسية، ويرجع هذا التعدد أولاً: إلى تباين إهتمامات العلماء والمتخصصين، الذين يهتمون بمعالجة الأحزاب السياسية، وثانياً، إلى طبيعة المداخل النظرية المنهجية التى عن طريقها يتم دراسة

الأحزاب السياسية بصورة عامة. ومن هذا المنطلق، سنحرص على تقديم أهم التعريفات التي إرتبطت بالأحزاب السياسية، محاولين تصنيف أهمها كنماذج وأمثلة لتعديدها وتنوعها ككل، وتفسير أهم المفاهيم الأخرى التي ترتبط بمفهوم الأحزاب السياسية، والتي تزيد من التعقيد المرتبط بهذا التعريف ذاته.

أولاً: التعريفات اللغوية الاصطلاحية^(١):

١- التعريف اللغوي، يعرف الحزب كما جاء في لسان العرب، لأبن منظور، ومعجم متن اللغة^(٢)، أن الحزب معناه، اللويه في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن (أى حصته)، وجاء بمعنى الطائفة، والسلاح، والجماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم. كما يستخدم كلمة الأحزاب، في موقعة الأحزاب المعروفة، وهم جمع من الناس الذين تأمروا وتظاهروا على حرب الرسول صلى الله عليه وسلم، وأحزاب الرجل هم جلده وصحبه، والذين على رأيه.

٢- التعريف الاصطلاحى، يعرف الحزب إصطلاحياً وقانونياً فى عدد من التعريفات التالية:- تعريف الفقيه الفرنسى "بنيامين كونستانت"، حيث يرى أن الحزب جماعة من الناس تعتق مذهباً سياسياً واحداً^(٣).

- تعريف الفقيه "كياى" V.Key بأن الحزب "هيئة من الأشخاص متحدين من خلال حماس مشترك لمصلحة قومية أو مبدأ محدد يتفقون عليه"^(٤).

- تعريف الفقيه "أندريه هوريو" A.Hauriou بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على الدعم الشعبى، ويهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بعبء تحقيق سياسة معينة^(٥).

(١) ورد عدد كبير من هذه التعريفات فى المرجع التالى:
- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص ١٨ - ٢٠.

(٢) الشيخ أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثانى (بيروت) ١٩٥٨، ص ٧٦.

(٣) أنظر، بطرس غالى، الاشتراكية والديموقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٠، ص ١١٥.

(٤) ارجع إلى:

- Key, V, Parties, Parties and Pressures Groups, London: The omal Well Co, 1952, p. 216.

(5) Hauriou, A, (et.al) Droit Content et Institutuse, Politumex. 1980,p. 276.

- تعريف الفقيه "لمون بيرك" *E. Burk*، الحزب هو اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً^(١).

- تعريف الفقيه "سليمان الطحاوي" الحزب بأنه "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"^(٢).

ثانياً: التعريفات الأيديولوجية:

- تعريف "بنجامين كونستان" *B. Constan* "الحزب هو اجتماع رجال يعتقدون العقيدة السياسية ذاتها"^(٣).

- تعريف "سيتالين" *Sitalien*، قطاع من طبقة قطاعها الأساسي (الطبيعي) يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة^(٤).

ثالثاً: التعريفات البنائية و التنظيمية:

- تعريف "بيرو ويجني" *P. Wigny* "الحزب تنظيم دائم، ممثل لجزء من الرأي العام، لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي"^(٥).

- تعريف "سمويل إيلدرسفيلد" *S. Eldersveld* الحزب السياسي هو جماعة اجتماعية، ونظام له هدف ونشاط مرسوم من خلال ذلك المجتمع العريض. وتتكون هذه الجماعة من أفراد متفقين على أدوار محددة، ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد والقابل للتعريف، وبالتالي، فهو تنظيم وبناء^(٦).

(١) *Burk, E. Everyman, Encgclopedia, vol.9, 1978, p.652.*

(٢) سليمان الطحاوي، السلطات الثلاث في النساتير العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ٥٦٩، نقلاً عن المرجع التالي - نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) أنظر، موريس ديوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة/ علي مقد و عبدالمحسن سعد، بيروت: دار النهار، ١٩٦٩، ص ٢.

(٤) أرجع إلى، إسكندر بطرس، أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية، القاهرة: ١٩٧٧، ص ٤٨٢.

(٥) نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٦) *Eldersveld, S. Political Parties, Chicago: Machally Co. 1964, p.10.*

- تعريف "ماكس فيبر" *M. Weber*، "الأحزاب السياسية"، تنظيمات اجتماعية، ترتبط بالمشروع السياسي، ولها صفة الشرعية وتهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها التضامنية (التنظيمية) ^(١).

رابعاً: التعريفات الوظيفية:

- تعريف "ثيم" *Thum* و "جانسور" *Jansoir*، تتحدد الأحزاب السياسية من خلال تفسير أهم وظائفها التي تقوم بها وهي ^(٢):

١- تزويد الناخبين ببدائل وبرامج سياسية عامة، وتحديد الكثير من الاختيارات لتكون أمام الناخبين واضحة.

٢- تعتبر أجهزة رقابية معارضة، وتقوم بتقييم الأداء والأنشطة التي تمارسها السلطات الحكومية.

٣- تقوم بتنظيم المناقشات لبيان وجهات نظر الفئات السياسية في المجتمع.

خامساً: تعريفات علماء الاجتماع السياسي:

- تعريف "موريس دوفرجيه" *M. Duverger* الذي يضع تعريفا للحزب على أنه بمثابة طائفة، أو مجموعة طوائف، أو إجماع جماعات صغيرة منتشرة في البلاد (أقسام - ولجان - وجمعيات محلية الخ) ترتبط فيما بينها بنظم تنسق فيما بينها ^(٣).

- تعريف "روبرت ميشيلز" *R. Michels* ^(٤) للحزب بأنه تنظيم يسعى لتحقيق القدر الأكبر من حاجات ومتطلبات أفراد معينين من الأعضاء، الذين يكرسون جهودهم من أجل استمرارية عمل الحزب.

- تعريف "أوبرشال" *Obershal* تقوم الأحزاب السياسية بتعبئة الجماهير، وتسعى بالفعل لفرض نفسها كمنظمة للسكان، أو لمشروع مجتمعي، أو لقضية كبرى. ولهذا ينبغي عليها أن تعمل على جعل الناس يشاطرونها صحة نظراتها، وإقناعهم بقيمة أهدافها أو برنامجها. ولقيامها بذلك، تدخل في تنافس

(1) Weber, M, *The Theory of Social and Economic Organization* N.Y: Glence Univ. Press, 1947, p. 408.

(2) Thum, G & E Jansair, *Parties and The Government al System*, N.Y: PrenticeHall In, 1969, p. 2-3.

(٣) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨.

(4) Michels, R, *Political Parties Trans by Eden& C. Paul*, N.Y: Collier Book, 1962 p. 16.

مع بعضها البعض فى النظم التعددية على الأقل. كما أنها تصطدم أيضاً بمناقشة فى أشكال أخرى من التنظيمات النقابية، والدينية والثقافية وغيرها^(١).

- تعريف "فيليب برو" *P. Braud*، الأحزاب هى "تنظيمات، ثابتة نسبياً" تعبى دعائم بهدف المشاركة مباشرة فى ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزى والمحلى"^(٢).

- تعريف "توم بوتومور" *T. Bottomore* "الذى يحدد أن الأحزاب السياسية بناءات سياسية على أوجه عالية من التنظيم، تحرص على تطوير حياة خاصة لها، ومستقلة نسبياً عن مجموعة المصالح الاجتماعية، التى أدت إلى نشأتها أساساً وعن طبيعة بناءتها المتغيرة، وقد تكسب هذه التنظيمات طابع أو سمة على الأقل من الناحية الشكلية العناصر المستمرة فى النظام السياسى"^(٣).

حقيقة، سنكتفى حالياً، للإشارة إلى التعريفات السابقة عن الأحزاب السياسية، والتى حاولنا أن نصنفها بصورة تقريبية، ولكننا نلاحظ أن هناك تدخلاً بين التصنيفات الأيديولوجية والتنظيمية والوظيفية وأيضاً تعريفات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، والذين حرصنا على أن نوضح تعريفاتهم بصورة مستقلة، حتى نعرف جيداً على مدى عمق تصوراتهم للتنظيمات أو الأحزاب السياسية، ونوعية السمات التى يشتركون فيها، ودورها الوظيفى فى تعبئة الجماهير، واعتبارها ممثلة للسكان، أو مشاركتها فى قضية من القضايا أو المشروعات الجماهيرية. علاوة على ذلك، نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى مثل النقابات والاتحادات العمالية تدخل فى صراع وتنافس مع الأحزاب لأنها تشكل أحزاب مستقلة مثل الأحزاب العمالية فى الكثير من الدول الليبرالية المحافظة الغربية - على أية حال، يمكن لنا فى النهاية أن سنخلص تعريفاً محدداً للأحزاب السياسية، على أنها بناءات أو تنظيمات سياسية، تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة التى يتكون حولها رأى العام الداخلى والخارجى لأعضائها والمنتمين إليها، كما تقوم على مبدأ المشاركة السياسية وإتخاذ دور فعال فى العملية والحياة السياسية فى المجتمع الذى توجد فيه.

(١) أنظر، فيليب برو، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(3) Bottomore, T, *Political Sociology*, op. cit. p 54.

(٢) نشأة الأحزاب السياسية:

تعددت التحليلات المرتبطة بتحديد النشأة الأولى للأحزاب السياسية، وهذا ما ظهر خلال دراساتنا للكثير من المؤرخين لهذا النوع من التنظيمات السياسية في العصر الحديث، وعلى أية حال، نفرس حالياً بعض هذه التحليلات في محاولة منا لتصنيفها بصورة تاريخية حتى يسهل تتبع هذه الظاهرة خلال العصر الحديث.

١- نشأة الأحزاب قبل القرن الثامن عشر:

يرى "بوفرجيه" في كتابه المميز (الأحزاب السياسية)^(١)، ضرورة أن تحدد جيداً كلمة الحزب ونعريفها، ولا سيما أنها كانت تطلق على الأشكال السياسية، التي كانت توجد في الجمهوريات الأغريقية والرومانية القديمة. كما كانت تطلق لفظ الزمر *Clan* على الأحزاب التي كانت تتجمع حول أحد القادة المرتزقة في إيطاليا خلال عصر النهضة. كما تستخدم كلمة (الحزب) أيضاً، على النوادي، حيث كانت تجتمع فيها نواب المجالس الثورية، أو على اللجان، التي كانت تقوم باعداد الانتخابات المحدودة التي كانت تتم في الممالك الدستورية خلال العصور الوسطى، وأيضاً خلال فترات التحول من هذه العصور إلى عصر النهضة والاصلاح الإجتماعي إلى العصر الحديث.

٢- نشأة الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر:

حدد "برو"^(٢) أن ظهور الأحزاب السياسية، بالمعنى الحديث للكلمة، ظهر في بريطانيا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، مع ظهور النظم السياسية النيابية. حيث كان النواب في مجلس العموم، يجتمعون بصورة دورية أو شكلية في إطار من التنظيمات السياسية وذلك تحت مسميات متعددة مثل الجناح *Wing* أو الثوري *Tory*، وذلك حسب نوعية المواقف السياسية التي كانوا يتبعونها تجاه تقييمهم للنشاط الحكومي (كما في فرنسا)، فلقد ظهرت الجمعيات الثورية الفرنسية التي أدت إلى ظهور للجمعيات السياسية التي كان يجتمع فيها النواب مثل نوادي البريتوني في الجمعية التأسيسية، وأندية الرهبان واليعاقبين في الجمعية التشريعية، أو الجسوسى وأيضاً الجبليون وذلك في عهد المؤتمرات السياسية.

(١) بوفرجيه، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

(٣) نشأة الأحزاب خلال القرن التاسع عشر:

مع تطور الحركة السياسية النيابية خاصة في بريطانيا وفرنسا^(١)، والتي امتدت إلى العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا، وبلجيكا، والولايات المتحدة وكندا^(٢). تم إنشاء الكثير من الأحزاب السياسية خارج أسوار البناءات البرلمانية، وذلك من أجل تعرف الناخبون على مرشحيهم، ولاسيما بعد أن تعددت الإنتماءات الحزبية، وعضوية المشتركين فيها أو المؤيدين لها، ولمعرفة البرامج الحزبية. وهذا ما ظهر في بريطانيا على سبيل المثال بعد عام ١٨٣٢، وحددت حركة الإصلاح الانتخابي، وتأسيس عدد من الجمعيات التي تقوم بتسجيل اللجان الانتخابية وذلك للتعرف على الناخبين والمرشحين الجدد في الحملات الانتخابية. وفي الفترة من ١٨٦٧ - ١٨٧٤، تم دمج الكتل البرلمانية (النيابية) واللجان الانتخابية، في إطار تنظيمي وسياسي موحد على المستوى القومي، وخلال هذه الفترة شهد مولد أكبر حزبين سياسيين هما حزب المحافظين وحزب الأحرار.

كما شهد هذا القرن، ظهور الكثير من الأحزاب العمالية واليسارية والاشتراكية سواء في فرنسا والنمسا أو سويسرا^(٣) أو ألمانيا أو الولايات المتحدة وكندا، حيث جاءت النقابات العمالية والجمعيات الزراعية والثقافية لتلعب أدواراً متعددة في نشأة الأحزاب السياسية، وأصبحت بعد ذلك هذه النقابات لها دور سياسي هام، في معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وإيضاً أستراليا. كما كانت الثورة التعليمية ونمو الاتحاد والنقابات الطلابية، لها دور بارز في إنشاء الأحزاب اليسارية الأولى. كما ساهمت الحركات الماسونية في نشأة الحزب الراديكالي في فرنسا، والأحزاب الليبرالية الأولى في أوروبا. كما ظهرت الأحزاب المسيحية عن طريق الكنيسة وتعاليم "كالفن" الكاثوليكية، ثم ظهرت الأحزاب السياسية المضادة للكنيسة الكاثوليكية، وتمثل أحزاب الكنيسة البروتستانتية، وذلك من أجل مقاومة الأحزاب المسيحية الكاثوليكية

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢) للمزيد من البحليلات حول تطور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة أنظر:

- Orum, A, *Introduction To Political Sociology*, N.Y: Englewood Clifjes, 1978 chap. 9.

(3) Bottomore, T, *Political Sociology*..op. cit. chap. (2).

المحافظة. وإن كان دور الكنيسة عموماً قد لإنشاء وتأسيس العديد من الأحزاب السياسية في معظم دول أوروبا خلال القرن العشرين^(١).

مع منتصف القرن التاسع عشر، شهدت أوروبا أنماط جديدة من الأحزاب السياسية، وذلك نتيجة لتطور الحركات العمالية والقضايا الاجتماعية والسياسية التي ظهرت نتيجة لتطبيق النظام الرأسمالي في أوروبا ككل. وهذا ما ظهر بوضوح بعد نشر "ماركس" Marx بيان الحزب الشيوعي عام ١٨٤٨ م، واتخاذ العديد من النقابات العمالية هذا البيان لتأسيس الأحزاب الشيوعية والراديكالية. وهذا ما ظهر في قيام الرابطة العامة للعمال الألمان (A.D.A.V) والتي أسسها "لاسال" Lassalle عام ١٨٦٣م، كما حرص "ماركس" على ترشيح نفسه لذات الحزب الألماني الاجتماعي الديمقراطي ولكنه فشل في خلافه لاسال، وبعد تضامن الألمان الاجتماعي الديمقراطي، مع العديد من النقابات والاتحادات الأخرى، تأسس هذا الحزب عام ١٨٧٥م، ثم تطور هذا النوع من الأحزاب السياسية في العالم الحديث^(٢).

٤- نشأة الأحزاب السياسية خلال القرن العشرين:

خلال البدايات الأولى من القرن العشرين، تطورت الأحزاب الاشتراكية نتيجة لتطور أفكار "ماركس" وتزويده للحزب الديمقراطي الألماني، بالكثير من الأفكار الثورية وإرتباطها بصورة أكثر بالحركات النقابية العمالية وخاصة بعد دخول هذه النقابات مرحلة الحياة السياسية البرلمانية، وطرحها العديد من البرامج الثورية، لتأخذ لشكلاً أخرى من النضال ضد الرأسمالية. وتبلورت معظم هذه الأنواع من الأحزاب العمالية الاشتراكية في أشكال من التنظيمات الحزبية الجماهيرية *Mass Parties*، خاصة بعد انضمام الآلاف إليها من الأعضاء الملايين من المنتسبين لعضويتها، وأخذت لها طابعاً أيديولوجياً وفكرياً محدداً، وذلك بخلاف عما كانت عليه من قبل وتبنيها السياسات الإصلاحية الديمقراطية، كما حدث في الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا، خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

في نفس المجلد

(١) دوفرجيه، المرجع السابق، ص ١٤ وما بعدها.

(٢) برو، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

ولكن تطورت الأحزاب السياسية الاشتراكية وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وتأسيس الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وظهرت الأحزاب الشيوعية ولكنها أخذت طابعاً جماعياً في عضويتها وهو نظام العضوية الشمولية الذي يجمع كل أفراد المجتمع، وذلك بخلاف الأحزاب السياسية الاشتراكية التي كانت موجودة في ألمانيا بعد نشر أفكار "ماركس" السياسية. وإن كان مولد الأحزاب السياسية الشبه عية، قد ظهر في إطار فكري أيديولوجي بواسطة "لينين"^(١) منذ أن نشر أرقه الاطار عام ١٩٠٢ في مذكرته الشهيرة بعنوان ما العمل؟. ولكن في عام ١٩٢٠ أى بعد قيام الثورة البلشفية بثلاث سنوات ثم تحديث القيادات السياسية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، الذي أحدث بعد ذلك ثورة فكرية وسياسية اجتماعية وتنظيمية خلال القرن العشرين سواء في الاتحاد السوفيتي سابقاً، أو ما يعرف بتحالف الكتلة الشرقية، التي تأسست في وسط أوروبا في بلدان مثل المجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبلفاريا، وغيرها من الدول الأخرى، التي تم غزوها بواسطة الاتحاد السوفيتي، خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

في نفس الوقت، لقد ظهرت الأحزاب الشمولية خلال القرن العشرين ومنها الأحزاب الفاشية في إيطاليا والتي أنتشرت بعد ذلك إلى العديد من دول العالم، وأيضاً الأحزاب النازية في ألمانيا، بعد نشر أفكار "هتلر" والتي تطلعت كل منها إلى تأسيس أحزاب سياسية على غرار الأحزاب الشيوعية اللينينية وبالفعل لقد أنتشرت هذه الأنماط من الأحزاب الثلاث الشيوعية والنازية، والفاشية في الكثير من دول العالم الثالث، التي ظهرت، فيها. الأحزاب خلال القرن العشرين ولاسيما خلال النصف الأخير من ذلك القرن. كما تبلور الكثير من ملامح الأحزاب الشيوعية وظهور أنماط جديدة، كما ظهر ذلك في الصين بصورة خاصة، والتي تبنت إطاراً فكرياً يختلف بعض الشيء في أيديولوجياتها عن الأيديولوجية اللينينية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تعددت النظم الحزبية في بلدان هذا الاتحاد (روسيا حالياً) والكتلة الاشتراكية (الشرقية) وتبنت معظمها الآن نظم حزبية تعددية ليبرالية لتدخل القرن الحادي والعشرين ببناءات حزبية أكثر ديمقراطية.

(١) للمرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٣) أهمية الأحزاب السياسية:

كشفت كل من التعريفات والنشأة التاريخية للأحزاب السياسية، عن مدى تنوع هذه التعريفات، والمفاهيم المرتبطة بها والمتداخلة معها في نفس الوقت. كما عكست عملية التطور التاريخي للأحزاب كظاهرة سياسية، أن جذورها الأولى، ترجع إلى عهد دويلات المدن القديمة، كما ظهرت في الجماعات والتحالقات السياسية التي كانت تنشأ في عهد الإغريق، ثم إنتقل هذا الوضع السياسي إلى عصر الرومان وعصر النهضة ولكن بالطبع، لم يتبلور مفهوم الحزب من الناحية العملية كما نفهمه الآن إلا خلال القرن الثامن عشر، وهذا ما ظهر بوضوح بعد نشأة الأحزاب السياسية في النظم الليبرالية، وخاصة في كل من بريطانيا وفرنسا. وإن كانت قد ظهرت هذه الأحزاب داخل أسوار المؤسسات والتنظيمات البرلمانية، إلا أن الحياة السياسية تتطلب بعد ذلك ضرورة خروج الأحزاب إلى مجالات الحياة الجماهيرية، ولاسيما بعد أن تعددت نوعية أعضائها سواء كانوا أعضاء عاملين مؤسسين أو منتسبين أو مؤيدين لها.

ذلك التأكيد لم يأت من فراغ، بقدر ما ظهر نتيجة نحو التنظيمات والنقابات والجماعات الاجتماعية والثقافية الدينية في نفس الوقت، وخاضت جميعها عملية المشاركة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، عندما أثرت النقابات العمالية على إنشاء العديد من الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم، وذلك عندما نشطت هذه الحركة وأصبحت تشارك في الحياة السياسية العالمية إلى جانب الحياة الاقتصادية منذ بداية القرن الثامن عشر. وهذا ما ينطبق أيضاً، على ظهور الجمعيات الاجتماعية الاشتراكية للزراعية (وخاصة الاشتراكية الفابية) والتي حرصت على ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وأخذ حقوق أعضائها من العاملين في المجال الزراعي، كما ظهر ذلك أيضاً في بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. في نفس الوقت، كانت الحركات الاجتماعية الفابية مثل الحركات الطلابية والاتجاهات البعبارية، قد بسعت للتعبير عن آرائها وللكشف عن اتجاهاتها. الأيديولوجية الإصلاحية والاجتماعية، وهذا لم يكن يتحقق إلا عن طريق المشاركة في الحياة السياسية. كما قد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً بارزاً في نشأة الأحزاب المسيحية للمحافظة في العديد من دول

العالم، وهذا ما جعل الكنيسة البروتستانتية، تلعب دوراً مضاداً لقيام العديد من الأحزاب المسيحية البروتستانتية للتعبير عن أرائها.

وعموماً، إن قيام الأحزاب السياسية جاء نتيجة لمتطلبات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية ودينية في نفس الوقت، وهذا ما يجعلنا نهتم حالياً بتحليل أهمية الأحزاب السياسية، ويمكن إيجاز دورها في الحياة السياسية وفي العامة للمجتمعات الجديدة كما يلي^(١):

١- الثقافة والتنشئة السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تقديم الثقافة والتنشئة السياسية *Culture & Politicalization* لأعضائها المنتسبين لعضويتها أو من المؤيدين لأفكارها وأيديولوجياتها، وهذا ما يظهر في مختلف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية وديموقراطية أو اشتراكية أو يسارية شيوعية. كما ينطبق أيضاً، ذلك على الأحزاب الأيديولوجية المتطرفة مثل الفاشية والنازية، كما حدث ذلك خلال النصف الأول من القرن الماضي (العشرين). كما حرصت الأحزاب السياسية الدينية المسيحية على تقديم ثقافة دينية وتنشئة دينية وسياسية لأعضاء سواء في الأحزاب الكاثوليكية أو البروتستانتية، وخاصة ذلك النوع من الأحزاب التي ظهرت في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الآن.

يتركز مهمة الأحزاب السياسية في أداء هذا الدور الوظيفي في المجتمع الحديث، حتى يكون المواطن والعضو المنتمي للحزب لديه دراية ثقافية ومعرفية وسياسية عن برنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيته السياسية، ويكون لديه نوع من الولاء والانتماء السياسي لهذه الأيديولوجيات. كما تهدف الثقافة

(١) للمزيد من التحليلات حول هذه الوظائف أنظر على سبيل المثال:

٦ Lipesi, S, *Party System and Representation of Social Groups* London: Harper Torchhood, 1967.

- دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق.

- فريدفون ديرمهدن، السياسة في الدول النامية، ترجمة - مصطفى عباس ويحيى أبو بكر، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨.

- Barker, E, *Political Parties and The Party System*, N.Y: Praeger Inc, 1952.

- محمد كامل أوله، للنظم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧.

- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية، مرجع سابق،

والتثنية السياسية إلى المشاركة في عمليات التصويت أو تكوين الرأى العام المؤيد لميادات الحزب، وللتى تساعده فى تكوين كواتره الادارية والسياسية، القيادية فى المستقبل وللتى تؤمن بالإطار السياسى العام للحزب، ولاسيما، أن الأحزاب تنظيمات ومؤسسات سياسية تؤمن بأهمية العمل الحزبى والسياسى المتواصل لإشباع رغبات الاعضاء وتحقيق الأهداف العامة للحزب وسياساته.

من ناحية أخرى، تسهم هذه الوظيفة فى تدعيم ثقافة الحزب وأفكاره السياسية بصورة متجددة، وذلك فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وللتى تمكن الاعضاء من القدرة على تنفيذ الرأى العام المضاد، والإطلاع على المشاكل العامة التى تظهر فى المجتمع، والقضايا السياسية التى تواجه الحزب وأعضائه. وكيفية خلق شخصية سياسية قادرة على الفهم المتعمق لهذه المشكلات وتحليل الواقع السياسى برؤى سليمة، وهذا ما يحدث خلال عمليات التصويت والمشاركة فى الانتخابات، وخلال المشكلات السياسية التى تواجه الحزب والمجتمع. وقد يتم التثنية السياسية والثقافية والتعليم السياسى للأعضاء الحزب عن طريق إنشاء صحف أو نشرات ومطبوعات أو محطات تليفزيونية أو مدارس متخصصة تجمع بين العمل السياسى والمهنى فى نفس الوقت.

٢- الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية:

يحدد بعض علماء الاجتماع السياسى من أمثال "إنت باركر" *E. Barker* أهمية الأحزاب السياسية ودورها فى المجتمعات الحديثة وإعتبارها وسيلة أو قناة سياسية، وأ يمكن وصفها أيضاً بالإحتياطى الاجتماعى، لكثير من الأفكار السياسية التى توجد المجتمع، حيث يتم تصريف هذا الإحتياطى داخل نظام الدولة، فتعمل على إدارة النظم السياسية والحياة الاجتماعية بصورة عامة. ومن ثم، فإن الحزب السياسى سواء أكان ممثلاً للسلطة السياسية الحاكمة أو أحزاب المعارضة تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى نظم الدولة سواء عن طريق الإدارة السياسية للأحزاب السياسية الحاكمة، وللتى تقوم بممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضاً إذا كانت أحزاب معارضة تعمل فى الظل أو بصورة غير مباشرة وذات طابع رقابى على هذه الأجهزة ونظام الدولة.

وهذا ما يمكن أن يترجم فى وظيفة الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية، فإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بممارسة عملية الحكم فى المجتمع أو تسيطر على نظام الدولة كسلطة تنفيذية، تستطيع أن تلعب الأحزاب دوراً وسيطاً بين هذا النظام وبين الجماهير وخاصة من ينتمون إلى عضوية هذه الأحزاب والذين يشاركون فى وضع السياسات المحلية والقومية، أو تنفيذ المشروعات والتخطيط لأولويات التنمية والتحديث وتلبية الحاجات الأساسية. أما إذا كانت الأحزاب السياسية من أحزاب المعارضة، ففى نهاية تستطيع أن تعبر عن آراء جماهيرها من خلال مناقشتهم للقضايا المحلية والقومية. وخاصة أن تلك الأحزاب تلعب دوراً أساسياً أيضاً فى المجالس المحلية أو القومية، وتستطيع أن تكون قنوات اتصال بين الجماهير المعارضة وبين السلطة السياسية فى نفس الوقت.

٣- تشكيل الرأى العام:

تتمثل أهمية الأحزاب السياسية فى دورها فى تشكيل الرأى *Public Opinion*، الذى يقوم على إحترام آراء الأغلبية والأقلية فى نفس الوقت. فالأحزاب الليبرالية الديمقراطية، تؤمن بأهمية إحترام الأغلبية وسيطرتها على النظام السياسى. وهذا ما يحدث نتيجة عمليات التصويت الانتخابى للأحزاب وتشكيلها لعضوية البرلمان والحكومة وغيرها من المؤسسات والتنظيمات السياسية. إن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تشكيل الرأى العام حول أهمية الدور الحزبى، وإعطاء الضمانات التفسيرية والرؤى الواقعية لبرامج الحزب. كما يقوم قادة الحزب بدور هام لإقناع الجماهير عن برامج أحزابهم وأيديولوجياتها العامة. وعن طريق التكتشف السياسية وتكوين الآراء الداعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية أو المشكلات الحياتية العامة، يتبلور لدى الجماهير اعتقادات معينة، حول هذه المشكلات من حيث أسبابها وظهورها وكيفية علاجها وتقديم الحلول المناسبة لها. وبالطبع، إن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال وجود وعى عام جماهيرى مستدير، يهدف إلى تحقيق الصالح العام فى المجتمع بغض النظر عن مدى تأييد الأحزاب السياسية للسيطرة له أم

وكما تكشف التحليلات المرتبطة سية للرأى العام وكيفية تكوينه والعوامل المؤثرة فيه، وأنماط وتصنيفاته المختلفة، هناك أولويات محددة، أو قضايا عامة محلية أو قومية تجمع الرأى العام حولها، وهذا ما يسمى بعوامل تكوين ونشأة الرأى العام. ولكن قد يختلف الأفراد أو الجماهير حول طبيعة تفسير القضية أو المشكلة أو الظاهرة التى يتكون من حولها الرأى العام^(١). ولكن عن طريق المناقشات يصبح هناك نوع من الرأى المؤيد للقضية والمعارض لها، ولكن هذا قد لا يستمر طويلاً طالما هناك إستتارة واعية من الجماهير حول أهمية هذه المشكلات. وهذا ما تقوم به الأحزاب السياسية بالمشاركة مع غيرها من التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية الدينية الأخرى. ولاسيما، أن الأحزاب السياسية لم تتكون أو تتشكل إلا من خلال وجود رأى عام، حول أهمية وجودها ومشاركتها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمعات الحديثة.

٤- تحديد المسئوليات والرقابة السياسية:

تظهر أهمية الأحزاب السياسية فى قيامها بوظيفة تحديد المسئوليات والرقابة السياسية، وهذا ما يكمل مجموعة الوظائف الأخرى السابقة، التى أشرنا إليها وخاصة وظيفة الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية الحاكمة. إلا أن للأحزاب أهمية أخرى تتبلور فى تحديد المسئوليات، وأنماط من الرقابة على جميع الأجهزة التنفيذية والإدارية والسياسية فى المجتمع. وبالطبع، إن عملية وجود الأحزاب السياسية، تعنى وجود أحزاب السلطة الحاكمة وأيضاً أحزاب المعارضة، التى تمثل قوة من الأجهزة الرقابية. ولاسيما، أن كثيراً من أحزاب المعارضة تمتلك الصحف والمحطات التليفزيونية، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرى، التى تؤهلها لأن تمتلك جزء من السلطة الرابعة فى المجتمعات الحديثة (الصحافة ووسائل الاعلام) وتقوم بدور رقابى على جميع أجهزة الدولة السياسية. وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع السياسى من أمثال "ليبست" Lipset و"برو" Braud، و"أوريم" Oram يهتمون بتحليل

(١) للمزيد من التفاصيل حول الرأى العام أنظر:

- عبدالله محمد عبد الرحمن، علم لاجتماع الإتصال والإعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

وظائف وأهمية الأحزاب السياسية وخاصة أن لها أدواراً وظيفية مزدوجة ومتعددة في الحياة الاجتماعية المعاصرة، ولأسيما عند تحقيق مبدأ الإرادة العامة والسيادة الشعبية للجمهور، هذا المبدأ الذي نادى به "روسو" *Russou* عند تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتطبيق أفكاره حول نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract*.

ويعكس لنا الواقع السياسي المتغير عن أهمية دور الأحزاب السياسية أو الجماعات المعارضة، أو أصحاب الرأي المعارض لنظم الحكم منذ ظهور آراء "فلاطون" و"أرسطو" و"سقراط" حول الديمقراطية وكيفية تطبيقها، التي تعنى ضرورة احترام رأى الأغلبية، ووضع الضوابط للكفيلة على النظم السياسية الفاسدة. كما نجد أيضاً أن النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، التي تؤمن بالحياة النيابية والحزبية المتعددة مثل بريطانيا على سبيل المثال أن الحياة السياسية فيها تأخذ طابعاً رقابياً وتحديداً للمسئوليات السياسية وما ينبغى أن تقوم به الدولة ونظام الحزب الحاكم سواء أكان محافظاً ليبرالياً، أو عمالياً. ففي خلال فترة حكم المحافظين يتم تشكيل حكومة أخرى، تسمى حكومة الظل *Shadow Government* ويتم تعيين وزراء في جميع الحقائب والوزارات الحكومية، وذلك بواسطة حزب العمال. وهذا ما يحدث أيضاً بالعكس، حيث يقوم حزب المحافظين بتشكيل حكومة للظل في ظل حكم حزب العمل، وتقوم هذه (الحكومات الحزبية) بدور رقابي من الدرجة الأولى، وطرح الكثير من البدائل السياسية لعلاج العديد من القضايا العامة والمحلية والقومية في نفس الوقت.

٥- تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي:

تهدف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية أو اشتراكية أو ذات طبيعة أيديولوجية متميزة مثل الشيوعية، أو أحزاب دينية مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي تنتشر في معظم دول أوروبا، إلى تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي، ولأسيما بين الفئات والطبقات الاجتماعية. وهذا ما يفسر لنا أن النشأة الأولى للأحزاب السياسية، جاءت نتيجة لتحقيق متطلبات الحياة الأساسية لجمهورها وفئاتها سواء أكانت عمالية، أو فئات زراعية، أو صناعية واقتصادية، أو دينية أو غيرها. كما ظهرت هذه الأحزاب السياسية لتنظيم كل من الحقوق والمسئوليات، التي ينبغى أن تقوم بها

الأحزاب السياسية وهذا ما أكد عليه بالفعل 'دوركهايم' *Durkheim* في نظريته عن التضامن الاجتماعي *Social Solidarity*، والذي يؤكد فيها على أهمية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، باعتبارها تنظيمات ثانوية *Secondary Organizations*، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي وتحديد هوية ومسئوليات الأعضاء تجاه مجتمعهم، وما ينبغي أيضاً أن تقوم به السلطات السياسية تجاه هذه التنظيمات وتحقيق رغبات أعضائها.

ومن ناحية أخرى، يؤكد علماء الاجتماع السياسي على أهمية دور الأحزاب السياسية بالرغم من وجود الكثير من التناقضات الأيديولوجية التي تقدم بها، أو قد تؤثر على عمليات التفكير والتباين بين الفئات والطبقات الاجتماعية. إلا أن مهمة الأحزاب السياسية تقوم بعملية تنظيم إرادة الشعب وال جماهير بالرغم من التباين في عمليات تطبيق الديمقراطية. وهذا بالفعل ما توصل إليه 'روبرت ميشيلز' ^(١) *R. Michels* في كتابه المميز عن "الأحزاب السياسية" *Political Parties* والذي سعى فيه لتحليل جميع الأحزاب السياسية في الدول الرأسمالية الغربية والاشتراكية والشيوعية وحاول أن يتوصل إلى دور هذه الأحزاب، في تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعي، وخاصة إذا تم تطبيق الديمقراطية بمفهومها للتقليدي أو المتعارف عليه منذ الفكر الأغريقي القديم.

علاوة على ذلك، تؤمن الأحزاب السياسية بأهمية قيامها بدورها الوظيفي في المجتمع الذي توجد فيه من أجل تحقيق مصالح جماهيرها وأعضائها، بالإضافة إلى أن تلك المصالح غالباً ما تعبر عن المصالح القومية التي توجد في الكثير من دواي للعالم سواء أكان متقدماً أو نامية. علاوة على ذلك، قد يحدث نوع من الانقسام حول أيديولوجيات وفلسفة الأحزاب السياسية كل منها على حده، ولكن نلاحظ كما هو موجود في الحياة السياسية الحديثة، أن الكثير من الأحزاب المتعارضة أو المنقسمة أيديولوجياً، تتحد مع بعضها من أجل تحقيق مصالح جماهيرها، ومن أجل استمرارية وجودها كتتنظيمات سياسية واجتماعية، وتقوم بدور إيجابي في تشكيل القرارات والحياة السياسية في نفس الوقت وتخدم عموماً مصالح جماهيرها ككل.

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- *Michels, Political Parties op. cit.*

٦- اختيار الحكام والقادة السياسيين:

يؤكد الكثير من علماء الاجتماع السياسى على أهمية الأحزاب السياسية وخاصة فى المجتمعات الديمقراطية نظراً لما لهذه التنظيمات السياسية من وظائف متعددة منها وظيفة اختيار الحكام والقيادات السياسية. ولاسيما، أن مفهوم الديمقراطية من الناحية الواقعية أو النظرية الشكلية، قد تطور منذ الأغريق القدماء حتى الآن عن طريق تحديد العلاقة التى يجب أن تكون بين الحاكم والمحكومين، وهذا ما ظهر فى تمثيل الحكام فى الحياة السياسية المباشرة الديمقراطية، أو الحياة البرلمانية التعددية أو التى تخضع للممثل السياسى النسبى. فمن طريق الأحزاب والمرشحين لقيادتها يستطيع الفرد أن يختار من بينهم الكفاءات القيادية، التى يمكن أن تقوم الحياة الحزبية السليمة، أو أن تراعى الصالح العام للجماهير والأعضاء. كما تحرص الأحزاب السياسية على تسمية مرشحها وإعطائهم رموز إنتخابية محدودة، حتى يسهل على الجماهير حرية الإختيار لهذه القيادة حسب كفاءتها وقدرتها الفعلية، كما أن عملية إختيار القيادات الحزبية تسهم فى إختيار القيادات السياسية الوظيفية، التى يمكن أن تحكم البلاد ككل، ولاسيما أن الدول الديمقراطية تقوم على نظام الأغلبية للحزب الحاكم وفوزه بالأكثرية.

٧- إحترام مبدأ الفصل بين السلطات:

أسهمت تحليلات "أرسطو" السياسية وأفكار "مونتسكيو" فى التأثير على أهمية الفصل بين السلطات أو التقسيمات السياسية بين السلطات الثلاث التقليدية (السلطة التنفيذية - والنشورية - والقضائية^(١)) هذا النظام الذى يطلق عليه بالحياة أو الحرية الدستورية المعاصرة، التى تسعى كل الدول وخاصة التى تعيش مرحلة ديمقراطية، بضرورة إحترام مبدأ الفصل بين السلطات. وخاصة أن الأحزاب بالطبع تشارك فى هذا الإحترام المستمر بإعتبارها سلطة رقابية وضبطية فى المجتمع. كما أنها تمارس حقوق المساءلات السياسية وإستجواب أعضاء الحكومه (السلطة التنفيذية) وتقوم بتقديم الكثير من طلبات الاحاطة للإجابة عليها، من جانب الوزراء أو مجلس الوزراء ولاسيما حول القضايا

(١) للمزيد من التحليلات انظر:

- دوفرجيه: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨٥ - ٣٩٤.

العامة التى تهتم بالصالح الجماهيرى سواء أكانت محلية أو قومية. وبالطبع، إن الأحزاب السياسية تحرص على ضرورة إحترام الدستور والقانون، فى تشكيل السلطات وبناءاتها وأنوارها المختلفة وضرورة إحترام المسئوليات التى تقوم بها كل سلطة تجاه الوطن أو المجتمع وعدم الإخلال بها بصورة نهائية:

(٤) أنواع الأحزاب السياسية:

يوضح تحليل التراث العلمى للأحزاب السياسية، بإعتبارها من أهم التنظيمات السياسية التى ظهرت خلال العصر الحديث، والتى تطورت على مراحل متعددة خلال القرنين الماضيين، وأصبحت من الظواهر السياسية، التى لايمكن أن نفهم الحياة السياسية المعاصرة بدونها على الإطلاق. هذا بالإضافة إلى، أن الأحزاب السياسية تُعد من التنظيمات السياسية التى ارتبطت بجميع النظم السياسية التى ظهرت فى المجتمعات الحديثة. فلقد ارتبطت بالنظم الديمقراطية الليبرالية وهذا تمثل فى أنواع الأحزاب الديمقراطية الرأسمالية الغربية، أو فى النظم الاشتراكية التى ظهرت فى العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية أو ما سُمى عموماً بدول العالم الثالث، وأصبحت هناك أعداد كبيرة من الأحزاب الاشتراكيين. وهذا ما ينطبق أيضاً على النظم السياسية الشيوعية، والفاشية، والنازية، التى أنشئت أحزاب سياسية، أطلق عليها مسميات متعددة مثل مسميات الحزب الواحد، أو الأحزاب الديكتاتورية أو غيرها. وإن كانت قد ظهرت أيضاً أحزاب سياسية ذات الانتماء أو النشأة الدينية مثل الأحزاب المسيحية التى تنتشر فى الكثير من دول العالم المسيحى.

حقيقة، إن هذا التنوع فى أنماط الأحزاب السياسية جعل الكثير من علماء الاجتماع السياسى المعاصرين من أمثال كل من "موريس دوفرجه" *M. Duverger*، و"فيليب برو" *P. Braud*، و"سيمور ليبست" *S. Lipst*، و"توم بوتومور" *T. Bottomore* وغيرهم آخرون، يسعون لتصنيف الأحزاب السياسية محاولين كل منهم أن يبرر أسباب تصنيفه لهذه التنظيمات السياسية، وهذا ما أدى إلى تنوع هذه التصنيفات بصورة متعددة. فجد على سبيل المثال، "دوفرجه" يميز بين ثلاث أنماط من الأحزاب، ١- الأحزاب الثنائية، ٢- الأحزاب المتعددة، ٣- والحزب الواحد. أمام عالم الاجتماع الفرنسى "برو" الذى يصنف الأحزاب حسب طبيعتها التنافسية، بين نوعين أساسيين وهما: ١

— الأحزاب الإدارية، ٢— الأحزاب الاجتماعية. أمام "بوتومور" على سبيل المثال، فإنه يميز بين أكثر من نمط من أنماط الأحزاب السياسية، فنجدته يميز بين كل من الأحزاب الثورية *Revolutionary* والأحزاب الإصلاحية *Reformist*، أو بين الأحزاب الاشتراكية *Socialist*، والأحزاب الديمقراطية *Democracy*، أو ما يسمى بالأحزاب الليبرالية *Liberalist*، والأحزاب الشيوعية *Communist*. وبالطبع، إن هناك الكثير من التداخل بين هذه التصنيفات كما جاءت على سبيل المثال، في تحليلات "بوتومور" كما قد نجد هناك الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية في نفس الوقت، كما يظهر ذلك في العديد من الدول الأوروبية، وخاصة ذلك النوع من الأحزاب الذي ينتمي إلى الأحزاب العمالية.

وعلى أية حال، نسعى حالياً، لطرح أهم التصنيفات الشائعة استخداماً من جانب علماء الاجتماع السياسى للأحزاب السياسية، والتي أكد عليها الكثير من علماء الاجتماع ومنهم أيضاً "بوتومور" وفرجيه والتي نعرفها جيداً في الوقت الراهن، عندما نهتم بدراسة للتنظيمات السياسية العالمية وخاصة دراستنا للأحزاب السياسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية وهذا التصنيف يلي:

١- أحزاب الأيديولوجيات:

يتميز هذا النوع من الأحزاب بأنها تتصف بأيديولوجياتها السياسية التي قامت عليها وفي تصميمها لأفكار موجهة وجامدة لا تقبل المرونة السياسية. وهذا ما ظهر في الأحزاب الأيديولوجية الشيوعية، والفاشية، والنازية، وغيرها من الأحزاب التي تعكس أيديولوجيات سياسية. وهذا ما ظهر خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) والتي عبرت عن أفكار وتصورات لايزال البعض منها باقى حتى الآن. وإن كنا نلاحظ نمو الأيديولوجيات بصورة مستمرة، وهذا ما يظهر على سبيل المثال، في الأحزاب الفاشية أو النازية التي تحاول الظهور من جديد في بعض دول أوروبا وخاصة إيطاليا والنمسا. وإن كانت هذه الأحزاب لم تنشأ حالياً بقدر ما نلاحظ نمو هذه الأيديولوجيات في إطار ظهور النزعات الأيديولوجية القومية وهذا ما سنعالجه بالتحليل في الفصل القادم عند معالجتنا للأيديولوجية.

ومن أهم خصائص الأحزاب الأيديولوجية أنها تتمسك دائماً بأفكارها الأيديولوجية، وضرورة تمسك الأعضاء بصورة مستمرة بمبادئ الحزب، وعدم التعاون عموماً مع الأحزاب السياسية ذات الأيديولوجيات المناهضة أو المضادة، والتي تصطبغ هذه الأحزاب بصبغة أو صفة سياسية جامدة، ولا تنتم بأي نوع من المرونة السياسية. وهذا ما يجعل غالبية هذه الأحزاب ترفض الدخول في تحالفات أو إئتلافات سياسية، لتكوين الحكومات أو النظم السياسية المشتركة، وإن كان ذلك بالطبع لا ينفي دخول الأحزاب الشيوعية (اليسارية) مع المسيحية أو الاشتراكية، والتي قد تجد فيما بينها نوعاً من الاتفاق حول عدد من المصالح السياسية والاجتماعية، كما تسعى كل منها لتحقيق مكاسب معينة من ناحية أخرى. ويمتاز هذا النوع من الأحزاب، بأنها عالية الدقة في التنظيم، والرفاهية، وال ضبط والتحكم، وتتركز على أهمية الطاعة والامتثال لقواعد الحزب من جانب الأعضاء والقيادات في نفس الوقت للحفاظ على أيديولوجياتهم الأساسية.

٢- أحزاب الأشخاص:

يمثل هذا النوع من الأحزاب بإنتمائه من حيث نشأته أو تحديثه أو تطوره إلى أحد الأشخاص أو الزعامات أو القيادات السياسية البارزة، الذين ينتميه الخصائص أو صفات (كاريزمية) تقليدية أو وراثية تؤهلهم لقيادة هذا النوع من الأحزاب. ويتم عملية الولاء السياسي من جانب الأعضاء إلى شخصية القائد أو الزعيم السياسي الكاريزمي، الذي يتمتع بعدد من الخصائص الأخرى لكل الخطابة، والنشاط المستمر والشجاعة والدهاء السياسية، أو انمجدد للأفكار السياسية الإصلاحية أو الدستورية^(١). كما يحق للزعيم أن يعدد و سياسات الحزب دون أخذ آراء الأعضاء أو المشاركين له في الحياة السياسية، كما يجب أن تكون طاعة الأفراد أو الأعضاء أو المنتخبين للحزب كاملة وإلى القائد الزعيم، وبالطبع، هناك الكثير من الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب السياسية، ولكن قد يتعرض للانقسامات أو الاختفاء التام ولا سيما بعد وفاة الزعيم، أن لم تظهر زعامات أخرى قيادية يلتف حولها الأعضاء ويخضعون لأوامرها وطاعتها بصورة كاملة.

(١) انظر، فوزى دياب، مرجع سابق، ص ١٦٧.

يطبق على هذا النوع من الأحزاب بنظام ثنائية الأحزاب، وغالباً ما يظهر هذا النوع في المجتمعات الديمقراطية التي تؤمن بالحياة السياسية النيابية، وهذا ما ظهر في بريطانيا منذ أكثر من مائة وخمسون عاماً على الأقل أو في الولايات المتحدة، وكندا، أو السويد وغيرها من الدول الديمقراطية والأوروبية الأخرى^(١).

فلقد تطورت مسميات الأحزاب السياسية في كل من (بريطانيا) والولايات المتحدة على سبيل المثال، حيث سيطر على الحياة السياسية البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، حزبين رئيسيين وهما: المحافظون، والعمال، كما في الولايات المتحدة نجد كل من الديمقراطيين والجمهوريين ممثلين في حزبين رئيسيين دائماً لهما الغلبة في الحياة السياسية. وبالطبع، إن هذا النظام الحزبي للديمقراطي، يركز على أهمية أصوات الناخبين ويسيطر كل حزب على نظم الحكم نتيجة الأغلبية السائدة.

وإن كان هذا النوع من أنواع الأحزاب يسمح بوجود أحزاب أخرى سياسية، كما هو أيضاً موجودين في بريطانيا والولايات المتحدة. كمثالين أشرنا إليهم. فهناك العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، التي ظهرت على سبيل المثال في الحياة السياسية البريطانية أو الأمريكية (مثل حزب الخضر) *Green Party*، الذي نشأ مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، نتيجة لتعبئة الرأي العام حول مشاكل البيئة من جانب أصحاب الحركات الاجتماعية المناهضة بالسلام وغير ذلك من قضايا أخرى تكون حولها رأى عام جماهير كبير خلال السنوات الأخيرة. ولكن بالطبع، هذه الأحزاب لا تلعب دوراً في الحياة السياسية مقارنة بالحزبين الرئيسيين نظراً لوجود ضوابط الحياة السياسية الدستورية النيابية في هذه البلدان. كما تلعب القيادات السياسية أو زعماء الأحزاب دوراً هاماً في التأثير على الأعضاء المنتمين للحزب، ويتم اختيار هذه الزعامات نتيجة لممارسة حق الاقتراع العام (التصويت الحر) على الرئيس وهيئة الحرب للداخلية التنظيمية.

(١) م. دوقجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣٦، ٢٣٩.

يعكس هذا النوع من النظام الحزبي الطابع الشمولى فى ممارسة السلطة السياسية، ولذى لايسمح بنمو الديمقراطية بصورة كبيرة نتيجة لإعتبارات داخلية أو خارجية أو تطبيق آيدولوجيات سياسية أو دينية معينة. ويتم تحديد الحزب الواحد عن طريق السلطة السياسية الحاكمة، أو يتم تشكيل كل من الحزب الواحد والحكومة من جماعة سياسية يتمتع بنوع من حكم الصفوة، وغالباً ما يكون من صفوة عسكرية أو إقتصادية أو سياسية. كما تحرص هذه الصفوة على أن تمتلك الكثير من عناصر أو مقومات الصفوات الأخرى مثل الصفوة العسكرية والاقتصادية والسياسية فى نفس الوقت، وتمارس حياتها السياسية فى إطار من الشرعية التى يتم إعلان الجماهير عنها لتأييدها فى صور من التصديق الانتخابى ممثلاً فيما يسمى بالاستفتاء، على برامج وقيادات الحزب بصورة عامة.

وتبرر فلسفته نظام الحزب الواحد أهمية تطبيق هذا النوع من ممارسة السلطة السياسية لأسباب ثقافية وتعليمية، لتكنى مستويات الثقافة بين الجماهير وإنتشار الأمية، وخاصة الأمية السياسية، وعدم وجود القيادات المعارضة، التى تقتنع بها الصفوات الحاكمة، والمسيطره على الحكم والتى يمكن أن تقود المجتمع بصورة عامة. فى نفس الوقت، قد ترتبط عملية تأسيس نظم الحزب الواحد فى البناءات الاجتماعية القبلية أو السياسية الطائفية، التى توجد فى العديد من دول العالم الثالث، والتى تحرص جماعات الأغلبية فيها على تشكيل الحكومة، وبناء نظام حزبي واحد فى نفس الوقت لفرض هيمنتها على بقية القبائل والطوائف السياسية والاجتماعية أيضاً. كما تبرر فلسفته نظام الحزب الواحد، عن طريق السلطة الحاكمة بأن النظام الحزبي المتعدد أو النظم الديمقراطية الأخرى من شأنها أن تؤدى بالبلاد إلى مرحلة عدم الاستقرار والتفكك السياسى والاجتماعى، ولن تكون فى مصلحة التنمية الاقتصادية، كما أن تعدد الحياة الحزبية فى الوقت للراهن قد يؤدى بعودة الحياة الاستعمارية أو الملكية المستبدة التى كانت موجودة سابقاً، هذا بالرغم من إعتقاد السلطة السياسية ذاتها بأهمية التجربة الديمقراطية المتعددة فى المستقبل. وهذا ما سنشير إليه لاحقاً فى هذا الفصل عند تحليلنا لوضع الأحزاب السياسية فى الدول النامية.

يرى دوفرجيه^(١) أن هناك لبساً وعموضاً شائعاً، يقع أحياناً عند معرفة مدى تعدد الأحزاب، وعدم وجود أحزاب سياسية على الإطلاق. فالنول التي ينقسم فيها الرأي العام بين جماعات متعددة غير ثابتة، وموخته لا يمكن أن ينطبق عليها المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية. لأن هذا النمط من الدول أو المجتمعات تعيش تماماً ما يمكن وصفه بمرحلة ما قبل التاريخ، ولا يمكن أن توجد فيها الضوابط الكفيلة لقيام الثلاثية الحزبية أو التعددية الحزبية، وهذا ما يستحيل قيام أحزاب سياسية فيها. وهذا ما يمكن أن ينطبق على العديد من دول أوروبا الوسطى بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ وغالبية الدول النامية في قارة أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وكثير من دول أمريكا اللاتينية، وخاصة بعد عقدى الأربعينات والخمسينات أو ما يمكن أن نصفه بمرحلة ما بعد الاستقلال من الاستعمار الغربى، وبالطبع أن هذا الوضع فى الدول النامية كان مماثلاً للوضع السياسى الذى كان موجود فى معظم الدول الأوروبية قبل القرن التاسع عشر.

إلا أن هذا الوضع الغير محدد حزبياً، جعل بعض هذه الدول سعت بالفعل لتكوين عدد من الأحزاب ذات الصفة التشريعية مع تمتعها بحد أدنى من التنظيم والاستقرار، حتى لا تعيش فى مرحلة إنعدام للممارسة الحزبية السياسية وتعيش - حسب ما اسماء دوفرجيه^(٢) بمرحلة الحد الفاصل بين إنعدام الحياة الحزبية والتعددية الحزبية. ويضرب على ذلك مثلاً، للحياة السياسية فى فرنسا خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر. كما أن النظام الحزبى العقلانى وخاصة نظام الحزبين، كان يحدد هوية الأحزاب السياسية بين حزبين رئيسيين فقط، ولكن ظهرت جماعات سياسية لاتنين بالولاء لأى من الحزبين الرئيسيين. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، من خلال نشأة الأحزاب الراديكالية التى تقع موضعاً وسط بين المحافظين أو العمال فى بريطانيا، أو الجمهوريين والديمقراطيين فى أمريكا، أو مثل هذا النوع من الأحزاب الذى ظهر أيضاً، فى فرنسا وبعد ذلك فى معظم الدول الأوروبية مثل إيطاليا، وألمانيا، والبرتغال، وأسبانيا خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى.

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر، دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٣٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

وعموماً، قد تتخذ التعددية الحزبية أنماطاً ثلاثية أو رباعية أو متعددة أكثر، ولقد ظهر هذا النوع من التعددية، ولاسيما بعد ظهور ما يسمى بأحزاب الوسط، والتي تقف موقف بين الأيديولوجيات اليمينية واليسارية، وقد تستقطب هذه الأحزاب أعضاء من هذه الأيديولوجيات. كما تطبق الكثير من هذه الأحزاب نظام " التمثيل السياسي النسبي" وهذا ما ظهر في لعبها دوراً أساسياً في تشكيل الجمهورية الثالثة بفرنسا، وتحالف هذه الأحزاب مع الأحزاب للرئيسية، وهذا ما ينطبق أيضاً على سويسرا أو للنرويج وغيرها من الدول الأوروبية.

(٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية:

عكست التعريفات السابقة للأحزاب السياسية، أن هناك عدد من العلماء الاجتماع السياسى سعوا لتعريف هذه المؤسسات باعتبارها تنظيمات بنائية، تلعب أدواراً متعددة فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وهذا ما أتضح فى تعريفات كل من "ميشلز" *Michels*، و"ليبست" *Lipset*، و"دوفرجه" *Duverger*، و"برو" *Braud*، و"ماكس فيبر" *Weber*، و"جانسور" *Jansoir*، و"بوتومور" *Bottomore* وغيرهم آخرون. وما من شك، إن هذا الاهتمام جاء نتيجة تضافر جهود علماء الاجتماع السياسى، وأيضاً علماء الاجتماع التنظيمى *Sociology Of Organizations*، الذين اهتموا أيضاً بمعالجة الأحزاب السياسية، ولاسيما التركيز على دراسة مكونات البناء التنظيمى الداخلى والخارجى لها، وتحليل عدد من العمليات والاعيكانيزمات الداخلية وخاصة طبيعة العضوية، وأنماق القيادة والسياسة، ودرجات الصراع والتكامل، وغير ذلك من عمليات توجد داخل هذه التنظيمات التى تلعب أدواراً ووظائف هامة فى الحياة السياسية الحديثة.

على أية حال، سنركز اهتمامنا حالياً على دراسة أولاً مكونات البناء التنظيمى الخارجى، وثانياً طبيعة البناء التنظيمى الداخلى التى ترتبط بالأحزاب السياسية وهى كما يلى:

أولاً: مكونات البناء التنظيمى الخارجى للأحزاب:

جاءت نشأة الأحزاب السياسية نتيجة لمجموعة من العوامل أو الأسباب التى أدت إلى ظهورها خلال البدليات الأولى من القرن الثامن عشر، كما لم يتضح مفهوم الحزب كمصطلح سياسى الا بعد أن ظهرت استخدامات أخرى لهذا المفهوم

قبل ذلك، مثل مفهوم الزمر، والجماعات والطوائف، واللقابات، والإتحادات وغير ذلك من مفاهيم أثرت بعد ذلك في بلورة مفهوم الحزب السياسى، ولكنها تعكس في نفس الوقت طبيعة النشأة الأولى الخارجية التى تكونت على أثرها الأحزاب السياسية كما نعرفها خلال الوقت الحاضر. هذا بالإضافة إلى، أن الأحزاب السياسية ظهرت بصورة تدريجية، فقد عاشت العديد من الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، الكثير من الفترات التى أُنشئت بالمجتمعات اللاحزبية، وشبه الحزبية غير المستقرة أو المنظمة جيداً.

ومن ثم، فعند دراسة البناء التنظيمى أو المكون الخارجى للأحزاب السياسية، لابد أن نعترف بوضوح على أن هناك اختلافات فى طبيعة التكوين المؤسستى الخارجى لهذه الأحزاب سواء فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر فى القرن العشرين. فالأحزاب السياسية قبل القرن العشرين، كانت لها اطار بنائى وهيكلى مختلف عما هو حالياً، فقد كانت بمثابة مجموعة من الوحدات المرتبطة بعدد من الجماعات واللقابات أو الإتحادات، وحاولت أن تتسق فيما بينهم. أما الأحزاب المعاصرة، فقد ارتبطت ببناءاتها الداخلية بمكوناتها الخارجية، ومن ثم، تم تحديد طبيعة هذه الأحزاب، باعتبارها تقوم وظيفى أكثر فى الحياة السياسية وذلك عن طريق إنتقاء القيادات الحزبية التى تقوم بدور أكثر فاعلية^(١).

وكما يحل علماء الاجتماع السياسى أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها جاء من خلال تأثير دور العوامل الخارجية التى لعبت دوراً هاماً فى أحداث تغييرات هيكلية خارجية داخلية فى نفس الوقت. وهذا ما يعالجه بعض العلماء عند دراساتهم لعمليات التكوين المباشر أو غير المباشر للأحزاب السياسية، التى تفسر كل منها طبيعة نشأة هذه الأحزاب، حتى تبلورت أنماطها وأشكالها الخارجية. فكما يرى "دوفرجيه" أن الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية تغيرت بمعدلات أسرع من تغير نظام الدولة ذاتها، وهذا ما حدث على سبيل المثال خلال النصف الأول من القرن العشرين. فلقد ظلت الدولة كنظام سياسى. وهيكلى إدارى تنظيمى، ومحتفظ بالملامح البنائية والوظيفية له داخل العديد من الدول الحديثة خلال النصف أول من القرن

(١) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٦.

العشرين، ولكن يلاحظ أن الأحزاب السياسية قد تغيرت مرتين على الأقل أن لم يكن ثلاثه مرات في العديد من نفس هذه الدول.

يرجع هذا التغير الذى حدث على البناء الهيكلى للأحزاب السياسية، نتيجة لحدوث الثورات السياسية، فقد حدثت ثورتين أو ثلاث في بعض الدول مما غير كثيراً من الملامح العامة للأحزاب السياسية والبناء الديموقراطى التى كانت تقوم عليها. ففي الفترة من ١٨٩٠ - ١٩٠٠، لحلت الأحزاب الاشتراكية محل اللجان المصغرة، أو الخلايا الشعبية التى كانت توجد في بعض الدول الأوروبية. وفي الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٣٠ تم تحديث الأحزاب السياسية الشيوعية وأصبحت أكثر حداثة وتطوراً. ثم بعد ذلك نجد أن الأحزاب الفاشية قد ظهرت وغيرت كثيراً من الملامح الحزبية التى كانت موجودة في إيطاليا، وغيرت الهيكل الخارجى للحزب، وكونت جيوشاً سياسية، وميليشيات خاصة بها، ولها القدرة على الاستيلاء على السلطة مثل ما حدث قبل الحرب العالمية الثانية.

في نفس الوقت، نلاحظ أن البناءات الحزبية السياسية في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة (العقود الأولى من القرن الماضى (العشرين) ظلت كما هي عليه محتفظة بطابعها التقليدى، بالرغم من حدوث الثورة الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية التى تحيط بها. وخلال العقود الأولى أيضاً من ذات القرن لم تعرف بريطانيا الأحزاب الشيوعية أو الفاشية، إلا أننا نجد بريطانيا في الوقت الحاضر، قد ظهرت فيها بعض الأحزاب السياسية الأخرى مثل أحزاب الوسط (أحزاب الخضر) إن لم تظهر فاعليتها بصورة كبيرة على النقيض من بعض المجتمعات الأوروبية الأخرى مثل النمسا وألمانيا والدول الاسكندنافية، والتي ظهرت فيها هذه الأحزاب بصورة كبيرة ونشطت كثيراً، مما أدى إلى تغيير نمط الهيكل الخارجى للبناءات الحزبية التقليدية، هذا بالرغم من اعترافها بالنظام والتمثيل السياسى النمى.

بالإضافة إلى ذلك، إن نشأة الأحزاب الاشتراكية قد ارتبطت ملامحها وبنائها وهيكلا الخارجى بطبيعة القوى الاجتماعية والثقافية التى كانت الأساس الأول وراء تشكيلها، وهذا ما ظهر من خلال دور النقابات العمالية أو الزراعية. كما اعتبرت النقابات في الأصل المباشر وهى البناءات المكونة لهذا النوع من الأحزاب (الاشتراكية)، وهذا ما يفسر أيضاً طبيعة تكوين الأحزاب

الشيوعية العمالية. ومن ثم، إن طبيعة التكوين المباشر أو غير المباشر للأحزاب السياسية، جاء نتيجة لتأثير العوامل الخارجية التي شكلت الاطار العام للبناء التنظيمي للحزب السياسى، هذا بالرغم من أن التكوين المباشر، قد يفسر أيضاً طبيعة عضوية الأعضاء وانتماءاتهم المباشرة للحزب. أما التكوين غير المباشر قد ينشأ نتيجة تأثير الجمعيات والاتحادات والنقابات التي تسهم عموماً فى تزويد الحزب بالأعضاء المنتسبين والمؤيدين لهذه التنظيمات السياسية.

ثانياً: للبناءات والوحدات التنظيمية الداخلية للأحزاب:

فى إطار تحليلنا لنمط البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية، سنتناول عدد من النقاط الأساسية التي تفسر أيضاً بعض العمليات والميكانيزمات الداخلية التي تتميز بها الأحزاب السياسية، ويمكن الإشارة إلى هذه البناءات والوحدات والعمليات التنظيمية الداخلية كما يلي:

١- الوحدات البنائية للتنظيمية:

تعكس طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية وجود تفاوت بين هذه المؤسسات السياسية، من حيث درجة كفاءتها وقايعتها ومدى استمرارها، والسبب يرجع إلى طبيعة التكوين والبناء الداخلى الذى يعكس مجموعة من الخصائص والسمات العامة، التي يقوم عليها كل حزب من الأحزاب السياسية. وإن كانت تحليلات علماء اجتماع التنظيم وعلماء الاجتماع السياسى، تعكس عدد من السمات والخصائص العامة التي توجد غالباً فى معظم الأحزاب السياسية، والتي يطلق عليها بالوحدات أو العناصر البنائية المشكلة للهيكـل التنظيمى الداخلى للأحزاب وهى بإيجاز^(١):

(أ) اللجنة:

تعرف اللجنة الحزبية أولاً بأنها الهيئة التنظيمية العليا التي يتكون منها الحزب، ويتحدد عدد أعضائها طبقاً للوائح التنظيمية الداخلية، والتي لايمكن تغير عدد أعضائها إلا فى اطار تغير اللوائح ذاتها، كما تمتع بسلطات كبيرة من أجل تحقيق أهداف العامة للحزب ورسم سياسة واستراتيجية الحاضرة والمستقبلية. كما تعتمد اللجنة فى تكوينها على عضويتها من الأعضاء سواء عن طريق الترشيح أو التعيين، وغالباً ما تقتصر على عدد

(١) المرجع السابق، ص ٣٨ - ٥٨.

محدود من الأعضاء الذين يتوسم فيه القدرات والمؤهلات التي تساعدهم لدورهم القيادي في الحزب. كما أن طبيعة عمل اللجنة العليا، داخل الحزب يتم وفق اللوائح الداخلية التي تنظم عملها ومسئولياتها القيادية والإشرافية والتنفيذية العامة على الحزب المياسي. كما تعقد اجتماعاً بصورة دورية أو عند الضرورة. كما تظهر أهمية أنشطتها عند الأزمات والصعوبات التي تواجه الحزب، أو قبل وبعد العملية الانتخابية الداخلية للحزب عند إجراء الانتخابات القومية أو المحلية العامة.

كما تنقسم اللجان إلى نوعين رئيسيين وهي:

أولاً: اللجان المباشرة، وثانياً اللجان غير المباشرة. بالنسبة للجان المباشرة يتم اختيارهم من المجتمع بسبب كفاءاتهم للشخصية وبعداً عند إنتهاءاتهم الطبقيّة، وربما يكونون من اصحاب الأملاك الرأسمالية أو من لفافات المهنية العليا مثل الأطباء والمحامون أو غيرهم وهذا النوع من اللجان يكون ممثلاً في الحزب الراديكالي الفرنسي. أما اختيار اللجان غير المباشرة، فهذا النوع من اللجان يتم اختيارهم مثلاً يحدث في حزب العمال البريطاني، لأنهم يمثلون منطقة انتخابية معينة، ويكون قد سبق إنتخابهم في مناطقهم المحلية من قبل الفروع المحلية ل نقابات العمال أو الجمعيات الاشتراكية أو المنظمات التعاونية. وفي نفس الوقت، توجد لجان أخرى إضافية إلى هذين النوعين السابقين من اللجان، وهي (اللجان الفنية) وهذا ما ينطبق على اللجان الفنية التي لديها خبرة طويلة في مجال العملية الانتخابية، كما يحدث في لجان الانتخابات الأمريكية على سبيل المثال.

(ب) الشعبة أو القسم:

يمكن تعريف للشعبة أو القسم بأن مفهومها أوسع بكثير من مفهوم اللجنة، وذلك من حيث الحجم المكون لكل منهما. والشعبة داخل الحزب تسعى إلى اجتذاب الأفراد المنتسبين إلى الحزب بصورة كبيرة وتنمية قدراتهم وثقافتهم السياسية. كما تنتم الشعبة، بمرونة استقبالها لأعضاء جدد على النقيض من اللجنة الحزبية، ولكن بالطبع تقوم الأحزاب بوضع قواعد عامة لشروط الانتماء إلى عضويتها. في نفس الوقت، تتعدد مهام الشعبة، فهي تقوم بوظيفة الاتصال بال جماهير، وتعمل من الناحية الجغرافية على مستوى المحليات على خلاف اللجنة التي تعمل على المستوى القومي ككل. كما في

بعض الأحزاب الأوروبية الاشتراكية الألمانية والنمساوية والفرنسية أيضاً تفتح مجال مهمة الشعبية حتى على مستوى الأحياء أو العقارات أو المباني السكنية.

ومن أهم ، خالف الشعب أنها تقوم بالعملية الثقافية السياسية لدى الجماهير، وخاصة إلى الأعضاء المنتسبين، وبعملية التنظيم الداخلي. والطابع التسلسلي الرطيفي داخل الشعب يتحدد على ضوء فصل المهام الوظيفية والإدارية السياسية بين أعضاء الشعب، حيث يتم تحديد المهام الإدارية إلى : رئيس، ونائب رئيس، وأمين صندوق، وسكرتير وأمين محفوظات. والشعب بصورة عامة من ابتكار الأحزاب الاشتراكية، التي تم تنظيمها وتكوينها الداخلي على أساس سياسي مطلق، وهذا ما ظهر في الأحزاب الاشتراكية العمالية بلجيكا، وغيرها من الأحزاب الأخرى الماثلة التي ظهرت في العديد من الدول الأوروبية. من ناحية أخرى، لقد استخدمت الأحزاب المحافظة وأحزاب الوسط، هذا التقسيم الداخلي للشعب من الأحزاب الاشتراكية، وخاصة أن الشعب تلعب دوراً كبيراً على المستوى الاجتماعي للحزب، أو توسيع القاعدة العريضة للجماهير. وهذا ما يمكن وصف وظيفة الشعب في الحزب إلى ما يسمى بديمقراطية الحزب، واعطائه تركيماً أكثر إسجاماً مع العقائد السياسية المعاصرة. وبالطبع، هناك تمايز بين أنماط الشعب في الأحزاب السياسية فهناك شعب مفتوحة وأخرى مغلقة نسبياً، وقد يتم تعيين أفراد هذه الشعب أو اختيارهم حسب الانتخاب المباشر.

(جـ) الخلية؛

يتم اختيار الخلية في الأحزاب السياسية بعيداً عن عملية إختيار كل من اللجنة أو الشعب الحزبية، حيث يتم إختيار الخلية على أساس (مهني) وذلك بخلاف إختيار اللجنة التي يتم إختيارها على أساس أكاديمي، أما الشعب فيتم إختيارها على أساس محلي جغرافي. والخلية يتم تأسيسها بين كل جماعة مهنية في أماكن عملها مثل المصنع، والموانئ الكبرى، وبين الفئات المهنية العاملة في المناطق الزراعية و(المشروعات الكبرى)، أو الحرفيين في مشروعاتهم الصناعية الصغيرة. فيتم تحديد الخلية السياسية، وقد يحدث داخل المصنع الواحد فيتم تأسيس خلايا سياسية متعددة تشمل أقسام المصنع مثل أقسام الإنتاج، والتسويق والتوزيع. وهذا ما ينطبق على بحارة السفن أو العمال

الذين يعملون على ارسفة الموانى. وبالطبع توجد خلايا أيضاً فى الأحياء أو الشوارع السكنية، ولكنها تصبح خلايا مساعدة من الدرجة الأولى للخلية الأصلية التى تركز على جميع الأعضاء فى أماكنهم المهنية.

ومن حيث نظم الضبط والسيطرة والتنظيم تكون الخلايا أكثر فاعلية من الشعبة، نظراً لطبيعة حجمها وسرعة الاتصال واستمراريته، وتوزيع المهام الوظيفية والمهنية بين أعضائها، بالإضافة إلى سرعة معرفة أعضاء الخلايا لقياداتها. هذا بالإضافة أيضاً إلى عناصر التضامن المهني التى تجمع أعضاء الخلية الواحدة، والتى تهدف عموماً إلى المطالبة بتحسين أوضاع العمل والاجور، وهذا ما يجعل هذه الظروف نقطة انطلاق أساسية لثقافة سياسية قوية، وإن كان من ضمن عيوب العمل السياسي عن طريق الخلايا، إن الخلايا قد تعتبر فى أوقات أخرى وسيلة لإضعاف الروح المعنوية بين أعضائها وتستخدم ضد الحزب أو الاتحادات النفاية، حيث قد تدعوا إلى الاضراب عن العمل أو الاضراب السياسي. ومن ثم، فإن اختراع الشعبة كان إشتراكياً، لم اختراع الخلايا فهو إختراع شيوعى، أى عن طريق الأحزاب الشيوعية، وهذا ما ظهر لأول مرة فى الحزب الشيوعى للروسي عام ١٩٢٤.

(د) الميلشيا:

ترتبط نشأة الميلشيا بظهور الأحزاب الفاشية الإيطالية، ذلك النوع من الأحزاب الذى يصطبغ بالطابع العسكرى والذى كان يتم اعداد أفراد من الحزب لتكون مهامه ذات طابع تنظيمى وأمنى ودعائى وإستعراضى، ويكون أيضاً لديهم القدرة على القتال عن طريق استخدام السلاح والقوة البدنية. ولكنهم (الميلشيا) يبقون مدنيون ولا يتم تغيرهم إلى حالات عسكرية الا عند الضرورة. وبالطبع، إن هذا العنصر البنائى التنظيمى الذى يتمثل فى الميلشيات يوضح طبيعة التمايز بين الأحزاب السياسية، ونوعية العمل البرلماني والانتماي الذى يتبناه كل حزب. على حده، وهذا ما يجعل هناك نوع من التمايز بين البناءات والهياكل التنظيمية والإدارية للأحزاب السياسية المعاصرة. ولقد أسست الأحزاب النازية الهتلرية أيضاً ملشيات خاصة بها، شأنها شأن الأحزاب العسكرية الفاشية، ويتم تحديد اجتماعات الميلشيات ثلاثة

أو أربعة مرات أسبوعياً وغالباً ما كانت قسمين، قسم أو أعضاء عاملون، وآخر احتياطي يتم استدعاؤه عند الضرورة.

ومن ثم، فإن الميليشيات تتصف بالطابع العسكى الحزبى السياسى ليس فقط فى التشكيل ولكن فى بناءاتها التنظيمية، فهى تقوم على نظام تسلسلى هرمى لتأليف وحدات تنظيمية أكثر فأكثر حجماً. ففى الفرق العسكرية الوطنية الاشتراكية الألمانية كان العنصر الأساسى للميليشيات يتكون من أربعة أعضاء إلى اثنتى عشر عضواً، وكل ثلاثة إلى ست عناصر من هذه العناصر يكون شعبه، وكل أربعة شعب تكون سرية، وكل سريتين تمثل فوجاً، وخمسة أفواج يشكلون فيلقاً يتراوح عدده ما بين ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ عضو، اجتماع ثلاث فيالق يكون لواء، واجتماع ثلاثة إلى سبعة ألويه يكون فرقة، وكل فرقة توازي مقاطعه، تمثلها من أصل إحدى وعشرين مقاطعة ألمانية.

وفى الواقع، إن هذه الميليشيات كانت لها دوراً كبيراً فى تطوير الاحزاب السياسية وجعلها أكثر تطرفاً وعنفاً، وذلك فى اطار تطبيقها للأيديولوجيات العامة لقادتها السياسيين كما حدث ذلك بالنسبة للحزب الفاشى بقيادة "موسيلنى" فى ايطاليا، وهذا ما ينطبق أيضاً على ميليشيات الحزب النازى التى تبنت أفكار وأيديولوجيات هتلر، وقامت كل من هذه الميليشيات بأعمال درامية ومأساوية خلال تاريخها السياسى والعسكى فى أوروبا وما نتج عموماً من فترة حكم كل من موسيلنى وهتلر وتطبيق النزعات الأيديولوجية المتطرفة فى أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين. وبالإضافة إلى ظهور الميليشيات وارتباطها بالأحزاب السياسية النازية والفاشية، إلا أنها قد ظهرت أيضاً فى العديد من الأحزاب السياسية الأوروبية الأخرى، وخاصة أحزاب الديمقراطيين والاجتماعيين النمساويين فكانت لديهم ميليشيات عمالية، كما أسس حزب حزب العمال البلجيكي ميليشيا للشباب عام ١٩٢٠ كما قد تطورت الميليشيات الشيوعية بعد عام ١٩٤٥، فى العديد من دول أوروبا وخاصة دول أوروبا الاشتراكية. كما كانت لهذه الميليشيات دور هام فى مقاومتها للاحتلال لهذه الدول، وكونت قوات تحريرية، وهذا ما لعبته بعض الميليشيات السياسية فى أوروبا الشرقية، مثلاً حدث فى تشيكوسلوفاكيا. وعموماً حدث نفور سياسى من استخدام كل من الخلايا والميليشيات وارتباطها بالأحزاب السياسية، ولأسيما أن الأحزاب التى تستخدم

هذا النوع من التنظيمات تبعتها أكثر من الممارسات والأساليب البرلمانية والانتخابية الديمقراطية.

٢- نظام عضوية الأحزاب:

تكشف طبيعة البناءات التنظيمية للداخلية للأحزاب السياسية عن نوعية عضوية الأفراد الذين ينتمون إليها، ولأسماء أنها نوع من التنظيمات السياسية والاجتماعية، التي ترتبط بالحياة السياسية المعاصرة. ولقد اهتم علماء الاجتماع السياسي بدراسة طبيعة العضوية وفي إطار تحليلهم لعمليات المشاركة السياسية *Political Participation*. ولأسماء، أن عملية المشاركة تختلف بالنسبة لأعضاء الأحزاب ونوعية المجتمعات وطبيعة الأيديولوجيات السياسية التي يقوم عليها الحياة السياسية ككل. ولقد لاحظنا طبيعة المكونات الأساسية البدائية والتنظيمية للأحزاب، والتي تتكون من اللجنة، والشعبه والخلايا، والمليشيات، كما لاحظنا أيضاً أن طبيعة هذا البناء الهيكلي التنظيمي يختلف حسب نوعية الأحزاب السياسية وعضويتها ونشأتها وتطورها خلال القرنين الماضيين. على أية حال، نسمى حالياً، لطرح عدد من التصنيفات العامة لنظم عضوية الأحزاب السياسية وذلك بنوع من الإيجاز كما يلي:

(١) عضوية العضو المنتسب:

ارتبط هذا المفهوم أو صفة العضو المنتسب بالأحزاب السياسية مع البدايات الأولى من القرن العشرين، ولأسماء عند نشأة الأحزاب السياسية، ثم ما لبثت أن قلّدتها جميع أنواع الأحزاب السياسية الأخرى، كما قد تزايد عدد المنتسبين للأحزاب خاصة بعد ظهور ما يعرف بأحزاب الجماهير *Mass Parties*، كما حدث في نشأة العديد من الأحزاب السياسية لفرنسية مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي يميل إلى زيادة عدد المنتسبين لأمرين هامين هما: العامل السياسي والعامل المالي. كما يحاول الحزب أن يقوم بعملية تنقيف سياسي للطبقات العاملة التي انضمت إليه ويحثهم لتأييده للسيطرة على حكم وإدارة الدولة ومن ثم، فإن الأعضاء المنتسبون هم قادة الحزب ذاته، وعماده الرئيس فيدونه يصبح الحزب لاقيمة له ولا أساس للدعم المعنوي والمادي. أما الأحزاب الديمقراطية المحافظة فأنها تركز على إستقطاب أعداد المنتسبين من القيادات ورجال الأعمال والرأسماليين والوجهاء الذين لديهم قدرات إتصالية بالمرشحين والانتقاصيين في نفس

الوقت، كما أن الأعضاء المنتسبون في الأحزاب للرأسماليين يعتبرون أعضاء في اللجان الفنية مثل لجان تنظيم الحملات الانتخابية. ومن ثم، فإن مقاييس الإنتساب في هذه الأحزاب تكون اسمية وبدون إجراءات، أما الأحزاب الاشتراكية العمالية نتم بعد توقيع تعهدات مكتوبة.

(ب) درجات المشاركة:

تتميز نوعية درجات المشاركة في الأحزاب الليبرالية الديمقراطية بأنها تتخذ ثلاث أشكال أو صفات للمشاركة وهي:

- الحلقة الأولى، وتشمل الناخبين الذين يصوتون للمرشحين، والذين يتم تحديدهم بواسطة الحزب للدخول في الانتخابات العامة والمحلية.

- الحلقة الثانية وتشمل "المحبزون"^(١) وهم الفئة من الأعضاء الذين يعتبرون أكثر من كونهم أعضاء منتسبون فقط. ويتميزون بهذا الاسم، (المجدنون) لعدم وضوح ميلهم صراحة نحو الحزب ويتميزون وإن كانوا يدافعون عنه ويشتركون في مؤسساته الحزبية الفرعية ويساعدونه مالياً، وقد يطلق هذا المسمى، أيضاً على مناصري الأحزاب الشيوعية في نفس الوقت.

- الفئة الثالثة، فتشمل المتسلطون "أصحاب السلطة"، أو تطلق عليهم أيضاً بالمناضلون، فهم يعتبرون أنفسهم الأعضاء المنظمين للأحزاب، وعناصر تكوينه بل يعدون أنفسهم من المناضلين لاستمراريته والدفاع عن أيديولوجية واستراتيجيته العامة.

(ج) طبيعة المساهمة:

توضح طبيعة المساهمة أن هناك درجات متفاوتة في عملية المشاركة للأعضاء. في الأحزاب السياسية بين الناخبون، والمحبزون، والمنتسبون، والمناضلون وغير ذلك من فئات متعددة قد تكون بين هذه الفئات السابقة التي تتسم بها عضوية الحزب. وهذا ما يعكس للكثير من الغموض في تحليل العلاقات المتداخلة بين هذه الفئات والحلقات الثلاث السابقة، التي تعكس درجات المشاركة. ولاسيما، إن طبيعة المساهمة تختلف من عضو إلى آخر حسب نوعية إنتمائه أو تضامنه مع الحزب الذي يؤيده أو يناضل من أجله، أو يميزه ويتعاطف معه، أو يعطيه صوته في الانتخابات العامة والمحلية. ومن ثم، فإن درجات التضامن

(١) للمزيد من التحليلات، انظر، دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١٢٩.

الاجتماعى تختلف حسب علاقة الأعضاء بالأحزاب السياسية، ونوعية هذه الأحزاب، كما تختلف درجة المساهمة والمشاركة أو التضامن حسب الوقت والظروف السياسية والبناءات واستراتيجيات الحزب ومدى تغيرها.

٣- أساليب القيادة الحزبية:

توضح طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب أنها تشمل أنماط السلطة وعمليات صنع القرار، ودرجات المشاركة وأنماط الاتصال، وعلاقات القوة والسيطرة والتقييم أو الضبط الذى يوجد داخل هذه التنظيمات السياسية. كما أن هناك أيضاً الكثير من ملامح الصراع والتعاون الذى يحدث غالباً داخل الأحزاب كتتنظيمات إجتماعية يوجد بها العديد من الفئات والأفراد والأعضاء والجماعات الطائفية والثقافية والدينية والسياسية والأيدولوجية. هذا التنوع الشديد داخل الأحزاب كتتنظيمات سياسية، إهتم بدراستها العديد من العلماء من أمثال "ماكس فيبر" *M. Weber* وخاصة فى تحليلاته المميزة عن الأحزاب السياسية. كما إهتم بها "دورفيرج" *Durverger* عندما إهتم بتحليل البناءات أو العناصر الأساسية ونوعية الأعضاء للأحزاب السياسية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

علاوة على ذلك، إرتبطت عملية القيادة *Leadership Process* بتحليل عناصر الديمقراطية التى تتميز بها الأحزاب السياسية وهذا ما ظهر فى تحليلات بعض علماء الاجتماع السياسى، وهذا ما عالجه على سبيل المثال "روبرت ميشيلز" *R. Michels* فى كتابه عن الأحزاب السياسية *Political Parties* والذى حاول فيه أن يثبت زيف الديمقراطية وظهور نظام القانون الحديدي الأوليجاركى، الذى يسيطر على جميع الأحزاب السياسية المعاصرة بما فيها الأحزاب السياسية الديمقراطية. ذلك النوعية من التنظيمات الديمقراطية التى تسيطر عليها الصفوة السياسية أو حكم الأقلية الأوليجاركية، وهذا ما تناوله فى تحليله للأحزاب السياسية الشيوعية أو الاشتراكية أو النازية والعاشية أو الليبرالية الديمقراطية. علاوة على ذلك، إهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة أنماط القيادة وأساليب الحكم داخل الأحزاب السياسية، ونوعية الصراع حول السلطة والسيادة، أو حول المصالح والأيدولوجيات المتعددة.

على أية حال يوضح تحليلنا لأساليب القيادة فى الأحزاب السياسية،
عن وجود أربعة نماذج أو أساليب للقيادة مختلفة فيما بينها وهى بإيجاز^(١):

١- النموذج الأول: القيادة الكاريزمية:

يوجد هذا النوع من القيادة فى كثير من الأحزاب السياسية، التى
تستمد سلطتها من بعض القيادات أو الزعامات الحزبية، التى تتمتع بخصائص
كاريزمية استثنائية مثل الشجاعة، والخطابة، والدهاء السياسى، أو من لهم
أدوار بطولية فى مجال التحرير والاستقلال، أو غير ذلك من صفات أخرى
متعددة، وذلك طبقاً لتصورات "ماكس فيبر" *M. Weber* وتصوراته لأنماط
السلطة السياسية المثالية وتركيزه على النمط القيادى الكاريزمى. ويوجد مثال
تاريخى على هذا النوع من القيادة الحزبية فى فرنسا مثل تأسيس الجنرال
"ديجول" للحزب تجمع الشعب الفرنسى.

٢- النموذج الثانى: القيادة الديمقراطية:

يقوم هذا النمط القيادى على أساس الخيار الانتخابى واحترام آراء
الناخبين، وحرية عملية التصويت الحر، لأفضل المرشحين لقيادة الأحزاب
السياسية. ولأسيما، للأفراد القياديين الذين يتمتعون بقدرات عالية من النضال
لمصالح حزبهم وتحقيق استمرارية وجوده. كما أن هؤلاء الأفراد القياديين
تكون لديهم شعبية وتأكيد جماهيرى على المستوى المحلى والقومى، وهذا ما
ينطبق عموماً حالياً على الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، التى تسود معظم
الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الناشئة.

٣- النموذج الثالث: إنتقاء القيادة:

يظهر هذا النمط من القيادة الحزبية كما حددها "توفرجه" فى أحزاب
الأطر، والتى تمثل فى أحزاب اليسار والوسط، أو اليمين المعتدل، ويتم إختيار
قاداتها من جانب القاعدة الحزبية، التى تتسم بقلة العدد غالباً، ولكن يتمتع فيها
بعض القيادات بسمات القيادة الحزبية التى تؤهلهم لممارسة الدور القيادى.

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٤٠٢ - ٤٠٣. ولكننا نضيف إليهم نموذج رابع كما
تصوره ميشيلز.

٤- النموذج الرابع: القيادة الأوليغارشية:

ويقترح هذا النموذج حسب تحليلات "ميشيلز" *Michels* عن الأحزاب السياسية، والتي تصدر فيها أن أساليب ممارسة الحكم في الأحزاب السياسية تبعد كثيراً عن مقومات الديمقراطية، وتظهر بعض القيادات السياسية التي تمسك بزمام الأمور وبقبضة حديدية أسماها "بالقانون الحديدي الأوليغارشى" الذى يهيمن على العمل الحزبى بواسطة أحد القيادات أو مجموعة من الأفراد (القلة) التى تهيمن على العمل السياسى عامة.

(٦) الأحزاب السياسية فى الدول النامية:

يهتم الكثير من علماء الاجتماع السياسى عند دراستهم للأحزاب السياسية بأن يسيروا إلى طبيعة هذه التنظيمات فى الدول النامية، وذلك فى إطار تحليلهم للنظم والعمليات والظواهر السياسية، التى ظهرت فى هذه الدول ولاسيما خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فلقد كشفت التحليلات الحديثة لعلم الاجتماع السياسى المعاصر، أن هناك تزايد ملحوظاً فى اهتمامات الباحثين بدراسة الواقع السياسى للمجتمعات النامية، والتى تشهد مرحلة سياسية غير مستقرة يمكن تمثيل تاريخها بالنصف الأول من القرن التاسع عشر التى شهدتها المجتمعات الأوروبية بصورة عامة. حيث لاتزال المجتمعات النامية تعيش معظمها مرحلة عدم استقرار اقتصادى وسياسى وثقافى، ويرى الكثير منها يتخبط فى سياساته الداخلية والخارجية، وهذا ما يظهر عموماً فى تطبيق نظمها السياسية ومنها نظام الأحزاب السياسية بصورة خاصة.

على أية حال، يرى بعض علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، أن دراسة الأحزاب السياسية فى الدول النامية، لايمكن أن تتم بصورة بعيدة عن الوضع الاقتصادى السياسى الاجتماعى والثقافى والدينى، الذى لاتزال تشهده مجتمعات الدول النامية. وخاصة، أن دورة تغيير الأحزاب السياسية تعتبر من الدورات السريعة، مقارنة بنظم الحكم أو الدولة بصورة عامة. وهذا ما أكده "دوفرليه" فى تحليلاته لكل من نظم الدولة والنظام العزبى السياسى فى العصر الحديث. وهذا ما يفسر عموماً، أن دول العالم الثالث لاتزال الكثير منها تشهد الثورات والثورات المضادة، وقد يحدث فى الدولة الواحدة ثلاث ثورات سياسية متتالية خلال عقد واحد من الزمان. وهذا ما يجعل دورة التغيير

السياسى عامة مبريعة التغير والتطور ويهدد عموماً نسق البناءات والنظم السياسية أو الاقتصادية التى لم تستقر معظمها بعد. هذا لايعنى عدم وجود نظم سياسية حزبية مستقرة فى الدول النامية، نظراً لوجود العديد من الدول النامية التى قد قطعت شوطاً كبيراً فى تطبيق النظم السياسية الغربية ومنها نظام الأحزاب السياسية، وهذا ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع السياسى مثل "فيليب برو" P.Broud، بنظم تصدير الدولة بين الدول الغربية إلى الدول النامية، وهذا ما تناولناه عند مناقشتنا لمستقبل الدولة المعاصرة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية فى الفصل السابق عن نظام الدولة.

عموماً، يرى علماء الاجتماع السياسى، وعلماء التنظيم وعلماء التنمية، وغيرهم من المتخصصين فى دراسة للنظم السياسية فى الدول النامية، أن هذه الدول تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات العامة، التى تجعلها تعيش سواء فى مرحلة التخلف أو التحول والنمو والتطور أو مرحلة شبه المتقدمة. ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال، أن الدول النامية قد ورثت تخلفها نتيجة الحقبة الاستعمارية، ولتى سادت معظمها حتى تقريباً منتصف القرن (الماضى) العشرين، كما أن الدول النامية تعيش معظمها فى مرحلة تخلف إجتماعى وثقافى نتيجة لانخفاض مستويات التعليم، والصحة، والإهتمام بالمرافق الأساسية، وهذا هو الحال فى معظم الدول الأفريقية فى السنوات الأخيرة. كما أن معظم الدول النامية دخلت فى حروب أهلية أو حروب فيما بينها إستمرت طيلة النصف الأخير من القرن العشرين ولا تزال. علاوة على ذلك، لا تزال تسيطر على نظم الدول النامية الصفوات العسكرية التى تتبنى أيدىولوجيات سياسية عامة، حزبية خاصة، ولها فلسفتها تجاه العمل السياسى الحزبى عموماً.

على أية حال، لقد ظهرت تحليلات تقليدية ومعاصرة في مجال علم الاجتماع السياسي حاولت لدراسة للنظام الحزبي السياسي في الدول النامية، ووضع تصنيف للنوعية هذه النظم وهي بصورة موجزة^(١).

أولاً: نظم سياسة لا تقوم على التنافس السياسي والحزبي:

ويندرج تحت هذا النوع ثلاث تصنيفات فرعية وهي:

١- دول ليس بها أحزاب أو لا أهمية لوجود الأحزاب بها، وهذا ما يظهر في دول شهدت حروب أهلية طويلة ومع غيرها من الدول المجاورة مثل أفغانستان وأثيوبيا والصومال على سبيل المثال. فلقد ظلت هذه الدول تؤيد عدم إنشاء أحزاب سياسية لإعتبارات عسكرية إقتصادية، وإنما لم تنشأ أحزاب نظراً لظروفها الواقعية كما حاولت بعض هذه الدول أن تقيم انتخابات حزبية وكان يتم ذلك تحت الحماية العسكرية. وإن كانت تعترف بحكومات هذه الدول بأهمية العمل السياسي الحزبي، إلا أنها تحرص على أهمية وجود الولاء السياسي للحكومات الحالية. كما شهدت هذه الدول أيضاً نزاعات قومية طائفية وقبلية، أو سوءاً على الحياة السياسية الحزبية وهذا ما هو موجود بالفعل في دول أفريقية مثل بروندي ورواندا والنيجر والكنغو. كما يلاحظ أيضاً، أن هذه المجموعة من الدول تظهر فيها التعبيرات والشعارات والسياسيات الأيديولوجية التي تؤكد عدم جدوى الأحزاب السياسية، والتركيز فقط على الحكومات العسكرية أو الفصائل العسكرية السياسية المتنافرة فيها. وإن كانت هناك بعض الدول أيضاً، التي تتأدى بضرورة العودة إلى الحياة السياسية والنيابية المستقرة، والتي ترى في عودة أو تطبيق الحكم المدني والاستقرار السياسي نوع من التقدم السياسي الذي سوف يجني الكثير من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

(١) انظر على سبيل المثال:

- فريد فون، دير مهند، السياسة في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٣.
- نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٩٠.
- Almona, J. & Coleman, G. (ed) *The Political of The Developing Areas*, N.Y: Princeton Univ. Pres, 1960.
- Kebsechull, H. J (ed) *Politics in Transianal Socieies*, N.Y: Appleton. Century 199).
- Wiseman, V, *Political System*, London, Rout. Tidege. Comp. 1998.
- Bottomore, *Political Sociology*. op.cit Chap. 2.
- Orum, A, *Political Sociology*, op.cit, Chap.9.

٢- دول يوجد فيها حزب واحد للبروليتاريا أو احزاب بروليتاريا متعددة:
ويقصد بأحزاب البروليتاريا الأحزاب العمالية سواء أكانت صناعية أم زراعية
أم خدمية، ويمثل هذه المجموعة عدد من الدول التي لا تزال تطبق نظم
الشيوعية والاشتراكية. وهذا ما هو موجود في دول مثل الصين، وكوريا
الشمالية وفيتنام، ونيبيا، ولقد تم تطبيق نظام الحزب العمال الواحد والأحزاب
المتعددة، كنوع من تطبيق الأيديولوجيات الشيوعية المصدرة إلى الدول
النامية. ولقد ظل هذا النوع من الأحزاب حتى الآن في هذه الدول، بالرغم من
إنهيار الشيوعية السوفيتية وفي الدول الاشتراكية الأوروبية الشرقية، التي
كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتي. كما لا تزال للنظم الحزبية الشيوعية
البروليتارية تحتفظ لنفسها بالقدر الأكبر من الأعضاء في البرلمانات السياسية،
أو حتى عدد وضع القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية. كما قد توالى حدوث
الثورات السياسية في بعض هذه الدول، وإن كانت تتبلى نفس الأيديولوجيات
السياسية، أو ما يمكن تسميتها بعملية حدوث الثورات على مرحلتين: الأولى،
مرحلة أساسية، والثانية مرحلة تصحيحية أو تطهيرية كما يطلق عليها.

٣- الدول ذات الحزب الواحد: ومن أهم أمثلة الدول التي تندرج تحت هذه
المجموعة الدول عربية مثل الجزائر وتونس بالإضافة إلى دول أفريقية مثل
تشاد، وغانا، وغينيا، وليبيريا، وموريتانيا، وتوجو وغيرها. وفي هذه الدول
تسيطر على مقاليد الحكم الحزب الواحد الحاكم الذي يهيمن على جميع أنواع
السلطات والوزارات والمؤسسات الحكومية. وإن كانت نظم هذه المجموعة قد
استمر فيها هذا النوع من الأحزاب لفترات طويلة، إلا أن، وإن كانت بعض
الدول نذرية إلى نبي هذا النمط السياسي الحزبي، قد تسمح بنشأة أحزاب
سياسية معارضة ولكن يعطى لها دور هامشي أو شكلي، وعدم السماح لها
عموماً بالتوسع الجماهيري أو الشعبي. ومن الناحية السياسية الواقعية، يصعب
التمييز بين نظام الدولة، ونظام الحزب السياسي، ولا سيما، أن الحزب هو الذي
يشكل الحكومة ويسيطر على جميع زمام الأمور السياسية والحياتية. كما تركز
على الشعارات السياسية التي تنادي بأن الولاء السياسي يجب أن يوجه أساساً
للدولة وليس للنظام الحزبي، وضرورة جعل الولاء مشتركاً لكل من الدولة
والحزب معاً. كما تعتبر الدولة عملية الانتماءات السياسية والحزبية للأحزاب
الأخرى المعارضة نوعاً من الجرائم السياسية الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى

التنكيل عموماً، بالقيادات السياسية المعارضة في ظل قوانين الطوارئ المستمرة.

ثانياً: نظم سياسية شبه تشاورية:

ويندرج تحت هذا التصنيف من هذه الدول مجموعتين فرعيتين هما:

١- دول الحزب الواحد المسيطر:

ومن أهم هذه المجموعة دول مثل مصر، والهند، وبوليفيا، والسلفادور، والمكسيك، تركيا، وماليزيا، والسنگال، وغيرها. ويقصد بهذا النوع من العمل الحزبي، أن هذا النظام يسمح بوجود تعدد حزبي، قد يصل إلى وجود ١٦ حزباً آخر بالإضافة إلى الحزب الحاكم مثلاً يحدث حالياً في مصر. ولكن لا تزال السيطرة السياسية للحزب السياسي الأوحد. وهذا ما يظهر في معظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة حتى الدول التي تشهد تحولاً سريعاً إلى طريق الدول المتقدمة. وإن كانت عملية تطبيق نظام الحزب الواحد المسيطر، مختلف من دولة إلى أخرى نتيجة إلى نوع الطابع التنافسي بين الأحزاب المعارضة والحزب الواحد المسيطر، ونوعية التشريعات القانونية والسياسية، التي تسمح بالعمل الحزبي عموماً. ويبرر أصحاب السلطة في دول الحزب الواحد المسيطر، بأن الدولة تعيش مرحلة التطور الاقتصادي وتنمية اجتماعية ملحوظة، فيجب تأجيل التعددية الحزبية الفعالة لاحقاً. وهذا ما ظهر في دول مجموعة جنوب شرق آسيا، مثل الفلبين، وأندونيسيا، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وغيرها وخاصة خلال العقدين الماضيين.

٢- الدول الديكتاتورية ذات الحزبين:

ويوجد هذا النمط من النظم السياسية الحزبين في بعض دول أمريكا الجنوبية واللاتينية والدول الآسيوية مثل هندوراس، وجامايكا، وارجواي، وغيرها. ويقصد بالدول الديكتاتورية هي، الدول التي لها نظام ديكتاتوري سياسي يؤيد فكرة إنشاء حزب آخر للمعارضة، ولكن يجب أن نظل الغلبة والسيطرة للحزب الرئيسى (حزب الدولة). وربما يظهر هذا النمط في أمريكا الجنوبية أو اللاتينية كنوع بين العدوى السياسية الأمريكية بأهمية وجود حزبين رئيسيين، ولكن عملية التطبيق تأخذ طابعاً ديكتاتورياً وليس ديموقراطياً في الحياة السياسية البرلمانية كما هو مطبق في عملية الانتخاب الأمريكية.

ثالثاً: النظم السياسية ذات التنافس الحزبى:

ويشمل هذه المجموعة من الدول نمطين أساسيين وهما:

١- الدول الديمقراطية ذات الحزبين:

ظهر هذا النوع من العمل الحزبى السياسى، بعد أن قطعت هذه الدول شوطاً لا بأس به فى مجال التنمية الاقتصادية والتى آلت على نفسها بضرورة تطبيق النظم الديمقراطية السياسية كجزء من عملية للتنمية الشاملة، وهذا ما يظهر فى دول مثل كولومبيا، وكينيا، وترينيداد، ولقد جاء هذا التطبيق الحزبى نتيجة لعامل المنافسة بين الدول، وقد تتناوب عملية السلطة كلا من الحزبين فى حالات الاستقرار السياسى، وأحياناً يفرض نوع من الحظر على بعض هذه الأحزاب ولكن لفترات مؤقتة.

٢- الدول الديمقراطية متعددة الأحزاب:

شهدت بعض الدول النامية تطوراً ملحوظاً فى مجال التنمية السياسية وتطبيق الديمقراطية الغربية؛ وهذا ما أشار إليه علماء الاجتماع السياسى فى تطبيق نظم الدول المستوردة. كما أشار "فيليب برو" على سبيل المثال، وظهر هذا النوع مؤخراً فى دول مثل أندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، والعديد من دول أمريكا اللاتينية والجنوبية مثل الأرجنتين، وشيلي، والبرازيل، وغيرها، والتى قد أكدت على أهمية التنمية السياسية الحزبية إلى جانب تجاربها الاقتصادية والاجتماعية التنموية.

خاتمة:

ما من شك، إن الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات السياسية، التى إهتم بدراستها علماء الاجتماع السياسى كغيرهم من المتخصصين فى فروع علم الاجتماع، والعديد من علماء العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيما، للسياسة، والقانون، والاقتصادى والتاريخ، والفلسفة، والأنثروبولوجيا وغيرهم، وهذا ما إنعكس على وضع تعريفات متعددة للأحزاب السياسية سواء من ناحية تحليل مفاهيمها وتفسيراتها اللغوية والاصلاحية والقانونية والتنظيمية. من ناحية أخرى، كشفت تحليلاتنا السابقة، عن طبيعة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، وخاصة لإعتبارها ظاهرة سياسية حديثة، أى ظهرت خلال البدايات الأولى من القرن الثامن عشر، وإن كانت فكرة الزمر والاتحادات والجماعات والطوائف

السياسية، ترجع جذورها إلى بلاد الأغريق عند "سقراط" و"أفلاطون" و"أرسطو". ومن ثم، إن دراسة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، كشفت عن مدى ارتباط هذه التنظيمات بالواقع الاجتماعى والثقافى والدينى والسياسى، وهذا ما جعل ظهور الأحزاب مرتبطاً بالعديد من النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والمذهبية السياسية وأيضاً الدينية.

فى نفس الوقت، تبرهن أهمية ووظائف الأحزاب السياسية، لأنها تؤدى خدمات متعددة فى الوقت الراهن، كما يمكن اعتبارها سلطة رقابية وضبطية على الأجهزة والسلطات الحكومية والسياسية، وتعتبر أيضاً همزة إتصال بين الحكام والمحكومين، وتسهم فى عمليات إختيار القادة الحزبيين والوطنيين سواء من خلال عمليات الانتخاب الحر أو الاختيار من بين المرشحين لشغل هذه القيادات السياسية التى تهتم بعد ذلك بتحقيق الصالح العام القومى وأيضاً مصالح الجماهير الحزبية، كما تقوم الأحزاب السياسية بعمليات الاستقرار السياسى والاجتماعى، طالما أنها تهدف إلى تحقيق الديمقراطية النيابية والسياسية — علاوة على ذلك، إن الأحزاب السياسية تقوم بعمليات التثقيف أو التعليم السياسى للجماهير أو أعضائها سواء أكانوا مؤسسين أو منتسبين فى نفس الوقت، وتخلق نوع من الولاء والانتماء للعمل السياسى الحزبى، وإضفاء روح الديمقراطية واحترام آراء الأغلبية أو القوانين الدستورية أيضاً.

من ناحية أخرى، لقد تعددت أنماط الأحزاب السياسية وحدثت تصنيفات متعددة لهذه الأنماط، سواء أكانت ديموقراطية ليبرالية، أو يسارية شيوعية أو اشتراكية أو ذات أيديولوجيات متطرفة مثل الأحزاب الفاشية، والنازية، وأحزاب ديكتاتورية أو أوليجاركية أو أحزاب دينية مثل الأحزاب المسيحية الأوروبية الكاثوليكية أو البروتستانتية. كما قد ظهرت هذه الأحزاب فى اطار معاكس أو مضاد للأيديولوجيات متصارعة أو سياسات اجتماعية متباينة أو نزعات دينية مختلفة. وهذا التنوع يعكس مدى التطور السريع على بناءات ونظم الأحزاب كتتنظيمات سياسية، ومرتبطة بنظم الدولة السياسية. كما ظهرت أحزاب من أجل إجراء إصلاحات سياسية، وأخرى نتيجة لتطبيق مبادئ ثورية شاملة، من ناحية أخرى، إن عملية تطبيق النظم السياسية الحزبية قد تتغير من مجتمع إلى آخر حسب الأوضاع السياسية والأيديولوجيات العامة، وتغير البعض منها كلية كما

حدث فى إيطاليا، وألمانيا، وروسيا بعد انهيار النظم النازية الهتلرية أو الفاشية
الموسولينية أو اللينينية الشيوعية.

حقيقة، إن دراسة الأحزاب السياسية لا يمكن فهمها بصورة واقعية
دون معرفة البناءات التنظيمية الواقعية والخارجية التى تكون الأحزاب
السياسية وتؤثر فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولاسيما أن هذه التنظيمات
ما هى إلا تنظيمات اجتماعية تكونت بفعل عوامل البيئة السياسية الاجتماعية
والثقافية والدينية والأيدىولوجية التى ظهرت خلال العصر الحديث، وشكلت
الكثير من البناءات التنظيمية الدلخلية والخارجية حسب طبيعة مجموعة هذه
العوامل ككل. كما جاءت النشأة التطورية للأحزاب لتعكس مدى إعتبار
الأحزاب تنظيمات سياسية ثأنوية، تنتمى إلى تنظيمات عمالية أو نقابية أو
دينية أساسية. كما قد لعبت الأحزاب للسياسية دوراً هاماً فى الاستقرار
السياسى واضطرارية فى نفس الوقت، وكانت مصدراً للقوة والنفوذ والسيطرة
والتعبير عن العنف كما حدث فى الأحزاب النازية والفاشية. من ناحية أخرى،
إن دراسة الأحزاب السياسية فى الدول النامية، تعكس مدى التباين السياسى
الذى يوجد فى هذه الدول ومحاولة كل منها تطبيق النظم السياسية الغربية فى
إطار تصدير نظم الحياة النيابية والحزبية وإستيراد نظم الدولة الحديثة،
وتطبيقها فى الدول النامية التى تعيش مرحلة التحول نحو التقدم السياسى
والاقتصادى والاجتماعى.

الفصل السابع

الأيدولوجية

تمهيد:

- (١) الأيدولوجية: التعريف والنشأة والتصنيف.
 - (٢) الديموقراطية.
 - (٣) الاشتراكية.
 - (٤) الشيوعية.
 - (٥) الفاشستية.
 - (٦) النازية.
 - (٧) الصهيونية.
 - (٨) الأيدولوجية فى الدول النامية.
- خاتمة.

تمهيد:

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تعددت مجالات وميادين علم الاجتماع السياسى المعاصر، لتشمل موضوعات وقضايا متنوعة، لم تتناولها التحليلات التقليدية لهذا العلم من قبل، بالرغم من إمتداد الجذور التاريخية لهذه القضايا إلى البدايات الأولى من القرن التاسع عشر. ومن أهم هذه القضايا قضية الأيديولوجية السياسية، التى أصبحت موضع إهتمام الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى، ولاسيما بعد أن تعددت أنماط وتصنيفات الأيديولوجيات السياسية، وأصبحت تشمل الكثير من النزاعات الفكرية والقضائية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والثورية والديمقراطية فى نفس الوقت. وما من شك، أن قضية الأيديولوجيات السياسية يهتم بها أيضاً العديد من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية الأخرى مثل الفلسفة، والقانون، والسياسة، والاقتصاد، والتاريخ وهذا ما يثرى عموماً التحليلات المرتبطة بهذه القضية، وإن كان ذلك يضيف عليها الكثير من الغموض واللبس فى بعض الأحيان. إلا أن ذلك لا يعنى على الإطلاق، وجود الكثير من نواحي الاتفاق حول طبيعة الأيديولوجيا، باعتبارها قضية هامة يجب توجيه الإهتمام بها، ولاسيما أنها ظاهرة حديثة وإجتماعية متجددة بصورة مستمرة.

كما تكمن أهمية الأيديولوجيات السياسية، كظاهرة سياسية وإجتماعية متغيرة بشكل ملحوظ، وهذا ما ظهر خلال القرن الماضى (العشرين)، حيث تركت الكثير من الملامح والمظاهر المختلفة لها، نتيجة لتغير "حياة" الإجتماعية العامة. كما نجد أن التعريفات الخاصة بالأيديولوجيات تعكس نوعية التباين حول تحديد ماهية هذه التعريفات ومدى تداخلها مع المفاهيم الأخرى، الأمر، الذى نسعى لتحليله بصورة موجزة، محاولين أن نوضح كيف تطورت الأيديولوجيا، من حيث الإستخدام العلمى لها، ومن حيث وجودها كظاهرة سياسية واقعية. وإلى أى حد تعددت المفاهيم المرتبطة بها أو المتداخلة معها. كما نسعى أيضاً خلال إهتمامنا فى هذا الفصل، لتحليل أهم التصنيفات المرتبطة بالأيديولوجيا من جانب العلماء والمتخصصين، الذين إهتموا بمعالجتها بصورة نظرية وميدانية. وبالطبع، إن هذا الإهتمام سينعكس النشأة التطورية للأيديولوجيا وخاصة خلال القرنين الماضيين التاسع عشر

والعشرين، ومعرفة ما هي أهم التعريفات التي نطلق عليها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

بالإضافة إلى ذلك، إن إهتمامنا فى هذا الفصل، سيركز على معالجة أهم الأيديولوجيات السياسية، وخاصة التى يتفق حولها العلماء والمتخصصين عموماً ولاسيما فى علم الاجتماع السياسى المعاصر، ومدى تقارب وجهات نظرهم مع علماء السياسة والقانون والاقتصاد وغيرهم من المهتمين بتناول هذه القضية. ومن ثم، نحاول أن نعالج أهم الأيديولوجيات السياسية المعاصرة مع تحديد أهم الأفكار والقضايا الخاصة بها، وكيفية تطورها وتحديثها وإلى أى حد تغيرت مكوناتها وعناصرها التقليدية. وهل بالفعل أن عصر الأيديولوجيات قد إنتهى؟ وهل هناك الكثير من عمليات إحياء الأيديولوجيات السياسية القديمة؟ وبالتبع، إن الإجابة على تلك التساؤلات تجعلنا نركز إهتمامنا على معالجة أهم الأيديولوجيات السياسية المتمثلة فى الأيديولوجية الديمقراطية، والإشتراكية، والشيوعية، والفاشية، والنازية وأخيراً الصهيونية. كما سنحرص أيضاً على تقديم تحليل موجز عن مدى وجود هذه الأيديولوجيات فى الدول النامية بصورة خاصة.

(١) الأيديولوجية التعريف والنشأة والتصنيف.

يوضح تحليل التراث للقضية الأيديولوجية، أن هناك كم هائل من هذا التراث، نظراً لتعدد إهتمامات العلماء المتخصصين الذين إهتموا بمعالجة هذه القضية، والتى إنعكست تخصصاتهم الأكاديمية على تباين التفسيرات المرتبطة بها. إلا أننا نلاحظ فى نفس الوقت، وجود إتفاق حول هؤلاء العلماء على عدد من التعريفات العامة، التى تطلق على الأيديولوجيا كمفهوم لغوى، وإصطلاحى سياسى فى نفس الوقت. ولاسيما، أن النشأة الأولى للأيديولوجيا، قد إرتبطت بإستخدامات بعض العلماء المميزين، والتى تعكس نوعية النشأة الأولى لظهور الأيديولوجيا كمفهوم وكفكرة، وقضية أو ظاهرة سياسية. وهذا ما يجعلنا نشير أولاً، إلى التعريف والنشأة للأيديولوجيا، وكذلك، إلى أهم التصنيفات المرتبطة بالأيديولوجيا وأسباب إستخدامنا للتصنيف الحالى لها خلال دراستنا لهذه القضية فى هذا الفصل.

أولاً: التعريف والنشأة.

حقيقة، إن تحديد تعريفات الأيديولوجيا واستخداماتها الأولى تعكس متى بالتحديد تم استخدام هذا المفهوم في الأوساط العلمية الأكاديمية. وكيف تطور هذا المفهوم وأصبح يستخدم بصورة واسعة في حياتنا اليومية العادية، أو بين المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية خاصة. في هذا الصدد يشير عالم الاجتماع السياسي البريطاني "أندرو هايوود" A. Heywood في كتابه المميز عن "الأيديولوجيات السياسية"⁽¹⁾ *Political Ideology* والذي نشر عام ١٩٩٨، إلى أن مفهوم الأيديولوجيا ليس من السهولة قبوله أو التصديق عليه، بقدر ما يهتم معظم المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية بتحليل هذا المفهوم وفي استخداماتنا اليومية والتحليلات العلمية الأكاديمية. ولا سيما، إن مفهوم الأيديولوجيا مثله مثل المفاهيم الأخرى التي من الصعب تحليلها بسهولة مثل الحرية *Freedom*، والمساواة *Equality*، والإنصاف *Fairness*، والعدل *Justice*، والحقوق *Rights*. وهذا ما ينطبق أيضاً، إذ ما حاولنا تحليل أنواع من الأيديولوجيات ومسمياتها المختلفة مثل الأيديولوجيا المحافظة *Conservative*، والليبرالية *Liberal*، والاشتراكية *Socialist*، والشيوعية والفاشستية *Fascist*. فتحليل هذه المفاهيم تأخذ معان متعددة حسب وجهات نظر المحللين لها، أو اللذين يعتقونها ويدافعون عنها، أو المنادين لها، أو اللذين يختلفون أو يناهضونها بصورة عدائية.

ومن ثم، فإن إختلاف التفسيرات حول هذه المفاهيم ينطبق نفس الشيء على مفهوم الأيديولوجيا، فإستخدامنا لمفهوم المساواة على سبيل المثال، يتحدد طبق لما نقصده بالفعل من المساواة كمفهوم، فعندما نقول أن الناس جميعاً متساوون، هل بالفعل الناس ولدوا متساوون، هل يمكن معاملتهم في المجتمع بصورة متساوية، وهل يجب أن يحصل الأفراد على حقوق متساوية؟ أو يحصلوا على فرص في الحياة متساوية، ونفوذ وقوة، و أجور متساوية؟. وبالمعاقلة عند تحديدنا لمفهوم الأيديولوجية الشيوعية، أو الفاشستية لابد أن يحدث هذا نوع من الغموض في تحديد ماهية هذا المفهوم، ولابد لنا أن نحلل ما المقصود منه بالفعل وكيف تختلف وجهات نظر الشيوعيين، والليبراليين، والاشتراكيين، والمحافظيين عندما يستخدمون

(1) Heywood, A. *Political Ideologies*, London: Macmillan Co. 1998, p. 1.

كلمة شيوعية أو فاشستية. ومن ثم، يجب عند تحليلنا لمفهوم الأيديولوجية، أن نهتم بالإجابة على ثلاث أسئلة أساسية وهى^(١):

أولاً: ماهى طبيعة الأفكار السياسية والأيديولوجية التى تستخدم فى الحياة السياسية؟.

ثانياً: ماهو منبع المعتقدات وطبيعته لدخل الأفكار الأيديولوجية ككل وبمعنى آخر ما هو المقصود بالفعل من مفهوم الأيديولوجيا السياسية؟.

ثالثاً: كيف يمكن تحديد مفهوم الأيديولوجيا وتصنيف الأفكار والأيديولوجيات التى نشاهدها فى الحياة السياسية المعاصرة؟.

وللإجابة على (التساؤل الأول) المرتبط بضرورة تحديد الأفكار

والأيديولوجيات السياسية، يجب أن نوضح أن معظم علماء السياسة والعلم

الاجتماعى الأخرى التى تهتم بالأيديولوجيا وخاصة علماء الاجتماع السياسى،

لا يمكن أن يتفقوا فيما بينهم على أن الأيديولوجية كقضية تكون قضية هامة فى

حياتنا السياسية المعاصرة. فالسياسة، عموماً لا يمكن أن ننظر إليها دائماً على

أنها نوع من الأفكار المتصارعة وهذا ما ينطبق على الأفكار السياسية

Political Ideas، فالبعض يميزها كرمز للقوة والصراع، والبعض الآخر ينظر

إليها على أنها نوع من الدعاية *Propaganda*، وما هى إلا شعارات تنطلق فى

مناسبات سياسية مثل الحملة الدعائية السياسية. وهذا ما يؤكد لكثير من علماء

النفس السلوكى أو السلوكيين *Behaviourism*، من أمثال "جون واطسون" *J. Watson*،

و"سكينر" *Skinner*، كما تختلف الأفكار السياسية الأيديولوجية عن

الماركسية *Marxism* أو أصحاب النزعة الماركسية الذين يرونها فى تصوراتهم

المادية الديالكتيكية *Dialectical Materialism*، ويفهم من خلال تفسيرها فى

ضوء الطبقات الرأسمالية، التى تدعم عملية إستغلالها للثروة والمال، والتى تقوم

على الأفكار المادية. وهذا ما يؤيده أنصار الماركسية المحدثه والكلاسيكيين الذين

يرون أن الأفكار والأيديولوجيات السياسية، ما هى إلا مجرد تعبيرات تستخدمها

الطبقات الاجتماعية للتعبير عن مصالحها الخاصة.

على النقيض من ذلك، نجد أن الأفكار السياسية والأيديولوجيات

تستخدم مفاهيم أخرى من جانب الرأسماليين الليبراليين أو الديمقراطيين، وهذا

ما ظهر فى تحليلات عالم الاقتصاد البريطانى المعاصر "كيناييز" *Kenyes*،

(١) *Ibid*, pp. 3-6.

الذى يرى أن العالم الحديث تسيطر عليه مجموعة من الأفكار السياسية والإقتصادية، بل يحكم بواسطة هذه الأفكار، وهذا ما ظهر عموماً عن النظرية العامة. وبالطبع، إن هذا التصور إستخدم بواسطة "أدم سميث" *Smith*، وغيره من رواد المدرسة البريطانية الكلاسيكيين من أمثال "ريكاردو" *Ricardo*. وبالمعنى إن مجموعة الأفكار السياسية والأيدولوجيات تختلف ما بين إستخدامات الأيدولوجيات النازية، التى ترى أنها نوع من الوسائل التى تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة، وخاصة التعبئة لإستخدام السلاح والقوة لتحقيق هذه الأفكار السياسية ولتقى تدعم قوة المجتمع على الفرد كلية، على أية حال، إن تفسيرنا للأفكار السياسية والأيدولوجيا يسهم فى فهم الواقع السياسى والإجتماعى الذى يتحقق منه، وإعتبارها نوع أو شكل من الميكانيزمات الإجتماعية، التى تسهم فى معرفتنا لطبيعة الحياة السياسية، ونسق المعتقدات والأفكار والقيم، التى ترتبط بطبقة أو حزب أو مجتمع معين من المجتمعات السياسية المعاصرة.

أما الإجابة على (التساؤل الثالث)، ماهى الأيدولوجية *What is Ideology* ؟ يرى "هابوود"، إن تحديد هذا المفهوم يساعدنا على معرفة أن هناك تميزاً للأيدولوجية أو للأيدولوجيات. فالأيدولوجية، تهتم فقط بدراسة نوع معين من الفكر السياسى ؟ ومن ثم، فعدد دراستنا للأيدولوجيا السياسية *Political Ideology*، يجب أن يمثل طبيعة ودور أهمية هذا الفكر السياسى، وأن نحاول أن نتعرف على أهم الأفكار والقضايا السياسية، التى يصنف عليها هذا الفكر الأيدولوجى ضمن الأيدولوجيات السياسية. وهكذا، فإن الأيدولوجيات السياسية، تركز على تحليل محتوى الفكر السياسى، وفى ضوء معالجتنا للأفكار والقضايا والمبادئ، والنظريات التى يقوم عليها هذا النوع من الفكر الأيدولوجى السياسى وما هى مظاهر التحديث التى طرأت على هذا الفكر فى الوقت الحاضر (المعاصر). ومن ثم، قبل أن نهتم بدراسة الأيدولوجيات السياسية، يجب أن نوضح أولاً، طبيعة محتوى كل فكر أيدولوجى بين الأيدولوجيات السياسية ومعرفة التباين والإختلاف حولها، ولماذا يتم تصنيف الأيدولوجيات إلى أيدولوجيات محافظة، وليبرالية، وإشتراكية، وشيوعية، وفاشستية.

أما التساؤل الثالث [والأخير، كيفية تحديد مفهوم الأيديولوجى *Concept of Ideology*]، نجد أن هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التى تواجه الكثير من الصعوبات عند تحليلنا لها، وهذا ما يجعل إستحالة وجود تعريف شامل أو متفق عليه عامة، وهذا ما يؤكد "دافيد ماكليان" *D. McLellan*، الذى يرى أن الأيديولوجيا كمفهوم يعتبر من أكثر المفاهيم المحيرة *Elusive Concept*، الذى يوجد فى العلوم الإجتماعية ككل^(١). وهذا يرجع إلى عدة عوامل أساسية وهى أولاً، إن مفهوم الأيديولوجيا تدخل فى تفسيره ظروف متعددة، ومن الصعوبة تحديدها من الناحية النظرية والواقعية، وهذا ما يرتبط أساساً بتحديد مفهوم الأفكار *Ideas*، والمعتقدات *Beliefs*، أو إعتباره جزء من السلوك السياسى *Political Behavior*، والحياة المادية. وثانياً، لا يزال مفهوم الأيديولوجية موضع خلاف بين العلماء والمهتمين بالأيديولوجيا السياسية، فأحياناً يستخدم الأيديولوجيا على أنه سلاح، أو مجموعة من النصائح أو الإرشادات، وأحياناً، يستخدم على أنه مجموعة من الأفكار الإنتقادية لطبيعة النسق العقائدى السياسى ككل. ولذا ظل استخدام مصطلح أو مفهوم الأيديولوجيا لا يستخدم حتى الآن بصورة موضوعية فى تفسيرات العلماء وتحليلاتهم أو المنظرين أو القادة السياسية، وهذا ما جعل هناك تعريفات متنوعة لتفسير معنى مفهوم الأيديولوجية ومنها على سبيل المثال:

- ١- نسق المعتقدات السياسية.
- ٢- الفعل الموجه لمجموعة الأفكار السياسية.
- ٣- أفكار الطبقة الحاكمة.
- ٤- وجهة نظر عالمية نحو طبقة أو جماعة إجتماعية معينة.
- ٥- الأفكار السياسية التى ترتبط أو تتجسد فى طبقة أو المصالح الإجتماعية.
- ٦- أفكار لتزييف الوعى والدعاية لها.
- ٧- مجموعة من الأفكار التى ترتبط بالشعور الفردى والجمعى الإجتماعى.
- ٨- مجموعة من الأفكار العامة التى تستخدم لتأكيد شرعية نظام أو نسق سياسى معين.
- ٩- نوع من المبادئ السياسية التى تدعى إحتكار للحقيقة.
- ١٠- مجموعة من الأفكار السياسية النسقية والمجردة.

(1) *McLellan, D. Ideology, London: open univ. press, 1986, p. 1.*

وبعد الإشارة الموجزة للعدد من الحقائق السابقة، وأهمية الأخذ في الاعتبار عدد من التصورات الهامة التي ينبغي أن نهتم بها عند تحليلنا لمفهوم الأيديولوجيا كما جاءت في تصورات "أندرو هابوود"، نشير فيما يلي لعدد من التعريفات المميزة التي أطلقت على الأيديولوجيا، وذلك من ناحية نشأتها التاريخية، ومن أهم هذه التعريفات^(١):

١- تعريف "أنطونى دترىسى" *A. Detracy*، يعتبر أول من أشار إلى مفهوم الأيديولوجيا وذلك عام ١٧٩٦م خلال ظهور الثورة الفرنسية عندما حدد الأيديولوجيا على أنها علم دراسة الأفكار الحديث *The New Science of Ideas*، ذلك العلم الذى ينقسم إلى جزئين، فكره *Idea* والثانى بمعنى العلم *Ology*، كما حاول (دترسى) أن يؤكد على أن الأيديولوجيا يجب أن نجعلها على قائمة العلوم، أو ما أسماه بملكة العلوم *The Queen of Sciences*.

٢- تعريف "كارل ماركس" *K. Marx*، يعتبر ماركس من أهم المفكرين الذين أشاروا إلى الأيديولوجيا في تحليلاته السياسية، وهذا ما ظهر في أحد تعريفاته المبكرة الأيديولوجية الألمانية *The German Ideology*، الذى نشر عام ١٨٤٦، مع مشاركته بالطبع زميله "أنجلز" *Engels*، ولذا أكد على أن الأيديولوجيا، هي مجموعة من أفكار الطبقة الحاكمة، التى تهدف إلى إمتلاك وسيطرة القوى المادية فى المجتمع، بالإضافة إلى القوى الروحية أو الفكرية. فالطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج المادى، تستطيع أيضاً أن تمتلك وسائل الإنتاج العقلى أو الفكرى.

٣- تعريف "لينين" *Lenin*، سعى لينين لتحديد مفهوم الأيديولوجية خاصة فى كتابه "ما ينبغي عمله؟" *What is to be Done*، حيث حاول أن يوصف أفكار البروليتاريا كما جاءت فى الأيديولوجيا الاشتراكية *Socialist Ideology*. حيث رأى "لينين" مؤسس الأيديولوجية الماركسية فى القرن العشرين، أن الأيديولوجيا، هي مجموعة الأفكار المميزة لطبقة إجتماعية معينة، تلك الأفكار التى تعبر عن مصالحها بغض النظر عن وضع هذه الطبقة.

٤- تعريف "أنطونيو جرامشكى" *A. Gramsci*، عالم الاجتماع الإيطالى الماركسى الذى أشار خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين إلى

(١) للمزيد من التحليلات حول هذه التعريفات انظر:

- Heywood, A, op. cit, p. 7-9.

الأيديولوجيا عندما تسعى لتطوير الأيديولوجيا الماركسية، وجد أن النظام الطبقي الرأسمالي مستمر ليس ببساطة عن طريق وجود اللامساواة الاقتصادية أو القوى السياسية، ولكن عن طريق ما أطلق عليه سيطرة *Hegemony*، الأفكار والنظريات البرجوازية. هذه الأيديولوجية المسيطرة، تعكس قدرة الأفكار البرجوازية على تجديد ذاتها لمواجهة متطلبات العصر الحديث، ولكن يمكن تحدى هذه السيطرة البرجوازية عن طريق تأسيس سيطرة البروليتارية.

٥- تعريف "هيربرت ماركيز" *H. Marcuse*^(١)، يستخدم مفهوم الأيديولوجيا عندما حاول أن يفسر طبيعة تقدم المجتمع الرأسمالي المتقدم، وذلك عن طريق تطوير السمة الشمولية *Totalitarian Character*، التي تتجسد في فترة أيديولوجياته وإنتشاره عن طريق أفكاره وتجاهل الآراء الأيديولوجية المناهضة له.

٦- تعريف "كارل مانهايم" *K. Mannheim*، والذي أشار إلى الأيديولوجيا في كتابة المميزة عن "الأيديولوجيا واليوتوبيا" *Ideology and Utopia* الذي نشر عام ١٩٢٩. عندما أشار إلى وجود الأيديولوجيات باعتبارها أنساق من الفكر التي تستخدم لتمييز نظام إجتماعي معين، وذلك عند التحديد الضيق للمفهوم (الأيديولوجيا)، ويستخدم الأيديولوجيا بمعنى واسع وشامل للتعبير عن مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة. كما حاول أن يفسر أكثر المفهوم الخاص للأيديولوجيا، على أنها تلك الأفكار والمعتقدات الخاصة بالأفراد، أو الجماعات، أو الأحزاب، أما المفهوم العام للأيديولوجيا، والذي يشير عامة إلى الطبقة الاجتماعية، أو المجتمع، أو إلى فترة تاريخ البشرية ككل^(٢).

٨- تعريف "أوكتشوت" *Oakeshott*، الفيلسوف السياسي البريطاني الذي ظهر خلال الستينيات من القرن العشرين، وحاول تعريف الأيديولوجيا في كتابه المميز عن النزعة العقلانية للسياسة *Rationalism in Politics*، حيث تصور أن الأيديولوجيا هي أنساق مجردة للفكر، أو مجموعة من الأفكار التي توضع لدراسة الواقع الاجتماعي والذي يسعى لتأكيد بواسطه مجموعة من الأفراد

(١) للمزيد من التفاصيل إرجع إلى:

- Marcuse, H. *The Dimensional man : Studies in the ideology of Advanced Industrial Society*: Boston, 1964.

(2) Mannheim, K. *Ideology and Utopia*, London: Routledge 1960.

- صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب، أنظر: ترجمة عبد الحكيم الظاهر، بغداد، ١٩٦٨.

والمذاهب أو الجماعات، أو النظم. أو هي (الأيدولوجيا) بإختصار نوع من المعتقدات المجردة التي لم تعد موجود في الواقع الفعلي.

٩- تعريف "مارتن، سيجلر" *M.Seliger*، الذي يسعى إلى تعريف الأيدولوجيا خلال منتصف السبعينات في كتابه المميز عن "السياسة والأيدولوجيا *Politics and Ideology*" وحددها على أنها مجموعة من الأفكار التي عن طريقها يستطيع الناس تفسير وتبرير الغايات والأهداف أو الوسائل التي ترتبط بالفعل الإجتماعي المنظم، بغض النظر عما سيكون هذا الفعل موجها لهنم أو تدمير أو إعادة بناء للنظم الإجتماعي، وهكذا، فالأيدولوجيا نوع من الفعل الموجه للفكر.

حقيقة، إن تلك التعريفات السابقة، قد شملت على آراء علماء الإجتماع، والإجتماع السياسي، والسياسة، والفلسفة السياسية، وغيرهم آخرون، أشاروا إلى أن الأيدولوجيا تعتبر من التعريفات الهامة، التي من الصعب وضع تعريف مميز حولها وهذا ما أوضحناه سابقاً وأكد عليه "ماكيلان"، حيث رأى أن الأيدولوجيا يعتبر من المفاهيم المحيرة، نظراً لطبيعة التباين في إهتمامات العلماء، والغموض الذي يظهر عند دراسة هذا المفهوم وتحديده من حيث النظرية والواقع الفعلي. وهذا ما يجعلنا نشير إلى أن طبيعة تفسير الأيدولوجيا، تستلزم ضرورة تحديد هذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به، ودراسة ماذا نقصد بالفعل عند تحليلنا للأيدولوجيا وذلك بصورة موضوعية وواقعية. ومن هذا المنطلق، نعرف الإيدولوجيا من وجهة نظرنا، على أنها ذلك المفهوم الذي يعكس مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات التي تواجه مجموعة من الأفراد، أو الجماعات، والأحزاب، والدول، أو النظم السياسية، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة ترتبط بمصالح وأعمال وطموحات وأهداف مؤسسيها ككل.

ثانياً: تصنيف الأيدولوجية.

تعكس طبيعة التعريفات المختلفة للأيدولوجيا، عن مدى تعدد هذه التعريفات وتنوعها بصورة عامة، وهذا ما ينعكس أيضاً على وجود أنماط متعددة من التصنيفات للأيدولوجيا. فهناك، من يسعى إلى تصنيف الأيدولوجيات الفردية، لتشمل النزعات الفردية، التي تؤمن بحقوق الفرد السياسية والاقتصادية (الديمقراطية)، في مقابل الأيدولوجيات الجماعية

(الشيوعية والإشتراكية). كما نجد أيضاً هناك تصنيفات أخرى للأيديولوجيا مثل الديكتاتورية وتشمل أيديولوجيات متعددة مثل الأيديولوجيا الشيوعية، والنازية، والفاشية، وذلك نسبة لسيطرة أفكار ومعتقدات مؤسسى هذه الأيديولوجيا مثل "ماركس"، و"هتلر"، و"موسولنى". كما أن هناك من يصنف الأيديولوجيات الفردية إلى ذلك النوع من الأيديولوجيات التى تؤكد على النزعة الفردية والتى تستخدم مفاهيم مترادفة، مثل الليبرالية، الديمقراطية، المحافظة، الرأسمالية، اليمينية.

علاوة على ذلك، نجد بعض التصنيفات للأيديولوجيا والتى ظهرت حديثاً، وتشمل القومية، والحركات النسائية، والنزعات البيئية (الأكولوجية)، والأيديولوجيات الدينية المتطرفة. أو اليمينية المعاصرة. هذا بالإضافة إلى إهتمامنا بالأيديولوجيات التقليدية التى أشرنا إليها مسبقاً. وعموماً، إن هذا التنوع الهائل فى التصنيفات العامة للأيديولوجيا، يجعلنا نركز على تحديد تصنيف مميز لها، والأكثر إستخداماً بين المهتمين بقضية الأيديولوجيا المعاصرة. وهى كما يلى: الديمقراطية، والإشتراكية، والشيوعية، والفاشية، والنازية، وأخيراً، الصهيونية. علاوة على ذلك، لقد حرصنا على أن نشير إلى هذه الأيديولوجيات فى إطار نشأتها التاريخية التطورية، محاولين توضيح مكوناتها، وأفكارها وقضاياها العامة التى تنطلق منها، وإن كان ذلك سوف يتم بصورة موجزة، وفى إطار معالجتنا لكثير من القضايا والمجالات التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى.

(٢) الديمقراطية.

١- تعريف الأيديولوجية الديمقراطية.

- أولاً: يقصد بالديمقراطية بمفهومها اللفظى حسب الكلمة اليونانية الأصل بأنها تتكون من لفظين *Demos* ومعناها الشعب، و *Krates* ومعناها السلطة أو الحكم. وطبقاً لهذا التعريف اللفظى يصبح معنى الكلمة حكم الشعب أو سلطة الشعب أو مشاركة كافة الشعب أو للمواطنين فى عملية الحكم السياسى.

- وثانياً: يقصد بالديمقراطية بمفهومها الواسع، فكما يعرفها "لينكلن" *Linclen* بأنها "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. كما يعرفها "سبلى" *Seeley*، بأنها "الحكم الذى يملك فيه كل فرد نصيباً، أو أنها شكل من أشكال الحكم الذى تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً من الأمة كلها. وهذا التعريف

الأخير يؤيده أيضاً "لورد بريس" *Lord Bryce*، الديمقراطية الحديثة هي شكل من أشكال الحكم.

- أما تعريف الأيديولوجية الديمقراطية كما يتصورها "ماكسي" *Maxey* إن الديمقراطية في القرن العشرين ليس مجرد شكل سياسي أو نظام حكومي أو اجتماعي، وإنما الديمقراطية هي بحث عن طريق الحياة يمكن فيها التآلف والتسويق لذكاء الإنسان ونشاطه الإختياري الحر بأقل إكراه ممكن، وهي الإعتقاد بأن مثل هذه الحياة هي خير طريق لجميع البشر، إذ هي أكثرها ميسرة لطبيعة الإنسان والعالم^(١).

في الواقع، إن تحليل التراث العلمي للديمقراطية، أو بالتحديد الأيديولوجية الديمقراطية، يعكس أن هناك مرادفات كثيرة مع هذا المفهوم، فهناك من يطلق عليها بالديمقراطية الليبرالية والتحررية *Liberalism*، والديمقراطية المحافظة *Consevratism*. ومن ثم، فإن الأيديولوجية الديمقراطية، يمكن أن نعرفها بمفهومها الأشمل، على إنها مكانة سياسية أو تصور أخلاقي أو حالة اجتماعية، تركز على حرية جميع الأفراد وجعلهم متساويين أما القانون والدستور، ولهم حق في استخدام حقوقهم الطبيعية والمدنية. كما أنها أيضاً الأيديولوجية الديمقراطية هي "الهدف من النظام السياسي وإسعاد الأفراد وتحقيق حرياتهم والصالح الجماعي في نفس الوقت".

٢- التطور التاريخي للأيديولوجية الديمقراطية.

من الصعوبة تحديد تاريخ نشأة الأولى للديمقراطية في العصر الحديث. وإن كانت جذورها الأولى ترجع إلى ديمقراطية الشعب في الفكر السياسي الإغريقي القديم. والتي ظهرت في أفكار أفلاطون وأرسطو عندما سعيا لتصنيف أفضل أنواع للحكومات أو نظم الحكم السياسي. ولكن يرى بعض المؤرخين لنشأة الأيديولوجية الديمقراطية في العصر الحديث، أنها ظهرت أولاً عندما أنشئت الأحزاب الديمقراطية الليبرالية في عدد من الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا، وفرنسا، وأسبانيا، وكان ذلك في البدايات الأولى من القرن التاسع عشر. كما ظهرت أيضاً، الأفكار الأيديولوجية في الولايات المتحدة قبل

(١) وردت هذه التعريفات في المرجع التالي:

- محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

ذلك بقليل عندما تضمن إعلان إستقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦م، والذي تم صياغته الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧م، وأكد على ضرورة تحقيق المساواة والحرية لكافة المواطنين، والحق في الحياة، والتطلع إلى السيادة، ومهمة الحكومات السياسية هي ضمان وممارسة هذه الحقوق الفردية.

كما تبلورت معالم الأيديولوجية الديمقراطية في إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الذي صدر عام ١٧٨٩، أو تقريباً بعد عامين من صدور إعلان الإستقلال الأمريكي، وأكد على نفس الحقوق، وأن هدف النظام السياسي هو المحافظة على حقوق الأفراد الطبيعية، كما أن الدولة كنظام سياسي لا تخلق الحقوق الفردية، لأنها حقوق طبيعية موجودة أو مرتبطة بالإنسان، بإعتباره كائن بشري. وأن كلا من الحكومة والنظام السياسي مكرسان لحماية هذه الحقوق والمحافظة عليها، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من هذا الإعلان، بأن يولد الناس أحراراً ومتساوون في الحقوق. كما نصت المادة الثانية، على أن هدف كل جماعة سياسية هو رعاية حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقادم، وهي الحرية والملكية ومقاومة الإضطهاد. كما ظهر نفس هذا الإعلان في بريطانيا، وذلك في ميثاق العهد الأعظم *Magna Charta* ألا أنه لم يطبق إلا على مجموعة قليلة من الأفراد، ولكنه تغير بعد ذلك عام ١٨٣٢ وخاصة بعد صدور قوانين الإصلاح الانتخابي^(١).

وفي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، تطورت كثير من ملامح الأيديولوجية الديمقراطية، خاصة بعد أن تعرضت الكثير من القوانين والدساتير الأوروبية والأمريكية لبعض الإنتقادات أو الثورات المضادة. وهذا ما ظهر نتيجة إعلان نابليون الحرب على هذه الحريات وتأكيد على الحكم المطلق ومناهضته للزاعات الليبرالية الجديدة بعد أن إحتدام شدة الصراع بين دعاة الحكم المطلق وبين الديمقراطيين الجدد. وهذا ما أسفرت عنه مجموعة من الثورات التحررية خلال منتصف القرن التاسع عشر، ولكن مع نهاية هذا القرن والبدایات الأولى من القرن (العشرين) ثم تطبيق الأيديولوجية الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصة بعد صدور العديد من القوانين الانتخابية الحرة في الكثير من الدول الأوروبية.

(١) نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ص ١٧٢-١٧٣.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية خلال القرن العشرين، شهدت
الايديولوجية الديمقراطية تطورات سريعة، ولاسيما بعد أن ترعته الدول
الأوروبية والولايات المتحدة وأيضاً الاتحاد السوفيتي، وإن كان الأخير كان
يطبق نظام ديمقراطية الشيوعية، وإعلان المساواة بين جميع الأفراد عن
طريق إلغاء الملكية وهذا ما يفسر إلى لاحقاً في إطار تفسيرنا لنشأة وتطور
الايديولوجية الشيوعية. أما الدول الأوروبية الغربية فقد تطورت الأحزاب
السياسية لتترجم الايديولوجية الديمقراطية بصورة أكثر مع إتاحة الفرصة
لتطبيق الديمقراطية على أساس حكم الأكثرية أو الأغلبية، مع ضرورة تبني
أساليب التمثيل السياسي الانتخابي، وإتاحة الفرص أمام كافة الفئات والطوائف
والجماعات الإجتماعية بالمشاركة في عملية الديمقراطية، وإن كان ذلك لم يتم
تطبيقه من الناحية العملية حتى الوقت الحاضر.

في نفس الوقت، سمعت الدول الأوروبية الليبرالية الديمقراطية على
تصدير مفهوم الايديولوجية الديمقراطية إلى العالم للناس، الذي حصل على
إستقلاله في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة فلسفة
الايديولوجية الديمقراطية نحو تحقيق نوع من السيادة الدولية العالمية التي تنشأ
حقوق الإنسان الطبيعية وحقوق الشعوب، في ممارسة حياتها المستقلة التي تقوم
على المساواة والحرية. وهذا ما ظهر في إسهامات منظمات الأمم المتحدة،
وتطوير النظام السياسي والعالمي، وخاصة بعد إنبهار للنظام الشيوعي في
الاتحاد السوفيتي، وتبنيه الايديولوجيات الديمقراطية بمفهومها الواسع، وهذا ما
تم مناقشته في ضوء تحليلنا إلى تصدير نظم الدول الديمقراطية الغربية.

٣- المصادر الفكرية للايديولوجية الديمقراطية.

أولاً: نظرية العقد الإجتماعي.

ترجع أصول هذه النظرية إلى القرن السادس عشر والتي صاغها كل
من "هوبز" *Hobbes*، و"لوك" *Lock*، و "روسو" *Rousseau*، وتتركز أفكار
هذه النظرية على أن حياة الفطرة الأولى، لم توفر للإنسان في المراحل الأولى
لتاريخ الإجتماعي، حياة حرة ومستقرة، مما هدد ذلك الحريات الطبيعية
وإستحالة إستمرارية حياة الإنسان. وإذا سعى للتعاقد مع فرد أو مجموعة من
الأفراد الذين تمنح له السلطة الشرعية، ويصبحوا حكام يقومون بعملية تنظيم

سبل الحياة المستقرة للأفراد، مع ضمان الحقوق المتبادلة بين الحكام والمحكومين في إطار الشرعية التعاقدية.

ثانياً: نظرية القانون الطبيعي.

بالرغم من إمتداد وجذور هذه للنظرية إلى الفكر الإغريقي القديم، ومفكرى عصر الرومان والعصور الوسطى، إلا أن هذه النظرية ظهرت خلال القرن السادس عشر بفضل جهود مؤسسها الفقيه الهولندي "جروشيوس" *Grotious*، والذي يؤكد على أن الدولة ليست إلا مجتمعاً تعاقدياً، وأن التعاقد نم عن طريق الإرادة العامة للأفراد. وهذا القانون (الطبيعي) مستقل عن القانون الوضعي، خاصة أن الطبيعة هي مصدر جميع القوانين ولابد من إحترام الحقوق الطبيعية للأفراد والتي نترجم الحرية، والعمل، والحياة والمساواة أما القانون (العدل). وهذه القوانين سابقة على وجود كل من الدولة والفرد ولابد من إحترامها ببساطة الدولة.

ثالثاً: نظرية الاقتصاد الحر.

لا تزال هذه النظرية تسيطر على الفكر الأيديولوجي الديمقراطي منذ أن وضع معالمها "أدم سميث" *A. Smith* في كتابه "ثروة الأمم" عام ١٧٧٦، وتحليلات المفكر الاقتصادي الفرنسي "كثيه" صاحب مدرسة الطبيعيين (الليبرالين). ومضمون هذه النظرية تركز على ضرورة تحديد دور الدولة الحديثة، في إعطاء الحرية الكاملة للأفراد لممارسة نشاطهم الإقتصادي، وإعتبار مصلحة الأفراد أو الحرية الفردية هي الأساس ثم تأتي بعد ذلك مصلحة الجماعة. وتقوم هذه النظرية عموماً على مبدأ يقول دعه يعمل دعه يمر *Laiser Faire Laiser Passer*، ومنذ ذلك الحين ظل هذا المبدأ هو الأساس الإقتصادي والسياسي والأيديولوجية الديمقراطية حتى الوقت الحاضر^(١).

رابعاً: الأسس العامة للأيديولوجية الديمقراطية^(٢).

يتطلب تطبيق الأيديولوجية الديمقراطية، أو نظم الحكم الديمقراطي السليم مجموعة من الأسس التي تعتبر بمثابة شروط عامة يجب توافرها من الناحية الواقعية وهي:

(1) Holden, B, *Understanding Liberal Democracy* London: Harvester, cop. 1993.

(٢) محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص من ١٦٧، ١٦٨.

- ١- ضرورة نشر المبادئ الديمقراطية الأساسية، والتي تقوم على سيادة التقدير وإحترام الكائن البشرى وقيمته فى الوجود، وإحترام أفكاره وعقائده وتصوراته وتطلعاته للحياة السلمية.
- ٢- أهمية التعليم كأساس لانتشار الأيديولوجية الديمقراطية، خاصة وأن التعليم يكفل للفرد إهتمامه وبصيرته بقضايا الخاصة والعامة، وأن يكون متطلعا لمستقبل أفضل للحياة الديمقراطية.
- ٣- الإهتمام بروح التضامن والمواطنة والطاعة للقانون، خاصة وأن التعليم يساعد على تطوير هذه العناصر، ويعضد من وجود الديمقراطية كنظام سياسى وأيديولوجية عامة، وهذا يترجم من خلال أهمية الدور الفعال للمشاركة الفردية فى الحياة الإجتماعية، والدفاع عن حقوقه الطبيعية والمدنية وتقدير ثمن الحرية وغيرها من هذه الحقوق.
- ٤- تحقيق المساواة الاقتصادية وتكافؤ الفرص، تعمل الديمقراطية على ضرورة إعطاء الحرية الاقتصادية وإتاحة الفرص أمام الجميع، وخلق نوع من الطموح الفردى، ليحقق ثروة شرعية، وتسهم فى تقدم الإنسان وتطوره.
- ٥- تعنى الديمقراطية المساواة الإجتماعية، وإتاحة الفرص لتذويب الطبقات الفوارق الإجتماعية، وتشجيع المواهب والقدرات الفردية، وتوفير الحاجات الإنسانية مثل التعليم، والصحة، والعمل وغيرها.
- ٦- ضرورة توافر العناصر القيادية للديمقراطية السلمية، التى تؤمن بالحرية الفردية والحقوق العامة للمواطنين والدولة معاً، وضرورة وجود إحترام متبادل بين القادة والمواطنين.
- ٧- العمل على توافر المعلومات اللازمة والمشاركة فى الإنتخابات العامة، التى تسهم فى تطوير الفرد والمجتمع المحلى ومشاركة الجماهير بفاعلية.
- ٨- ضرورة إحترام مبدأ فصل السلطات، لأن ذلك يقوى من عناصر الأيديولوجية الديمقراطية، وخاصة بين السلطات التنفيذية - التشريعية - القضائية، مع الأخذ فى الاعتبار أهمية دور الدولة كحارس على الحريات وضمان الأمن والاستقرار.
- ٩- لا تتناقض بين السلطة السياسية والحرية، طالما أن هناك نوع من الإختيار الديمقراطى لهذه السلطة، التى يجب أن توجه لإسعاد الفرد وخدمة الصالح العام فى نفس الوقت.

(٣) الاشتراكية.

١- تعريف الأيديولوجية الاشتراكية.

يقصد أولاً، بالاشتراكية *Socialism*، كمفهوم، يرجع مصدره الأول إلى الكلمة اللاتينية *Sociare*، وتعنى الاتحاد أو للمشاركة معاً، ولكن ظهر هذا المفهوم فى عام ١٨٢٧ فى بريطانيا، عندما ظهرت إحدى المجلات التى يطلق عليها المجلة للتعاونية *Co-Operative Magazine*. ومع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ظهر "روبرت أوين" *R. Owen* وزملاؤه فى بريطانيا، و"سان سيمون" *S. Simon*، فى فرنسا وبدأت تظهر الاشتراكية كنوع من المعتقدات للاشتراكية الأيديولوجية، ومع بداية الأربعينات إنتشر استخدام هذا المصطلح فى العديد من الدول الأوروبية الصناعية الأخرى وأصبح يستخدم فى بلجيكا والمانيا وغيرها.

وبصورة عامة، للأيديولوجية الاشتراكية تعنى من خلال مفهومها الواسع بأنها مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والإجتماعية التى تعبر عن الاشتراكية ذاتها. كما كان يطلق على الاشتراكية، بأنها تخص الأفراد أو المؤسسة أو المساهمين لنشأة الاشتراكية وليس على الاشتراكية كفكرة أو مذهب فى حد ذاته^(١). ولقد إنتشرت الاشتراكية كمذهب فى الكثير من دول العالم، بخلاف الولايات المتحدة، وإن كان "روبرت أوين" البريطانى حاول أن يقيم فيها نوع من المزارع الكبرى التعاونية خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن. إنتشرت الاشتراكية بعد ذلك ونقلت كما هى إلى الدول الغربية وإلى الدول الأوروبية الشرقية، والكثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والجنوبية بصورة عامة.

٢- التطور التاريخى للأيديولوجية الاشتراكية.

وضحت التعريفات الموجزة السابقة، لكل من مفهوم الاشتراكية والأيديولوجية الاشتراكية، أنها ظهرت بصورة أكبر خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن ترجع الاشتراكية الأولى إلى تحليلات أفلاطون فى "الجمهورية والمدينة الفاضلة"، كما ظهرت فى تحليلات الكثير من مفكرى العصور الوسطى وعصر النهضة وخاصة عند "توماس مور" *T. More* فى

(1) Heywood, A. Political Ideogy op. cit. p. 103.

القرن السادس عشر، وهذا ما ظهر في كتابه "اليوتوبيا *Utopia*". ولكن لم تظهر الاشتراكية بعد ذلك إلا كما أشرنا في آراء "روبرت لوين" في بريطانيا، وأيضاً في فرنسا عندما ظهر "سان سيمون" وزملاؤه الفرنسيين الذين قد أشاروا إلى الاشتراكية المثالية من أمثال "سان سيموندي" *J. Simondi*، عندما نشر كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الجديدة وذلك عام ١٨١٩م، الذي يعتبر أول نظرية اشتراكية. تحريرية، وكان يهدف القضاء على النظام الإقطاعي الاجتماعي القائم، وضرورة إلغاء الملكية الخاصة، تحفيز الحكومة على تنظيم الثروة القومية، وتوزيعها بطريقة عادلة. وهذا ما جاء في سلسلة من التشريعات والتمانيات الاجتماعية التي اقترحها كأساس للإشتراكية^(١).

كما ظهرت تحليلات "لوى بلان" *L. Blane*، الذي نادى بضرورة الانتقال من الاشتراكية العلمية *Scientific Socialism* أو ما يسمى الاشتراكية البروليتارية، أو اشتراكية الدولة أيضاً. وهذا ما جاء في كتابه عن تنظيم العمل و ما أشار إليه من ضرورة إقامة نظام اجتماعي جديد يعتمد على تقديم إصلاحات اجتماعية وسياسية تعتمد على بعضها البعض، مع ضرورة وجود الدولة. كما ظهرت آراء "شارل فورييه" *S. Fourer*، خلال القرن التاسع عشر لتضيف على قائمة المدرسة الاشتراكية الفرنسية. مفكراً سياسياً آخر يدعو إلى الإصلاح الإقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل، وإن كان قد نادى بضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي أكثر من القطاع الصناعي، الذي نادى به مبعقاً "سان سيمون". كما جاءت آراء "برودون" *Proudhon* في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وليعدل كثيراً من الاشتراكية المثالية والعلمية ولتقديم أفكارها على أسس أهمها العدل. والمساواة، والحرية. وذلك في ضوء إهتمامه بوضع علم جديد يسمى بعلم المجتمع *The Socience of Society* ويجعل من الاشتراكية مذهباً أيديولوجياً ولينتشر بعد ذلك في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ولا تزال يطبق كثيراً من عناصره في دول آسيا الكبرى، مثل الصين وغيرها.

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الإقتصادي، (ج-١): الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

٣- القضايا والأسس العامة للأيدولوجية الاشتراكية.

(أ) الملكية الجمعية (العامة).

يرى أصحاب الأيدولوجية الاشتراكية، أن نظام الملكية الفردية أو الخاصة هو نظام قائم على الوحشية والبربرية والتي تعود إلى حياة الطبيعة أو القطرة الوحشية الأولى. ولأسيما، أن هذا النظام (الملكية الفردية) تهيمن فيه الجماعات القوية على الجماعات الصغيرة، نظراً لسيطرتها على وسائل الإنتاج. ولذا، أدى هذا النظام بالإضرار بمصالح الفرد وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإستخدم العنف من جانب أصحاب القوة والثروة والمال ضد الفقراء. ومن ثم فلا بد من قيام دولة على أسس للنظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة وقيام نظام سياسى يحترم هذا النوع من الملكية والبعد عن المصالح الطبقيّة الفردية.

(ب) للدولة والمجتمع.

تقوم الأيدولوجية الاشتراكية على الكثير من التحليلات لتشرح كيف تطورت الدولة والمجتمع معاً خلال العصور القديمة والوسطى، وأن النظام الملكى أنشأ حكومات أرستقراطية، جعلت من الدولة وسيلة للسيطرة على الملكيات العامة وتحويلها إلى خاصة. وهذا ما ظهر خلال عصور الإقطاع ونشأة الرأسمالية بعد ذلك التى حطمت بدورها المجتمع الإقطاعى وإنتراع القوة والسيطرة من طبقة الإقطاع إلى طبقة الرأسمالية، تلك الطبقة التى إستخدمت قوتها فى فرض سيطرتها على الطبقات العاملة الصناعية كما إستبعدت هذه الطبقة بواسطة الإقطاع.

(ج) النظم الرأسمالية.

ركزت الأيدولوجية الاشتراكية أساساً على وصف النظام الرأسمالى بأنه نظام إحتكارى أوليجاركى، يهتم بمصالح الأقلية الأغنياء دون مصالح الأغلبية الفقيرة^(١). ومن ثم، ضرورة هدم هذا النظام لقيام النظام الرأسمالى وتحويله إلى النظام الاشتراكى، الذى يقوم على أساس التعاون، والملكية العامة، والمساواة، والحرية، وتنظيم القوى العاملة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً

(١) أنظر على سبيل المثال:

- Lane, D, *The Rise and Fall of State Socialism*, Oxford: Polity Press, 1977.

- Wright, A, *Socialism: The Ories and Practices*, Oxford: univ. press, 1987.

وتحويل المجتمع الرأسمالى ككل، وجعله مجتمعاً إشتراكياً أو شيوعياً وهذا ما يجعل وجود علاقة قوية بين الأيديولوجية الإشتراكية والأيديولوجية الشيوعية الماركسية وهذا ما سنشير إليه لاحقاً.

٤- الأهداف العامة للأيديولوجية الإشتراكية^(١).

١- المساواة الاقتصادية، تعنى المساواة بين جميع أفراد المجتمع دون التمييز بين الأجناس، والقوميات، والنوع، أو السن، كما تؤكد الأيديولوجية الإشتراكية أن الحريات التى تمنح من الدساتير الحالية، هى نوع من الخيال وأنها لم تهتم بالمساواة الاقتصادية.

٢- البعد عن الإستغلال، أكد أنصار الأيديولوجية الإشتراكية، على ضرورة البعد تماماً عن جميع مظاهر الإستغلال *Monopoly*، سواء إستغلال الفرد للفرد أو إستغلال الجماعة أو الدولة للفرد. أيضاً، وهذا ما يتم بالفعل فى المجتمعات الرأسمالية التى تحتقر وتستغل الطبقات الفقيرة (الأخيرة) التى تعمل بنظام الأجور المستغلة.

٣- إلغاء الملكية الخاصة (الفردية)، تؤدى الملكية الخاصة إلى زيادة الطمع والجشع الأنسانى، وتتمى النزعات لفردية التى تقوم على الإستبصار السياسى والإقتصادى والفكرى للشعوب، ولذا يجب إلغاء الملكية لأنها تعتبر مصدر للشرور البشرية.

٤- منح حق للأفراد إستخدام وسائل الإنتاج؛ لكل فرد حرية خاصة لإستخدام جميع وسائل الإنتاج ذات الملكية العامة سواء أكانت هذه الوسائل علمية، أو فنية، أو إنتاجية، وأن ينتفع بها البشر جميعاً دون أدنى نوع من الإستثناءات.

٥- تنظيم التعليم المجانى، والإهتمام بالفئات الخاصة، ويقصد بهذه الفئات، الغير قادرة اجتماعياً مثل المرضى، وكبار السن. والأرامل والإيتام والمعوزين، وضرورة أن تشمل الرعاية الصحية جميع الأفراد والفئات الاجتماعية.

٦- ضرورة قيام المجتمع الإشتراكى؛ إن قيام الدولة لى المجتمع الإشتراكى، هو هدف أسمى للأيديولوجية الإشتراكية، وتقوم الدولة بتنظيم الجهود الفردية والجماعية فى إدارة موحدة، وتصبح أيضاً هى المالك الأول لجميع وسائل الإنتاج.

(١) محمد عبد الله غنان، المذاهب الاجتماعية الحديثة، القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٣، ص ٥٩-

٥- علاقة الأيديولوجية الاشتراكية بالشبيوعية.

حقيقة، يوضح تحليل التراث الفكرى والأيديولوجى لكل من الاشتراكية والشبيوعية، وجود تقارب كبير بين كل منهما، وإن كانت هناك بعض التصنيفات الحديثة للأيديولوجيات السياسية مثل تصنيف "أندرو هيود" *A. Heywood*، الذى يرى أن الشبيوعية ما هى إلا مرحلة متطورة من مراحل الأيديولوجية الاشتراكية ذاتها، وهذا ما أشرنا إليه خلال طرحنا لعدد من التصنيفات الخاصة بالأيديولوجيات السياسية المعاصرة، وطبيعة التداخل فيما بينهما. وهذا ما ينطبق أيضاً على الأيديولوجية الديمقراطية التى يطلق عليها بالأيديولوجيات التحررية الغربية، كما ينظر إلى الأيديولوجية الماركسية على أنها ديمقراطية الشعب. هذا بخلاف تعدد المسميات والمفاهيم المرتبطة بالأيديولوجيات ككل، لأن أيديولوجية على حده تعدد مرادفاتها مثل الأيديولوجيا الديمقراطية، حيث تتعدد مسمياتها مثل الأيديولوجية الغربية، والليبرالية، والمحافظة وغير ذلك من مسميات أخرى.

أما بالنسبة لعلاقة الأيديولوجية الاشتراكية بالأيديولوجيا الشبيوعية، نجد أن الاشتراكية أولاً تهدف إلى الشيوع، ولكن يوجد فرق من الناحية العملية. كما يرى أصحاب الأيديولوجية الاشتراكية، أن تحقيق غايات وأهداف الاشتراكيين لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الوسائل السلمية، وهذا ما ظهر فى أفكار المدرسة الاشتراكية الفرنسية عند "سيمون" و "سيموندى"، أو عند الاشتراكيين البريطانيين من أمثال "أوين" وحزب العمال البريطانى. وإن كانت بعض الإنجازات المتطرفة من الاشتراكية تنادى بأهمية الثورة وهذا ما تؤيده عموماً الأيديولوجية الشبيوعية، كما جاء ذلك فى أفكار "ماركس"، فإنه الشبيوعى الصادر عام ١٨٤٤ م. كما ترى الشبيوعية، أن الفرد يست حاجاته الأساسية ويستهلك وفق هذه الحاجات وليس وفق خدماته. كما أن الحق فى الإستهلاك عند الشبيوعيين يتوقف على واجب أو ضرورة العمل والإنتاج، فمن لا يعمل لا يأكل، وهذا هو أساس توزيع القوة عند الشبيوعيين وكما تحددها العبارة التالية "ليس كل طبقا لكفائته، ولكل طبقا لحاجاته"^(١). أما الاشتراكية فإنها تتفق مع الشبيوعية فى جعل الثروة ملكية عامة، ولكن يجب أن تتم عملية التوزيع حسب قدرات الفرد وعمله

(١) أنظر : محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص ٦٥.

وجهده، أى قاعدة الإراد للشخصى ولكن عند الشيوعيين هى الحق البشرى فى الحياة وضرورة مد الحاجات الأساسية أولاً.

(٤) الشيوعية.

١- تعريف الأيديولوجية الشيوعية.

تعريف الشيوعية كمفهوم *Communism*، ظهر هذا المفهوم أولاً فى الفكر الإغريقى القديم عندما أشار أفلاطون فى مدينته الفاضلة إلى شيوعية النساء والأولاد فى هذه المدينة، كما جاء ذلك فى كتابه "لجمهورية". ولكن تطور المفهوم بعد ذلك، وأطلق خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر عندما ظهرت بعض الجماعات الثورية السرية فى فرنسا، ولكن لم يظهر مفهوم الشيوعية كما هو متعارف عليه فى اليوم أيديولوجيا إلا مع أواخر القرن التاسع عشر. ولقد لاحظنا سابقاً، وجود تقارب فى بعض وجهات النظر بين الشيوعية والإشتراكية، وخاصة أن الإشتراكية الخالصة، تهدف إلى الشيوعية وشيوعية الثروة والمال والملكية العامة. كما أن الإشتراكية الثورية، وهى أحد مذاهب الأيديولوجية الإشتراكية تعتبر هى ذاتها الشيوعية، ولكن مع وجود بعض الاختلافات الشكلية وليست الجوهرية. ومن ثم، يمكن أن تحدد الشيوعية على أنها "مذهب ثورى صرف فى جوهره وفى وسائله، وغاياته". ونظراً لتداخل التحليلات المعقدة المرتبطة بالشيوعية، كنوع من الأيديولوجيات يمكن دراستها خلال فهمنا لثلاث تعريفات أو تميزات مختلفة لها وهى بليجاز^(١):

أولاً: أن مفهوم الشيوعية، يوضح مرحلة متقدمة من المجتمعات التى تقوم على الملكية الشيوعية للثروة، ويمكن وصفها أيضاً على أنها نوع من التنظيمات العامة التى توجد فى المجتمع الحديث. كما ظهر ذلك، فى تحليلات كل من أفلاطون *Plato*، وتوماس مور *T. More*، الذين أول من إستخدموا مفهوم الشيوعية، ولكن الإستخدام الحديث لمفهوم الشيوعية يرجع إلى كتابات كل من "كارل ماركس" *K. Marx*، وزميله "فريدريك أنجلز" *F. Engles*. ثانياً: يقصد بمفهوم الشيوعية الحركات السياسية *Political Movements*، التى تهدف إلى إقامة مجتمع يعتمد عادة على الأساليب الثورية، التى تقوم بها

(1) Hegwood, A. Political Ideology.. op. cit. p. 124.

الطبقة العاملة. ولقد تم تأسيس هذه الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة لتأسيس الأحزاب الشيوعية السياسية تحت قيادة القائد السياسى الروسى "بلوشوفسكى" *Bolsheviks*.

ثالثاً: يطلق مصطلح الشيوعية لوصف النظم السياسية التى تم تأسيس الأحزاب السياسية الشيوعية بها، وخاصة عندما حصلت على القوة، كما حدث ذلك فى الاتحاد السوفيتى، وأوروبا الشرقية، والصين، وكوبا وغيرها من الدول والنظم السياسية التى إنتشرت خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وهكذا، يطلق على مصطلح الشيوعية أنها إحدى المراحل المتقدمة والحديثة للإشتراكية.

ومن ثم، نجد أن مفهوم الشيوعية لا يمكن فهمه أو معرفة جيداً إلا من خلال تحليلنا بصورة عامة ما يطلق على هذا المفهوم ويستخدم فى الأوساط السياسية والعلمية. وهذا ما ظهر من خلال عرضنا للتحليلات السابقة، التى كشفت عن مدى تنوع تعريف الشيوعية كنوع من الأيديولوجيات السياسية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر وإنتشرت فى القرن العشرين. علاوة على ذلك، نلاحظ، أن مفهوم الشيوعية يرادف فى إستخداماته الإشتراكية الثورية، والماركسية والمادية التاريخية، كما يعبر عن الحركات الثورية التى تبنى الصراع أو الثورة لتحقيق أهدافها وسيطرتها على الدولة. من ناحية أخرى، يمكن أن يطلق مفهوم الشيوعية، على مرحلة حكم الطبقة العمالية (طبقة البروليتاريا) وشيوع هذا النوع من الحكم فى جميع أنحاء العالم، كما أراد بذلك "ماركس" وبقية رواد الشيوعية من أمثال "لينين" و "ستالين" مهندسى إنشاء الاتحاد السوفيتى سابقاً.

٢- التطور التاريخى للشيوعية.

عكست التعريفات السابقة لكيفية تطور الشيوعية كنوع من الأيديولوجيا السياسية، فلقد ظهرت الشيوعية فى آراء أفلاطون السياسية كما ورد فى كتابه "الجمهورية"، إلا أن هذا المفهوم عن الشيوعية تطور بعد ذلك خلال العصور الوسطى. كما أن عملية التطور التاريخى للشيوعية، جاءت بعد ظهور "كارل ماركس" خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، وتأثره بتحليلات الفيلسوف الألمانى هيغل، *Hegeal* وفلاسفة التاريخ من أمثال "فيكو"، وكانت، وغيرهم. ولقد نشر "ماركس" أفكاره فى البيان الشيوعى ١٨٤٢م، وفى العديد من الصحف والمجلات التى تفكك الهيمنة الثورية. وبعد

طرده إلى فرنسا إتصل بالحركات الاشتراكية الفرنسية، وإصدار جريدة
الفورويرتس الاشتراكية *Vorwaerts* عام ١٨٤٤^(١). ولكن تحت ضغط
البوليس السرى الألماني، تم طرد "ماركس" من باريس إلى بروكسل وهناك
التقى بزميله أنجلز *Engels*، وتم التخطيط لنشر الدعوة الشيوعية، وتم تأسيس
جمعية سرية شيوعية هناك ونشر بيان الحزب الشيوعية المعروف ١٨٤٥.

كما تم الإنتقال "ماركس" إلى إنجلترا والعديد من الدول الأوروبية محاولاً
نشر أفكاره الشيوعية، وخلال فترة إستقراره في لندن وبالتحديد عام ١٨٦٢، دعى
"ماركس" ممثلى الحركات العمالية في بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، للإجتماع به في
لندن، وذلك من أجل توحيد حركة العمال الدولية، ونتج عن هذا الإجتماع تأسيس
جماعة العمل الدولية، والتي تعتبر أول نواة للهيئة الاشتراكية الدولية، والتي عرفت
بعد ذلك بالدولية للشيوعية. وعموماً، يلخص "ماركس" أهداف الشيوعية، كما
جاءت في البيان الشيوعي الحزبي مركزاً على ضرورة إلغاء الملكية الخاصة أو
الملكية البرجوازية، وضرورة إلغاء رأس المال بإختياره قوة شخصية وإجتماعية.
كما أن العمل المأجور لا ينتج سوى المال التي تضيف قوته إلى أصحاب العمل
الرأسماليين. ومن ثم، فإن الملكية الشخصية في النظام البرجوازي هي في
الأساس مغاوة ومعدومة بالنسبة للطبقات الفقيرة، والمالك لرأس المال هم
الرأسماليين فقط. ومن ثم، فإن هدف الشيوعية الأول هو إلغاء الملكية للطبقات
الغنية وجعلها ملكية عامة.

وخلال البدايات الأولى من القرن العشرين تم تطوير أفكار ماركس
الذي توفي عام ١٨٨٢م وتم تبنى مؤلفاته مثل "رأس المال"، والأيدولوجيا
الألمانية، وبيان الحزب الشيوعي وغيرها التي تعتبر الميثاق العام للقيام الدولة
الشيوعية بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م. وبعد إنشاء الدولة السوفيتية
تحت حكومة سوفيتية بواسطة "كرنسكى" في نفس العام، تم إجتماع الزعماء
الروس من "لينين" و "تروتسكى" و "ستينوفيف"، وتم إنتخاب "لينين" بعد
ذلك كأول رئيس لاتحاد الجمهوريات السوفيتية وعمل على تأسيس الدولة
الشيوعية وذلك حتى عام ١٩٢٤. ثم تولى رئاسة الجمهورية السوفيتية
"ستالين" الذي أعاد تخطيط الإتحاد السوفيتي وجعل الأمة الروسية أقوى دولة

(١) انظر: محمد عبد الله نعمان، مرجع سابق، ص ٧٩.

صناعية فى أوروبا فى الفترة من ٢٤-١٩٣٧، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، تم تصدير الحركة الشيوعية إلى خارج الإتحاد السوفيتى ليشمل معظم دول أوروبا الشرقية، وتم إنتشار الأيديولوجية الشيوعية لتشمل الصين والعديد من الدول النامية مثل كوبا، وكوريا الشمالية اللتان لا تزال شيوعية حتى الآن، حتى بعد إنهيار النظام الشيوعى فى بلادها الأصلية الإتحاد السوفيتى وتحول الشيوعية إلى رأسمالية ليبرالية.

٣- وسائل تحقيق الأيديولوجية الشيوعية.

أشرنا فيما سبق، كيف دعى ماركس قبل وفاته عام ١٨٨٢ إلى أهمية قيام الدولة الشيوعية، عن طريق إلغاء الملكية البرجوازية، على أن يتم تحويل كل مكونات الثروة المادية إلى ملكية الدولة أو الملكية العامة، كما دعا لضرورة توزيع الثروة ونتائجها على الجميع وفقاً لحاجاتهم ومطالبهم، وذلك بغض النظر عن مدى قدرات الأفراد وكفاءاتهم. وهذا ما جعل الاشتراكية تختلف عن الشيوعية، لأنها ركزت على ضرورة تعويض كل فرد حسب ما يستحق من عمله وإنتاجيته وكفاءته. وعلى أية حال، لقد تناولنا النظرية العامة للماركسية والأفكار التى قامت عليها بصورة عامة، خلال تناولنا النظرية العامة الماركسية فى هذا الكتاب. ولذا، نركز حالياً اهتمامنا على عرض أهم الوسائل العامة التى قامت عليها الأيديولوجية الشيوعية لتحقيقها سواء فى الإتحاد السوفيتى وغيرها من الدول الأخرى وهى بإيجاز:

- (١) ضرورة نزع الملكيات العقارية الخاصة وتحويلها إلى مصلحة الدولة.
- (٢) فرض ضرائب تصاعدية ضخمة.
- (٣) إلغاء حقوق الوراثة، وتوّل الملكية إلى الدولة.
- (٤) إنشاء بنك وطنى فى الدولة وحصر الثقة المالية فى إجهزتها المصرفية.
- (٥) وضع جميع وسائل المواصلات فى يد الدولة.
- (٦) فرض العمل الإجبارى على جميع الأفراد، وتنظيم جيش عامل للعمل للزراعى.
- (٧) ضرورة ربط العمل الزراعى بالصناعى.
- (٨) فرض التعليم المجانى الإلزامى على الأطفال، وربط التربية بالإنتاج.

هذه الوسائل تم عرضها بواسطة البيان الشيوعى "الماركسى"، كنوع من البرنامج الإنشائى للتخطيط لقيام الشيوعية فى أى دولة فى العالم، وذلك فى إطار تأكيد "ماركس" على ضرورة تصدير الثورة العمالية (البروليتاريا)

إلى بقية دول العالم، وذلك بعد حصول هذه الطبقة على السلطة عن طريق الثورة الدموية، بعيداً عن أى وسائل سليمة، نظراً لعدم جدوى هذه الوسائل فى التغيير والإصلاح والقضاء على الفلورق الطبقة. فى نفس الوقت، حرص ماركس و زعماء الأيديولوجية الشيوعية من أمثال "لينين" و "ستالين"، على ضرورة تأسيس أحزاب شيوعية سياسية، لتلعب دور فعال ونشط فى نجاح الأيديولوجية كنظام إجتماعى وسياسى وإقتصادى.

(٥) الفاشستية.

١- تعريف الأيديولوجية الفاشستية.

أطلق مصطلح الفاشستية اشتقاقاً من الكلمة الإيطالية *Fasces*، والتي يقصد بها حزمة العصي والمطرقة، وهى شعار الدولة فى روما القديمة، وكان هذا الشعار يحمل قبل إنعقاد مجلس القضاء الرومان ليرمز إلى هبة وقوة هذا المجلس القضائى. ومع أواخر القرن التاسع عشر أطلق هذا الاسم فى إيطاليا بصورة كبيرة ليشير إلى جماعة أو حركة سياسية تقوم أساساً على الاشتراكية الثورية^(١). ويظهر من هذا التعريف للفاشستية أنها لم تطلق على حركة موسولينى، إلا بعد ظهور الحركة وتأسيسها قبل وخلال الحرب العالمية الأولى، وأصبحت بعد ذلك نزعة سياسية أيديولوجية قوية.

أما الفاشستية فلم تكن وليدة هذا المفهوم أو الشعار الرومانى القديم فقط، ولكنها ظهرت كنوع من الأيديولوجيات السياسية، التى تهدف أساساً إلى إحياء روح الأمبراطورية الرومانية ومجدها القديم، وإنشاء مجتمع يسوده "نزعة الروحية والإيمان بالله، على أن تقوم بدور القيادة مجموعة من الصفوة المناسبة المختارة. وتطبيق المساواة على جميع أفراد الشعب، ومقاومة النزعة انه والمادية للحياة. وبإيجاز، فإن الأيديولوجية الفاشستية فى صورتها السلمية ينفرد بها، نزعة قومية لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع وجاءت هذه النزعة أو الحركة كحركة سياسية محافظة، تهدف أساساً لمقاومة الخطر الشيوعى والفوضى الصناعية، وذلك عن طريق إحياء المجد لإمبراطورى الرومانى لدى الإيطاليين ولكن تحولت هذه الحركة المحافظة السلمية، إلى حركة أيديولوجية سياسية ذات

(١) Heywood, A, op. cit. p. 212.

طابع ثورى وإقلاىى وإصلاىى فى نفس الوقت، وهذا ما خطط لها بالفعل قائدها ومؤسسها "بنو موسوليني" الذى أسسها عام ١٩١٩.

٢- التطور التاريخى للأيدىولوجية الفاشستية.

أسست هذه الأيدىولوجية فى بداية عام ١٩١٩، وذلك عن طريق قيام بعض الجماعات الوطنية الإيطالية لمقاومة خطر الشيوعية الذى ظهر فى روسيا مع بداية الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وكانت قد ظهرت فى إيطاليا بعض الجماعات الشيوعية التى تناصر هذه الشيوعية الروسية، ولكن تأسست الفاشستية كحركة لمقاومة الخطر الشيوعى الداخلى والخارجى وحدث ذلك عام ١٩٢١ فى مدينة بولونيا، منذ ذلك التاريخ، ظهرت الحركة على المستوى القومى وأطلق عليها الفاشستية بقيادة موسوليني الذى كان يعمل صحفياً فى عدة صحف إيطالية كبرى نشر خلالها أفكاره الاشتراكية أولاً، ثم تعرض كثيراً للسجن. وكان يدعو إلى عدم دخول إيطاليا فى الحرب العالمية الأولى، وأن تتخذ موقفاً حيادياً، ولكن بعد إتساع الحرب نادى بضرورة إتضمام إيطاليا إلى جانب الحلفاء، وإشترك موسوليني فى الحرب ولكن جرح وعاد مرة أخرى للعمل الصحفى.

إلا أن الظروف السياسية والإجتماعية فى إيطاليا بعد إنتهاء الحرب أخذت الطابع غير المستقر، فلجأ موسوليني إلى تنظيم حركات المقاومة وحشد أنصاره لتبني أفكاره الاشتراكية، وأنشأ فى مارس ١٩١٩ الهيئة الفاشستية بعد تأييد الطيقات العمالية له، كما تم تأييد الجيش لهذه الحركة. فى عام ١٩٢٢ عقد الفاشستيون إجتماعاً فى نابولى وساروا فى مظاهرة حربية مسلحة نحو روما، وهناك تم إقالة الوزارة واستدعى إمانويل، وذلك للقيام بتشكيل الوزارة الفاشستية وخلال الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٣ سيطرت الحركة الفاشستية على مصير إيطاليا والشعب الإيطالى، والتي أخذت طابعا أيدىولوجياً يقوم بتنفيذ البرامج والسياسية الإصلاحية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وذلك عن طريق القوة والنشاط والإجبار والقهر أيضاً، وتهدف إلى إعادة مجد إيطاليا الرومانى القديم، وتعيد مكانتها بين الدول الكبرى خلال القرن العشرين. ولكن الحرب العالمية الثانية قد قضت على هذه الأيدىولوجية تماماً، ولاسيما بعد أن قد حققت إيطاليا بعض المستعمرات فى أفريقيا ووسط أوروبا، وسعت لأمتلاك تركيا واليونان ومصر وشمال أفريقيا، وهذا ما دفعها للدخول فى الحرب العالمية الثانية، ولكن تبدد حلم الإيطاليين فى أيدىولوجيتهم

الفاشية، نتيجة لتداعى قوى إيطاليا خلال الحزب، وسقطت إيطاليا عام ١٩٤٣ بعد توقيعها على وثيقة الإستسلام، وكان ذلك خاتمة لموسوليني وأيديولوجية الفاشية.

٣- الأفكار العامة لأيديولوجية الفاشية^(١).

١- الحكومة المثالية.

أكدت الأيديولوجية الفاشية على أن أهمية الحكومة المثالية أو الصالحة، يجب أن تتحدد فى عملية تفضيل العناصر الصالحة وإستبعاد الفاسدة، وضروية إختيار السلطات العليا على أساس الكفاءة. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إنشاء حكومة دكتاتورية مهيمنة عليها بواسطة رجل أو زعيم واحد. ولكن لابد وأن يراعى ضرورة تحقيق التوازن من مختلف أنواع السلطات الثلاث. فى نفس الوقت، ركزت الفاشية على ضرورة إختيار أفضل العناصر القيادية لتحمل المسؤولية بجدارة وإقتدار، وهذا ما جعل دعاة هذه الأيديولوجية يصفونها بأنها تقيم أرسقراطية خاصة تقوم على أهل الكفاءة وأصحاب الإمتياز، كما لم تكن تؤمن الفاشية بمبدأ الإرادة العامة أو إرادة الشعب، ولا تؤمن بسيادة الأمة، ولكن آمنت بإمكانية إشراك الأفراد فى مسؤولية الحكم السياسى.

٢- الحرية.

ركزت الأيديولوجية الفاشية على أن الحرية ليس حقاً للأفراد، أو بإمكانهم التصرف فى هذا الحق كما يشاؤون، ولكن تعتبر الدولة هى المانح الأول للحرية، ويتم ذلك بما تتناسب مع الوازع الأخلاقى السائد فى المجتمع. وكما حدد موسوليني تصوراتَه بضرورة وجود نوع معين من الحريات أوقات الحروب، وآخر خلال مراحل السلم، وثالث خلال أوقات الثورة، والرابع للأوقات العادية، وأنماط أخرى من الحريات خلال الرخاء، والشدة والأزمات. ومن ثم، فلقد حرصت الفاشية على إلغاء الحريات العامة التى توجد فى النظم الديمقراطية، حيث ألغت حريات الرأى والإجتماع، والكتابة. وهذا ما

(١) للمزيد من التحليلات إرجع إلى:

- Griffen, R, *The Nature of Fascism*, London: Routledge, 1993.

- Neocleous, M, *Fascism*, Milton Keynes Copen Univ : press, 1997.

حدث خلال حكم موسوليني الذى كان يعمل صحفياً ثم دكتاتوراً فألغى الحريات للصحف والصحفيين وإنشاء وزارة للدعاية الرسمية.

٣- الأفكار والمبادئ الاقتصادية.

هدفت الأيديولوجية الفاشستية إلى ضرورة تغير النظم السياسية المعاصرة، كما عارضت أفكارها ونظرياتها وسياساتها الاقتصادية، مع ضرورة استبدالها بنظم جديدة متطورة، فلقد عارضت أفكار الرأسمالية والاشتراكية فى نفس الوقت. ونظرت إلى الاشتراكية على أنها أيديولوجية خيالية ركزت على إلغاء الملكية الفردية وجعلها فى أيدي الدولة فقط، كما وصفت الرأسمالية بأنها خيالية لأنها ركزت على الأفكار المغايرة للاشتراكية. وبإيجاز، إن النظم الفردية المختلفة، والاشتراكية المطلقة فى نظر الأيديولوجية الفاشستية كانت نوع من الخيال. كما رأيت أن للرأسمالية تتبنى نفس خطوات الاشتراكية، وكليهما نظامين إحتكاريين وبحملان عناصر فئائهما، وسيؤديان إلى إحلال المجتمعات البشرية.

ولقد ركزت الفاشستية على قيام الاقتصاديات التعاونية والنقابية الكبيرة، كما كانت تحرم مبدأ الملكية الخاصة فى حد ذاتها، ويجب أن لا تقوم فئة كبار الملاك أو الرأسمالين بالإضرار العام لكل من المجتمع ومصالح الأمة، ولكن يجب أن يراعوا مصالح العامة فى تصرفاتهم المادية. وهذا ما جاء فى إطار تحديد أو تقنين الأيديولوجية الفاشستية للنظام الإقتصادى الحر. كما إهتمت أيضاً، بالطبقات الفقيرة، وحرصت على ضرورة تحسين وضعها وخاصة توفير حقوق العمل، وضرورة تقوية عناصر التفاهم بين العمال وأصحاب العمل. وكان يتم ذلك عن طريق السلطة السياسية أو الدولة التى تنظم هذه العلاقة، وظهور ما يعرف بالدولة التعاونية النقابية، التى تنظم عموماً مجال العمل التعاونى وتلعب أيضاً دور النقابات العمالية فى نفس الوقت. وهذا يعتبر علاجاً بديلاً للأيديولوجية الاشتراكية والرأسمالية أيضاً. كما يمنع حق الإضراب إلى الطبقات العاملة على الإطلاق، وإذا حدث خلاف بين العمال وأصحاب العمل يلجأ الجميع إلى القضاء الأعلى. من ناحية أخرى، حرصت الفاشستية على تأسيس الأحزاب السياسية، التى أصطبغت بطابع الميليشيات العسكرية والمدنية، وتكون تحت أوامر الدولة، كما لعب الحزب الفاشستى الدور الرئيسى للدولة والحكومة فى نفس الوقت، وأصبح هو الحزب الوحيد خلال حكم موسوليني طيلة العشرين

عاماً، قضاها الشعب الإيطالي في أيديولوجية الفاشستية والتي تعتبر من أيديولوجيات القرن العشرين.
(٦) النازية.

١- تعريف الأيديولوجية النازية.

ارتبطت النازية كمفهوم بالإشتراكية الوطنية الألمانية، وتعرف أيضاً بالحركة الهتلرية نسبة إلى زعيمها السيامي ومؤسسها هتلر، ويمكن استخلاص تعريف مميز للنازية من خلال تحليلنا للثرات السيامي لهذه الأيديولوجية التي استمرت اثنتى عشر عاماً فقط فى الفترة من ١٩٣٣-١٩٤٥ . فالنازية هي تنوع من الأيديولوجيات السيامية المعاصرة التي تبنت الأفكار الإشتراكية المتطرفة (الثورية)، وإنقذت جميع الأيديولوجيات السيامية التي كانت موجودة، كما حاولت أن تبنى لنفسها نظرية إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعسكرية تبرر فلسفتها التوسعية وأعدائها للسامية، وتميزها للجنس البشرى الأرى على بقية الأجناس للبشرية الأخرى". وفى الحقيقة، أن العلاقة بين الأيديولوجية الفاشستية والنازية علاقة قوية من خلال طبيعة النشأة والفلسفة العامة التي قامت عليها كل منها، إلا أن هتلر إمتاز عن موسوليني حيث تسلم الأول بمجموعة من الأفكار والنظريات الثورية قبل قيامه بتأسيس النازية، على خلاف الثانى الذى حاول أن يحدث أفكاره وأيديولوجيته خلال وجوده فى الحكم.

٢- التطور التاريخى للأيديولوجية النازية^(١).

حقيقة، إن الفترة للزمنية والتاريخية التي ظهرت فيها النازية تعتبر أقصر الفترات التي أنشئت فيها هذه الأيديولوجية كما أشرنا فى الفترة ما بين (١٩٣٣-١٩٤٥). إلا أن هذه الفترة شهدت تطورات أكثر أهمية وتأثيراً من الحكم النازى فى إيطاليا. ولد أرولف هتلر عام ١٨٨٩ فى النمسا، ثم هاجر فى شبابه إلى ميونخ بألمانيا وإنضم فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الجيش الإلمانى، وأظهر شجاعة فائقة، ومنح وسام الشجاعة الإلمانى، ولكنه أصيب فى

(١) أنظر على سبيل المثال المراجع التالية لتي ناقشت الأيديولوجية النازية كل من:

- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٣٠١ ومابعدها.

- محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص ١٢٤.

- عنان الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

للقاتل ورجع إلى ميونيخ وإنضم إلى حزب العمال الألماني، وأصبح قائده مع تغير اسم الحزب إلى حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني، وإستطاع هتلر أن ينفذ ألمانيا من مرحلة الفوضى واليأس والإضطرابات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وإن وضع في فبراير عام ١٩٢٠ ميثاق وطني يتألف من خمسة وعشرون مادة، وهي ميثاق الحزب السياسي الذي نشأ هتلر ويهدف هذا الميثاق الذي أطلق عليه بتأسيس البيان النازي على غرار البيان الشيوعي، إلى تحقيق خمس أهداف أساسية، تعتبر هي جوهر الأيديولوجية أو الحركة النازية والاشتراكية الوطنية وهي:

أولاً: الإستيلاء على الحكم والسلطة.

ثانياً: سحق الحركة الماركسية الشيوعية.

ثالثاً: صبغ ألمانيا كلها بالصبغة الاشتراكية الوطنية.

رابعاً: تحقيق وحدة الشعوب الجرمانية.

خامساً: تنقية الجنس الألماني، وتطهيره من دم اليهود أو أي دم غير أرى

ومالبث أن تم تأييد هذا الميثاق والحزب الاشتراكي الوطني بواسطة قيادة الجيش، ورجال الأعمال والصناعة خوفاً من خطر الشيوعية الروسية. كما تم إنشاء قوة عسكرية شبه الميليشيا التي تحمي هتلر وحزبه السياسي. وإستغل هتلر بعض الإضطرابات الداخلية عام ١٩٢٣، وتم إسقاط حكومة برلين الجمهورية، وأعلن للثورة على حكومة برلين اليهودية ولكن خلال ثورته سافر إلى إيطاليا مع بعض زملائه، ولكن قبض عليه حكم وعليه بالسجن خمس سنوات، وتم حل الحزب الاشتراكي الوطني خلال عام ١٩٢٣. وخلال فترة وجوده بالسجن وضع كتابه المعروف "كفاحي"، وحاول فيه أن يحدد فلسفته ونظرياته ومبادئ الحركة الاشتراكية الوطنية، والذي أصبح بعد ذلك ميثاق الدولة الألمانية النازية وبرنامج الرايخ الثالث الحربي والسياسي والاجتماعي. وبعد خروج هتلر من السجن أعاد تنظيم حزبه وإستطاع أن يدخل البرلمان الألماني (الريخستاج) عام ١٩٣٠، وأصبح حزبه أقوى حزب في ألمانيا وتم ترشيح هتلر لرئاسة الجمهورية. وفي عام ١٩٣٣، أصبح مستشاراً للرايخ ورئيس حكومته، وإشترك معه في الحكم بعض ممثلي الأحزاب السياسية الأخرى، وأسس الجستابو، في نفس العام، وهو البوليس السري الألماني، ولكن

بعد سبع سنوات تم دخوله الحرب ضد روسيا وتقهقرت ألمانيا وإستسلمت
للاجيوش العارية عام ١٩٤٥ وإنتهى حكم دلم أثنى عشر عاماً فقط.
٣- الأفكار العامة للأيدولوجية النازية.

حرص هتلر خلال تأسيسه للحزب الإشتراكي الوطني الألماني، على أن
يحدد ميثاق الحزب وأهدافه العامة، ولكن لم يستمر ذلك طويلاً خاصة عند دخول
هتلر السجن، وحل الحزب الإشتراكي. ولكن حرص هتلر على تجديد قواعده وتطوير
أفكاره الحزبية السياسية التقليدية السابقة، ولذا، جدد تلك الأفكار في كتابه (كفاحي)
والذي طرح فيه أهم نظريته وأهدافه الأيدولوجية النازية، كحركة سياسية
وإقتصادية وإجتماعية عسكرية في نفس الوقت، وفيما يلي أهم هذه الأهداف^(١):

١- تخطيم الجبهة الشيوعية والإشتراكية، وإلغاء جميع النظم السياسية
البرلمانية، والحكومات العامة، والسيطرة الكاملة على جميع وسائل النشر
والصحف والإذاعة.

٢- تركيز جميع السلطات في يد الحزب النازي، مع ضرورة إدماج فكرة
الدولة والحزب والزعامة، وإلغاء مظاهر الإستقلال المحلي، أو الفصل بين
السلطات التقليدية.

٣- محاربة اليهودية وطردها من جميع أراضي ألمانيا (الرايخ)، والعمل على
تطهير الجنس والعنصر الألمانية (الجرمانية) من السلالات الأخرى وذلك وفق
التعاليم الأيدولوجية النازية.

٤- توجيه السياسة الخارجية للدولة النازية نحو إلغاء معاهدة الصلح وتحرير
ألمانيا من القيود السياسية، وضرورة إعادة هيكلة كقوة دولية، مع تنفيذ ما
يسمى بالمجال الحيوي، الذي يسمح لها بتكوين المستعمرات خارج حدودها،
وتوحيد الشعوب الألمانية وإنشاء ألمانيا الكبرى الموحدة.

وبالطبع، إننا نلاحظ أن تلك الأهداف للأيدولوجية النازية، تم إستنباط
معظمها من ميثاق الحزب الإشتراكي الوطني الألماني، مع بعض التحديث الذي
طرأ على نظريته نحو تكوين المستعمرات والسياسة الخارجية، وهذا ما ظهر
عموماً في كتاب هتلر "كفاحي" الذي يعتبر الموجه الأول للأيدولوجية النازية.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الأهداف ونظرية هتلر العنصرية، أرجع إلى : محمد
عبد الله غزان، مرجع سابق، ص ١٢٥، ص ١٤٣.

(٧) الصهيونية.

١- تعريف الأيديولوجية الصهيونية وتطورها.

ظهر مفهوم أو كلمة صهيونية أولاً في كتابات الكاتب اليهودي النمساوي "ثان برنباوم"، حيث استخدم كلمة صهيون، ليوصف بها الاتجاه السياسي الجديد، بين صفوف اليهود وغيرهم. هذا الاتجاه الجديد الذي حول الاتجاهات أو النزعات الماشيخانية القديمة اليهودية، التي بدأ ظهورها خلال القرن السادس عشر، وذلك تعبيراً عن بؤس اليهود وشقايتهم نتيجة لما يسمى بالمسألة والمشكلية اليهودية، وكيفية تحويلها إلى حركة سياسية. كما تم تحويل الحركات الماشيخانية التقليدية إلى نوع من البرامج السياسية و لتطبيق الأيديولوجية الصهيونية بصورة علمية وواقعية. ومن ثم، فإن الأيديولوجية الصهيونية يمكن تعريفها على أنها حركة سياسية تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين (أرض الميعاد) كوسيلة لحل المسألة اليهودية^(١).

كما قد تطورت تعريفات الأيديولوجية الصهيونية مع تطور إنشاء دولة إسرائيل، فلقد ظهرت بعد ذلك كلمة صهيونية على المستوى السياسي وذلك عام ١٨٩٨، عندما قام "تيورد هرتزل" ليضع الأساس الأول للأيديولوجية الصهيونية على المستوى السياسي ليحددها بأنها "حركة سياسية ظهرت كنتيجة مباشرة للنزعات غير السامية، وهذا يعنى أنها تهدف إلى جعلها وسيلة لحماية لليهود من الإعدام والإضطهاد". ثم بعد ذلك حدد ويزمان C. Weizman، الذى أصبح بعد ذلك أول رئيس للدولة الإسرائيلية الصهيونية، إن عملية إحياء الدولة اليهودية لا يمكن أن تظهر إلا من خلال إحلالها بدولة فلسطين، وهذا ما يوضح طبيعة وهدف النزعة الصهيونية وأيديولوجياتها السياسية ومن ثم، فإن الحركة أو الأيديولوجية الصهيونية فى البداية، كانت تجمع ما بين الاتجاهات الدينية والقومية، والتي إقترنت فى نفس الوقت بالاتجاهات الاشتراكية، وهذا ما ظهر عند تأسيس إسرائيل واقعياً عام ١٩٤٨،

(١) عبد الوهاب محمد الميسرى: الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة فى علم إجتماع المعرفة، للقسم الأول، عالم المعرفة، العدد ٦٠ ديسمبر، كانون الأول ١٩٨٢، ص

وإن كانت قد حصلت على وعد بلفور من الحكومة البريطانية لإنشاء هذه الدولة عام ١٩١٧م^(١).

وبعد عام ١٩٤٨، تطورت الأيديولوجية الصهيونية، وأصبحت منياسة إستيطانية لتحقيق أهداف إسرائيل كدولة صهيونية، وتوفير الممكن والحياة لكل اليهود، ومناصرة للدعم والتأييد مع الدولة الإسرائيلية للصهيونية والدفاع عنها ضد الأعداء. وبعد ذلك كما يضيف "أندرو هايوود" *A. Heywood* فى كتابه المميز "الأيديولوجيات السياسية"^(٢). إن الأيديولوجية للصهيونية، أصبحت مصدراً لكل الاتجاهات السياسية والعسكرية للصهيونية المتطرفة، وكما يصفها الفلسطينيون أنفسهم، بأن الأيديولوجية الصهيونية حركة توسعية إستيطانية. وأنشئت بصورة خاصة لمعاداة كل العرب.

٢- الاتجاهات الأساسية للأيديولوجية الصهيونية^(٣).

ظهرت عدة مدارس واتجاهات للأيديولوجية الصهيونية، ولكنها تتبنى منهجاً أيديولوجياً واحداً، وتنقسم هذه الاتجاهات إلى مدرستين أساسيتين ولهما الدور الرئيسى فى معرفة الأيديولوجية الصهيونية، بالإضافة إلى ذلك، توجد مدرسة ثالثة فرعية لا يرتبط فكرها كلية بالجانب السياسى، ولكن تركز على الجانب الثقافى، ويمكن الإشارة إلى هذه المدارس والاتجاهات كما يلى:

أولاً: المدارس الصهيونية السياسية:

١- المدرسة الأولى "الصهيونية السياسية"، جاءت نشأة هذه المدرسة للإشارة إلى البدايات الأولى لنشأة الأيديولوجية السياسية الصهيونية، وتشمل أولاً: جمعيات إحياء صهيون. وبلير، وهى جمعيات ذات طابع محلى، تهدف أساساً إلى استيطان اليهود فى فلسطين معتمدة على تبرعات اليهود الأثرياء عامة. وثانياً: صهيونية هرتزل، فهى تدعوا إلى تحويل المشكلة اليهودية إلى مشكلة سياسية ولتخاطب القاعدة الجماهيرية اليهودية بصورة أساسية فقط الأثرياء من اليهود. وعموماً، تؤمن هذه المدرسة بأن المسألة اليهودية هى مشكلة الفئات السكاني اليهودى غير القادر على الاندماج فى الحياة العالمية، ولا يمكن حل مشاكلهم إلا عن طريق نشأة دولة قومية لهم فى فلسطين.

(1) Heywood, A, *Political Edeology*, op. cit., p 315.

(2) *Ibid*, p.315.

(٣) عبد الوهاب الميمرى، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠٥.

وتوجد عدة اتجاهات تشمل هذه المدرسة الصهيونية السياسية، حيث تنتمي جماهيرها إلى نفس القطاعات الاجتماعية فهي تشمل أولاً: جماهير برجوازية ليبرالية، تؤكد على أهمية الاستثمار الخارجى، وتنقسم إلى فريقين أساسيين وهما: (١) فريق فى إسرائيل تضمه الأحزاب اللابينية الرأسمالية (تحالف ليكود) وفريق فى الدياسبورا يدافع عن دولة إسرائيل وما يسمى بصهيونية الشتات، كما هناك أيضاً عدد من الصهيونيات السياسية الصهيونية التكتيكية، وهى إمتداد لفكر "هرتزل" وترى أن إنتشار الصهيونية جاءت نتيجة لمعادات الماسامية وظهور الحركة القومية اليهودية الصهيونية. كما يندرج تحت هذه المدرسة أيضاً، صهيونات سياسية أخرى، وهى الصهيونية العامة و الصهيونية الرأئيكالية، التى ظهرت نتيجة لوجود خلافات سياسية فقط داخل المنظمة الصهيونية ذاتها.

٢- المدرسة الصهيونية السياسية (الصهيونية العمالية) أو الإشتراكية: وترى هذه المدرسة أن قضية عدم إنتماج اليهود عالمياً، ترجع إلى طبيعة البنية التحتية والوضع الإقتصادى والإجتماعى لبعض الطبقات اليهودية. وخاصة أن الشعب اليهود ليس لديه هرم طبقى مثل بقية الشعوب لأنهم فى الخارج لا يمكن وصفهم بكلمة شعب. ولذا، يجب عودتهم إلى إسرائيل أرض الميعاد، لأن المشكلة اليهودية ليست مشكلة دينية بحته بقدر ما هى مشكلة إقتصادية من الدرجة الأولى. وتؤمن معظم هذه الإتجاهات التى توجد داخل هذه المدرسة بالفكر الماركسى، وهذا ما ظهر فى نايبيد العديد من الإقتصاديين اليساريين اليهود وفى دعمهم هذه المدرسة من أمثال "بورخوف" وجوردون وسيركين. وبالفعل، لقد أقيم البناء الإقتصادى والسياسى لدولة إسرائيل كنتاج للفكر الأيديولوجى السياسى، الذى يرتبط بهذه المدرسة (الإشتراكية). وهذا ما ظهر فى إنشاء الهستكروت (إتحاد نقابات عمال إسرائيل)، والكيبوسى (المزارع الجماعية) والهاجاناه والبالماخ (منظمات عسكرية صهيونية)، وهى أدوات إستخدمتها إسرائيل فى إنشاء دولة الصهيونية التى قامت أساساً على الإستيطان الجماعى (الإشتراكى).

ثانياً: المدرسة الصهيونية الثالثة:

وتشمل هذه المدرسة إتجاهين وهما:

١- الصهيونية الدينية، يفترض أصحاب هذه المدرسة بأن الحركة الصهيونية، ولو تركت بحريتها سوف تنشر التعاليم القومية العلمانية مما يهدد الديانة اليهودية تماماً، ومن ثم نتج عن هذه المدرسة قسمين: القسم الأول، رفض الصهيونية في أول الأمر ولكن أنضم بعد ذلك إليها مرة أخرى، والثاني رأى في الصهيونية السياسية بالرغم من طابعها العلماني، إلا أنها ستلعب دوراً أساسياً في إضفاء القيم الدينية على الكيان اليهودي ومن مؤيدي هذا الاتجاه "موهليفر" و"لاندوا".

٢- الصهيونية الثقافية، فهي فلسفة صهيونية احتلت مكاناً بارزاً في الأيديولوجية الصهيونية المعاصرة، ولم تكن آراء هورتل السياسية، ورأت أن السبب الأول لمشكلة اليهود لا يحن في معاداة العامية وعجز اليهود السياسي والاقتصادي، وإنما السبب يرجع إلى فقدان العناصر الثقافية والروحية والتضامن وضعف التمييك بالقيم الدينية والعادات والتقاليد الثقافية. ولذا، يجب علاج هذه المشكلة اليهودية، عن طريق خلق شخصية قوية ثقافية يهودية جديدة على أساس الفكر الصهيوني الحديث، وضرورة استمرار الإبداع الثقافي اليهودي، وهذا ما تنبأ في آراء رواد مدرسة فرانكفورت اليهودية في علم الاجتماع والأدب والفن والثقافة بصورة عامة^(١).

وبالإضافة إلى الاتجاهات الصهيونية السابقة، سواء أكانت إتجاهات سياسية أم ثقافية روحية، ظهرت بعض الاتجاهات الأخرى، ويطلق عليها بالاتجاهات الصهيونية العملية، أو الصهيونية التوفيقية، التي تهدف إلى دمج الصهاينة العمليون والسياسيون في أسلوبهم للعمل وضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لحل مشاكل اليهود كلية سواء أكانت مشاكلهم اقتصادية أو سياسية أو روحية أو ثقافية. كما أن ذلك يوضح أن الأيديولوجية الصهيونية الممثلة في تطبيق إسرائيل عملياً، تجمع بين التيارات السياسية العمالية

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه المدرسة أنظر: عبدالله محمد عبدالرحمن، النظرية الاجتماعية الكلاسيكية: الاسكتندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

والاشتراكية، أو الرأسمالية أو الراديكالية (العملية) أو السياسية أو الدينية أو اللادينية في نفس الوقت.

٣- السمات العامة للأيديولوجية الصهيونية^(١):

تعتبر الصهيونية كما وصفها مؤسسها الأول "هرتزل"، بأنها فكرة استعمارية تكين كلية بفكرها وأيديولوجياتها وقوتها وتحولها إلى الاستعمار والأمبريالية الغربية وتوظيفها في دولة إسرائيل في الشرق الأوسط. والصهيونية تشارك في الأمبريالية في كل السمات الاستعمارية، والتي أيدتها الدول الغربية حتى تراعى مصالح هذه الدول بعد استقلال الدول العربية خلال الخمسينات من القرن العشرين. وبإيجاز، لقد ظهرت تحليلات كثيرة حول المماثلة بين الصهيونية كحركة سياسية واستعمارية والاستعمار الأمبريالي الغربي، ومن أهم هذه السمات^(٢):

١- الاستعمار الصهيوني استعمار استيطاني.

٢- الاستعمار الصهيوني استعمار عميل للإمبريالية العالمية.

٣- الاستعمار الصهيوني جيب منفصل عن المحيط الإنساني الحضاري الذي يحيط به.

٤- الاستعمار الصهيوني استعمار إحلالي.

٥- الاستعمار الصهيوني مستقل ظاهرياً عن الغرب ولكن معتمداً كلياً عليه.

٦- الاستعمار الصهيوني استعمار توسعي.

٤- علاقة الأيديولوجية الصهيونية باليهودية:

حقيقة، إن علاقة الصهيونية كحركة سياسية ذات أيديولوجية خاصة تعتبر من الأيديولوجيات التي ظهرت خلال القرن العشرين، مثلها مثل الأيديولوجية الفاشستية، والنازية. وللتأن انهارت خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. إلا أننا نلاحظ أن الأيديولوجية الصهيونية ارتبطت في نشأتها

(١) المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٧٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل لتحليل العلاقة بين الصهيونية والنازية وتعاون اليهود مع هتلر، انظر المرجع التالي:

- روجية جارودي، يقاضى الصهيونية الاسرائيلية، ترجمة/ رانيا بوناضيف وبيار ريشا، بيروت: عويدات للنشر، ١٩٩٩.

وتطورها باليهودية، ولكنها تتناقض معها إلى حد كبير، وهذا ما يظهر من خلال تحليلنا لثلاث قضايا أساسية وهي^(١):

١- رفض الدين اليهودي.

٢- استغلال الدين اليهودي.

٣- محاولة إحلال الصهيونية للديانة اليهودية.

(٨) الأيديولوجية في الدول النامية:

١- إسهامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين:

تعددت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين عند دراساتهم للظواهر ، المشكلات السياسية التى ظهرت خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وهذا يعكس عموماً مدى تنوع مجالات وميادين علم الاجتماع السياسى، التى بدأت تركز على دراسة الواقع السياسى فى الدول النامية. ولاسيما، أن هذا الواقع قد تشكل بصورة مغايرة عما كان عليه خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ذاته. وبالطبع، إن هذا الإهتمام يعكس الكثير من التحليلات النظرية والأمبيريقية السياسية، التى ظهرت حديثاً لتهتم بدراسة وتحليل الظواهر السياسية والقضايا والمشكلات التى تشكل الحياة السياسية المعاصرة فى الدول النامية ومحاولة العلماء والباحثين دراساتها وتحليلها ومقارنتها بتجارب الدول المتقدمة السابقة.

وهذا ماينطبق على دراسة علماء الاجتماع السياسى لقضية الأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية، ومحاولتهم لاثراء النظرية السياسية وايضاً مناهج البحث العلمى السياسى التى تناولت مثل هذا النوع من القضايا، التى لاتزال تشغل اهتمامات الكثير من المتخصصين فى مجالات علم الاجتماع السياسى وغيره من العلوم المتخصصة فى علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. وربما نجد فى تحليلات عدد من رواد علم الاجتماع السياسى المعاصر من أمثال "توم بوتومور" *T. Bottomore*، و"ويس كوزر" *L. Coser* وغيرهم آخرون، أمثلة هامة لإهتمامات هؤلاء العلماء بدراسة القضايا والمشكلات السياسية الواقعية فى الدول النامية ومنها قضية الأيديولوجية السياسية. فلقد إهتم "بوتومور" على سبيل المثال ، بقضية الأيديولوجيا السياسية

(١) عبد الوهاب المسيرى، مرجع سابق، ص ٢١٤ - ٢٢٠.

فى الدول النامية، عندما عرض لها فى كتابه علم الاجتماع السياسى *Political Sociology*، وخاصة عندما تناول فى فصله الخامس ظهور أمم جديدة: القومية والتنمية. فلقد حاول أن يعرض لقضية الأيديولوجيا وظهور دولة الأمة فى أوروبا بصورة خاصة، إلا أن سعى أيضاً لعقد نوع من المقارنة بين نشأة هذه الأمم خلال القرن الثامن عشر والديالكتيك الأول من القرن التاسع عشر. وأيضاً كيف ظهرت دول قومية حديثة فى كل من أوروبا الشرقية، وخاصة الدول التى كانت خاضعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى فى عقدى الخمسينات والستينات وكيف أرتبطت ظهور الدول الجديدة، بنمط معين بين الأيديولوجيات السياسية، التى تنتمى إلى نفس الأيديولوجيات الغربية، مع محاولة تحديثها حسب متطلبات القيادات السياسية، والواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى يوجد فى الدول النامية. مع إشارته أيضاً لبعض النماذج الأيديولوجية التى ظهرت فى دول آسيا وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، التى حصلت على استقلالها خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

أما تحليلات "لويس كوزر" *L. Coser* فجاءت أكثر عمقا وتحليلاً للايديولوجيات السياسية التى توجد فى الدول النامية. وهذا ما جاء فى كتابه "Political Sociology" وخاصة مقالته المميزة عن "منظورات فى الدول النامية: الشمولية، التسلطية، أو الديمقراطية؟" ⁽¹⁾ فلقد حرص "كوزر" على أن يطرح عدد من التساؤلات السياسية الهامة والتى تحاول أن تكشف عن الواقع السياسى والأيديولوجى فى الدول النامية، التى حصلت معظمها على استقلالها من الاستعمار أو الإمبريالية الغربية. وهل بالفعل ثبتت السياسات الحكومية أيديولوجيات مغايرة، إلى الأيديولوجيات الغربية؟ وإلى أى حد اختلفت هذه الأيديولوجيات عن ما هو معزوف عن الأيديولوجيات التقليدية، وما هى بالفعل أنماط الأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية. هل هى ذات طابع شمولى (ديكتاتورى) أم ذات طابع تسلطى، يتسم بالاوليغاركية ونظم الصفوة، أم أيديولوجيات ديمقراطية غربية أو ذات طابع ليبرالى مميز حسب واقع الدول النامية.

(1) Coser, L. "Prosepects for The New Nations: Totalitarianism, Authoritarianism or Democracy." in Coser, L. *Political Sociology*: op.cit. p. 247 - 271.

حقيقة، حاول "كوزر" أن يدرس الأيديولوجيات في الدول النامية، من خلال تركيزه على الواقع الاجتماعي السياسي والثقافي والتاريخي، الذي يوجد في هذه الدول. وأكد على أن دور الإمبريالية الاستعمارية الغربية، قد أثر بوضوح على خلق نوع من السمات العامة لعملية التخلف *Underdevelopment* الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتميز بإنشائية ضعيفة، وقلة مستوى الدخل القومي والفردى، والذي يعكس مستويات متدنية من الاهتمام بمشكلات الصحة والتعليم، والتغذية، والسكان، والاتصالات، وغيرها ولاسيما في المناطق الريفية. كما حرص "كوزر" على أن يعطى أسباب أساسية وراء هذا التخلف، والذي ينتج عن دور الاستعمار الغربى الذي ظلت تستغل هذه المستعمرات أكثر من قرنين من الزمان على الأقل. من ناحية أخرى، أشار "كوزر" إلى أن للتخلف الاقتصادي والسياسى يرجع أيضاً، إلى حقيقة الثقافات التقليدية *Traditional Cultures*، التي توجد في العديد من الدول النامية الأفريقية والآسيوية، والتي لم تستطع هذه الثقافات، أن تنتج طبقة متوسطة مستقلة، يعتمد عليها بصورة كبيرة في عمليات التنمية والإصلاح والتحديث السياسى والاقتصادى. بالإضافة إلى ذلك، ذهب "كوزر" إلى أن عمليات التخلف السياسى والاقتصادى ترجع أيضاً إلى ضعف الموارد الاقتصادية، التي أثر على أضعاف نظم وميكانيزمات الحراك الاجتماعى. هذا ما ظهر في الدول النامية أو الأكثر فقراً، والتي ساعدت قلة هذه الموارد على جعل الفوارق الطبقيّة أكثر إمتناعاً ولاسيما بين الطبقات الفقيرة والغنية.

وفي إطار تحليل "كوزر" للواقع السياسى والاجتماعى والتخلف الذى ظهر مباشرة بعد حصول الدول النامية على استقلالها من الإمبريالية الاستعمارية، والتي إتهمها صراحة باشتراكها في عملية التخلف الشامل لهذه الدول. إلا أنه حاول أيضاً أن يناقش مشكلة الأيديولوجية السياسية في الدول النامية، وذلك في إطار تحليلي لأنماط السياسة التقليدية والشرعية ونوعية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التي تؤثر على عملية تكوين الوعى الجماهيرى لدى الأفراد أو الطبقات الاجتماعية. وهذا ما حاول مناقشته لدور الصفوة المتعلمة في الذول للنامية أو التي خضلت على تعليم غربى في الدول النامية ذاتها، والتي أطلق عليها مفهوم *Intelligentsia* وتحليل طبيعة الأيديولوجيات العامة لهذه الطبقة، ودرجة الوعى السياسى

والجماهيرى لديها فى عملية التحديث، وتبنى الأيديولوجيات الديمقراطية أو الدكتاتورية بصورة عامة سواء أكانت هذه الأيديولوجيات سياسية أم عسكرية أم اقتصادية فى نفس الوقت.

٢- تصنيف الأيديولوجيات السياسية للدول النامية:

- أولاً: تصنيف "لويس كوزر" *L. Coser*

من أهم القضايا العامة التى طرحها "كوزر" عند مناقشته للأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية، بالإضافة إلى القضايا السابقة التى أشرنا إليها، انه حاول أن يطرح بصورة تصنيفية إلى وجود ثلاث أنماط من الأيديولوجيات فى هذه الدول وهى^(١):

١- النموذج الليبرالى *The Liberal Model*.

٢- النموذج الشمولى *The Totalitarian Model*.

٣- النموذج التسلطى *The Authoritarian Model*.

وجاءت تحليلاته لهذه النماذج الثلاث من الأيديولوجيات، فى إطار تحليلى تاريخى مقارن مستخدماً الكثير من التحليلات الهامة التى ظهرت فى علم الاجتماع السياسى، وفى محاولة منه للنظر للواقع السياسى الأيديولوجى فى الدول النامية. كما جاءت تحليلاته لتطرح عدد من الأمثلة لتطبيق هذه النماذج الأيديولوجية الثلاث فى عدد من الدول النامية خاصة فى قارتى أفريقيا وآسيا. كما جاءت معالجته لتهتم بدراسة الطبقات الاجتماعية، ونوعية البناءات الاجتماعية سواء أكانت ذات طابع قبلى أو مدنى غربى، وقارن بين تطور الأيديولوجيات النامية مع الأيديولوجيات الغربية وخاصة خلال مرحلة تطور الأخيرة خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر.

علاوة على ذلك، ناقش المشكلات والعقبات الواقعية والعملية التى تواجه طبيعة تطابق النماذج الأيديولوجية السياسية، التى طرحها بالفعل. وفى النهاية، حاول "كوزر" أن يحلل الفرص الواقعية لظهور "الأيديولوجية الديمقراطية. ولاسيما، أن هذه الأيديولوجية لايمكن تطبيقها إلا فى واقع اجتماعى وثقافى وسياسى وتاريخى، يقترب بصورة نسبوية، إلى الواقع الأوروبى أو الغربى، حتى يمكن أن يحقق أهدافه. كأيديولوجية شاملة للتنمية

(١) *Ibid*, p. 249.

والتحديث، ويعكس مرحلة من التضرر والتقدم. من ناحية أخرى، تعكس قيمة إسهامات "كوزر" في تحليلاته للأيديولوجيات السياسية في الدول النامية، لمناقشته أيضاً عمليات المشاركة السياسية وعملية تطور وتحديث الصفوات *Moderinization of Elites* وتحديث كل الأفراد والطبقات الاجتماعية، ومناقشته لعمليات التضرر أو التحول نحو الحضارية والتصنيع. وأيضاً كيفية تحقيق عمليات التكامل الفردى والجمعى ومدى تأثير ذلك عموماً على مستقبل عمليات تطبيق الديمقراطية في الدول النامية بصورة عامة.

ثانياً تصنيف ف. ديرمهدن *F.Dermeden*

حاول "دير مهند" أن يطرح تصنيف أكثر تحليلاً للأيديولوجيات السياسية مقارنة بأراء "لويس كوزر" السابقة عن هذه الأيديولوجيات في الدول النامية، ولقد صنف الأول الدول النامية إلى خمسة أنماط بين هذه الأيديولوجيات وهى بإيجاز^(١):

١- الديمقراطية الفردية:

وتظهر فى هذه الدول التى تبنى الأيديولوجيات الديمقراطية، نوع من التبنى للسياسات الفردية والاقتصادية والسياسية، وتعتبر دول مثل الفلبين، وماليزيا، وليبيريا ممثلة لهذه الدول التى حرصت على ضرورة إقتناء الديمقراطية الغربية للفردية، وهذه الأيديولوجيا تتقارب أو تحاول تطبيق الأيديولوجية الأمريكية الفردية، من خلال تأكيدها على ديموقراطية الملاك أو الطبقة المالكة.

٢- الديمقراطية الجماعية:

تعتبر دول مثل الهند، وغانا، والمكسيك كمثال لهذه الدول التى تتبنى الأيديولوجية الديمقراطية الجماعية، وذلك النوع من الأيديولوجيات التى لم تصطبغ بالأيديولوجيا الماركسية أو الأيديولوجيا الاشتراكية كلية. فهى (الأيديولوجية الجماعية) نمط معين من الأيديولوجيا الوسيطة بين هاتين النوعين السابقين. فلقد أثرت الماركسية والاشتراكية معاً على القيادات السياسية. ولتى حاولت أن تأخذ نمطاً وسطياً يتلاءم مع طبيعة مجتمعاتهم الاقتصادية والثقافية والتاريخية. فى نفس الوقت، نجد أن العديد من الدول

(١) ف. دير مهند، السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٤٥ - ١٧٢.

النامية بعد حركات الاستقلال، لم تكن قد تبلورت لديها أيديولوجيات سياسية مستقلة، فأمرعت إلى تبني أيديولوجيات جماعية في نفس الوقت.

٣- ديموقراطية البروليتاريا:

تشمل هذه الأيديولوجيات السياسية الدول الشيوعية التي ظهرت في الدول النامية، ولا تزال الكثير منها حتى الآن مثل الصين، وفيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية. وحاول أن تطبق هذه الأيديولوجيات الشيوعية سواء أكانت كلاسيكية (ماركسية) أو محدثة، كما جاءت في التوجيهات الأيديولوجية (الستالينية أو الماوستية) كما جاءت في التوجيهات الأيديولوجية نسبة إلى ستالين أو ما تسمى تونج في الصين. ولقد أنتشر هذا النوع من الأيديولوجيات في الدول النامية نتيجة للتقارب السياسي بين هذه الدول والاتحاد السوفيتي والصين، اللتان كانتا رائدات الأيديولوجية للشيوعية. كما قد أسهمت هذه الأيديولوجيا في تطوير البناءات السياسية في العديد من الدول النامية، وحدثت الثورات السياسية المتعددة التي اعتنقت الشيوعية أو الإصلاح الثوري بصورة عامة.

٤- الديمقراطية الموجهة:

ويشمل هذا النوع عن الأيديولوجيات دول نامية مثل بورما، وباكستان، وأندونيسيا، ومصر، تلك الدول التي تحاول أن تعد نفسها إلى طريق الديمقراطية مستقبلاً، ولكنها تبنت الأيديولوجيا الديمقراطية الموجهة — كمرحلة إنتقالية — كما جاءت عملية التطبيق نتيجة لقيام الثورات السياسية، وحرص الصفوة العسكرية على ضرورة تحديث البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أولاً؛ ثم للتحديث السياسي ثانياً. كما كانت للقيادات السياسية التي ظهرت في عدد من هذه الدول شأن كبير في تطبيق الديمقراطية الموجهة، والتدريب التدريجي على تبني الأيديولوجيات الديمقراطية في المرحلة المستقبلية. هذا بالإضافة إلى، أن هناك عدد من هذه الدول لم تكن قد أسست أوضاعها الداخلية كاملة، وتوكلها لتطبيق الديمقراطية الشاملة، كما أن عملية تطبيق الليبرالية الديمقراطية قد تؤدي إلى زيادة فعالة لعدم الاستقرار والفوضى السياسية.

٥- الأيديولوجية الصفوية (حكم الصفوة):

ويشمل هذا النوع من الدول التي تتبنى نظام الصفوة مثل تايلاند، والمملكة السعودية، وليبيا، وأثيوبيا، واليمن وغيرها، وهذه الدول تؤمن بحكم

الصفوة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ودينية، وهذه الاعتبارات تلغى دوراً هاماً في توجيه العمل السياسى وتحديد نمط المنطقة السياسية والحياة السياسية ككل. وإن كانت بعض هذه الدول تجمد الديمقراطية الليبرالية، ولكنها تتبنى نظام الصفوة نظراً لإيمان هذه الأيديولوجية السياسية، لطبيعة الاعتبارات الواقعية، التى توجد بها بالفعل، والتى يصعب فيها تطبيق نمط آخر عن الأيديولوجيات السياسية الموجودة بها. كما تؤكد هذه الصفوة، على ضرورة أن تقوم بدور هام فى مجال التنمية والتحديث الاقتصادى مع التمسك بالسلطة السياسية كرمز هام للاستقرار، وتحقيق الضبط والامثال من قبل الجماهير والطبقات الاجتماعية تجاه الأيديولوجيا للصفوة.

خاتمة:

يوضح تحليل مشكلة الأيديولوجية السياسية بأنها تعتبر من المشكلات السياسية الهامة التى إهتم بها علماء الاجتماع السياسى خلال السنوات الأخيرة. وهذا ما يجعل طبيعة تنوع مجالات وميادين هذا العلم، الذى تتداخل إهتماماته مع العديد من العلوم الاجتماعية والأخرى المتخصصة فى علم الاجتماع بصورة خاصة. وهذا ما يعكس عموماً مدى إهتمام المتخصصين فى هذه العلوم بدراسة الأيديولوجيا، ولاسيما فى الوقت الحاضر وهذا ما ظهر فى تنوع المفاهيم والتعريفات، التى أطلقت على الأيديولوجيات السياسية. كما أن الأيديولوجيا لم تظهر فجأة فى العصر الحديث، ولكنها لها جذورها التاريخية القديمة، وأن ذائت أيدىولوجيات العصر الحديث، وخاصة التى ظهرت خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين)، تكشف عموماً على أن العصر الحديث يعبر بالفعل عصر الأيديولوجيات *The Age of Ideology*.

كما نجد بعض المحللين فى مجال علم الاجتماع السياسى المعاصر، يركزون على أهمية جعل قضية الأيديولوجيا من القضايا الهامة التى يجب أن تخصص لها فرع من فروع علم الاجتماع والذى يطلق عليه سوسيولوجيا الأيديولوجيا *The Sociology of Ideology*^(١). - على حد تعبيرات روبرت نيلسون "R.Nelson" نظراً لأهمية الأيديولوجيا ودراستها بواسطة علماء الاجتماع السياسى، الذين يمكن تبنيهم للنظريات السوسيولوجية والسياسية،

(١) Nelson .R. *Western Political Thought, op.cit, chup. 4*

بالإضافة إلى المناهج وطرق البحث السوسيولوجي، التي تنوعت كثيراً خلال السنوات الأخيرة، وتساعد على تحليل هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية المعقدة. كما ركزت إهتمامات علماء الاجتماع السياسي على تقديم محاولات متعددة لتصنيف التراث التاريخي للأيديولوجيات السياسية، وبالفعل لقد جاءت هذه التصنيفات متعددة ومتنوعة ومتداخلة في نفس الوقت، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، ولكننا حاولنا أن نقدم أهم هذه التصنيفات والتي تعتبر أكثر شيوعاً وانتشاراً واستخداماً في الدراسات العلمية والأكاديمية الحديثة، أو التي تستخدم في الأوساط السياسية اليومية والحياتية عامة.

في نفس الوقت، كشفت التحليلات السابقة، عن طبيعة نشأة ظهور أنواع من الأيديولوجيات، وكيف ارتبطت هذه للنشأة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني. كما تطورت أيديولوجيات بصورة تدريجية وازدهرت، في نفس الوقت فشلت واختفت أيديولوجيات أخرى، وهذا ما ظهر فيما يعرف بأيديولوجيات القرن العشرين، وهما الأيديولوجيا النازية، والفاشستية اللتان ظهرتتا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين. كما جاءت هذه الأيديولوجيات كلوع من الدمار الشامل لشعوبها وقادتها ومعتنقها بصورة أساسية، وهذا ما حدث لألمانيا في عهد "هتلر" وإيطاليا في عهد "موسوليني". من ناحية أخرى، ارتبطت الأيديولوجية الصهيونية بالديانة اليهودية وحاولت هذه الأيديولوجية أن تقوم على أساس أيديولوجي واستعماري توسعي، وأن تستغل إحدى الديانات السماوية المقدسة (اليهودية)، واصطناعها بالطابع الأيديولوجي. وهذا ما حدث في ظهور دولة إسرائيل الصهيونية، التي تحاول أن تبرر وجودها أيديولوجياً ودينيّاً. بالإضافة إلى ذلك، أن إهتمامنا خلال هذا الفصل، حاول أن يركز ولو بشيء من الإيجاز، على دراسة الأيديولوجيات السياسية، التي ظهرت في الدول النامية خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وذلك في محاولة لاعطاء القارئ نبذة موجزة، عن طبيعة الأيديولوجيات السياسية المطبقة بالفعل في الدول النامية، كما حرصنا أن نبرز أهمية تحليلات علماء الاجتماع السياسي المعاصرين الذين أعطوا اهتماماً ملحوظاً للكثير من القضايا السياسية في الدول النامية ومنها قضية الأيديولوجيا.

الفصل الثامن

الثقافة والتنشئة السياسية

تمهيد:

أولاً: الثقافة السياسية:

- (١) تعريف الثقافة السياسية.
- (٢) أنواع الثقافة السياسية.
- (٣) وظائف الثقافة السياسية.
- (٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

ثانياً: التنشئة السياسية:

- (١) تعريف التنشئة السياسية.
- (٢) منطلقات التنشئة السياسية.
- (٣) مؤسسات التنشئة السياسية.

خاتمة

تعتبر قضية الثقافة والتنشئة السياسية من القضايا الهامة، التي يهتم بدراستها علماء الاجتماع السياسي المعاصرين، وخاصة بعد أن تعددت المؤسسات الثقافية والاجتماعية، التي تلعب دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية، التي تعتبر جزءاً من التنشئة الاجتماعية العامة ككل. وهذا ما يؤدي إلى تنوع مجالات وميادين علم الاجتماع السياسي لتشمل موضوعات وقضايا هامة، لم تعرفها تحليلات المراحل الكلاسيكية لهذا العلم، علاوة على ذلك، إن موضوع دراسة الثقافة والتنشئة السياسية يعتبر من الموضوعات المتداخلة الاهتمامات بين علم الاجتماع السياسي من ناحية، والفروع الأخرى المتخصصة من علم الاجتماع، ومنها على سبيل المثال، علم الاجتماع الثقافي، وعلم الاجتماع المعرفي، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع التنظيم، وغيرها من الفروع الأخرى المتنوعة من ناحية أخرى، كما نجد أن قضية الثقافة والتنشئة السياسية يهتم بمعالجتها علماء النفس، والسياسة، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا، واللغة وغيرها من العلوم الاجتماعية، التي تضفي اهتماماً ملحوظاً بهذه القضية باعتبارها جزءاً من واقع الحياة السياسية والاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة.

ولكن بالطبع، تكمن أهمية إسهامات علماء الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسي خاصة في دراستهم لقضية الثقافة والتنشئة السياسية، نظراً لتركيز هذه الإسهامات للاستفادة من النظريات السوسيولوجية العامة التي تثرى مجالات البحث والدراسة والتحليل وخاصة التوجيه النظري والتصوري تنحوب النظرية والميدانية. التي تطبق على الدراسات المتخصصة حول مشكلة الثقافة والتنشئة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، إن قيمة إسهامات علماء الاجتماع السياسي في دراسة هذه القضية، تظهر من خلال اعتماد هؤلاء العلماء على المناهج البحثية وأدوات جمع البيانات المتنوعة التي يمكن توظيفها عند إجراء الدراسات الميدانية (الأمبيريقية)، والتي تكشف عن الكثير من الحقائق والظواهر والعوامل التي تتداخل مع تطور ظاهرة الثقافة والتنشئة السياسية بصورة عامة. من ناحية أخرى، إن الاهتمام النظري والمنهجي البحثي المتراد من جانب علماء الاجتماع السياسي، قد أسهم كثيراً في تطور الأساليب التحليلية الكمية والكيفية التي تساعد في معالجة البيانات الواقعية

المرتبطة بقضية الثقافة والتنشئة السياسية، والتي تثرى عملية التوصل إلى القوانين والإمستنتاجات العامة المرتبطة بهذه الظاهرة.

على أية حال، إن اهتمامنا في هذا الفصل، سيركز أولاً: على دراسة قضية الثقافة السياسية وتحديد مفهومها والأفكار والتصورات التي تتدخل معها، وإلى أى حد يرتبط هذا للمفهوم بمفهوم الثقافة العام والشامل وما هى أهم التصنيفات العامة التي أرتبطت بأنواع الثقافة السياسية؟، وإلى أى حد تختلف هذه الأنماط الثقافية السياسية حسب طبيعة الواقع السياسى والاجتماعى والحضارى التاريخى للمجتمعات التي توجد فيها بصورة عامة ؟ هذا بالإضافة إلى دراسة أهم الوظائف الهامة التي تقوم بها الثقافة السياسية فى عمليات التحديث والتنمية السياسية الشاملة التي توجد فى المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أم نامية، وهل بالفعل تختلف وظائف الثقافة السياسية فى المجتمعات الحديثة، وذلك حسب أيديولوجياتها السياسية العامة، أو التي تطبق بالفعل فى هذه المجتمعات؟ ثم نحاول أيضاً، أن نعالج العلاقة المتداخلة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، وإلى أى حد يمكن أن تقوم العناصر الثقافية بتشكيل السلوك السياسى ككل. وثانياً، سيركز اهتمامنا على دراسة قضية التنشئة السياسية، محاولين تقديم تعريف مميز لها وتفسيرها ومدى أرتباطها بمفهوم التنشئة الاجتماعية ككل، مع الإشارة إلى أهم منظورات وإتجاهات التنشئة السياسية، وذلك فى اطار تحليلنا لإسهامات النظرية والميدانية التي توجه الباحثين عند الاهتمام بقضية التنشئة السياسية بصورة خاصة. وأخيراً، نشير إلى أهم وظائف ومؤسسات التنشئة السياسية والدور الفعال التي تقوم به مجموعة من المؤسسات والتنظيمات الحديثة فى تحديث عملية التنشئة السياسية.

أولاً: الثقافة السياسية:

(١) تعريف الثقافة السياسية:

ما من شك، إن الثقافة السياسية *Political Culture*، تعتبر جزء من الثقافة العامة، وهذا ما يجعل كلاً من المفهومين متداخلين إلى حد كبير. كما أن التراث العلمى يعكس الكثير من التعريفات التي أرتبطت بالثقافة ككل، وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع من أمثال "كلوكهين" *Kluckhohn* و"كروبر" *Kroeber* أن يشيرا إلى أكثر من ١٦٤ تعريفاً متبايناً للثقافة، هذا بخلاف الأعداد الكبيرة من

المعاهيم التي ترتبط بالثقافة بصورة عامة. وهذا ما يجعلنا نشير بإيجاز شديد لأهم التعريفات، التي ارتبطت بالثقافة ككل، ثم نشير لاحقاً إلى التعريفات المرتبطة بالثقافة السياسية على وجه الخصوص باعتبارها موضوع اهتمامنا الحالي:

١- تعريف الثقافة^(١):

- تعريف "بروم" و"سيلزنيك" *Broom & Selzink*، للثقافة بأنه لا يمكن إقتصارها على جوانب معينة من المعرفة *Knowledge*، ولكنها تشمل جميع أنماط السلوك والنشاط البشري. كما أن الثقافة لا تشمل فقط أساليب وطرق اكتساب الفن، والموسيقى، والأدب، بقدر ما تشمل أيضاً صناعات الحرف التقليدية.
- تعريف "جاي روشيه" *G. Rocher*، الذي يحدد الثقافة على أنها مجموعة متداخلة من أساليب التفكير، والمشاعر، والأفعال التي تتشكل بدرجة معينة، والتي تكتسب بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وارتباطها بصورة جمعية مميزة.
- تعريف "تايلور" *Taylor*، يعرف الثقافة على أنها ذلك الكل المركب من المعرفة والمعتقد، والفن، والقيم، والأخلاق، والقيم، والأعراف، والقرارات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع باعتباره عضواً فيه.
- حقيقة، هناك تعريفات متعددة هامة للثقافة مثل تعريفات كل من "لويس هنري مورجان" *L.H. Morgan*، و"ليسلي وايت" *L. White*، و"مالينوفسكي" *Malinowski* و"نور كايم" *Durkheim* و"وليم أوجبرن" و"زميله" "نيماكوف" *Ogburn & Nim'oft* وغيرهم آخرون يصعب علينا فهمه جميعاً حالياً، بقدر ما حرصنا للإشارة للبعض منها لتوضيح هذا المفهوم الثقافي بصورة عامة.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات أنظر:

- *Krober A. & C. Kluckhohn, Culture: A Critical Review of Concepts and Definition, N.Y: Vintage Book, 1963, p.3.*

(٢) توجد تعريفات كثيرة للثقافة ويمكن الرجوع إليها في المرجع التالي:

- عبدالله عبد الرحمن، علم الاجتماع، للنشأة والتطور: الاسكتندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

٢- تعريف الثقافة السياسية:

- تعريف "موريس دوفرجية" *Ad. Dverger*، يقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها أنها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة. كما يرى "دوفرجية" أن من الضروري أن نحدد بإختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفاً كاملاً أو فرعاً متخصص في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخطأ والغموض حول كلمة الثقافة السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، ولا سيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.

- تعريف "الموند" و"فربا" *Verba & Almond*، يحددان الثقافة السياسية على أنها ترتبط بالقيم الديمقراطية^(١). وإن كان كل منها يؤكد على أن تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى، لأن لها جوانب أخلاقية واجتماعية ودينية متعددة تجعل صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تنطبق سواء على الدول الديمقراطية المتحضرة أم على الدول التي تنتم بمستويات أدنى من التحضر أو المدنية.

- تعريف "فيليب برو" *P. Baroud*، تتكون الثقافة السياسية هي مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهويتها إنها (الثقافة السياسية)، تسمح إذن لكل منهم في تحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كدخيل أو مكلف بدفع ضريبة... الخ^(٢).

كما يضيف "فيليب برو" أن مفهوم الثقافة السياسية يتداخل مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات العلمية الأخرى، مثال على ذلك تداخله مع مفهوم الأنثروبولوجيا، فكل منهما يتفقان على موضوع مشترك بينهما تقريباً ألا وهو المعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي. ولكن بالطبع، إن الفرق بين المفهومين يتجسد في نظره كل منهما إلى هذه المعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي.

(١) *Almond & Verba, The Intellectual History of The Civil Culture Concept, N.Y: Princeton Univ. Press, p.3.*

(٢) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

فحسب مفهوم الأيديولوجيا، يعنى الإشارة لهذه المعتقدات والالتزام بها، وذلك من خلال إستعمالها كنوع من الصراع بين كل للفاعلين السياسيين مثل الأحزاب، والمفكرين والمذبيين والمؤيدين للمذاهب السياسية، والطبقات الاجتماعية. أما هذه المعتقدات التى ترتبط بالنظام السياسى، فإن الثقافة السياسية، تنظر إليها بصورة شاملة وواقعية وبصورة نسبية للثقافة ومدى اختلافها وبنياتها حسب الواقع الاجتماعى والسياسى والدينى الذى توجد فيه.

(٢) أنواع الثقافة السياسية:

تحددت أنواع الثقافة السياسية حسب التعريفات التى أشرنا إليها سابقاً، كما قد ظهرت تصنيفات لتحديد الأنماط أو الأنواع الشائعة للثقافة السياسية، وخاصة التى ظهرت خلال السنوات الأخيرة. وبالطبع، إن أهمية هذه التصنيفات تساعد للباحثين والمتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى على دراسة وتحليل مشكلة الثقافة السياسية، وهذا ما ظهر فى محاولة كل من "جبريال ألmond" *G. Almond*، و"فيربا" *Verba*، لتحديد نمط الثقافة السياسية وجعلها على أنها نوع من السلوك الذى يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، والتى تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابى لدى المواطن وزيادة نوعية المشاركة والثقة بينهم فى عملية الديمقراطية. وعلى هذا الأساس، أقتراح ثلاث أنماط من الثقافة السياسية وهى بإيجاز^(١):

١- الثقافة الرعائية أو الضيقة *Parochial Culture*

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو الغايات السياسية، التى توجد فى الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أى نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التى توجد فى مجتمعهم. كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أى نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التى توجد فى النسق السياسى. كما يعكس هذا النمط من الثقافة الشعبية أو الضيقة بأنها مجرد تجميع يسيطر على الاعتقادات، التى ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعياً ومؤسسياً، والتى

(١) *Almond, G. & Verba op cit, 16 - 18.*

- انظر أيضاً

- *Doves, T, Introduction To Politics, op.cit, pp. 106 - 107.*

توجد فى المجتمعات القبيلة أو البدائية. كما أن هذا النوع من الثقافات لا يمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية *National Political Culture*. علاوة على ذلك، أن هذا النوع من الثقافات يظهر فى الدول أو المجتمعات الجديدة التى تضم مجالات غير متجانسة والتى من الصعب خلق نوع من التكامل فيما بينها، وهذا ما ظهر أيضاً فى العديد من الدول المتقدمة فى مراحل نشأتها السياسية الأولى.

٢- ثقافة الخضوع *The Subject Culture*

وهذا النوع من الثقافات السياسية لا يمكن أن يشكل ثقافة وطنية، وذلك نتيجة تكوينها نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعى وإصدار نوع من أحكام القيمة التى ترتبط بالنظام السياسى ككل. كما أن هذا النوع من الثقافات يسهم فى التعرف على عملية صنع للقرارات السياسية ونوعية كل من البناءات وكل من مدخلات ومخرجات العملية السياسية. وبالرغم من ذلك، يبقى الأفراد سلبيين تجاه النظام الذى ينتظرون منه الخدمات والأنشطة والتسهيلات العامة، ولكنهم يخافون أن يقدموا أى نوع من التجاوزات ضده حتى ولو كان ذلك عن طريق الرفض السلبى، ولهذا سميت ثقافة الخضوع. وكما أنهم لا يستطيعون المشاركة بفاعلية فى النظام السياسى لاعتقادهم أن دورهم سوف يكون لا قيمة له سواء لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم، أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها فى مدخلات ومخرجات النظام السياسى.

ولقد ظهرت تحليلات ودراسات متنوعة للكشف عن هذا النوع من الثقافات السياسية ذات الطابع للخضوعى، وهذا ما يظهر بين التنظيمات الكبرى *Large Organizations*، حيث يرحب أفراد هذه التنظيمات سواء ان كانوا يعملون فى مجال المال والأعمال أو الصناعة والانتاج، بأن دورهم يكون سلبياً فى المشاركة بعمليات إتخاذ للقرارات أو صنع السياسات العامة لهذه المؤسسات، بقدر ما يحرص العاملين فيها على مصالحهم الخاصة الممثلة فى الأجور وظروف العمل. وهذا ما ينطبق أيضاً على الكثير من المساهمين أو المشاركين فى بعض هذه المؤسسات، لأن حرصهم الأول يكون موجهها نحو مكاسبهم، بغض النظر عن عمليات صنع للقرار التى تضع السياسات العامة لهذه المؤسسات. وهذا ما تؤكدته دراسة "ستافورلاكوف" *S.Lakoff* عند دراسته خاصة لثقافة المؤسسات أو التنظيمات الإدارية الكبرى، والتى يمكن

ملاحظتها على تنظيمات اجتماعية أخرى، مثل الجامعات والنقابات العمالية وغيرها^(١). كما قد إهتم الكثير من علماء الاجتماع التنظيمي *Sociology of Organization* من أمثال "لميتاي، ألتيزيوني" *A. Etzioni* بدراسة ما يعرف بالثقافة السياسية للتنظيمات *The Political Culture of Organizations*^(٢).

٣- ثقافة المشاركة *The Participant Culture*

وهذا النوع من الثقافات السياسية على عكس الثقافتين السابقتين، حيث يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما أنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة، وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات، وطلبات الإحاطة لأعضاء البرلمان أو الاستجابات، عن طريق ممثلهم في المؤسسات السياسية الديمقراطية أو الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط السياسي المتعددة. وبإيجاز يمكن القول، بأن مفهوم ثقافة المشاركة السياسية، يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديمقراطية *Democratic Expectations* ومعرفة إلى أي حد يمكن أن تقوم النظم الحكومية السياسية للاستجابة لتغطية احتياجات ومصالح الأفراد، الذين ينتمون إليها في المجتمع، وذلك باعتبارهم أعضاء مشاركون فيه بصورة فعالة.

من ناحية أخرى، حرص "ألموند" وزميله على تحديد أن لكل نمط ثقافي له علاقة مع نمط وبناء سياسي. فالثقافة للرعاية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي. أم ثقافة الخضوع السياسي، تتعلق ببناء تسلطي ومركزي. في حين ثقافة المشاركة ترتبط بصورة ثقافية ببناء النظم السياسية الديمقراطية. ولأسيما، أن عنصر المشاركة يعتبر جزء هام في العملية الديمقراطية بكل معانيها، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر المواطنه *Citizenship*^(٣). بالإضافة إلى ذلك، أن التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي، من شأنه أن يؤدي إلى

(١) Lakoff, S., "Private Government In The Managed Society in j. Pennock (ed) Voluntary Association, N.Y: Atherton Press, 1969.

(٢) Etzioni, A., A comparative Analysis of Complex Organizations (N.Y: The Free Press, 1961.

(٣) انظر، م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٩٤.

استقرار النظام وتأمين وجوده. وإن كانت عملية التماثل لا تنطبق بصورة كلية، لأن ذلك مرتبط بعملية للتجانس دخلت للثقافة السياسية الواحدة، ولكن هذا لا يمكن وجوده من الناحية الواقعية. كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام، لا يعكس أن الثقافات القديمة يمكن إندثارها أو غلوها كلية، وتحتل محلها الثقافات الجديدة. ومن ثم، فإن كل ثقافة قائمة أو موجودة، ما هي إلا خليط من الثقافات السياسية الثلاث السابقة وذلك بنسب متنوعة، وهذا ما يجعل هذه الأنماط الثقافية السياسية ما هي إلا أنماط مثالية مجردة.

(٣) وظائف الثقافة السياسية:

ما من شك، أن للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثون المتخصصين في علم الاجتماع السياسي وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية، الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي بالنسبة للجمهور، والمجتمع والقادة السياسيين والنظام السياسي ككل. ويمكن أن نشير إلى أهم هذه الوظائف بليجاز:

١- التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية، إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما يساعد على سبيل المثال كل من "ألوند" و"فيربا"، في دراستهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك ومحاولتهم للكشف عن نوعية البناءات السياسية وإلى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

٢- تحليل العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية، تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير مدى توقعات الجماهير. من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات والأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعائية والضيعة.

٣- دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها. إن الثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية أو التنشئة السياسية. ولاسيما، أن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع

من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديموقراطى للفعال فى الحياة السياسية، وهذا أن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي الجماهيرى السياسى.

٤ خلق الشخصية القومية. إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم فى تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة بالمشاركة لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموماً درجات الانحياز الثقافى والسياسى، وتعكس أيضاً أنماط من اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة فى صنع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلى أو القومى. وهذا يؤثر بصورة سلبية على ظهور للشخصية القومية، التى تظهر نوعية الأداء السياسى والاجتماعى لدى الجماهير أو المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة.

٥ الثقافة السياسية وحقوق المواطنة، كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام، والثقافة بمفهومها السياسى، كلما استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية. فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردى والجماهيرى نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها. وتحقيق درجات مناسبة من الانبعاث النفسى والعاطفى والوجدانى لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على الثقافة السياسية التى تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التى تتمثل فى حقوق الانتخابات، والمعارضة أو المظاهرات أو الاضطرابات والاستفادة من المشاركة فى الأحزاب السياسية التى تسهم جميعاً فى خلق روح للمواطنة، التى تتمثل فى عدد من الحقوق والواجبات والمسئوليات أيضاً تجاه المجتمع والمشاركة فى حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة المصرية.

٦ الثقافة السياسية والتحديث والتنمية الشاملة. ما من شك، أن عملية التعليم السياسى. يعتبر جزء من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التى يسعى الفرد لإكتسابها باعتبارها عضو فى المجتمع. وهذا ما تحرص عليه أيضاً النظم السياسية المتقدمة أو التى تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها. فالثقافة السياسية ما هى إلا جزء من الثقافة العامة، والتى تسهم جميعها فى علميات التنمية الشاملة، والتى بالطبع تشمل أيضاً أنماط متعددة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وهذا ما يجعل

علماء الاجتماع يركزون على أهمية التنمية السياسية كجزء أو عنصر أساسى لحدوث كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.
(٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية:

يهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة للعلاقة بين الثقافة السياسية وعمليات التنشئة السياسية وكيفية تحديث السلوك السياسى والمواقف العامة للأفراد والجماهيم وتطبيقات ومدى مشاركتها فى العملية والحياة السياسية ككل. ويحاول على سبيل المثال "فيليب برو" أن يفسر هذه العلاقة من خلال طرحه إلى رؤيتين أو اتجاهين متناقضين وهما^(١):

١- الاتجاه الثقافى المفرط أو المتزايد:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه ومنهم على سبيل المثال عالم الاجتماع الفرنسى "اميل دوركايم" *E. Durkheim*، أن الفرد ما هو إلا ناقل للثقافة أو بالتحديد ما هو إلا ناقل سلبى للتصورات والأفكار الثقافية ولجميع أنماط السلوك والأفعال والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة الثقافية الجمعية. ولعل هذا يرجع بالضرورة إلى اهتمام "دوركايم" بتطبيق نظريته عن التضامن الاجتماعى *Social Solidarity*، ولتى كان يهدف من ورائها ضرورة أن يمثل الأفراد لجميع مظاهر الحياة الجمعية السلوكية والمجتمعية، وذلك من أجل تحقيق التجانس والتضامن، وهذا ما تقوم به العناصر الثقافية ودورها فى تشكيل الوعى الجمعى، لدى الجماهيم. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إلغاء استقلالية الفرد فى إطار المجموعة الثقافية المجتمعية ومنها بالطبع الثقافة السياسية.

وهذا ما ينطبق أيضاً على تحليلات عدد آخر من العلماء أمثال "إبراهيم كاردنير" *A. Kardiner*، الذى اقترح مقولة "الشخصية القاعدية"، و"الشخصية النموذجية"، وذلك من أجل ترسيخ الثقافة ككل، ومنها الثقافة السياسية فى بناء شخصية الأفراد. والنوع الأول من الشخصية القاعدية، فهمي مشتركة بين جميع الأفراد وخاصة أنها تنشأ فى مراحل التنشئة الأولى وخاصة مرحلة الطفولة. أما الشخصية النموذجية، فأنها تتبلور فى مرحلة الرشد والعقلانية، حيث يكون الفرد قد اكتسب الكثير من الخصائص الثقافية

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

التي تؤهله لأن يكون فرداً نموذجياً وذلك من خلال إكتسابه لأنماط معينة من العقلانية والسلوك. ومن ثم، فإن دور الثقافة يعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه. في تكوين الشخصية واندماجها في الحياة الجمعية.

٢- الاتجاه الفردي المفرط:

يظهر هذا الاتجاه بصورة عكسية للاتجاه السابق، والذي يرى أصحابه من أمثال "أولسون" Olson، و "بودن" Boudon، أن الفرد يعتبر مستقلاً تماماً أو بصورة كبيرة عن الأنماط الثقافية السائدة. وهذا ما يظهر في طبيعة إكتساب الفرد العناصر الثقافية عقلانية وتركه لعناصر أخرى غير عقلانية. فالفرد يستطيع أن يدرك تماماً بين العناصر الثقافية المميزة أو التي تتطابق معه فكرياً وثقافياً والعناصر الأخرى التي تكون لها مظاهر سلبية على سلوكه ومدرجاته ورغباته لأن الفرد لديه اتجاهاته والمعايير والقيم والمعتقدات العامة التي تساعده على إصدار أحكامه للقيمة بين الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات الحديثة ككل. في نفس الوقت، يحاول أصحاب هذا الاتجاه، أن يوضحوا أن كثير من العناصر الثقافية السائدة في الحياة العصرية تؤدي إلى الانحراف أو جعل السلوك الفردي سلوكاً منحرفاً، ولكن يستطيع الفرد العاقل أو المستقل في ثقافته واتجاهاته قيمة، أن يصدر أحكاماً مستقلة مع الأنماط الثقافية غير العقلانية أو السلوكيات التي تجعل من سلوكه سلوكاً لا عقلانياً ويبعده عن مظاهر التكيف الإجتماعي والثقافي ككل.

ولكن يرى "برو"، أن دراسة الثقافة ككل وخاصة الثقافة السياسية، تستطيع أن تبرهن على أن أصحاب الاتجاهين السابقين، يتسمان بالتطرف الفكري أو البعد عن الواقع. وخاصة، أن الثقافة السياسية على سبيل المثال، تبرهن على أهمية وجود كل من الثقافة العامة وتأثيرها على الأفراد، ولكن أيضاً، للأفراد إستقلالهم وخصوصياتهم، التينعكس كيفية إختيارهم لعناصر الثقافة التي تساعدهم على تكيف وتحقيق سلوكهم حتى يكونوا راضين عنها بصورة عامة. وهذا ما يجعلنا نجتمع بين آراء كلا من الاتجاهين، وضرورة تلازم القيم الثقافية السياسية العامة مع الميول والاتجاهات. وأيضاً الرغبات الفردية أو الشخصية، التي تلعب دوراً هاماً في تكوين الآراء والأيدولوجيات ومظاهر التأييد أو المعارضة مع النظم السياسية أو المؤسسات أو القيادات

السياسية، وهذا ما يفسر عموماً العلاقة بين الثقافة والتشئنة السياسية وهذا سنعالجه لاحقاً بصورة أكثر تحليلاً.

ثانياً: التشئنة السياسية.

(٥) تعريف التشئنة السياسية:

ترتبط عملية التشئنة السياسية بعملية الثقافة السياسية، وخاصة أن الأخيرة تكون أعم وأشمل لأنها تشمل عمليات التشئنة السياسية *Political Socialization*، هذا بالإضافة إلى أن التشئنة السياسية بدورها تتدرج تحت دراسة عملية التشئنة الاجتماعية *Socialization*، التي أعطى لها كل علماء الاجتماع وعلم النفس وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الكثير من الاهتمامات بصورة عامة. ودون الدخول في تفاصيل متعددة، إلا إننا يجب أن نحدد مفهوم التشئنة السياسية، ولكن قيل ذلك لا بد وأن نطرح تعريفاً أو تمييزاً محدداً للتشئنة بمفهومها العام (التشئنة الاجتماعية)، والتي تطلق عليها بأنها "عملية يتم من خلالها إكتساب الأفراد كل من نمق المعتقدات والقيم والمعايير والاتجاهات التي توجد في المجتمع". وذلك كما حددها أو عرفها "أنطوني أوريم" *A. Orum*^(١). كما تم تعريفها بواسطة "كاردنر" *Kardiner* أن عملية التشئنة هي الوسيلة التي عن طريقها يتم التوافق الجمعي، وتهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرئق أو القيم والأدوار الاجتماعية، وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية^(٢).

وهكذا، يتضح لنا من تحليل وتعريف مفهوم التشئنة الاجتماعية بمفهومها العام بأنها عملية تسعى لنقل وإكتساب القيم والمعايير والأدوار والسلوكيات الاجتماعية. إلا إننا نلاحظ أن مفهوم التشئنة السياسية يعتبر أكثر تحديداً ولا سيما أنه يرتبط بعملية أو مظهر واحد من مظاهر التشئنة، ألا وهو الجانب السياسي الذي يعد جزءاً من الحياة المجتمعية العامة والتي ينبغي إكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع، وخاصة أن العملية السياسية تعتبر من العمليات التي يتم إكتسابها في الحياة اليومية وعن طريق التشئنة السياسية. وبإيجاز، لقد عرفت التشئنة السياسية حسب تعريف "كليت لنجتون"

(1) Orum, A, *Political Sociology*, op. cit, p. 199.

(٢) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٩٩.

K. Langton^(١) بأنها "عملية مستمرة وجزء من النسق الإجتماعى الذى يوجه لإكتسابها بواسطة الأعضاء للجدد من أجل تعلمهم وإكتسابهم سلوكاً سياسياً معيناً، ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسى الذى يعيشون فيه. فهذه العملية (التنشئة السياسية). بليجاز، تتم عن طريقها تعلم الأفراد الموجهات السياسية وأنماط السلوك السياسى بصورة خاصة".

على أية حال، إن تحديد مفهوم التنشئة السياسية وجد اهتمامات ملحوظة من جانب العديد من علماء السياسة والإجتماع والنفس، كما أن هناك من يرجع جذور الاهتمام بالتنشئة السياسية إلى أفكار أفلاطون، والتى ركز فيها على أهمية تربية للنشئ فى المدينة الفاضلة أو فى المجتمع اليونانى القديم. أما فى العصور الحديثة، فلقد إهتم الكثير من علماء السياسة من أمثال "شارلز مريهام" C. Merriam^(٢)، الذى حاول أن يتعرف على كيفية حدوث عمليات التنشئة السياسية، فى العديد من الدول الأوروبية خلال القرن العشرين، وذلك عندما قام بتحويل هذه العملية فى كل من ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وذلك. بهدف التعرف إلى كيفية ظهور أو نشأة فكرة المواطنة Citizenship، وذلك عن طريق دراسة ما يعرف بمؤسسات التدريب المدنى The Agents of Civil Training، وخاصة المؤسسات التعليمية (المدارس).

هذا بالإضافة إلى، أن تحليلات علماء الإجتماع من أمثال ماكس فيبر M. Weher، وكارل ماركس K. Marx، وتالكوت بارموزن T. Parsons، كانت منها إسهامات مميزة فى مجال التنشئة الإجتماعية والسياسية. فلقد إهتم ماكس فيبر بدراسة عمليات التنشئة السياسيه والإجتماعية، التى أسهمت فى إكتساب المعرفة البروتستانتية، التى أسهمت فى وضع الجذور الأولى للرأسمالية الغربية وإنتشارها، تلك التنشئة التى تتضمن الأفكار الدينية والأخلاقية والمهنية والإقتصادية والسياسية فى نفس الوقت. ويشاركهم فى هذا الراى "بارموزن"،

(1) Langton, K, Political Socialization, N Y: Oxford univ. press. 1969, p.5.

نقلًا عن المرجع التالى:

- Devos, T, Intoduction Politics, op. cit. p. 124.

(٢) للمزيد من التحليلات أرجع إلى:

- Merriam, C, The Macking of Citizens (N. Y:) Teacher Coilage univ. 1966.

- Corunr. A. op. cit. p. 198.

الذى أكد على أهمية دور المؤسسات الاجتماعية فى التنشئة السياسية، وخاصة المدارس والجامعات وهذا ما جعله يؤكد على دور الجامعة باعتبارها التنظيم الأم *Mother Organizations* ^(١). وعموماً جاءت آراء فيبر وبارسونز لتؤكد على أهمية التنشئة السياسية، وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى إهتمامات فيبر عن التنشئة السياسية وخاصة فى مقاله المميز عن السياسة كمهنة *Politics of Vocations*، والتى تعتبر من أهم التحليلات للتنشئة السياسية ولاسيما تحليلاته عن تنشئة فئة المهنيين *Proffessionals* ^(٢). من ناحية أخرى، يجب أن نشير إلى إسهامات علماء النفس الاجتماعى وخاصة تحليلات عالم النفس الشهير فرويد *Freud* وخاصة تحليلاته عن عمليات التنشئة الاجتماعية فى مرحلة الطفولة المبكرة على وجه الخصوص.

(٢) منظورات التنشئة السياسية.

أولاً: المنظورات الكلاسيكية:

ارتبطت بعض التحليلات حول التنشئة السياسية وتفسيرها فى ضوء المنظورات العامة لعملية التنشئة الاجتماعية ككل، وهذا ما تناوله أنطونى أوريم *A. Orum* فى كتابه "علم الاجتماع السياسى"، عندما تبنى نظريات أو مداخل علم النفس الاجتماعى *Social Psycology*، والتى تقوم على دراسة المراحل التطورية للمعرفة الإدراكية لدى الأفراد خلال مراحل تطورهم العمرى. وهذا ما جاء فى محاولته للإشارة إلى ثلاث نظريات أو مداخل عامة يمكن عن طريقها دراسة التنشئة السياسية وهى كما يلى ^(٣):

١- نظرية التنمية المعرفية *Cognitive Development Theory*، هذه النظرية التى ظهرت أولاً عند عالم النفس السويسرى "جون باجيه" *J. Piaget*، التى تطورت بعد ذلك فى أبحاث علماء النفس الاجتماعى الأمريكىين، من أمثال "ورانس كوهلبيرج" *L. Kohlbery*، الذى يرى أن تطور النسق المعرفى أو الإدارى لدى الفرد يقوم على الأساس الميكولوجى الذى يتطور لديه خلال مرحلة الطفولة، ثم مرحلة البلوغ، فمرحلة الرشد والعقلانية. ففى خلال

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر :

- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعى، الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٨.

(٢) أنظر الفصل "السابع" من هذا الكتاب للمزيد من التحليلات حول أفكار فيبر السليمية خاصة.

(3) Orum, A, op. cit, pp. 198-205.

المرحلة الأولى، يتم إدراك الأشياء المحسوسة المحيطة به، ولكن خلال المرحلة التالية، يتم التفكير في الأشياء فيما وراء الطبيعة، ولكن في المرحلة الأخيرة. يستطيع أن يدرك بصورة عقلانية كل من الأشياء المحسوسة والأشياء المجردة (المتافيزيقية). وهذا ما ينطبق على دراسة الفرد وإكتسابه معارف حول النظام السياسى، وكيفية تطور النسق المعرفى الفردى وإستخدامه فى إصدار أحكام قيمة وأخلاقية على هذا النظام أو الثقافة المعرفية السياسية ككل.

٢- نظرية التعلم الإجتماعى *Social Learning Theory*، وطبقاً لرأى أصحاب هذه النظرية فإن إكتساب التنشئة السياسية تكون أكثر أهمية خلال جميع المراحل العمرية لدى الفرد، وهذا ما يجعل هذه للنظرية على نقىض النظرية السابقة "نظرية التطور أو التنمية المعرفية أو الإدراكية"، التى تتم فى مراحل العمر التقليدية. فحسب نظرية التعلم الإجتماعى فإن مرحلة التعلم المبكرة لدى الفرد تعتبر من أهم المراحل وأكثرها إستقرار ونمواً للمعارف والخبرات، وإن كان الفرد فى مرحلة الرشد يستطيع أن يختار بصورة أكثر عقلانية لهذا الكم المعرفى، ويستطيع أن يصدر عليه أحكامه القيمة من خلال خبراته الفردية والإجتماعية. كما يستطيع الفرد أن يقلد سلوك الآخرين وخاصة الوالدين وأفراد العائلة والوسط الإجتماعى. وهذا ما أبدته بالفعل دراسات كل من "سيرز" *Sears*، "باندیره" *Bandara* وخاصة عندما حاول الأخير أن يؤكد على ماوصفه بالشخصية السياسية *Political Persons*، ومتى يصبح الفرد مكتسباً لهذه الشخصية ولاسيما من خلال تعلمه من الوالدين والعائلة بصورة خاصة وخلال مرحلة الطفولة ككل.

٣- نظرية التحليل النفسى *Psycho Analytic Theory*، وبالطبع ترجع هذه النظرية جذورها ونشأتها الأولى إلى تحليلات عالم النفس الإجتماعى الشهير سيجموند فرويد *S. Freud*، وأيضاً إسهامات "إريك أيركسون" *E. Erikson*، تلك النظرية التى تركز على بناءات الشخصية الفردية، وخاصة كيفية بناء هذه الشخصية من خلال أنماط التفاعل، التى يظهر بصورة خاصة خلال مرحلة الطفولة المبكرة. وعلى أية حال، لقد ركز إيركسون فى تحليلاته حول التنشئة السياسية لدى الأفراد من خلال تأكيد على أفكار فرويد حول التحليل النفسى لمرحلة الطفولة المبكرة. كما إهتم أيضاً بدراسة عملية *Ego Process*، وكيفية

تكوينها عند الأفراد خلال المرحلة العمرية الأولى (مرحلة الطفولة المبكرة). ولكن بالطبع، أكد أيركسون أيضاً على أن المعارف الثقافية والسياسية التي يستطيع الفرد أن يدركها أو يكتسبها خلال مرحلة الطفولة، يستطيع أن يصقلها بخبراته الواقعية في المراحل العمرية اللاحقة. وهذا ما يحدث على سبيل المثال، خلال مرحلة المراهقة والرشد. فالفرد يستطيع أن يلغى بعض من أفكاره السياسية أو تصورات حول العملية والنظام السياسي، ويكون آراء وإتجاهات وميول وأيديولوجيات سياسية جديدة.

٤- نظرية الدور الاجتماعي *Social Role Theory*، ترجع جنور هذه النظرية إلى إسهامات علماء النفس الاجتماعي من أمثال تشارلز كولي *C. Cooley*، وجورج ميد *G. Mead*، والتي ظهرت مع البوادر الأولى من القرن العشرين، والتي تؤكد على أن عملية التعلم واكتساب الأدوار الاجتماعية ونقل المعايير والاتجاهات والقيم والميول، تحدث من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة، وهذا من أجل جعل الفرد أكثر تكيفاً مع البيئة الخارجية. ولقد امتدت تحليلات هذه النظرية إلى عالم الاجتماع روبرت ميرتون *R. Merton*، الذي حاول أن يدرس عمليات التنشئة السياسية عند الطلاب في المدارس والجامعات الأمريكية.

ثانياً: المنظورات والتحليلات الحديثة.

وفي الواقع، إن هذه النظريات السوسيو-سيكولوجية والتي إرتبطت أساساً بنظريات التنشئة الاجتماعية وإستخدامها بواسطة العديد من الباحثين والمنحصرين لدراسة قضية التنشئة السياسية، قد فتحت المجال أما العديد من الدراسات الأخرى الحديثة. ولاسيما، أن أفكار نظريات علماء أنفس الاجتماعي الكلاسيكي، قد ظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن عملية تحليل مشكلة التنشئة السياسية، قد أخذت أبعاداً ومنظورات أكثر تعمقاً وتحليلاً، ولاسيما بعد أن تزايدت نتائج الدراسات والمصوح السياسية، التي ركزت على مناقشة مشكلة التنشئة السياسية بصورة وخاصة. وهذا ما ظهر بوضوح خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويمكن فيما يلي أن نشير إلى أهم التطورات الحديثة في مجال دراسة التنشئة السياسية سواء على المستوى النظري أو الميداني (الإمبريقي).

فجاءت مؤشراتنا إلى حد ما متباينة مع بعض مراحل التنشئة السياسية عند "أيمتون"، وإن كانت أيدت بعض نتائجه وخاصة في المراحل الأخيرة من عملية التنشئة السياسية. فلقد لاحظ الباحثان، أن مرحلة التثخيص (المرحلة الثانية) كانت حقيقية بصورة نسبية لدى الأطفال بحيث لم يستطيعوا التعرف حبدأ على من هو ديجول، وكانت معظم آرائهم مجردة وبسيطة، كما لم يقدموا أى أنواع من الأحكام على ديجول بصورة عامة، وهذا ما جاء فى المرحلة الثالثة (الثالثة) التى ظهرت ضعيفة جداً. أما المرحلة الأخيرة التحول نحو النظامية أو التعرف على طبيعة السلطة السياسية، فلقد جاءت آراء الأطفال معبرة وواقعية وبها أحكام قيمة على الحكم الديجولى فى فرنسا، كما أدركوا طبيعة النظام السياسى وتحليله بصورة عامة^(١).

من ناحية أخرى، أجريت دراسات أكثر حداثة حول التنشئة السياسية فى فرنسا أيضاً، البعض منها ركز على تبنى أساليب تحليل المضمون للكتب الدراسية وما تحتويها من أنماط الأيديولوجيا وتأثيرها على عملية التنشئة السياسية لدى التلاميذ، وكيفية انتقال الأنماط الثقافية من مرحلة عمرية إلى أخرى، أو إجراء دراسات ومسوح سياسية تستخدم إستمارات البحث، والمقابلات المكتفة، حول التنشئة السياسية عموماً. وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج مميزة حول هذه العملية، وخاصة إنطباعات التلاميذ حول التنشئة السياسية وتكوين أسس ونماذج الثقافة الوطنية *National Culture*. فلقد توصلت دراسة كل من "كروستيان بولو" *C. Baudelot*، و"دورجيه إستبليه" *R. Establer*، إلى عدة نتائج هامة والتى أجريت على نوعين من المدارس فى فرنسا، النوع الأول، والذى ينتمى إلى طبقة عمالية وهى المدارس (الإبتدائية المهنية) والنوع الثانى، المدارس (الثانوية العليا)، حيث وجد أن كلا من هذين النوعين من المدارس تنقل ثقافة عامة، وثقافة سياسية خاصة تعكس الوضع الطبقي لكل منهم. فلقد جاءت آراء المدارس الإبتدائية المهنية، تعكس آراء سطحية عن الثقافة والتنشئة السياسية. ذلك النوع من المدارس الذى سينتج برولينارية المستقبل. أما النوع الثانى من المدارس (الثانوية - العليا)، فجاءت آرائهم وتنشئتهم السياسية، لتعكس مدى تدریبهم وتأهيلهم ليصبحوا برجوازي

(١) للمرجع السابق، ص ١٠٧.

المستقبل، ولنعكسوا الأيديولوجية البرجوازية التي يصنفون في إطارها الاجتماعي والسياسي.

وإن كانت نتائج دراسات كل من "بروديو" Bourdieu وباسورون Passeron^(١) حول البيئة المدرسية وعلاقتها بعملية التنشئة السياسية ونقل الأيديولوجيا والثقافة السياسية ككل، جاءت لتعكس صورة مغايرة عن الدراسة السابقة التي أجراها كل من (بريلو وإستيليه). فبالرغم من النظام التعليمي في فرنسا يحرص على أن يجعل من المدرسة والبيئة المدرسية ذات طابع محايد وبعيداً عن التمايز الطبقي، ولا يؤيد نوعاً من الطبقات سواء أكانت برجوازية رأسمالية محافظة أو طبقات شعبية عمالية. إلا أن المدرسين وإدارة المدرسة يجدون أنفسهم بصورة لا شعورية أو غير واعية، بأنهم بالفعل يقومون بتمجيد النظام الثقافي السياسي البرجوازي، وإن محاولتهم للإلتزام بالحياد، وما هو إلا وسيلة غير مباشرة لإعادة إنتاج Reproduction، الثقافة السياسية البرجوازية. وهذا ما يؤكد على أن الأيديولوجيات السياسية قد لا تنقل بصورة مباشرة، بقدر ما تنقل معظمها بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق تقديم توجيهات معينة أو إحترام قواعد سلوكية سياسية محددة، تعكس في الوقت ذاته نوعية الأيديولوجيا المضادة أو المعاكسة. وهذا ما توصلت إليه دراسات كل من "بروديو" و "باسورون" على مدارس اللغات في فرنسا، حيث وجدوا أن هذا النوع من المدارس لا يدرس اللغات فقط، بقدر ما تعتبر قواعد لإنتاج سلوكيات ثقافية وسياسية وليدولوجيات معينة. وترتبط بصورة أساسية بالأيديولوجية السياسية البرجوازية العامة، التي توجد في فرنسا والتي تميل عموماً إلى البعد عن الثقافة السياسية ذات الطابع العمالي أو الشعبي، وهذا ما يؤدي مستقبلاً إلى توليد ما يعرف بالعنف الرمزي، بين المجتمع الفرنسي، وعدم حدوث عمليات الاندماج الثقافي والسياسي بصورة كبيرة.

(١) المرحع السابق، ص ١٠٨، ١٠٩، كما توجد دراسات متعددة حول التنشئة السياسية في كلا من بريطانيا والولايات المتحدة أنظر: Corum, A. op. cit, pp. 203 - 210.

(٣) مؤسسات التنشئة السياسية.

يوضح تحليل التراث العلمى لمؤسسات التنشئة السياسية أن إهتمامات علماء الاجتماع السياسى قد تزايدت فى السنوات الأخيرة، لدراسة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى غيرهم من المتخصصين فى فروع علم الاجتماع مثل علماء الاجتماع التنظيم، وعلماء اجتماع التنمية. ولقد انعكس هذا الإهتمام على تباين عملية تصنيف هذه المؤسسات باعتبارها وسائل التنشئة السياسية، التى تلعب دور هام فى عملية التنقيف أو التنشئة السياسية والاجتماعية ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التصنيفات بإيجاز:

- التصنيف الأول: تصنيف "موريس دوفرجه" *M. Duverger*.^(١)

يصنف دوفرجه مؤسسات التنشئة السياسية من خلال تركيز على مناقشة دورهم للمؤسسات فى عمليات التنقيف السياسى المستمر *Comprehensive Politicalization*، والذى حاول فيه أن يربط بين عملية التنشئة السياسية من ناحية، وإكتساب المعارف السياسية والأيدولوجيات من ناحية أخرى. كما سعى لتحديد نوعين من المؤسسات القائمة بعملية التنشئة السياسية، ومحاولاً تصنيفها من خلال رؤيته للواقع السياسى الذى يوجد فى الدول المتقدمة فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهذين النوعين لمؤسسات التنشئة السياسية هى:

١- التنقيف السياسى الأحادى:

يمثل وجود هذا النوع من التنقيف أو التنشئة السياسية فى الأنظمة الشيوعية والفاشية أو المحافظة. فهذه الأنظمة تدعى أنها تطبق الحرية وتدعوا إلى إقامتها وأن ثقافتها السياسية والعامة ثقافة تعنيدية، ولكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق. كما يلاحظ فى الأنظمة الشيوعية بأنها تقوم بتربية النشئ على أسس أيدولوجية سياسية محدودة، وتدمج بين الديمقراطية والحرية معاً، كما إنها تخضع جميع وسائل الإنتاج بما فيها وسائل الإتصال الجماهيرى والإعلامى لمسيطرته المركزية وتركز هذه الأنظمة السياسية على ضرورة أن تقوم مؤسسات التنشئة السياسية مثل الأحزاب، والنقابات، والجمعيات الوطنية والإتحادات النسائية، وحركات الشباب والنوادرى الرياضية أو الأدبية، وهواة

(١) م. دوفرجه، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

السبما والمسرح ومنظمات الترفيه، بدرو هام عن طريق تحديث كل منها جمهور معين من المجتمع، مع مراقبتهم من أجل تبنى نوع معين من الثقافة السياسية المرتبطة بالأيديولوجيا العامة للدولة.

٢- التصنيف السياسي للتعدى:

يشمل هذا النوع من التنشئة السياسية فى الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وتقوم مؤسسات التنشئة فى هذه الدول على أساس غير مركزى، بمعنى أنها لا تتركز فى أيدي السلطات الحاكمة، ولكنها موزعة على عدد كبير من المؤسسات الرأسمالية الإنتاجية، والنقابات، والأحزاب، والسلطات الإقليمية، وللمؤسسات العامة المستقلة ذاتياً مثل *BBC* الإذاعة البريطانية، وغيرها. ويهدف هذا النوع من المؤسسات التى تقوم بعملية التنشئة السياسية بأنها تقيم بتقديم أيديولوجيات كامنة وليس فى صورة ظاهرة. ولكن يحدث عموماً تنوع مستمر فى دور هذه المؤسسات فى المجتمع، فالمدراس تقوم بإعطاء الأطفال والتلاميذ أيديولوجياتها الرأسمالية البرجوازية من خلال مناهجها وأنشطتها الدراسية، ولكن بصورة غير مباشرة. وهذا ما ينطبق على دور الصحف حيث تهدف الصحافة الغربية الرأسمالية إلى أن تجيد السلوك السياسى الرأسمالى وتجعله هدف لعمليات التنشئة السياسية والقومية والثقافية والروحية عند الأطفال والراشدين. فى نفس الوقت، تبدو الثقافة الغربية أنها تقبل جميع المعتقدات والأيديولوجيات، ولكنها فى نفس الوقت تحرص على إبراز أهمية ثقافتها وأيديولوجياتها بصورة خاصة.

- التصنيف الثانى. تصنيف "أنطونى أوريم".

حرص أوريم فى كتابه المميز عن علم الاجتماع السياسى *A. Orum*، أن يتناول مؤسسات التنشئة السياسية، وذلك فى إطار تحليله لعملية التنشئة الاجتماعية، وإهتمامه بتبنى كل من إسهامات علماء النفس الاجتماعى، وعلماء الاجتماع السياسى، وعلماء السياسة فى نفس الوقت. وحاول أن يطرح فى قضيته الرأى السيكلوجية والسوسيولوجية العامة التى تقوم بتصنيف التنشئة

الاجتماعية السياسية، بإعتبارها جزء من التنشئة الاجتماعية العامة، وهذا ما حاول أن يحدده فى ثلاث مؤسسات للتنشئة السياسية وهى بإيجاز⁽¹⁾:

١- الوالدين *Parents*.

أكد دوركهم على دور الوالدين والأسرة فى نقلها لعمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة أن الطفل يكتسب جميع مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين، حتى عملية إلتئاماتهم السياسية لعدد من الأحزاب أو القيادات السياسية. وهذا ما يظهر فى خلال مرحلة الطفولة المبكرة، أما خلال مرحلة المراهقة، يستطيع الفرد أن يحقق نوع من الإستقلال فى الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيدولوجيات السياسية، ولاسيما بعد أن تكون قد تكونت لديه الأنا للخاصة به، وهذا ما يؤكد علماء النفس الاجتماعى ولاسيما أصحاب نظرية التعلم الاجتماعى. وتؤيد ذلك نتائج بعض الدراسات والمسوح السياسية، مثل دراسة "برنالد بروسون" *B. Berelson*، التى قدرت أن حوالى ٩٠% من أصوات الأفراد البالغين (الراشدين) تشارك نفس أصوات والديهم حول المرشحين السياسيين سواء على المستوى السياسى المحلى أو القومى.

٢- جماعات السن (*Peers*).

تلعب هذه الجماعات دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية أو إكتساب عمليات التعلم بصورة عامة سواء عن السياسة أو الجنس أو غير ذلك من معارف أخرى متعددة. وخاصة، أن جماعات السن أو الأصدقاء تقضى مع الفرد فترات طويلة من الوقت سواء فى اللعب أو الدراسة أكثر من كونهم فى المنزل مع والديهم وأفراد أسرهم. وهذا الوقت كاف لإكتساب مهارات وتعاليم وتنشئة سياسية وفكرية، قبل بلوغهم سن الرشد. كما أظهرت نتائج دراسات كثيرة أن تكوين الثقافات والتقاليد المضادة أو الفرعية تظهر خلال هذا السن، وذلك عن طريق تأثير جماعة الأصدقاء. وهذا ما ينطبق أيضاً، من خلال عمليات التنشئة السياسية حيث تقوم هذه الجماعات بدور إيجابى فى تكوين النسق والآراء والاتجاهات السياسية. أو تكوين النسق العام للمعتقدات السياسية لدى الأفراد أو الكل. وهذا ما أبرزته دراسات عالم النفس الاجتماعى تيودور نيو كومب *T. New Comb*، عندما توصل إلى أن طلاب المدارس والجامعات يكونون

(1) *Drum, A. op. cit. pp 214-220.*

إتجاهاتهم السياسية، من خلال إكتسابهم نفس إتجاهات زملائهم وأصدقائهم فى المدارس أو الجامعات أو للمؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى.

٣- المدارس.

تتعلم المدارس دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية وهذا ما أكد عليه علماء النفس والتربية من أمثال تشارلز ماريهام C. Merriam، عند ما أشار إلى أن المدرسة تعتبر النظام التربوى الرسمى، التى تقوم بعمليات التدريب المدنى *Civil Training*، وبخلاف عمليات التنشئة الإجتماعية العامة التى تقوم بها المدارس، إلا أن التلاميذ والطلاب يكتسبون أولى عمليات التنشئة السياسية الرسمية من خلال النظام المدرسى. وهذا ما يتمثل سواء من خلال الكتب والمناهج الدراسية، ولكن أيضاً من خلال الأنشطة اليومية أو للنظم الحياتية داخل هذه المؤسسات. كما أنها تقوم بعملية إعداد وخلق طليعة وشكل المواطنة *Citizenship* لدى التلاميذ. وإن كان بالطبع، هناك فروق فردية تظهر بين التلاميذ من خلال عملية تنشئتهم السياسية، ولدى توليهم لدور القيادات أو لتقبلهم لهذا الدور بعد ذلك مستقبلاً. هذا فضلاً عن عمليات تكوين الإتجاهات والآراء والقيم والأيدولوجيات. وهذا ما أبدته دراسات كل من "كيث لانجتون" K. Langton، و "م. جينجز" M. Jennings، و "ريتشارد نيمى" R. Niemi^(١). وغيرهم آخرون، التى أكدت على دور المدرسة فى إكتساب التلاميذ لأنماط معينة من التنشئة السياسية، وإن كانت أشارت نتائج هذه الدراسات فى نفس الوقت، إلى أن هناك قطاع كبير من التلاميذ لم يكتسب أى نمط من التنشئة السياسية أو الأيدولوجيات العامة، نظراً لدور الأسرة. وجماعة الأصدقاء والمجتمع المحلى، والملايات العنصرية فى إكتساب أنماط الثقافة السياسية.

٤- وسائل الإتصال الجماهيرى.

يرى "لنطوان أوريم" أن لوسائل الإتصال الجماهيرى دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية وتشكيل الآراء والإتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأيدولوجية عند الأطفال أو الراشدين فى نفس الوقت. وخاصة، أن الفرد العادى يملك أمام هذه الوسائل لفترات متعددة لإستيعاب حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تسهم فى تكوين إتجاهات ورغباته

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Jennings, M, K. Langton & R. Niemi, *Effects of the High School Civics Curriculum in the Political Charter of Adolescence*, N.J, Princeton, Princeton Univ. press, 1994.

ومتطعاته المستقبلية. ولقد أجريت دراسات كثيرة في الولايات المتحدة، للكشف عن مدى تأثير هذه الوسائل (الاتصال الجماهيري) في حدوث مظاهرات الشغب والعنف ذات الطابع السلاكي والعرقى. فجاءت نتائج هذه الدراسات لتشير إلى أن دور وسائل الاتصال الجماهيري كانت وراء ظهور هذه الأحداث بين البروتستانت والكاثوليك، نتيجة لتتبعهم أخبار إيرلندا الشمالية قبل حدوث الاتفاق السياسى بين الطائفتين خلال السنوات الأخيرة من التسعينات. وهذا ما يفسر أيضاً حدوث الإضرابات والمظاهرات فى الشوارع الأمريكية بين اليهود والمسلمين، عندما تقوم وسائل الاتصال الجماهيري بنقل أحداث الشرق الأوسط وفلسطين خاصة.

- التصنيف الثالث: تصنيف طون ديفوس *D. Devos*.

قام "ديفوس" بتصنيف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وذلك بصورة أكثر شمولاً وتحليلاً من التصنيفات السابقة التى عرضنا لها بشئ من الإيجاز، وقام بتصنيف هذه المؤسسات إلى خمسة أنواع وهى بإيجاز⁽¹⁾:

٢- البناءات السياسية الرسمية *Formal Political Structures*:

يقصد بهذا النوع من البناءات أو التنظيمات الحكومية الرسمية، التى تلعب دوراً أساسياً فى عمليات التنشئة السياسية، وتقديم توجيهات سياسية للمواطنين لأهمية النظام السياسى، الذين يعتبرون جزءاً أساسياً فيه. ومن أهم المؤسسات السياسية الرسمية التى تقوم بالتنشئة السياسية مثل المدراس الحكومية العامة والجامعات والمراكز التعليمية التى تقوم بتقديم مناهج دراسة مغنية عن طبيعة المجتمع والنظام السياسى ومضمونه وأيديولوجيته العامة. كما تقوم المؤسسات الحكومية بتقديم الدعاية المحلية والعالمية، وهذا ما يظهر أيضاً فى دور وسائل الاتصال الجماهيري المتعددة. من ناحية أخرى، يظهر دور المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال الإدارية والتعليمية والتنقيبية مثل مؤسسات الدعم الحكومى الخارجى، كما هو موجود فى الولايات المتحدة عن مؤسسة الإغاثة، ومؤسسات فورد الأمريكية.

٣- البناءات السياسية غير الرسمية *Informal Political Structures*:

ويقصد بهذا النوع للتنظيمات السياسية التى لا تأخذ طابعاً رسمياً حكومياً مباشراً، ويتمثل ذلك فى دور الأحزاب السياسية، ووسائل الاتصال الجماهيري فى المجتمعات الديمقراطية، وجماعات الضغط السياسى. وإن كان

(1) Doves, T. op. cit, pp. 142-150.

جزءاً كبيراً من عمليات التنشئة السياسية قد نمت بالفعل عن طريق تأثير الوالدين وأفراد الأسرة إلا أن هذه المؤسسات غير الرسمية تؤثر كثيراً على عمليات التنشئة السياسية. ويؤيد ذلك، نتائج الدراسات المتعددة التي ركزت على أدوار وسائل الاتصال في التنشئة السياسية، حيث أشارت دراسة كل من "جنيجز" وآخرون أن ٨١% من أفراد عينة الدراسة أشاروا أنهم يحصلون على معلوماتهم السياسية من التلفزيون، و ٩٠% من الصحف، و ٢٩,٣% من الراديو، و ٧,٥% من المجلات، في مقابل ٤,٥% من خلال التحدث مع الآخرين من الأفراد في الشؤون السياسية^(١).

٣- الأنشطة غير البنائية *Unstructured Collectivities*

تتم أيضاً عمليات التنشئة السياسية عن طريق وسائل أخرى ولا تعتمد فقط على التنظيمات أو المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية. فقد تتم هذه العملية لدى الأفراد أو الجماهير من خلال إشراكهم في المظاهرات العفوية *Spontaneous Demonstration*، والحشود الغاضبة *Mob Scences*، وأحداث الشغب *Riots* ولا سيما ذات الطابع العياسي. فهذه الوسائل ربما تأخذ طابعاً غير رسمياً في بعض الأحيان إلا أن الفرد يستطيع أن يكتسب منها الكثير من الأفكار والآراء السياسية سواء عن طريق مشاركته في هذه الأعمال في حالة إذا كان طرفاً فيها، أو عندما يشاهد جماهير هذه الأحداث ويتسأل عن طبيعة أفكارهم وآرائهم وأيديولوجياتهم، التي من الممكن اعتناقها أو مابيدها. وهناك الأمثلة الكثيرة التي قامت على أسسها العديد من الأيديولوجيات السياسية، وخاصة النازية والفاشية التي كانت تقوم بتنظيم المظاهرات الاحتجاجية أو الإستعراضية بعد حصولهم على السلطة مرة من الوسائل التعبيرية، لرموز القوة والسلطة والإجبار والتضامن وغيرها من عمليات التنشئة السياسية المختلفة لإكتساب هذه الأيديولوجيات.

٤- الأحداث *Evants*

ما من شك، إن الأحداث تعتبر وسائل للتنشئة وهذا ما تمثل في أحداث المظاهرات والشغب، والحشود المنظمة أو غير المنظمة. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، في ثورة الطلاب السياسيين أو التمرد السياسي الذي حدث في أوائل الستينات في فرنسا، وكان له جانب كبير في عمليات التنشئة

(1) Jennings M & R. Miemi, " Patren of Learning Harvard Education Review, 38, Summer, 1988.

السياسية وظهور الحركات الراديكالية العمالية والإضطرابات النقابية التى قامت بتأييد الطلاب، وهذا ما يحدث فى الكثير من أنحاء العالم. علاوة على ذلك، إن هناك الكثير من التنشئة السياسية والتأييد أو الرفض السياسى للحكام أو القيادات السياسية، التى تتم عن طريق أى أحداث أو أخبار ترتبط بهذه الفئة خاصة عندما تحدث عمليات الإغتيال السياسى أو التصويت الانتخابى، والرشوة أو الفساد السياسى.

٥- الأفراد *Individuals*

هناك الكثير من عمليات التنشئة السياسية التى يمكن أن تنتقل بواسطة الأفراد، وهذا ما ظهر فى دور الوالدين، والزوج، والزوجة، والأصدقاء، وزملاء الدراسة أو المهنة أو غيرها. فجميع هؤلاء يستطيعون المشاركة فى عمليات التنشئة السياسية لدى الفرد، وهذا ما كينته دراسات كل من "جبريل الموند" *G. Almond* و "كارتر" *Kartz* و "لازرفيلد" *Lazerfeld* وغيرهم آخرون.

خاتمة:

كشفت تحليلات هذا الفصل عن الثقافة والتنشئة السياسية طبيعة إهتمامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، وبضرورة تنوع مجالات وميادين هذا العلم، وخاصة عند تحليلهم للعديد من القضايا والمشكلات السياسية التى لها أهمية مميزة فى الحياة السياسية التى توجد فى المجتمعات الحديثة. وبالطبع، إن هذا التوجه العلمى والاكاديمى للباحثين والمتخصصين فى مجالات علم الاجتماع السياسى المختلفة وجاءت نتيجة لتطور طبيعة النظرية السياسية عن طريق تحديثها بالكثير من مكونات النظرية السوسولوجية العامة، التى تلعب دوراً أساسياً فى تحديث كل من الإطار التصورية النظرية والأساليب التحليلية التى تساعد فى الكشف عن مكونات الظواهر السياسية المعقدة ومنها ظاهرة الثقافة والتنشئة السياسية. ومن ناحية أخرى، لقد أسهمت مناهج البحث السوسولوجية وطرق وأساليب جمع البيانات فى تعزيز المادة العلمية التى تم جمعها من الواقع السياسى والمربطة بدراسة هذا النوع من الدراسات، وهذا ما تمثل فى المسوح السياسية، التى قام باجرائها الباحثين والمتخصصين فى مجالات علم الاجتماع السياسى المتعددة، وهذا ما تمثل فى دراساتهم لظاهرة التنشئة السياسية.

وبالطبع، إن مظاهر هذا التنوع والإهتمام بدراسة قضية الثقافة والتنشئة السياسية، جاء بعد الاستفادة المشتركة من علم الاجتماع السياسى وغيره من

الفروع المتخصصة فى علم مثل علم الإجتماع التنظيم، وعلم إجتماع للتنمية، وعلم النفس الإجتماعى. وهذا بالإضافة إلى، الإستعانة بتحليلات علماء النفس والسياسة على وجه الخصوص الذين أعطوا إهتماماً ملحوظاً لقضية التنشئة السياسية بصورة عامة. حقيقة، إن إمكانية تبلى المخلل التعددى بين العلوم الإجتماعية *Multi Disciplinary Approach* ، من شأنه تعزيز القضايا المشتركة التى يهتم بدرستها علماء العلوم الإجتماعية مقارنة بما حققته العلوم الطبيعية من تقدم ملحوظ سواء على المستوى النظرى أو المنهجى أو الواقعى أيضاً. وربما هذا يعكس عموماً مدى تعقد الظواهر السياسية كظواهر إجتماعية، وهذا ما جاء فى دراسة مشكلة الثقافة والتنشئة السياسية، وتعدد تعريفاتها وتصنيفات العلماء لها، ونوعية المفاهيم والتصورات التى تتداخل معها، وهذا ما جعل أيضاً وجود أنواع متعددة من الثقافات السياسية فى المجتمعات الحديثة والوظائف العامة التى تقوم بها فى الوقت الحاضر.

من ناحية أخرى، إن دراسة القضايا السياسية ترتبط بعملية التنشئة السياسية، كما أن دراسة مفهوم التنشئة السياسية يساعد على فهم وتحليل العملية الأخيرة (التنشئة السياسية)، وهذا ما إنعكس من خلال تحليلنا وطرح مفهوم التنشئة السياسية للمعالجة والتحليل، ولاسيما من قبل علماء الإجتماع السياسى ودراسة تصوراتهم لطبيعة هذه العملية. وهذا ما تبلور بصورة كبيرة من خلال تناولنا لمجموعة من المنظورات أو المداخل التحليلية، التى أهتمت بدراسة التنشئة السياسية سواء أكانت منظورات تقليدية (كلاسيكية)، أم حديثة معاصرة، والتى تهتم بدراسة هذه القضية على المستوى النظرى أو الميدانى. بالإضافة إلى ذلك، إن تحليل المؤسسات المتعددة للتنشئة السياسية، كشف عن مدى تعدد التصنيفات المختلفة لهذه المؤسسات، وهذا ما جاء فى تحليلات عدد من علماء الإجتماع السياسى المعاصرين من أمثال "موريس دوفرجيه"، و"أوريم" و"ديفوس"، التى تعد نموذجاً واقعياً لمدى إهتمامات علماء الإجتماع السياسى بدراسة الدور الوظيفى والبنائى لمؤسسات التنشئة السياسية التى توجد فى المجتمع الحديث.

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٥

مقدمة الطبعة الثانية

الباب الأول

النشأة التطورية والمجالات وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع السياسى ونشأته وتطوره

١١ تمهيد

١٢ (١) تعريف العلم ومسمياته

٢٥ (٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السياسى

٣٣ (٣) المراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسى

٤٠ (٤) علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى

٤٣ خاتمة

الفصل الثانى

علم الاجتماع السياسى

أهداف ومجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

٤٧ تمهيد

٤٨ (١) أهداف علم الاجتماع السياسى

٥٢ (٢) مجالات علم الاجتماع السياسى

٥٧ (٣) علاقة علم الاجتماع السياسى بالعلوم الأخرى

٧٣ خاتمة

الباب الثانى

الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة فى علم الاجتماع

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية التقليدية

٧٩	تمهيد-----
٨٠	(١) النظرية السياسية الأخلاقية-----
٩٧	(٢) نظرية السيادة المطلقة-----
١٠٣	(٣) نظرية العقد الاجتماعى-----
١١١	خاتمة-----

الفصل الرابع

الاتجاهات النظرية الحديثة

١١٧	تمهيد-----
١١٩	(١) النظرية الليبرالية النفعية-----
١٢٨	(٢) النظرية الاشتراكية المثالية-----
١٣٨	(٣) النظرية الماركسية-----
١٥١	خاتمة-----

الباب الثالث

النظم والعمليات السياسية

الفصل الخامس

الدولة

١٥٩	تمهيد-----
١٦٠	(١) تعريف الدولة وأركانها-----
١٦٩	(٢) النظريات المفسرة للدولة-----
١٧٧	(٣) أشكال الدولة-----
١٨١	(٤) الدولة والحكومة-----

١٨٦	-----	(٥) الدولة والسيادة
١٩٣	-----	(٦) مستقبل الدولة المعاصرة
١٩٦	-----	خاتمة

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

٢٠١	-----	تمهيد
٢٠٢	-----	(١) تعريف الأحزاب السياسية
٢٠٧	-----	(٢) نشأة الأحزاب السياسية
٢١١	-----	(٣) أهمية الأحزاب السياسية
٢١٩	-----	(٤) أنواع الأحزاب السياسية
٢٢٥	-----	(٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية
٢٣٧	-----	(٦) الأحزاب السياسية في الدول النامية
٢٤٢	-----	خاتمة

الفصل السابع

الأيديولوجية

٢٤٧	-----	تمهيد
٢٤٨	-----	(١) الأيديولوجية: التعريف والنشأة والتصنيف
٢٥٦	-----	(٢) الديمقراطية
٢٦٢	-----	(٣) الاشتراكية
٢٦٧	-----	(٤) الشيوعية
٢٧١	-----	(٥) الفاشستية
٢٧٥	-----	(٦) النازية
٢٧٨	-----	(٧) الصهيونية
٢٨٣	-----	(٨) الأيديولوجية في الدول النامية
٢٨٩	-----	خاتمة

الفصل الثامن

الثقافة والتنشئة السياسية

٢٩٣	تمهيد
	أولاً: الثقافة السياسية:
٢٩٤	(١) تعريف الثقافة السياسية
٢٩٧	(٢) أنواع الثقافة السياسية
٣٠٠	(٣) وظائف الثقافة السياسية
٣٠٢	(٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية
	ثانياً: التنشئة السياسية:
٣٠٤	(١) تعريف التنشئة السياسية
٣٠٦	(٢) منظورات التنشئة السياسية
٣١٢	(٣) مؤسسات التنشئة السياسية
٣١٨	خاتمة
٣٢١	المحتويات

Bibliotheca Alexandrina



1165714